

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران



كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

قسم: التاريخ و علوم الآثار

القضاء و القضاة في الجزائر خلال

العهد العثماني

< 13-10 هـ / 19-16 م >

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

بلقاسمي بوعلام

بوشنالي محمد

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد المجيد بن نعيم.....جامعة وهران.....رئيسا

أ.د. بوعلام بلقاسمي.....جامعة وهران.....مقررا

أ.د. محمد بن معمر.....جامعة وهران.....مناقشا

د/ فلة قشاعي.....جامعة الجزائر.....مناقشا

~~.....~~

د/ حنيغى هلايلي.....جامعة سيدى بوعباس.....مناقشا

السنة الجامعية: 1428 - 1429 هـ / 2007 - 2008 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

قسم: التاريخ وعلم الآثار

لا يستعار

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني

(10 - 13 هـ / 16 - 19 م)

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بلقاسمي بوعلام

من إعداد الطالب:

بوشنافي محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا	(جامعة وهران)	أ.د. عبد المجيد بن نعمة
مقررا	(جامعة وهران)	أ.د. بوعلام بلقاسمي
مناقشا	(جامعة وهران)	أ.د. محمد بن معمر
مناقشا	(جامعة الجزائر)	د.ة / فلة قشاعي
مناقشا	(جامعة سيدي بلعباس)	د. حيتفي هلايلي

السنة الجامعية: 2007 / 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاح

أهدي هذا العمل إلى :

مروح والدتي . . .

والى أبي . . .

والى نزوجتي ومرفقة دربي . . .

والى ابني عبد الرحمن

والى كل من علمني حرفاً من السنة الأولى ابتدائي إلى غاية الدراسات الجامعية

والى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل

بوشنايفي محمد

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى أساتذتي المشرف الأستاذ الدكتور بلقاسمي بوعلام ، الذي لم يخل علينا يوما بإرشاداته ونصحاته القيمة ، ولولا ما كنا لننجز هذا العمل .

كما نشكر كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة وهران الذين تعلمنا على أيديهم في مرحلة التدرج وما بعد التدرج .

كما أشكر الأستاذ مهديان ناصر على الجهود التي بذل في تصحيح هذه الرسالة لغويا ، وكذلك عمال المكتبات ومراكز الأرشيف الذين سهلوا علينا مشقة البحث والإطلاع ، وبالنصوص عمال المركز الوطني للأرشيف الجزائري والمكتبة الوطنية الجزائرية .
ونشكر كذلك كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من أساتذة وأصدقاء ومنزلة .

فهرس

مقدمة أ-ي

المدخل: القضاء في الدولة العثمانية وعلاقته بالقضاء في إيالة الجزائر 1

الباب الأول

خصائص القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني والوضع المهني والاجتماعي للقضاة

الفصل الأول: مميزات وخصائص القضاء

- أ- ترسيم منصب المقق 31
- ب- الجنود ونظامهم القضائي الخاص 41
- ج- مبدأ المسؤولية الجماعية 45
- د - العقوبات وأشكالها 47

الفصل الثاني: قضاء القبائل وأهل اللمة

- أ- القبائل واستقلاليتهم القضائية 72
- ب- أهل اللمة والقضاء 79

1. اليهود 79

2. المسيحيون 87

1.2. الأحرار 87

2.2. العبد والأسرى 92

الفصل الثالث: تعيين القضاة وإجراءات التقاضي والاستئناف

- أ. التعيين 104
- ب. العزل 108
- ج. مدة تولي المنصب 113

116 د. مسعود القاضي.

119 ه. الجلسات وإجراءات القاضي.

127 و. الطعن في الحكم والاستئناف.

129 ز. دراسة تقنية للعقود القضائية.

الفصل الرابع: الوضع الاجتماعي للقضاة ودورهم في الحياة السياسية والعلمية

143 أ. الأجور.

145 ب. الرشوة.

147 ج. علاقتهم بالسياسة.

154 د. دورهم في الحياة العلمية.

164 ه. هجرتهم.

167 و. نماذج لعائلات توارثت منصب القضاء والإفتاء (تراجم).

الباب الثاني

وظائف لها علاقة بالقضاء ونماذج من أفضية القضاة الأحناف والمالكيين

الفصل الأول: موظفو الحكومة وعلاقتهم بالأمن والقضاء

181 أ. الباشا.

188 ب. بيت المال.

191 ج. رياس البحر.

193 د. آغا العرب.

الفصل الثاني: موظفو الإدارة المحلية والبايليك وعلاقتهم بالأمن والقضاء

أ. في مدينة الجزائر

202 1. الشرطة.

207 2. شيخ البلد.

211 3. المروار.

216 4. المختصين.

221 5. الأمناء.

227 6. البكريون والحراسة الليلة.

228 7. قائد الفحص.

ب. 2. البايليك

231 1. الباي.

233 2. قائد الدار.

235 3. الحاكم.

236 4. القايد.

239 5. شيخ القبيلة.

240 6. المرابطون.

الفصل الثالث: نماذج من قضايا الأحوال الشخصية

257 أ. الأوقاف.

271 ب. العناء.

272 ج. الزواج.

280 د. الطلاق.

283 هـ. الوصايا.

283 و. الفريضة (المراث).

285 ز. الصدقات وأفعال البر.

286 ح. نفقة الأيتام.

288 ط. الحجر.

289 ي. العتق.

291 ك. الهبات.

الفصل الرابع: نماذج من قضايا المعاملات

305 أ. الخصومات والتراعات.

314	ب. البيع والشراء.
322	ج. الوكالة.
325	د. الشراكة.
328	هـ. الشفعة.
329	و. الدين (القراض).
332	ز. إثبات الملكية.
334	ح. المعاوضة.
335	ط. إثبات نسب عائلي.
336	ي. ضياع عقد (رسم) قضائي.
338	ك. كراء الدواب.
345	الخاتمة.
349	الملاحق.
362	قائمة المصادر والمراجع.

مُقَدِّمَةٌ

يشكل القضاء أهم وظيفة في أي دولة، وتزداد أهميته في الدولة الإسلامية، إذ يحتل ركنا أساسيا في الفقه الإسلامي وأهم أبوابه الذي يتناولها فقهاء وعلماء المذاهب بكثير من الاسترسال والإطباب. على أن ضرورته وأهميته تبرز حين تعلم بأن غاية السامية تكمن في إقامة العدل بين الناس، وحفظ حقوقهم وأموالهم وأعراضهم وأرواحهم، إلى جانب حماية الحقوق العامة للمجتمع وتطبيق أحكام الشرع بين أفرادهم وإقامة الحدود وصون القيم والأخلاق الفاضلة، وبالتالي يمنع النظام والهدوء بشق أشكاله.

وهذا يصبح القضاء ركنا أساسيا في أي مجتمع ورمزا لسيادته واستقلاله، فبدونه تنعدم العدالة وتضيع الحقوق ويمسود الظلم والقوضى مما ينتج عنه تدهور في شتى المجالات، خاصة وأن الإنسان مجبول على الشر والتعسف في استعمال حقوقه والتعدي على حقوق غيره والنهرب من أداء ما عليه من واجبات، فتصبح وظيفة القضاء في هذه الحالة ضرورية وحتمية، فقد وجدت منذ الأزل حيث عرفها جميع المجتمعات قديما وحديثا، وستبقى موجودة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

لقد حرصت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة على إبراز أهمية القضاء وعظورته، فجعلته من الوظائف الأساسية للأنبياء والرسل كقوله تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلا بالبينات، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان، ليقوم الناس بالقسط﴾، وقوله جلّ جلاله: ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى، فيضلك عن سبيله﴾.

ولم يفقد القضاء مكانته وأهميته في الجزائر خلال العهد العثماني، فقد أولاه مسؤولوها الأهمية التي يستحقها، خاصة بعدما عرف بعض التطورات منها اعتماد مذهب أبي حنيفة النعمان في هذا الشأن إلى جانب المذهب المالكي الذي لم يعرف سكان البلاد غيره قبل مجيء العثمانيين.

وفي هذا الإطار فإن موضوع "القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني 10-13 هـ/16-19 م" الذي شرفنا به أستاذي المشرف، موضوع جدير بالدراسة والبحث لما له من علاقة وطيدة بمختلف جوانب الحياة اليومية للسكان، وبالتالي فهو يمكننا من استيعاب مظاهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، خاصة وأن دور الأرشيف تزخر بكم هائل من الوثائق الشرعية التي تمكن الدارس من استغلالها في مجال البحث.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه، أن الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع تبقى قليلة رغم أن التوجه العام للمدرسة التاريخية الجزائرية الحديثة أصبح يركز كثيرا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عند

دراسة الفترة العثمانية لما لها من تأثيرات مباشرة على الجوانب السياسية والعسكرية، معتمدة في ذلك على الوثائق والمصادر ائولية وتلك الموجودة بدور الأرشيف الأجنبية، والتي بدونها لا يمكننا الوصول إلى حقائق تاريخية ثابتة.

إن هذه الدراسات عندما تتناول موضوع القضاء فكثيرا ما تمر عليه مر الكرام، ولا يكون إلا عنصرا أو فصلا في إطار موضوع عام. وبالرجوع إلى المصادر المعاصرة لفترة البحث فإننا نجد أنها تنطرق إلى جوانب محددة من الموضوع، فكتب الرحالة والقناصل والأسرى مثل بارادي *Verture de Paradis* وغيرهم، تركز في معظم الأحيان على القضاء الجنائي وشكل العقوبات المطبقة في الجزائر آنذاك، أما المصادر ائولية منها فتركز كثيرا على المستوى العلمي للقضاة، كما ترجم لأسماء كثيرة من العلماء الذين تولوا الوظيفة على المذهب الحنفي أو المالكي، ولعل من أهم المصادر نذكر ابن الفكون ومؤلفه "مفتشرو الهداية في حال من ادعى العلم والولاية"، أو تقييد ابن المفتي الذي نشر "البر دولو A. Devoulx" جزء منه في المجلة الإفريقية لعام 1867.

وسقوط الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي عام 1830، حاولت المدرسة الاستعمارية أن تبين أن غرض العثمانيين من القدوم إلى الجزائر كان "القرصنة" وجمع الثروة، فلم يهتموا بالحياة العلمية والعلماء، مما نتج عنه تدهور حركة العلوم وتراجعها، فلم تكن هناك مدارس متخصصة وجامعات تكون الموظفين، ومنهم القضاة، ولهذا فلي نظر هؤلاء أن التواجد العثماني في الجزائر لم ينتج أي نهضة حضارية، خاصة في مجال العلوم والآداب والتعليم والفنون، حيث أن اهتمام العثمانيين انصب على المجال السياسي والعسكري وإرهاق السكان بالضرائب.

إلا أن نظرة متأنية ومنمحصنة تبين لنا بما لا يدع مجالا للشك، أن الحركة العلمية آنذاك عرفت نوعا من الحركة والنشاط، فإطلعنا على كثير من المصادر على تلك النهضة العلمية. كما خصصنا في نفس الوقت حيزا هاما للحديث عن الجوانب الاجتماعية والثقافية وتبدي إعجابا بها، فتحدثت عن المؤسسات الدينية بما فيها المساجد والزوايا ورجال الثقافة، بما فيهم القضاة، ودور بعض الباشاوات في تشجيع الحركة العلمية.

وما يبين لنا تطور حركة العلوم في الجزائر آنذاك، أن كثيرا من العلماء والفقهاء توافدوا على البلاد بحثا عن الوظائف والجاه وتحسين مستواهم المعيشي، وكثير من هؤلاء كان يضطر إلى دفع مبالغ مالية طائلة ليحصل على منصب في الجزائر حيث يقى لمدة معينة ثم يغادر راجعا من حيث أتى.

وعلى العموم، فإن موضوع القضاء في الجزائر - المغرب الأوسط - قبل مجيء العثمانيين لقي بعض الاهتمام من قبل المدرسة التاريخية الجزائرية التي أنتجت لنا عددا من الرسائل الجامعية في الموضوع⁽¹⁾.

يما يبقى حاجة إلى بحث ودراسة فيما يتعلق بالعهد العثماني، رغم وجود بعض الدراسات الجادة في الموضوع والتي تعتمد على الوثائق كمصدر أساسي لذلك

دفعنا هذه الأسباب إلى البحث في موضوع القضاء والقضاة، لما رأينا فيه من جدية وحديد لعلاقته بالحواش الشرعية وحساسيته إذ أنه مرتبط بحقوق الناس، ومما راد في تعلقنا بالموضوع اطلاعتنا على وثائق سجلات المحاكم الشرعية والقضاة التي كان يطر فيها القضاة، فراد إصرارنا على مواصلة البحث في الموضوع. وتلقنا مرات عديدة إلى دور الأرشيف بالجزائر العاصمة (المركز الوطني للأرشيف والمكتبة الوطنية - قسم المخطوطات) حيث أمضينا وقتا طويلا في الإطلاع على محتوياتها، كما تلقنا إلى تونس لنفس الغرض في إطار تربص قصير المدى.

إن الهدف المرجو من هذا الموضوع يكمن في البحث عن الدور الذي مارسه القضاة في الجزائر خلال العهد العثماني، وهذا يدفعنا إلى دراسة هؤلاء كقوة مهية واجتماعية داخل المجتمع من حيث تنظيمها وعلاقتها مع المسؤولين والفئات الأخرى، إلى جانب دورها السياسي والاجتماعي والعلمي باعتبار أن هؤلاء كان لهم تأثير فعال كباقي العلماء الذين مالوا حظوة لدى العامة والخاصة، فساهموا بذلك في تشكيل أبنية الاجتماعية ودفع الحركة العلمية إلى الأمام كما تسعى هذه الدراسة، إلى حاش ما سبق ذكره، إلى تبيان ممارسات القضاة لمختلف موظفي الإيالة من الباشا باعتباره القاضي الأعلى ومرورا بالموظفين الآخرين، وهي ظاهرة مبرزة القضاء الجزائري آنذاك حيث تقاسمها عدد هام من الموظفين، والفرص من ذلك تسهيل معالجة قضايا المجتمع، وتمكيه من طرح قضاياها ومشاكله بأسهل وأسرع الطرق

وقد حاولنا حصر فترة البحث ما بين القرنين العاشر والثالث عشر الهجريين أو ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، أي على امتداد الفترة العثمانية بالجزائر، ويعود ذلك لأن ممارسات القضاة لم تعرف تحولات هامة طيلة هذه الفترة كما كان عليه الحال بالنسبة للمعاملات السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية وعلى العموم فإن القضاء الجزائري خلال العهد العثماني عرف بعض التطورات لم يعرفها قبل ذلك، ومن أهمها استقدام العثمانيين لمنصب القاضي الذي لم يعرفه السكان قبل ذلك، حيث لم يطبقوا إلا المذهب المالكي منذ القرن الأول الهجري، كما شهدت هذه الفترة ترسيم منصب القاضي وحمله من الوظائف الحكومية إلى جانب وظيفة القضاء، وكان الإفتاء قبل ذلك تطوعا من قبل العلماء فقط.

وعلى العموم، فإن مدى تطور وظيفة القضاء ارتبطت كثيرا بما عرفه المجتمع آنذاك من تحولات اقتصادية واجتماعية، فكثر المعاملات الاقتصادية بين فئات المجتمع والخصومات والرواج وأفعال البر وغيرها كلها عوامل ساهمت في ترايد مهام القضاة وتشعبها

يعالج الموضوع مجموعة من الاشكاليات نحصرها فيمايلي.

- ماهي مميزات وخصائص القصة في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ماهي مظاهر الممارسة القصصية؟ وإلى أي مدى ارتبطت بتعاليم الشريعة الإسلامية؟
- أي مكانة احتتها القصة في شتى المجالات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؟ وماهي علاقتهم بأهل الإقصاء؟
- ماهي الأوصاف المادية للقصة والمفتين؟ وهل كانت تستجيب لمطالبهم المعيشية؟
- ماهي اجهات المساعدة لسلطة القصصية؟ وأي دور مارسته في حفظ النظام والأمن؟

استخدما لإيجاز هذا البحث المنهج التاريخي الذي يقوم على جمع المادة التاريخية من مصادرها المختلفة انطلاقا من الوثائق والمصادر الأساسية والمراجع المتعددة، ثم محاولة تحليلها واستقراءها لاستنباط حقائق منها، وقد لجأنا أحيانا إلى المنهج الكمي محاولة ما إحصاء عدد القصص والمفتين، غير أن ذلك بقي سببا فقط

أما فيما يخص المادة التاريخية فركزنا كل اهتماما في هذا المجال على استخلاصها من مصادرها الأساسية والأولية، إنها الوثائق المحفوظة بدور الأرشيف، مما اضطرنا لتقل مرّات عديدة إلى الجزائر العاصمة وقضاء معظم العطل الجامعية هناك، خاصة بالمركز الوطني للأرشيف بئر حادم حيث تمكنا من لإطلاع على الرصيد الهام جدا الذي يحتويه هذا المركز، والمشمّل على وثائق انفاكم الشرعية التي يعوق عددهم خمسة آلاف وثيقة -أر عقد قصائي-، إلى جانب سجلات البايك وسجلات بيت المال، كما اطعنا بنفس المركز على وثائق خط همايون ودفتر مهم (مهمة دفتر) فيما يخص العلاقات بين الجزائر واندولة العثمانية، وخاصة تدخل السلطان العثماني لحلّ كثير من الأمور والقضايا ذات الصلة بالقضاء

أما بالمكتبة الوطنية الجزائرية فاطلعنا على عدد من الملفات التي تحوي بدورها عقودا قصصية، قام الأستاذ حميدة حمّاش بتنظيمها ونشرها في الأغنية التاريخية المغربية⁽¹⁾، كما راجعنا عددا من المخطوطات ذات الصلة بالموضوع، غير أنّها لا تعالج جوابا تاريخية وإنما قصايا فقهية وبنوالة.

وإلى جانب المخطوطات الأرشيفية اعتمدنا على عدد هام من المصادر المطبوعة، ونحصرها فيمايلي

* كتب التراجم وهي تؤرخ لعدد هام من الشخصيات التي تولت منصب الإقصاء والقضاء في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها لما تحتويه من دراسات بيوغرافية، ومن

حميد، حنيفه إبراهيم، ملف الوثائق من العهد العثماني لجهة تدرجية للدراسات قضائية، عدد 13-14، رغول (تونس)، توير 990.

أهمها كتاب "مشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" للفكون القسطنطي (ت 1073 هـ) وهو كتاب هام يفصح فيه صاحبه ممارسات بعض متولي الوظائف الشرعية بقسطنطينية من حيث مستواهم العلمي المتدني ولجؤهم إلى الرشوة لتولي المناصب أو الحكم بين المتخاصمين.

أما كتاب "تعريف الخلف برجال السلف" لمؤلفه أبو القاسم الحفراوي فيعطينا أسماء لشخصيات جزائرية تولت وظائف القضاء والإفتاء في الجزائر أو في خارجها، خاصة في المغرب الأقصى، كما يورد ما تركه هؤلاء من مؤلفات، ويضاف إليه كتاب "شجرة النور الزكية" لمحلوف محمد بن محمد، وكتاب "فهرس الفهارس" للكثاني.

أما كتاب "بيل الانتهاج بتطريز الديباج" لتبكي أحمد بابا (ت 1036) فيؤرخ للفترة المتقدمة من الوجود العثماني في الجزائر، وبالتالي كانت استعادتنا منه قليلة جدا، ونفس الملاحظة تنطبق على كتاب "الاستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لابن مريم التلمساني (ت 1014) الذي اعتمدنا عليه في التاريخ لشخصيات تولت مناصب الإفتاء والقضاء في بداية عهد الإيالة وخاصة بالمغرب الأقصى، حيث عرفت الجزائر آنذاك هجرة واسعة للعلماء، خاصة من تلمسان نحو هذا البلد بعد فشل حملة السلطان السعودي لاحتلال تلمسان عام 1561 م، كما استعما بكتب أخرى "كمعجم أعلام الجزائر" لعادل بويهدس وغيرها.

المصادر الخفية.

معظمها مذكرات تؤرخ للإيالة الجزائرية في شتى المجالات، ولا يكون القضاء فيها إلا عسكرا فقط. ومنها مذكرات أحمد الشريف الزهار، ورحلة الورثلاني، وكتاب "المرآة" لحمدان خوجة الذي كتبه بعد الاحتلال الفرنسي عام 1830، وقد خصص حبرا منه لتحديث عن القضاء قبل مجيء الفرنسيين كما خصص فصلا كاملا لتحديث عن الأوقاف ودور السلطة القضائية في الإشراف عليها.

أما كتاب "التغر الجمالي في ابتسام التغر الوهراني" لابن سحنون الراشدي فاستفينا منه معلومات عن دور القضاء في الجهاد والدبلوماسية أثناء فتح وهران الثاني، كما اعتمدنا على تقييد ابن الملقى الذي ترجمه "دوفو" Douvoulx إلى اللغة الفرنسية ومشره باعثة الإفريقية لعام 1867.

ولعل أهم مصدر له علاقة بالقضاء خاصة في الجواب الاقتصادية كتاب "قانون على أسواق مدينة الجزائر"، فاعتمدنا على المخطوط المتوفر بالمكتبة الوطنية تحت رقم 1378، غير أننا تمكنا مؤخرا من الحصول على النسخة المحققة من طرف الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني والمشورة في دار الغرب الإسلامي ببيروت.

* كتب الرحالة والقاصلة والأسرى.

تخصص هذه المصادر جزءا من مصاميحها للحديث عن الجواب القصصية، غير أنها تبقى قليلة، ومعظم ما يرد فيها يكون على علاقة بنظام العقوبات المطبق في الجزائر وأشكالها، وبالتالي فإن الاستفادة منها تنحصر في نقاط محددة من الموضوع، ومن أهمها مصادر تعود إلى بداية عهد الإيالة كطبوغرافية هابندو، وأخرى تعود إلى القرن السابع عشر والثامن عشر مثل مذكرات فراماي Gramaye وناسي Tassy والدكتور Shaw والأسير الأمريكي كانكارت Cathcart، وأخرى تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر كمذكرات القصل الأمريكي شالر Shaler والأسير الألماني بفيفر Pfeifer، وثالثة ترجع إلى بداية عهد الاحتلال الفرنسي مثل كتاب روزي Rozet وأوجين دوماس Eugène Daumas وغيرهم.

المراجع

وبإني على رأسها كتاب "تاريخ الجزائر الثقافي" للأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، وهو كتاب حديث قيم في موضوعه لأن مؤلفه اعتمد على مجموعة هائلة من المخطوطات والمصادر، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة الجواب الثقافية والاجتماعية للجزائر آنذاك لما يحتويه من معطيات حول القضاء وأصحابه.

وكان الدكتور ابن حموش مصطفى أحمد قد تحدث بأسهاب عن القضاء وعلاقته بالجواب العمرانية معتمدا في ذلك على كم هائل من الوثائق وشر لهذا الغرض مؤلفين بالإمارات العربية المتحدة، الأول موسوم بـ "المدينة والسيطة في الإسلام" غودج الجزائر في العهد العثماني" والثاني "فقه العمران" وهو عمل أصيل لا يمكن الاستغناء عنه.

وأما الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني فقد تحدث عن مميزات القضاء في الريف بفحص مدينة حرائر من خلال عمله الموسوم "1791-1830 l'Algérois rural à la fin de l'époque ottoman" وهو في الأصل أطروحة أنجزها الأستاذ للحصول على شهادة الدكتوراه (1830).

■ الأطروحات الجامعية والمقالات:

لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها دراسات أكاديمية تتوفر على المقاييس العلمية وفوائدها جمّة، ومنها أطروحة دكتوراه دولة للأستاذة عطاس عائشة والموسومة بـ "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 (مقاربة اجتماعية- اقتصادية)، التي حصص فيها جزءا للحديث عن القصة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة معتمدة في ذلك على وثائق سجلات المحاكم الشرعية، أما

أطروحة الماجستير للأستاذ خليفة حمّاش إبراهيم والموسومة بـ "العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830" فاعتمدا عليها في قضية تعيين القضاة وممارستهم لمهنتهم، ويضاف إلى ذلك أطروحات أخرى ذات علاقة بالموضوع.

وإلى جانب ذلك استعديا من عدد هائل من المقالات المنشورة في مجلات ودوريات علمية محكمة، وخاصة المجلة التاريخية المغربية والمجلة المغاربية للدراسات العثمانية اللتين نشرهما مؤسسة التمهيم للبحث العلمي والمعلومات بتونس، وقد اطعنا على معظم أعدادهما خلال زيارتنا للمركز، إلى جانب المجلة الإفريقية *La revue Africaine*، الأصالة والثقافة

• المصادر والمراجع العامة:

وهي تتعلق بتاريخ الدولة العثمانية بشكل عام مثل كتاب "تاريخ الدولة العلية العثمانية" لعماد فريد بنت انغامي، وكتاب "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة" من تأليف جماعة من المؤلفين، ومؤلفات تؤولخ لتاريخ القضاء الإسلامي ومن أهمها كتاب "تاريخ القضاء في الإسلام" للدكتور الزحيلي محمد الذي خصص فصلا للحديث عن القضاء في العهد العثماني من حيث خصائصه والتطورات التي أدخلت عليه، وكتاب العقده مثل "الموطأ" للإمام مالك بن أنس.

وقد قمنا موضوعا إلى مدخل وبابين وحائفة كالتالي

المدخل خصصناه للحديث عن مميزات وخصائص القضاء في الدولة العثمانية باعتبارها تمثل الخلافة الإسلامية، فيما الإصلاحات التي أدخلت على القضاء في هذه الدولة، وحاولنا الردّ على بعض الاتهامات الموجهة إلى القضاء العثماني من حيث أنه لم تكن له أي صلة بالقضاء الإسلامي وإنما كان قضاء رصعي ثم حاولنا أن بين العلاقة بين القضاء في هذه الدولة وبظيره في الجزائر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذه الامبراطورية، وكيف كانت هذه الأخيرة تتدخل في هذا المجال من خلال السلطان وكبار الموظفين سواء هي حلّ بعض القضايا المطروحة أو تعيين القضاة والمفتين الأحفاد.

الباب الأول والموسوم بـ "خصائص القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني والوضع المهني والاجتماعي للقضاة"، فقسمناه إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول لمعونه بـ "مميزات وخصائص القضاء"، تحدث في العصر الأول منه على دور مفتي، سواء اختفي أو امتلكي، وعلاقته بقضاة المدعيين، وعن طريقة تعيينه ودوره.

وفي العصر الثاني تطرّف للحديث عن القضاء العسكري باعتبار أن الجود كانوا يختصون بنظام قضائي خاص بهم يشرف عليه آغا القلايين، فكانوا إذا ما ارتكبوا مخالفة يحاكمون من طرفه في مقره، ثم

يعاقبون سرا بعيدا عن أعين الناس حتى يحافظوا على هيبتهم بين السكان، غير أن ذلك اقتصر على قضايا الخج والجرائم، أما القضايا الشرعية فكانوا يطرحونها أمام القاضي الخفي في معظم الأحيان باعتبارهم من اتباع هذا المذهب.

أما في العصر الثالث فتحدثنا عن مبدأ المسؤولية الجماعية للسكان في حالة وقوع جريمة في منطقة ما، حيث يحس القانون أن كل سكان المنطقة يصبحون مسؤولين أمام الحكومة في حالة هروب الجاني، مما يجعلهم يتعرضون للعقاب ودفع الغرامات المالية، وقد يعرفون من كل ذلك إذا تمكروا من القبض على الجاني وتسليمه إلى السلطة.

أما في العصر الأخير فحاولنا أن نتحدث عن نظام العقوبات الذي طبقته الإيالة، فكان نظاما صارما نال اهتمام كل من رار الجرائر آنذاك، ولكن تطبيقه اختلف حسب الانتماء الاجتماعي للمذهب، وبالنسبة لساد الأمن والاستقرار في كل أرجاء الإيالة.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ "قضاء القبائل وأهل الذمة" قسمناه إلى عنصرين

العصر الأول: نتحدثنا عن ممارسة القضاء خارج المدد، أي في القبائل والأرياف، التي تمتعت بنوع من الاستقلالية القضائية تحت إشراف شيخ القبيلة باعتباره المسؤول الأول وإلى جانبه المرابطون والقضاة، كما أن كثيرا من القبائل، خاصة في منطقة رواء، مارست القضاء العربي الذي يتركز على العادات والتقاليد.

وبما في العصر الثاني ممارسة أهل الذمة - يهود ومسيحيون - لقضائهم، حيث عرفت الجرائر "بداك نواهدا كبيرا للأجانب الذين استقر الكثير منهم هناك ومارسوا أنشطة متعددة، فتمتعوا بنوع من لاستقلالية القضائية استنادا على المعاهدات التي وقعها مسؤولو الإيالة مع عدة دول مركزين على اليهود ذات الصلة الوثيقة بالقضاء، كما نتحدثنا عن معاملات هؤلاء مع المسلمين، خاصة اليهود، الذين كانوا كثيري الخصور إلى المحاكم الإسلامية لتسجيل مختلف العقود خاصة تلك المتعلقة بالتجارة

الفصل الثالث الموسوم "تعيين القضاة وإجراءات التقاضي والامتناف" فخصصنا للحديث عن ممارسة القضاة لمهتهم ومكانتهم داخل المجتمع ومستواهم المعيشي، ففي العصر الأول يسا الطرق المعتمدة في تعيين القضاة والمدة التي يستغرقونها في ممارسة مهتهم، ثم نتحدثنا عن عرلهم من مناصبهم والأسباب المؤدية إلى ذلك، وذكرنا نماذجا لقضاة تعرضوا للعرل

خصصنا العاصر الموالية للحديث عن ممارسة القضاة لمهتهم داخل المحكمة، فحددنا أهم مساعديهم الذين كانوا يسهلون لهم أداء مهامهم، وأعطينا وصفا لإجراءات المحاكمة داخل القاعة وكيفية

إصدار الحكم، وحاولوا أن نبين الطرق التي كان يلجأ إليها المخاصمون للطعن في الحكم بعرض قضاياهم مجدداً على المجلس العلمي المكون من علماء المسحيين.

وختمنا هذا الفصل بالتركيز على الجواب التقية للعقود التي كان يحررها المؤثقون بأمر من القضاة من حيث الخط والمضمون والعبارات المستعملة

أما الفصل الرابع فكان موسوماً بـ " الوضع الاجتماعي للقضاة ودورهم في الحياة السياسية والعلمية".

العصر الأول فخصصناه للحديث عن الأجر الذي كان يتقاضاه القضاة والمفتيون مقابل أداء مهامهم، وحاولنا أن نبين ما إذا كانت هذه الأجرة تلي مطالب هؤلاء الاجتماعية، وبالتالي تبعدهم عن الحجة أم أنها كانت رهبة جعلتهم يعاونون الفقر والحرمان، وهذا ما دفعنا للحديث عن ظاهرة الرشوة التي سادت بين هؤلاء الموظفين. فخصصنا العصر الثاني لهذا الغرض، فكان بعض القضاة لا يتأخرون في تلقيها من المحاصمين وأصحاب القضايا، خاصة وأن كثيراً منهم كانوا يدفعون مبالغاً عالية باهضة للحصول على هذه المناصب، وبالتالي يحاولون استرجاع ما دفعوه بأخذ الرشوة

أما في العصر الثالث فحاولنا أن يبين الدور الذي مارسه القضاة في الحياة السياسية والمهام التي كانوا يكتفون بها في هذا المجال، كالتدخلات الدبلوماسية إلى الخارج وعقد معاهدات الصلح، خاصة وأن كثيراً من القضاة والمفتيين كانوا على مستوى عال من الدراية في هذا المجال، فنجحوا في أداء المهام التي أنيطت بهم.

وفي العصر الرابع، تحدثنا عن القضاة والحياة العلمية، حيث كان الكثير منهم على مستوى عال في شئ العلوم، فألفوا مؤلفات هامة وساهموا في دفع الحركة العلمية إلى الأمام، غير أنه وجدت جماعة أخرى من القضاة لم يكن لها أي مستوى علمي يذكر، وكثيراً ما كان هؤلاء يستبدون في أحكامهم على فتاوى اطلعوا عليها في مؤلفات أخرى، وبالتالي لم يمارسوا أي نوع من الاجتهاد

أما العصر الخامس، فكان للحديث عن هجرة العلماء، قضاة ومفتيون، إلى الجزائر أو غيرها. والحرص من ذلك الحصول على الوظيفة وتحسين المستوى المعيشي، كما أعطيا أسماء لعلماء غادروا الجزائر وحددنا ووجهتهم والوظائف التي تولوها هناك

وفي العصر السادس ذكرنا أسماء لعائلات وأشخاص توارثوا مناصب القضاة والإفتاء لمدة طويلة من الزمن، فطبعوا هذه الوظائف الدينية بأسمائهم.

الباب الثاني. الموسوم بـ "وظائف لها علاقة بالقضاء وعناجرج من أقضية القضاة الأحاف والمالكين".

وقسمناه بدوره إلى أربعة فصول كالتالي:

حاولنا في الفصل الأول والثاني أن بين الدور القضائي والأي الذي مارسه موظفو الإيالة كل واحد في مجال تخصصه. وهي ظاهرة ميرت القضاء الجرائمي آذاك، إذ لم تقتصر الممارسة القضائية على القضاة فحسب. بل تقاسمهما عدد كبير من الموظفين ابتداء من الباشا باعتباره القاضي الأعلى للإيالة ومرورا بالموظفين الآخرين سواء على مستوى العاصمة أو الأقاليم، إلا أن اختصاص هؤلاء تركز على قضايا الجح والجرائم. أما القضايا الشرعية فيقت من اختصاص القضاة لأنهم أدرى بذلك.

أما الفصل الثالث والرابع فهما فصلي عمليين، حددنا فيهما عناجرج من القضايا التي عاها القضاة، سواء فيما يخص قضايا الأحوال الشخصية من رواج وطلاق وميراث أو قضايا المعاملات كالبيع والشراء والديون، واعتمدنا في ذلك بسية شبه كية على وثائق سجلات المحاكم الشرعية، وعرضا من ذلك نبيان أشكال القضايا التي كانت مطروحة داخل المجتمع آذاك، وكيف استطاع القضاة معالجتها وإعطاء كل ذي حق حقه.

وحنما موضوعنا بخاتمة كانت عبارة عن حوصنة لما تم التوصل إليه من دراستنا لهذا الموضوع

واجهتنا بعض الصعوبات في إنجاز هذا الموضوع، ومنها على سبل المثال، قلة المادة العلمية فيما يخص بعض العناصر ووجودها مبعثرة بين عدد كبير من المصادر والمراجع، فقد نقرأ كتابا كاملا للحصول على معلومة واحدة، ويضاف إلى ذلك تداخل عناصر الموضوع وصعوبة الفصل بينها. كما أننا لم نتمكن من الإطلاع على كل المخطوطات ذات الصلة بالموضوع، وذلك لاستحالة الوصول إلى أماكن تواجدها. أما بمركر الوطني للأرشيف بإجرائه فقد صادفنا صعوبة تصوير أو نسخ الوثائق من الميكروفيلم لتعطل الآلة المخصصة لذلك، مما اضطرنا إلى البقاء طول اليوم أمام إخبار لقراءتنا وكتابة ما بها من معلومات يدريا، مما يتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا.

ورغم هذه الصعوبات فإننا شكنا من تجاوزها بفصل بصالح وإرشادات أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور بلقاسمي بوعلام، الذي كان خير عون لنا ولم يحل علينا يوما بصانحه

المدخل

القضاء في الدولة العثمانية وعلاقته بالقضاء

في إيالة الجزائر

المدخل: القضاء في الدولة العثمانية وعلاقته بالقضاء

في إيالة الجزائر

أصبحت الجزائر منذ عام 1520 جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية⁽¹⁾، التي منحت الخلافة الإسلامية القائمة على مبادئ الشرع، فكانت حماية الإسلام وتطبيق تعاليمه وفق نصوص القرآن والسنة من اهتمامات السلاطين العثمانيين الذين حاولوا أن يظهروا تمسكهم بالدين لكسب تأييد المسلمين، فكان القضاء الإسلامي أحد الميادين التي أولاها العثمانيون أهمية كبرى وعمّموا تطبيقها على كلّ أرجاء الدولة بما فيها الجزائر.

وما تجدر الإشارة إليه، أنّ أهمّ الإصلاحات القضائية العثمانية تجسّدت في عهد السلطان محمد الثاني أو الفاتح (1451-1481)، فأبى جانب فتحه للقسطنطينية عاصمة البيطيين عام 1453، أخرى إصلاحات واسعة على القضاء ووضع أسس القانون المدني وقانون العقوبات التابع من الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

ولهذا الغرض كوّن محمد الفاتح لجنة صمّت أبرز علماء الدولة كلفت بمهمة وضع دستور أو "قانون عام" الذي يأخذ بوجه من الشرع الخفيف، وكان هذا الدستور هو الأساس الذي ارتكز عليه في حكمه، وانقسم إلى ثلاثة أبواب، ومن بين ما نصّ عليه تحديد عدد من العقوبات والغرامات، وتفوق العصر الإسلامي داخل الدولة على العاصر الأخرى ويظهر أنّ هذه السياسة حققت النتائج المسطرة لها، فانتشر العدل بين السكان، وبعدم اللصوص وقطاع الطرق والمجرمون الذين حاربهم وفق ما نصّ عنه الشرع الإسلامي، مما أذى إلى انتشار الأمن والطمأنينة بين الرعية⁽³⁾.

كما عمل محمد الفاتح على إنشاء جهاز لمراقبة القضاة في كلّ أرجاء الإمبراطورية، فكان يرسل من حين لآخر بعض رجال الدين من الصاري ليظفروا في أرجاء الإمبراطورية بعدما يسلمهم مرسومًا يحدّد فيه مهمتهم ويمنحهم حرية مطلقة في التحري واستجواب الموظفين عن كيفية تسيير شؤون الرعية، وتطبيق العدل بين الناس في المحاكم. وبعد إنهاء المهمة كانوا يدوّنون ملاحظاتهم ويقدمونها في شكل تقرير إلى السلطان نفسه، وكانت هذه التقارير في معظمها إيجابية تشيد بحسن سير المحاكم وتطبيق الصارم للعدالة دون محاباة أو تمييز بين الناس⁽⁴⁾.

ولم يقتصر دور السلطان محمد الفاتح على إرسال المراقبين وإصدار القوانين، بل كان يدير شخصيا إلى تطبيق العدالة، باعتباره القاضي الأعلى للدولة، فكان يستعمل حروجه للغزو والفتح ويتوقف في بعض أقاليم وولايات الإمبراطورية، حيث يصب حيمته ويجلس بصفه يستمع للمظالم وشكاوى الناس، ثم يصدر حكمه فيها، كما أنه كثيرا ما كان يخرج أثناء الليل إلى الشوارع، فيطعم على أحوال الرعية ويستمع إلى شكاويهم. وقد يستعين في ذلك بمجهر أمن الدولة الذي أوكل إليه مهمة جمع الأخبار والمعلومات بين الناس ورفعها إليه ليصدر قراراته على صونها⁽⁵⁾.

كما أنه اعتنى بالعلماء وخاصة رجال القضاء الذين كان يثق في اختيارهم بحيث لا يكفي "أن يكونوا من المتصلين في الفقه والشريعة والإنصاف بالزاهة والاستقامة وحسب، بل لا بد أن يجاب ذلك أن يكونوا موضع محبة وتقدير بين الناس، وأن تكفل الدولة بمخواتهم المادية حتى تسد طرق الإغراء والرشوة، فوسع لهم الفاتح في عيشهم كل التوسعة"⁽⁶⁾ ويظهر أن هذه الإصلاحات حققت نتائج إيجابية، فأكسبت القضاة هبة واحتراما بين السكان، وأصبحوا يعيدون عن كل شبهة أو تهمة قد نسب إليهم، كأخذهم للرشوة أو إعاقة في إصدار الأحكام.

غير أن ما يميز القضاء الإسلامي في العهد العثماني، أنه كان مرحلة انتقالية ونقطة تحول من القضاء الشرعي الذي يستمد أصوله من الكتاب والسنة إلى إردوادية القضاء والمحاكم، فظهر إلى حابه القضاء الوصفي أو النظامي الذي جاء استجابة إلى تزايد عدد الأساط داخل الدولة وتوسع امتيازاتهم وحقوقهم، مما استدعى وضع هذا النظام القضائي لحماية الأقليات - أهل الدمة - وهكذا أصبح القضاء العثماني يستمد كثيرا من تشريعاته من الأنظمة الأخبية، ولعل أهم ما استحدث في القضاء العثماني نتيجة لذلك، إلغاء عقوبة الإعدام⁽⁷⁾.

كان من نتائج ظهور القضاء الوصفي، ظهور ما يسمى بالمحاكم النظامية التي لا تربطها أي علاقة مع المحاكم الشرعية، وكان السلطان المجيد (1839-1861) قد أصدر فرمانا يؤكد على هذه الإردوادية لقد اعتمدت المحاكم النظامية في أحكامها على القوانين كما تنوعت صلاحياته واختصاصاتها وفق النظام التالي⁽⁸⁾:

1. محاكم الصلح

2. محاكم البداية.

3. المحاكم التجارية

4 محاكم الاستئناف

5 محاكم التمييز

6 محاكم التجارية

7 محاكم الخاصة وهي بوعال

أ) المحاكم القصية

ب) المحاكم الروحية

8 المحاكم الشرعية

9 محكمة القضاة

أما في دمشق والتي كانت إحدى ولايات الدولة العثمانية، فقد وجدت محكمة الباب والتي كانت بمثابة المحكمة الرئيسية ومقر قاضي القضاة، والتي كانت تجتمع خلال سني 1517-1518 بالمدرسة الجورية التي كان يطلق عليها "دار الحكم" ثم تعددت المحاكم في دمشق، والتي أصبحت تعقد جلساتها في الأماكن الدينية، وخاصة المدارس، وإلى جانب محكمة الباب، وجد بوعال من المحاكم هي أ) محاكم الأحياء وهي ذات نفوذ وصلاحيات محدودة، وتوزع على عدة أحياء من المدينة مثل محكمة العوبة، ومحكمة الميدان، ومحكمة الصالحية.

ب) محاكم القسمة وتنقسم بدورها إلى قسمين

1 القسم العسكرية تختص بقضايا الجود، ويوجد على رأسها "قسام عسكري": يعيه قاضي عسكري الأناضول.

2 القسم البلدية (أو العربية) تختص بقضايا الرعية، ويوجد على رأسها قسام بخانة نائب قاضي القضاة الحفي لمدينة دمشق⁽⁹⁾.

وما يجب ذكره في هذا المجال، أن بداية هذه الإردواجية في القضاء العثماني لم تظهر مع تأسيس الدولة، وإنما بعد ذلك بفترة طويلة من الزمن، حيث تميزت عهدها الأولى بوجود نوع واحد من

المدخل القضاء في الدولة العثمانية وعلاقته بالقضاء في إيالة الجزائر

القضاء، أنه القضاء الشرعي المستمد من الشريعة الإسلامية، ثم وقع التحول بعدما بدأ العثمانيون بتأثرون بالظلم الأحوية، فتعددت مصادر القضاء العثماني الوصفي وكانت كمايلي⁽¹⁰⁾

أ) المذاهب الفقهية ويعني بها المذاهب الأربعة (الحنفي، الحنلي، الشافعي، المالكي) حيث كان يعتمد عليها في القضايا الشرعية كقضايا الأحوال الشخصية من رواج وطلاق وميراث، وقضايا المعاملات كالبيع والشراء.

ب) مجلة الأحكام العدلية أصبحت القانون المطبق في معظم أنحاء الدولة العثمانية وركزت بالخصوص على القضايا المالية والمعاملات المدنية

ج) الظلم المستوردة وتتمثل في تلك القوانين والظلم المتعلقة بالأحباب التي أصدرها السلاطين العثمانيون، ومنها تلك المطبقة في القضايا المتواجدة على أراضي الدولة العثمانية، إلى جانب الأحكام المالية لسنوات غير الإسلامية التي نطقها المحاكم المالية

وباعتبار المذهب الحنفي، المذهب الرسمي للدولة العثمانية، فلقد أصبح يعتمد عليه في الشؤون القضائية والإفتاء حيث كان شيخ الإسلام أو المفتي من أتباع هذا المذهب، كما أن القضاة كانوا مرمين بإصدار أحكامهم في القضايا الشرعية اعتمادا على هذا المذهب، وكان السلطان سليمان القانوني (1520-1566)¹¹ قد أصدر فرمانا يصر على اعتبار المذهب الحنفي كمذهب رسمي في الشؤون القضائية والإفتاء، ووصل الأمر أن تم تدوينه في المعاملات ليكون بمثابة قانون إلزامي لتطبيق في المحاكم⁽¹²⁾.

وإن جانب المصادر السابقة الذكر، اعتمد القضاة الحنفية في أحكامهم على مصادر أخرى هي⁽¹³⁾:

أ- الكتب. وتشمل مصادر الفقه الحنفي، ومن أهمها حق عهد السلطان محمد الفاتح كتاب الهداية لمرعياي، وكتاب كثر الدقائق لأبي البركات السفي، والمختصر للقندوري وكتاب الوقاية لتاج الشريعة

ثانيا في عهد محمد الفاتح فقد ألف "الملاحسرو" كتابا بعنوان "دور المحاكم في شرح غرر الأحكام"، والذي أصبح من أكثر الكتب استعمالا بين القضاة، غير أنه عوض بكتاب "ملقى الأبحر" لؤلؤه إبراهيم الخليلي مد عهد السلطان سليمان القانوني، فأصبح الأكثر تداولاً في المحاكم العثمانية

ب- مجاميع الفتاوى تعتبر من المصادر الهامة للقصة الحفوية، وكانت تكتب على هيئة سؤال وجواب، تسجل المسألة أو المارلة على شكل سؤال ثم تصع بجواب أحد الفقهاء البارزين، وقد يكون شيخ الإسلام نفسه، ومن مجاميع الفتاوى الهامة مايلي⁽¹⁴⁾:

▪ فتاوى أبي السعود أفندي

▪ مجموع فتاوى زكريا راده يحي أفندي (ت 1643/1053 م) المعروف باسم فتاوى يحي أفندي

▪ مجموع فتاوى محمد أفندي الأنقروبي (ت 1687/1098 م) المعروف باسم فتاوى الأنقروبي

▪ مجموع فصوص الله أفندي (ت 1115 / 1703م) المعروف باسم فتاوى فبسية

▪ مجموع مفتش رادة عبد الرحيم أفندي (ت 1716/1128م) المعروف باسم فتاوى عبد الرحيم.

▪ مجموع يكشهرئي عبد الله أفندي (ت 1156 / 1743 م) المعروف باسم مجلة الفتاوى

▪ مجموع قنجاه لي علي أفندي (ت 1103/ 1692 م) المعروف باسم فتاوى علي أفندي

▪ مجموع دري راده محمد أفندي (ت 1215/ 1800م) المعروف باسم نتيجة الفتاوى

ج- القانونامات تشمل القوانين التي أصدرها السلاطين في ميدان الحقوق العرفية خصوصا، وتصنف إلى ثلاثة أقسام⁽¹⁵⁾:

1 القسم الأول قوانين تخص موضوعا محددا، وتكون في شكل لفرمات أو مرسوم

2 القسم الثاني قوانين الولايات أو الساحق، وتجمع قوانين الأراضي والصرائب في الولايات، وأخرى تخص مجموعة محددة من السكان مثل القوانين التي أطلق عليها "سياسنامه" والمتصلة لأحكام عقوبات القتل والإعدام.

3 القسم الثالث يطبق عليها القانونامات العامة، وتعلق بأراضي الإمبراطورية العثمانية، وتشمل كافة لأحكام المعمول بها كالعقوبات والأراضي والصرائب

د- دوائر المحلات الشرعية تسجل فيها كل المعاملات والإجراءات التي تجري في المحكمة، تكمن أهميتها في إسقاط أحكام صدرت سابقا على قضية آية، كما تسجل فيها القرارات والمراسيم والأحكام التي ترسل إلى القضاة من هيئات عليا

وإضافة إلى تنوع مصادر القضاء العثماني، فإن الإدارة العثمانية استحدثت رتبا وعبئ موظفين يسهرون على تطبيق العدالة واحكم بين المتخاصمين اعتمادا على هذه المصادر، فكان على رأس هؤلاء موظف يدعى "شيخ الإسلام" بمثابة المفتي العام للدولة، ثم يليه عدد هام من القضاة يرتبون على أربعة مراتب حسب أهميتهم ومناطق ممارسة نشاطهم:

أ- شيخ الإسلام:

مفتي العاصمة اسطنبول، له مكانة مرموقة، كان كبار موظفي الدولة يدعأون إليه لاستشارته في شؤون الحكم، إلى جانب وظائفه الأساسية المتمثلة في الإجابة على الفتاوى، وتعيين القضاة والإشراف على وظيفة القضاء ونظرا لأهمية منصبه احتل المركز الثاني في هرم الدول بعد الصدر الأعظم، وقد سبغ عدد كبير تولوا هذا المنصب 175 شيخ إسلام، فمنهم من بقي في منصبه لأزيد من ربع قرن في حين أن متوسط مدة تولي هذا المنصب كانت ثلاث سنوات وبضعة أشهر.

وكان السلطان سيمان القانوني (1520-1566) قد أنشأ مكنيا فيها تابعا لشيخ الإسلام أطلق عليه "باب فتوى"، أو "فتوى حانه" أي دار الإفتاء، يشغل بها عدد من كبار العلماء يشرف عليهم أحد كبار العلماء، يطلق عليه "فتوى أممي" أو أمين الإفتاء، وتختص مهمتهم في دراسة المسائل الشرعية التي توضع إلى شيخ الإسلام ليصدر فتواه فيها.

وإلى جانب ذلك، كان شيخ الإسلام ينظر في القضايا المصرية للدولة ويصدر فتواه فيها، كقضايا الحروب والسلام وإبرام المعاهدات وحتى عزل السلطان الذي كان مصطفا إلى الحصول على فتوى منه قبل إصدار أي مرسوم أو فرمان، وقد يضطر إلى إلقائه إذا وجد معارضة من طرف المفتي⁽¹⁶⁾.

وعلى العموم فإن شيخ الإسلام بقي يرأول وظيفته إلى غاية 1923 حينما تولى مصطفى كمال أتاتورك الحكم في تركيا وإلقائه للخلافة العثمانية

1. قضاة الدرجة الأولى:

أو القضاة الرئيسيون. ويطلق عليهم اسم "ملا" ويتشكلون من قضاة المدن الكبرى، كان على رأسهم "قاضي عسكر الروميلي" و"قاضي عسكر الأناضول"¹⁷، ويذكر أن أول من أسس هذا النظام من القضاة (قضاة العسكر) كان السلطان مراد الأول (1360-1389) حيث تأثر في ذلك بنظام سمالك في مصر¹⁸، ثم أسس السلطان محمد الفاتح منصب قاضي أوروبا أمّا سليم الأول (1512-1520) فأسس منصب قاضي إفريقيا، وكان ذلك نتيجة توسعات الدولة العثمانية.

أمّا صلاحيات هؤلاء القضاة فتمثلت في ترشيح قضاة الأقاليم ورفع أسمائهم إلى شيخ الإسلام، إلى جانب تعيين بوابهم والإشراف على المحاكم في مقاطعاتهم، كما شكلوا أعضاء محكمة الاستئناف لعلب. وهذا يأتي في المرتبة الثالثة في هرم الدولة بعد السلطان والصدر الأعظم¹⁹.

2. قضاة الدرجة الثانية:

يحملون نفس الاسم أي "ملا"، ويتشكلون من كبار العلماء حيث يتوزعون في العاصمة وعواصم الولايات كبغداد والقاهرة وصوفيا.

3. قضاة الدرجة الثالثة:

ويتشكلون من ثلاث طبقات:

- المفتشون وتحتصر مهمتهم في الإشراف على شؤون الأوقاف
- القضاة العاديين يتركزون في المدن القليلة الأهمية والمتواحدة في كل أنحاء الإمبراطورية
- نواب القضاة.

4. قضاة الدرجة الرابعة:

وهو قضاة عاديون، ومهم قضاة احرار الدين ينحصر على مسؤولية قاضي عسكر الروميلي

المدخل: القضاة في الدولة العثمانية وعلاقته بالقضاة في إيالة الدار

أما صاحب "الترجمة الكبرى" فيعطينا ترتيباً لعلماء اسطنبول ويحدد المرتب الشهري لكل واحد من هؤلاء⁽²⁰⁾ جدول رقم (1):

الموظف	الوظيفة	الأجور
شيخ الإسلام	مفتي الدولة، عثمانة الوزير الأعظم يعيه ويعرله السلطان نفسه.	في كل شهر العاشر وسبعمئة قرش، مولى أو معرول.
قاضي عسكر الرومللي	قاضي قضاء بلاد الروم كلها	العاشر قرش كل شهر
قاضي عسكر الأناضول	قاضي البلاد العربية كلها	الف وخمسمئة قرش كل شهر
قاضي مدينة اسطنبول	اسطنبول	الف قرش في كل شهر مولى أو معرول
قاضي الحرمين	مكة والمدينة	خمسمئة قرش كل شهر
قاضي إحدى المدن الأربعة	أدرية، برصة، دمشق، مصر	أربعمائة قرش كل شهر
قاضي إحدى المدن العثمانية	الاسكندرية، سلطان ايوب، القدس الشريف، حلب الشهباء، يكي شهر، سلايك العظمى، العنطة، إزمير.	٢

وكانت الدولة العثمانية تشترط في الشخص الذي يتولى القضاء شروطاً محددة تتمثل في مايلي⁽²¹⁾:

- ألا يقل سنه عن 25 سنة
- ألا يكون مستثنى من كل معدرة قانونية، أي أن لا يكون ممنوعاً من تولي القضاء بسبب أحد قوانين الدولة.
- ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة الحبس لأكثر من أسبوع لارتكابه جريمة عادية
- أن يكون فقيهاً، مستقماً، أميناً، متمكناً، نزيهاً في علمه وفعله
- أن يكون قادراً على التمييز في القضايا والمشاكل المستعصية.

- أن يكون متحصلا على شهادة من مدرسة القضاة أو يتقدم للإمتحان ويصح في المروس التي تدرس في مدرسة القضاة.

- أن يكون من أتباع المذهب الحنفي. ولا يشترط ذلك في نواب القضاة.

أما فيما يخص أخلاق ومستوى القضاة في الدولة العثمانية فتميز بين نوعين مهمهما⁽²²⁾.

☑ النوع الأول.

يتميز بمستواه العلمي العالي وبالكفاءة، وتطبيق أحكام الشرع دون تمييز بين الناس، فاشتهروا بالعدل والراحة، وقد هيمس هذا النوع على الجهود الأولى للدولة.

☑ النوع الثاني:

عبارة عن موظفين لا يهتمهم إلا الأجر وجمع الأموال بشق الطرق ومها الرشوة، ولم يكن لهم أي مستوى علمي لأنهم وصلوا إلى هذا المصب بدفع المال. فحبسوا في تدهور وظيفة القضاء، وقد انتشر هذا من القضاة في الجهود المتأخرة للدولة.

ويظهر أن ظاهرة الصعف والاختطاط شملت كل المجالات من سياسة إدارية وعسكرية واقتصادية، فالدولة العثمانية كانت في حالة حرب مستمرة خارجية وداخلية ناتجة عن ظهور الحركات الانفصالية ومؤامرات الانقلاب على الحكم، كما أن الناس ابتعدوا عن تعاليم الدين الصحيحة، وخاصة العلماء والقضاة والمفتين، حتى أن مصب القضاء أصبح يباع لمن يدفع أكثر، ذلك أن تعيين القضاة كان يتم في عاصمة الحكم من قبل شيخ الإسلام أو قاضي الأناضول، أو قاضي عسكر الرومسي، وفي أغلب الأحيان تكون لمدة سنتين، ولهذا كان القضاة المعينون يدلون بقصارى جهودهم لاسترداد ما دفعوه للحصول على هذا المصب فيقصون الرشوة أو يبيعون بدورهم مصاب القضاء في مقاطعاتهم لأشخاص لم يكن لهم أي مستوى علمي وهكذا فإن مصب القضاء أصبح يباع في المراد العني من يدفع أكثر، وقد يقوم الذي يرسو عليه المراد ببعه هو كذلك، أو يتنازل على بعض خصائصه مقابل بعض المال، أو يلجأ في أحيان أخرى إلى فرض رسوم مرتفعة على المتقاضين، أو على تسجيل العقود⁽²³⁾.

كان من نتائج المظاهر التي سبق ذكرها أن تدهورت وظيفة القضاء، ورالت هبة القضاة الذين لم يبق لهم إلا الاحترام الديني من قبل الناس، وقد أرجع البعض هذا التدهور إلى حصر القضاء في

المذهب الحنفي دون غيره من المذاهب الأخرى، مما أدى إلى تراجع حظير في الاجتهاد القضائي الذي عرف حالة من الجمود. فاعتمد العلماء الأكفاء الذين كان بإمكانهم إدخال اجتهادات على القضاء، كما لا نسي عامل التدخل الحنفي في هذا الانحطاط، خاصة لما أصبح السلاطين العثمانيون يستمدون كثيرا من القوانين والتنظيمات القضائية الأوروبية، التي وافقت إنشاء احكام النظامية الوضعية، وتراجع القضاء الشرعي الذي انحصر في معاهدة قضائية محددة ومنها قضايا الأحوال الشخصية وعلى العموم فإن هذه الفترة تبدأ من منتصف القرن التاسع عشر، حيث وافقت صدور الإصلاحات العثمانية المنشئة في حط كندجاية عام 1839م في عهد السلطان عبد المجيد (1839-1861)، ثم صدور بيان حط قضاة سنة 1856، في عهد نفس السلطان، فتحصل الأوروبيون بموجب ذلك على امتيازات قضائية واسعة⁽²⁴⁾.

وباعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من الدولة العثمانية، فكان من الطبيعي أن تتأثر مباشرة بالنظام القضائي العثماني. وكان من مظاهر التأثير وجود مناهج يعتمد عليهما في الأحكام القضائية، إنهما المذهب المالكي والمذهب الحنفي. وهذا لا بد من الإشارة أن سكان المغرب الأوسط (الجزائر فيما بعد) لم يعرفوا قبل مجيء العثمانيين إلا المذهب المالكي الذي انتشر في بلاد المغرب والأندلس منذ القرن الأول الهجري. فكان السكان واحكام يعتمدون عليه في السياسة والفتوى والقضاء، وذلك بالرجوع إلى أهم مصدرين، كتاب "الموطأ" للإمام مالك بن أنس و"المدينة الكبرى" التي ألفها تلميذه الإمام ابن القاسم (ت 191 هـ، 807م) والذي جمع فيها أقوال وفتاوى الإمام مالك⁽²⁵⁾، وإلى جانب المذهب المالكي انتشر المذهب الحنفي الإباضي في أجزاء محدودة من المغرب الأوسط⁽²⁶⁾.

ومع دخول العثمانيين إلى الجزائر استقدموا معهم المذهب الحنفي، الذي كانوا قد اتخذوه مذهبا رسميا لدولتهم. فأصبح يتمتع بالأسبقية والأولوية على مذهب أغلبية السكان، غير أن ذلك لا يعني نفي وجود صراع أو خلاف بين المذهبين، بل تغيرت العلاقة بينهما بالتكامل والتعاون، وخير دليل على ذلك وجود مجلس عملي يصمم بين أعصائه مفتيا وقاضيا المنهجين، كما أن العثمانيين لم يظهروا شدة في هذا الشأن، فتركوا لأهل البلد حرية الإفتاء والقضاء وفق المذهب المالكي أو الإباضي.

وفي ظل هذه الأوضاع تأسست محكمتان، محكمة حنفية وأخرى مالكية، وكان لكل واحدة منهما قضاةا ومفتيا، كما تمتعت كل واحدة بالاستقلالية عن الأخرى، غير أنه كان بإمكان انضام طرحة قضائهم على أي محكمة من المحكمتين شاورا. وقد يطرحونها على إحدى المحكمتين ثم يعيدون طرحها على الأخرى إذا لم يعجبهم الحكم الذي أصدره القاضي.

ورأى جانب المحكمين وحدت مساحد للمذهب الحنفي وأخرى للمذهب المالكي⁽²⁷⁾، تختلف فيما بينها من حيث تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هذا الاختلاف لم يكن ليصل إلى حد المساس بجوهر الدين من حيث المعتقد:

أ- المساجد الخفية:

بلغ عددها في مدينة الجزائر وحدها ثمانية مساجد هي

- جامع الجديد وكان بمثابة المسجد الرئيسي لأنواع المذهب الحنفي سواء مهم الأتراك والكراعة وبعض الخضر، ويقال أنه بني على أنقاض مدرسة المولى أبي عان 1070 هـ/1660⁽²⁸⁾، وكان يقع في أعشى طريق الحرية، أما تكاليف بانه فكانت على عاتق الأوجاق، وكان على الطرار العثماني⁽²⁹⁾

- جامع السمير وراوته

- جامع دار القاضي

- جامع كشافة

- جامع الحاج شعبان خوجة.

- جامع الشبارلية.

- مسجد حسين داي بحصن القصبة.

- مسجد علي خوجة الواقع بحصن القصبة.

ب- المساجد المالكية.

تشكل أغلبية المساجد الموجودة في مدينة الجزائر، حيث بلغ عددها اثنين وثلاثين مسجداً، وباتي في مقدمتي اجامع الأعظم الذي يحتل مكانة هامة في المدينة باعتباره أقدم المساجد حيث يعتقد أنه بني في عهد الموحدين⁽³⁰⁾، ولما راد في أهميته أنه شكل المقر الذي كانت تعقد فيه جلسات المجلس العلمي كل يوم خميس، والذي صمّم علماء المذهبين لمعالجة القضايا التي يستعصى على القضاة المالكية واجهة إصدار حكم فيها، كما أنه كان المقر الرسمي للمعتقي المالكي.

إلا أنه رغم قلّة عدد المساحد الخفية في مدينة الجزائر مقارنة بظرفها المالكية، فإنها نالت أهمية وعناية كبيرتين من قبل أسباده البلد الخفي، ويظهر ذلك من خلال ضخامة الأوقاف المخصصة لها من ذكاكين وحواريات ومصارف وساتين وغيرها، يضاف إليها أوقاف سبل الخيرات التي أسسها شعب حوحي عام 1584³¹، في وفر مصادر دخل وفيرة لهذه المساحد، وخاصة وأنّ أتباع هذا المذهب من التراك وكراغلة وبعض الحضر امتلكوا ثروة طائلة، فقد بيع عدد أوقاف سبل الخيرات حواري ثلاثمائة وواحد وثلاثين وقف تدرعت على الحواري التالي مائة وتسعة عشر ملكية عقارية، مائتين واثني عشر عمارة كانت سمر دخلا سويا بلغ مائة وثمانون ألف قرنت (180000) غير أنّها تراجمت مع بداية الاحتلال لتبلغ مائة وخمسة وسبعين وقفا فقط³².

أما مهمة الإشراف على استغلال الأوقاف فقد القيت على عاتق المفتي الخفي بالمسبة لأوقاف المساحد الخفية، وكان مقره الجامع الجديد، فيؤم الناس للصلاة ويقف في القضايا التي تطرح عليه اعتمادا على مذهب أبي حنيفة العمان وشيوخ بلخ. أمّا فيما يخص أوقاف الجامع الأعظم الذي كان يخضع لاتباع المذهب المالكي، فكانت ذات أهمية كبيرة، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين الشريفين، فبلغت خمسة مائة وخمسين وقفا شملت البيوت والدكاكين والساتين وغيرها، وكان يشرف عليها المفتي المالكي الذي يعصده في هذه المهمة وكيل عام يساعده وكيلان أحدهما يشرف على أوقاف المؤذنين والآخر على أوقاف الحرمين - أي قراء القرآن -³³.

أمّا فيما يخص القضايا الفقهية بين المذهبين، فوجدت اختلافات في جواب إصدار الأحكام، والأحكام يتلون إلى الرأي والافتراض في المسائل وتعييب المصالح، في حين أنّ المالكيين يميلون إلى الموافقة وتعليب الخاب التعدي وبالخصوص في قضايا المعاملات، إلا أنّ الملاحظة الهامة هي وجود ذلك التكامل بين المذهبين في إدارة الأمور الهامة، فإذا كان المذهب الخفي قد اهتم بأمور الإدارة باعتباره مذهب الأتراك مسؤولي البلد، فإنّ المذهب المالكي، اهتم بالمشاكل والقضايا اليومية لسكان عيين. أمّا القضايا المشتركة وتلك الصعبة فكانت تطرح أمام المجلس العممي بالجامع الأعظم³⁴.

ويعتبر كتاب "الموطأ" و"المدونة الكبرى" المصدران الأساسيان لاتباع المذهب المالكي، في حين يشكل كتاب "مختصر خليل" أهم مصدر لاتباع المذهب الخفي، يضاف إليه كتاب أبي يوسف وآراء علماء بلخ حيث يرد ذكر ذلك في وثائق النحاكم الشرعية من خلال عبارة "معتدا في ذلك على مذهب الإمام أبي يوسف ومشايخ بلخ..."³⁵.

وعلى العموم فإن التقارب بين المذهبين بدأ منذ استجداد سكان مدينة الجزائر بالأخوين عروج وحمير الدين عام 1516، فقام هؤلاء بمجرد دحوطهما المدينة بتقريب العلماء ومحاولة كسب تأييدهم باعتبارهم أصحاب تأثير واسع على سكان المنطقة، فأعقدوا عليهم العطايا وولّوهم المناصب الهامة كالحجرات والقضاء والإمامة والإفتاء⁽³⁶⁾.

وإذا كان القاضي والمتقي المالكيين يعان من بين سكان المدينة، فإن نظيريهما الحنفيين كانا يعان من طرف شيخ الإسلام في اسطنبول، في بداية العهد العثماني، فيحصران إلى الجزائر رفقة الباشا وينوبن مصيهما لمدة ثلاث سنوات في معظم الأحيان، ثم يغادران عائدين من حيث قدما لباتي من بينهما في المصبي، وكثير من هؤلاء كان يفصل اصطحاب عائلته إلى الجزائر، مما أحدث تأثيرا كبيرا على حياة مجتمع الجزائري الذي أخذ الكثير من عادات وتقاليد العثمانيين في شتى مجالات الحياة⁽³⁷⁾، ول أن تساءل عن الأسباب التي جعلت العلماء يعصمون انخفاء إلى الجزائر رغم بعد المسافة، فيجندّد لدكتور أبو القاسم سعد الله ثلاثة أسباب أساسية لذلك وهي⁽³⁸⁾:

1. البحث عن الثروة:

كثير من هؤلاء قدموا طمعا في الحناء وجمع المال، وتوحي الوظائف، فكان معظمهم مصطرا إلى دفع ثروة طائلة في اسطنبول للحصول على منصب في الجزائر، وتبحة لقصر المدة التي يقضيها المتقي أو القاضي في منصبه، فإنه كان يدل قصارى جهوده لجمع ثروة طائلة بمختلف الطرق لتعويض ما دفعه، رغم أن كثيرا من هؤلاء، على ما يبدو، كانوا ذوي مستوى علمي محدود

2 تركيز ونشر المذهب الحنفي:

كثير من العلماء والقضاة قدموا إلى الجزائر من أجل القيام بشعائر المذهب الحنفي الذي لم يكن قد انتشر بإيالة الجزائر، إلى جانب تنعيد الأحكام القضائية والشرعية وفق هذا المذهب، يضاف إلى ذلك مرافقة رجال الطرق الصوفية خاصة البكداشية⁽³⁹⁾ والمولوية⁽⁴⁰⁾، خاصة وأن كثيرا من الحدود الانكشارية كانوا من أتباع هذه الطرق.

3. مراقبة حكام الإيالة:

كان كثير من هؤلاء القادمين إلى الجزائر بمثابة مراقبي و"عيونا" لسلطان العثمانيين على مشاؤون الجزائر، وكان ذلك من الأسباب التي جعلت هؤلاء لا يتحملون وجود الفقهاء إلى جانبهم

وعلى العموم يمكن أن نحدد صعي من العلماء الوافدين إلى الجزائر، صف يطلق عليه مصطلح "المغامرين" الذين لم يكن يهتمهم إلا جمع الثروة والعودة من حيث جاءوا، وصف كان عرصه نشر العلم، واستطاع أن يطبع وجوده من خلال كثرة التأليف وتولي المناصب العلمية والفقهية وخاصة الإفتاء والقضاء، ومن هؤلاء عائلة ابن العياشي التي هيمنت على هذه الوظائف وكان آخرهم محمد بن محمود بن العياشي الذي تولى الفتوى الحنفية، كما أنه كان من دعاة إصلاح الجيش الجزائري، حتى أصبح مديرا للجيش الأخرى آنذاك⁽⁴¹⁾.

ومن مظاهر تبعية القضاء في إيالة الجزائر لظهير في الدولة العثمانية، أن أصبح السلطان يتدخل شخصيا، باعتباره القاضي الأول في الدولة. حلّ كثير من القضايا المطروحة، خاصة تلك التي عجز الباشا والقضاة عن حلّها، أو تلك المطام التي كانت ترسل إليه مباشرة كالشكوى ضد كبار موظفي الإيالة. فكان ردّ السلطان عليها يرسل في شكل أمر هما يوتي إلى "أمير أمراء وإلى قاضي جزائر الغرب" لتنفيذ فور وصوله. وبالرجوع إلى وثائق "خط همايون" نستخلص مادحا كثيرة من تلك القضايا التي كان يعالجها السلطان بنفسه ومنها:

1 الشكوى كانت في معظمها تتعلق بموضوع تسطّ كبار موظفي الإيالة على الرعية وممارسة كلّ أنواع الظلم عليها، ومن هؤلاء قادة الجيش الذين استغلوا نفوذهم لإضطهاد السكان وخدمة مصالحهم. فقد بعث سكان الجزائر بشكوى إلى السلطان سليم الثاني (1566-1574) سنة 981 هـ 1573م تتعلق بهذا الموضوع، فلما كان من السلطان إلا أن أمر الباشا أحمد عرب بالتدخل ومع اعتداء الجنود على الرعية، وكلّ من لا يحترم هذا العرفان يسجل اسمه ويرسل إلى السلطان شخصيا ليظفر في أمره⁽⁴²⁾.

وفي شكوى أخرى أرسلها سكان الإيالة إلى نفس السلطان عن طريق رسول، عدّوا فيها مجموعة من المحالقات والمظالم التي يرتكبها كبار الموظفين ضدّهم بغير وجه حقّ ومنها⁽⁴³⁾:

- قيام الناس باطلا وفتنا بجرائم القتل عن طريق وضع حثث الأموال أمام بيوتهم أو حقنهم
- قيام الناس باطلا بالسرقة، حيث ورد في الوثيقة أنه إذا سرق أحد قادة الجيش عسلا، على سبيل المثال، فإنه يدينه ويأكل خمه، ثم يذهب إلى أحد الأهالي بحجة الاستصفاة وبعد حروجه يترك قطعة من حبل وحمل العجل في بيت الرجل، ثم يتهمه بسرقة ودبحه، فيبته بأحد مبلغ مالي مقابل سكوته عن التبليغ بالسرقة.

- تطبيق أسلوب العقاب الجماعي بفرض غرامات مالية على سكان القرى الذين تقع جرائم السرقة قرب قراهم.
- ممارسة أنواع شتى من المصاد والظلم من قبل العادة ومساعدتهم أثناء تجوهم في القرى.
- بيع أراضي البايك وعديتها للمشتري لتصرفوا فيها كيفما شاءوا دون ان يدفعوا أي ضريبة إلى خريفة الإيالة.
- احتلاس الأموال عن طريق منح علاوات خيالية إلى الموظفين ثم مطالبة الخريفة بتلك العلاوات التي لم تدفع أصلا إلى أصحابها.
- ممارسة مظالم كثيرة أخرى خاصة على الفقراء.
- وأمام هذه المظالم المتعددة التي ذكرها وثيقة الشكوى، اتخذ السلطان مجموعة هامة من الاجراءات عايتها مع الظلم المعالفة لأحكام الشرع الحكيم، وتمثلت فيمايلي⁽⁴⁴⁾
- تدخل الوالي أحمد عرب شحصب تخاربة الظلم والمصاد
- استرجاع الأموال المسلوقة وإعادتها إلى أصحابها
- تأديب ومعاقبة المفسدين بمساعدة القضاء.
- مع قذة الجيش من اصطحاب عدد كبير من الماعدين والجود خلال تجوهم في القرى، ومنعهم من أحد المؤن والعداء من السكان مجانا وعليهم بشراء ذلك من أموالهم الخاصة
- إجبار الجود أصحاب المزارع على دفع الأعشار.
- مراقبة حساب كل مداحيل الخريفة، وما يخرج منها من روات وتسجيلها في دفاتر مخصصة لذلك، وعدم إهلاك السكان بضرائب أخرى.

وأي حاسب ما سبق ذكره، فإن الخلافات بين الجود الاكشارية والسكان⁽⁴⁵⁾ كثيرا ما كانت تسبب في حدوث هزسى واضطرابات، دفعت بالسلطان إلى التدخل لحلها خوفا من توسعها ونحوها إلى صراع مسلح، ومن ذلك الفرمان الذي أرسله السلطان مراد الثالث (1574-1594) إلى اليرباي حسن قزيباو، والذي يتعلق بتكليفه لقيام بتحقيق حول الاعتداءات المكررة للجود على السكان،

فحسب الفرمان أن الخلاف والصراع ازداد بشكل خطير بين الطرفين حتى وصل إلى حد الشتم المتبادل بينهما، وأن الجود أصبحوا يهددون "بقتل أو قطع يد كل من يتكلم بهم أثناء مشيهم في الطريق". كما أنهم ارتكبوا جرائم قتل وتشريد لسكان دون أي ذنب. وأمام ترايد مطوعة الجود أمر السلطان الوالي بإجبارهم على الامتثال للشرع والأوامر وإلا "فعلبيكم باستدعاء أغواتهم وشيوخهم وبكيفية بقراءة هذا الحكم الهمايوني على مسمع مهم.. كما يجب تطبيق الشرع لإنصاف كل من قاموا بافحوم عليهم سابقا، ولا تسمحوا بعد الآن لأحد بالتصرف خلافا للشرع والقانون"⁽⁴⁶⁾.

وإذا كانت الحالات السابقة مست كل السكان بدون استثناء، فإنه وجدت حالات أخرى مست طائفة معينة دون غيرها، مما جعلها تشنكي لدى السلطان طالبة من التدخل لإنصافها وتحقيق العدل ورفع الظلم الذي سيطر عليها، بعدما عجزت السلطات القضائية للإيالة عن القيام بذلك، ومن أمثلة ذلك تلك الشكوى التي أرسلها فقراء الأندلس المهاجرين إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة عام 1492 إلى السلطان سليم الثاني، ومضمونها أن القادة والمترمو - أي المكلفون بجمع الضرائب - يفرصون عليهم ضرائب ورسوم لا يطبقون دفعها لأنهم فقراء لا يملكون شيئا وأنهم تركوا كل ممتلكاتهم في الأندلس، وما أحصروهم من ملابس ومناخ وأموال سلبه منهم البحارة الذين مارسوا عليهم كل أنواع التعذيب والظلم. كما أنهم اضطروا للعمل كمزارعين وعمال، غير أن ما تقصوه من أحور سبب منهم بالقوة فما كان من السلطان إلا أن أصدر فرمانا يأمر الوالي أحمد عرب غابلي

- البحث عن الأشخاص الذين مارسوا عملية السلب واسترجاع كل ما أخذوه منهم.
- مطالبة يعصاء فقراء الأندلس من كل التكاليف والضرائب لمدة ثلاث سنوات.
- توفير مساكن لهم وخدماتهم من أي اعتداء حتى يسترجعوا قواهم ويصبحوا قادرين على دفع الرسوم مثل بقية السكان⁽⁴⁷⁾.

وفي شكوى أخرى قدمها هؤلاء - أي الأندلسيون - إلى السلطان ضد قصة الإيالة أنفسهم وأشرفين على أراضي البابليك، حيث اتهموهم باستعمال اغتابة والتهمير في توزيع الأراضي، فكانوا يوزعون على سكان البلد ويحرمون منها الأندلسيين وعرب مدجر⁽⁴⁸⁾، رغم أن هذه الأراضي - حسبهم - في الأصل هي ملك لهم، مما جعل السلطان العثماني يوجه أمرا إلى القضاة والموظفين المكلفين من نظار الأوقاف والحكام بتوزيع هذه الأراضي على من يستحقها من فقراء المسلمين دون مراعاة لاصولهم أو امتنانهم الجغرافي مما فيهم الأندلسيين⁽⁴⁹⁾.

وفي حالة أخرى اشتكى جماعة الكراغلة "قول أوغلو" أمام السلطان مراد الثالث من الوالي الخديف جعفر باث (1580-1582) واثمود بأنه رفض دفع أجورهم، فراسله السلطان طالبا منه حل مشكلة فوراً والآ بدع أحدا من الرعية يشكو أو يتظلم بسبب هضم حقه، كما أمره بصرف الأجور (المعونات) حتى يتحقق العدل ويعم الأمن والاستقرار وتعدم الفت والاضطرابات⁽⁵⁰⁾

2 بحريه الفساد ومراقبه الإدارة رغم بعد المسافة بين اسطنبول وجزائر، فإن السلطان كان على اطلاع بكل الأمور المتعلقة بتسيير الإيالة باعتبارها أهم ولاية في الإمبراطورية، وقد دفعه هذا الوضع إلى إرسال موظف برتبة باشا ليكون عيناً له هناك، وبقي يرسله حتى قام الداي علي شايوش (1710-1718) بطرده عام 1711م، ويظهر أن عملية المراقبة والمخاطبة كانت صارمة وشديدة، وصمت إلى حد المطالبة بإرسال الولاة المقصرين أو أولئك الذين ارتكبوا مخالفات إلى اسطنبول ليمثلوا بين يديه، وبظفر في أمرهم ثم يصدر حكمه عليهم بنفسه، فلقد أمر السلطان مراد الثالث عام 985 هـ 1577م اليشا الخديف حسن قزيبانو بإرسال الوالي السابق رمضان باشا إلى الاستانة، كما كلفه بتقيد كل الدعاوى المرفوعة صده مع التحقق من صحتها، ومنع أصحابها كامل حقوقهم، أما تلك المستعصية فعلى الوالي إرسالها مع أصحابها إلى السلطان نفسه ليحكم فيها⁽⁵¹⁾

ويظهر أن معظم الشكاوى كانت ترفع ضد الموظفين في الإدارة والوجود الانكشارية، أما انهم منحوة إليهم فتحصر أساساً في احتلاس الأموال والاستحواذ على الأراضي وأعمالك الغير، إلى جانب اسغلال اليهود والمنصب لخدمة المصالح الشخصية دون مراعاة للصميم المهني والمصلحة العامة⁽⁵²⁾، أما بخصوص رد فعل السلطان على هذا النوع من الشكاوى فكان صارماً متشدداً، ففي إحدى المرات كشف الباشا عام 985 هـ 1577م بالقبض على المفسدين سواء كانوا من موظفي الإدارة (الديوان) أو من طائفة أخرى (العساكر)، وطالبه بأنه إذا تأكد من فسادهم "فيجب إرسالهم مكبدين بالأصعاد"⁵³

وأي جانب محاربة الفساد الإداري الذي انتشر في الجزائر ومحاربته بشئ الوسائل والطرق، فإن المصدا كثيراً ما كان يتدخل لحل الخلافات التي تنشأ بين موظفي الإدارة من خلال الإطلاع على حياها، والعرض من ذلك صمان السير الحسن لشؤون الإيالة وحزمة مصالح الرعية التي قد تسبب هذه الصراعات تعطلها، فقد تابع السلطان محمود الثاني (1808-1839) شخصاً الخلاف الذي نشأ بين الداي حسن باشا (1791-1798) والخزندار، والذي تواصل بعد وفاة هذا الداي في عهد حلفه مصطفى باشا (1798-1805)، ورغم أنما عهل سبب هذا الخلاف، فإن الأكيد أن السلطان

كان يتابعه بكل اهتمام بواسطة دفتر دار الإيالة، والذي كان يطلعه على كل جديد في القضية التي رفعت إلى الجهات القضائية للمحكّم فيها⁽⁵⁴⁾.

3. الشؤون العسكرية بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، أصبحت الجزائر قاعدة متقدمة للجهاد ضد الكفار، وبظرا لأهميتها العسكرية وقوة أسطولها فإنّ السلاطين العثمانيين أولوها أهمية كبيرة، وسعوا إلى تدعيم هذه القوة مع العمل على أخذ من كلّ ما يسبب تراحمها وتقهقرها، بمحاربة فساد الجنود - كما سبق ذكره -

وتأني تقوية التحصينات، وخاصة تلك الموجودة على ساحل مدينة الجزائر، في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، فكثيرا ما كان السلطان يتدخل بعنه في هذه القضية لإيجاد مخرج شرعي وإصدار حكم قضائي لهذا الغرض، وذلك لأنّ هذه التحصينات من حصون وأبراج كثيرة ما كانت تقام على أراضي ملك خواص. مما كان يستدعي استملاكها بغرض المصلحة العامة، فيمجرد صدور "الأمر همايوني". يصح الوالي والقاضي في الجزائر محجرين على تمهيد، فهي إحدى المرات أمرهما بتهدم عدد من المباني والساتين التي كانت تحيط بإحدى قلاع مدينة الجزائر، والتي يمكنها أن تشكل متاريسا وتحصينات للعدو إذا هاجم المدينة، كما أنّها كانت تعيق تصويب المدافع المتحركة في القلعة نحو أهدافها - أي السفن القادمة نحو الساحل⁽⁵⁵⁾.

وكانت قضية تدعيم الجيش برحال حدد، وتشجيع التطوّع في صفوفه، من اهتمامات لسلطان، فكان لهذا الغرض يرسل القصاة والولاة حتى يدفعوا الناس إلى التطوّع في صفوف الجيش. ومن ذلك إرسال السلطان سليم الثاني "أمرا همايونيا" إلى الباشا أحمد عرب وقاضي الجزائر مضمومة تشجيع الناس على التطوّع حتى يظفروا إلى الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا لفتح منطقة حلق الوادي⁵⁶ ويظهر أنّه كان للقاضي دور في القضايا العسكرية، وربما يرجع ذلك إلى قوة تأثيره على الناس باعتباره رجل دين ذي هبة ومكانة داخل المجتمع

ولم يقتصر أمر تشجيع التطوّع في صفوف الجيش على السكان ذوي الأسلاك الفاضلة، بل امتد ليشمخ حتى أولئك ذوي السوايق العدلية الذين كانوا محلّ متابعة قضائية، فكان السلطان يبادر في هذه الحالة إلى إصدار عفو عن الشخص محلّ المتابعة، وبالتالي يسمح له بالاعتراف في الجيش ويصبح "معتق" على حياته طالما لم يرتكب أعمالا مخالفة لشرع والقانون⁽⁵⁷⁾.

ومن بين القضايا التي كان السلطان يكتف قاضي الجزائر للقيام بها بابة عنه، كانت قضية جرد ائداد الحربي وتحديد وضعيته من حيث مالكيه والمشرفين عليه، فهي إحدى المرات راسل السلطان مراد الثالث قاضي الجزائر - أعب الظر أنه القاضي الحفي - بطلبه بوضع سجل يتضمن أسماء بخارة يتمون إلى بعض احرر وتحديد مصيهم، وذلك ردا على شكوى وردت إليه وتعلق بصياغ بعض السهم مع علم معرفة أسماء مالكيها⁽⁵⁸⁾.

وإضافة إلى ما سبق ذكره، كانت قضايا تقسيم الغنائم كثيرا ما تثير خلافات بين الجود، مما كان يستدعي تدخل السلطان لحل الخلاف وإعطاء كل ذي حق حقه، ومن ذلك الشكوى التي أرسلت إلى السلطان مراد الثالث عام 990 هـ/1582م بشأن الخلاف الذي حدث بين قادة الجيش وجماعة الكراغلة حول توزيع الغنائم، فكان ردة السلطان على ذلك تطبيق الشرع من خلال قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ قَدْ فَخْصَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا عَمَّا يُبَدِّلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ يوم النقي الجمعان والله على كل شيء قدير⁽⁵⁹⁾.

وكيف لهذا جعفر باشا بأحد خمس الغنائم لصالح خربة البايك، وما تبقى يوزع بين "اتجاهدين" بالتساوي. وهكذا تم حل المشكل هاتيا⁽⁶⁰⁾.

4. معاقبة المشاغين ومثري الفتن:

قد يتدخل السلطان في قضايا تتعلق بأشخاص سبوا اضطرابات وأثاروا الرعب والخوف في صفوف السكان، لمصدر حكما معاقبة هؤلاء والحد من خطرهم، وهذا ما حدث في حق شخصين من أغنياء بكرة يدعيان "مرور كير" و"ميتري" اللذين أثارا فتنه وفسادا - حسب ما ورد في الوثيقة -، وقد تم القبض عليهما وسجنا من طرف الحامية التركية هناك، غير أنهما تمكنا من الفرار والدخول إلى حق الوادي حيث احتلطا بالسكان هناك، فكان الأمر الهمايوني للسلطان سليم الثاني يتص على "تأديب كل من يساعد على إشاعة الفساد والشاعة، وتحريك الحياة وإحلال الخلق من أهل الفساد، وإلقاء القبض عليهم حيثما وجدوا".

هوامش المدخل

عبد بن أحمد عام 1520 كتاب تاريخ لإحاف اجرائر بالسيرة العثمانية على تاريخ الذي سجل في
رأسه بنى عليها كتاب مدينة جرائر بن سلطان سيم الأول (1512-1520) ونجى حمها وقد برأسه
بن عيسى أحمد بن القاصي. فكان التاريخ المسجل نزل في القعدة 925 هـ الموافق لـ 26
نوفمبر 1519. وبالتالي فإن تاريخ عوده الوعد يكون حمها في عام 1520 فريد من
سويح النظر:

د. المصطفى عبد الحفيظ "أول رسالة من أهالي مدينة جرائر إلى سلطان سيم الأول سنة 1519"، المجلة
التاريخية المغربية، العدد 06، مارس، حوزية 1976، ص 119

2. حمي، محمد فريد س. تاريخ الدولة العلية العثمانية (حمي حمي: حساب)، الصفة الخامسة، در
سندس- بيروت، 1986، ص ص 178، 179.

وأشار أيضا حماس. حبيبه إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجواتر والباب العالي من سنة 1798 إلى
1830، رسالة ماجستير غير منشورة، الاسكندرية، 1988، ص 73

3. - مصلاي، عيسى محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل الهوى وأسباب السقوط، الطبعة الأولى،
مكنه لبنان، منصور، جمهورية مصر، بدون تاريخ، ص ص 137، 138

4. المرجع نفسه، ص ص 138، 139.

⁵ نفسه، ص 140

⁶ نفسه، ص 138

⁷ د. رحبي، محمد، تاريخ القضاء في الإسلام، اشفة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر،
دمشق، 1995، ص 442.

8. المرجع نفسه، ص ص 443، 444.

⁹ ماريو برجت، بوموكي نوكونو، دس محلات المحاكم الشرعية العثمانية المخطوطة بمركز الوثائق التاريخية بدمشق (إشراف أحمد حكيم)، منشورات المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ومركز التراث التاريخي بدمشق، دمشق، 1999، ص 15-17.

¹⁰ د. الزحيلي، محمد، المرجع السابق، ص 459.

رخصت بسميه "قبوئي" بالنسبة لسيما. وذلك بكافة القوانين والقرارات التي أصدرها هذا الشخص سواء فيما يتعلق بشؤون إدارته الداخلية أو الخارجية أو العسكرية.

¹¹ د. محمد إبراهيم، د. النخبة الخليفة في تاريخ الدولة العلية (تدوين واعتناء حوى عباس)، مؤسسه محارر مصر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 125-137.

¹² د. الزحيلي، محمد، المرجع السابق، ص 448.

¹³ كمال الدين حسام أوعلى، محمد عاكف تيسير، كمال كديسي، وهدون تيجر، محمد استوحي، صاحب كتاب "أوعلى، بهير، بورصاني، عبد القادر أورحان، هادي الدين بدي بدير، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (ترجمة صلاح سعدوي)، مركز الأبحاث ساريح والعلوم والشعاع الإسلامية، استانبول، 1999، ص 490.

¹⁴ كمال الدين حسام أوعلى (وأخرون)، المرجع السابق، ص 491.

¹⁵ المرجع نفسه، ص 492.

¹⁶ د. نصر الشاذلي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، جزء الأول، مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 1980، ص 86-88.

¹⁷ د. حماد، خديجة إبراهيم، المرجع السابق، ص 74.

اسمى بخاصي عسكري لأنه كان يرافق فرق الجيش الإنكشاري أثناء حروجهما في الحملات.

¹⁸ أصبحت دولته حائلت في مصر والنساء على "نفاذ أمواله الأيوبية، وأمنه حكمها حول ثلاثة قرون من الزمن (1250-1517م)، ركزت هذه الأموال على إعمار المملوكي الذين اشتراهم الأيوبيون

وعُظموا عليه في حكمه، ومن أشهر حكامهم المعروفين أنيس والظاهر بيبرس ومشهور فلاوود، راجع صدي، أحمد حجار، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، ص 17-18.

⁹ د. السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، نسخة 1999، ص 177، 178.

²⁰ الرباطي، بركات، الترجمة الكبرى في أخبار المعمر براك وبخرا (تحقيق عبد الكريم الفيلالي)، نسخة النسخة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص 111.

²¹ د. الرحيلي، محمد، المرجع السابق، ص 439، 440.

²² المرجع نفسه، ص 465، 466.

²³ نفسه، ص 462.

²⁴ خامي، محمد، ديد بت، المصدر السابق، ص 298، ونصلاي عني محمد محمد، المرجع السابق، ص 242-243.

²⁵ ولد الإمام مائث بن نس عام 93 هـ بمدينة امورة، ولد نبأ ونعم وعاش حتى وفاته عام 179 هـ أنه مبعده كونه عيّنه "مروفاً" الذي جمع فيه الأحاديث السوية الصحيحة، كما صمّمه عدد هام من فاضل وآراء الصحابة والتابعين.

منه من الصحيح حسن إمام مائث راجع مائث بن أسن، الموطأ، دار الحديث، القاهرة، 1992.

²⁶ الإلهية إحدى فرق الخوارج، نسبة إلى عبد الله بن عباس أحمد بن مرة بن عبيد من بني تميم، كان شهيداً في بلاد المغرب لأوسط عام 160 هـ بعد تأسيس عبد الرحمان بن رستم لسلطانه الرسمية، حادده سهرت عاصمه ها، نصر الدين أبو عبد الله عمر بن الحبيب، اعتقادات الفرق المسمية (مشرقية) (تحقيق حجار عني سامي)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406 هـ 1985م، ص 122.

²⁷ حسن مساحد، حقيقه والمناكيه بحرائر أثناء العهد العثماني راجع

Devoux (A). « Les edifices religieux de l'ancien regence d'Alger » RA n° 10, 1866, pp 50 et 51 pp.221, 230.

وعلى المقال في:

RA n°12, 1868, pp 277-289

• غير يصح

⁸. د. سعيدوني، ناصر الدين، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي" مجلة الأبحاث، العدد 89-90، حادي-فبراير 1981، الجزائر، ص 94

²⁹ Boyer, Pierre *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* Librairie Hachette, Paris, 1963, p.77.

³⁰. Idem

³¹. Devoux (A). «Les edifices religieux » RA, 1867, p 383.

وكذلك: د. سعيدوني، ناصر الدين، "الوقف..."، ص 94

³² د. سعيدوني، ناصر الدين، "الوقف..."، ص 94

³³ نفسه، ص 93

³⁴ د. بن حمزة، مصطفى أحمد، المدينة والسلطة في الإسلام "مؤدح الجزائر في العهد العثماني"، ص 6 (في مصرعات مركز حمزة أجاد لتثقيف واثراء، دي ودر البائتر بمصاعة والشر والتوزيع، دمشق، 1420 هـ/1999 م، ص 85، 86.

³⁵ سجلات محكمة الشرعية، عة 34، وثيقة 3، مركز لوصي للأرشيف بجزائر

³⁶ د. بن حمزة، مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 87.

• كذا

Boyer, Pierre «Contribution à l'étude de la politique religieuse des turcs» ROMM. n° 01 1966, p.11.

³⁷ د سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي _10، 14 هـ/16-20م)، الجزء الأول، النسخة الثانية، المركز الوطني للتوثيق، الجزائر، 1985، ص 141.

³⁸ د سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، النسخة الأولى، دار العرب (سلامي، بيروت، 1990، ص ص 195، 196.

³⁹ كنداسة صريفة صريفة تسمي بن الحاج مكداش بأمامية (الأصول)، ارتبط بها تأسيس الجيش (الكنشاري)، بعد تشكيل هذه العرفة من شباب الأسرى المسيحيين من طرف السلطان أورحان الأول (1326 1360)، أحدهم بن حاج مكداش الذي دعا هم ناحي وأطلق عليهم اسم "بنّي تشاري" في حرس الخديعة، أنظر:

القاضي، فريد بك، المدخل السابق، ص 122.

⁴⁰ لمزيد من التوضيح حول هذا الموضوع راجع:

عبد محمد بن محمود بن. السعي محمود في نظام الخوود (تسمي وأمين حرثي محمد بن عبد الكريم)، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

⁴¹ دفتر مهم رقم 22، حكم رقم 252. المركز الوطني للتوثيق حرثي وكنديت دفتر رقم 24، حكم رقم 168

⁴² دفتر مهم رقم 24، حكم رقم 233.

⁴³ نفسه.

⁴⁴ غير الخوود الإنكشارية أنفسهم فئة متميزة داخل المجتمع. فاحتلوا قمة الهرم الاجتماعي، وعاشوا بنه حكام معان. كما رفضوا أي فكرة مساواة معهم، بن وفرضوا عليهم مصادر خضوع واحترام، فكان حياء بن صادف أحد أبوبندس في تسارح يضطر أن يسمح له الطريق ونجيه بعب "أفدي"

⁴⁵ دفتر مهم رقم 30، حكم رقم 532.

⁴⁶ - دفتر مهم رقم 23، حكم رقم 284.

⁴⁷ - حور ميرسكن وهجراقم إلى المغرب الأوسط أنصر: رروي، محمد، الأندلسيون وهجراقم إلى
مغرب خلال القرنين 16 و 17 هـ، ص 118، 119.

وكندك د سعيدوي، ناصر الدين، "الأندلسيون (المورسكيون) مقاطعة الجزائر دار السنغال أثناء القرنين
16 و 17م، مجلة حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، 1993، ص ص 107، 130.

⁴⁸ - دفتر مهم رقم 23، حكم رقم 244

⁴⁹ - دفتر مهم رقم 48، حكم رقم 243

⁵⁰ - دفتر مهم رقم 30، حكم رقم 469

⁵¹ - دفتر مهم رقم 48، حكم رقم 44 وكندك دفتر مهم رقم 24، حكم رقم 233

⁵² - دفتر مهم رقم 30، حكم رقم 422

⁵³ - حور ميرسكن، 1204 56096 هـ، مركز ايوحي للأرشيف الجزائري

⁵⁴ - دفتر مهم رقم 22، حكم رقم 360

⁵⁵ - دفتر مهم رقم 24، حكم رقم 198

⁵⁶ - خط هانمون، 1205/11042 هـ.

⁵⁷ - دفتر مهم رقم 58 (الجزء الثاني)، حكم رقم 288.

⁵⁸ - سورة الأنفال، الآية 41.

⁵⁹ - دفتر مهم رقم 48، حكم رقم 140.

⁶⁰ - دفتر مهم رقم 21، حكم رقم 642.

الباب الأول

خصائص القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني

والوضع المهني والاجتماعي للقضاة

المصل الأول: مميزات وخصائص القضاء

المصل الثاني: قضاء القبائل وأهل النمة

المصل الثالث: تعيين القضاة وإجراءات التقاضي والاستئناف

المصل الرابع: الوضع الاجتماعي للقضاة ودورهم في الحياة السياسية والعلمية

الفصل الأول

مميزات وخصائص القضاء

- أ- ترسيم منصب القاضي.
- ب- الحدود ونظامهم القضائي الخاص.
- ج- مبدأ المسؤولية الجماعية.
- د- العقوبات وأشكالها

غير القضاء في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني بخصائص وميزات طبعته طيلة هذه الحقبة التي تمت أكثر من ثلاث قرون من الزمن، وذلك راجع إلى تبعيتها للدولة العثمانية، فأصبح قضاؤها شبيهاً ومربط بقضاء هذه الأخيرة، كما سبق ذكره في المدخل.

ومن خصائص القضاء الجزائري آنذاك، أن أصحى المذهب الحنفي ملحقاً يعتمد عليه في الفتوى والقضاء، باعتباره المذهب الرسمي للدولة العثمانية و"لأسياد" الجزائر آنذاك، بعدما كان المذهب المالكي سلباً الوحيد السائد في بلاد المغرب منذ القرن الأول الهجري.

وكان من نتائج العهد الجديد كذلك، أن تم ترسيم منصب الإفتاء، كوظيفة دينية بالإيالة، فأصبح مكافئاً لوظيفة القضاء. وعين معينان، مفتي حنفي وآخر مالكي، إلى جانب قاض لكل مذهب. إن من نتائج تنويع المذهب في الجزائر ظهور محكمتين، محكمة مالكية وأخرى حنيفة، فأصبح السكان المحليون يحضرون إلى الأولى لتقاضي، في حين أن الأتراك والكراغلة وبعض الخمر كانوا يتوجهون إلى المحكمة المحلية لنس الغرض.

وبما كان الأتراك يدعأون إلى المحاكم المدنية في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق، وقضايا معاملات كالبيع والشراء، فإن الحال لم يكن كذلك في القضايا الجنائية والجح، حيث كانوا يخصمون لظام قضائي عسكري يشرف عليه آغا أفلايين باعتباره القاضي والقائد الأعلى لفرقة لاكبرية. فكان هذا القائد ينظر في المحاكمات والخراتم التي يرتكبها الخوذة ويصدر حكمه فيها وفق قانون العسكري للإيالة. ثم يعقد الحكم في المتهم سرا في مقر الآغا.

وفي جانب الأمني الوثيق الصلة بالقضاء، حلت الحكومة إلى تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ضد سكان المدن ترنكب جرائم في مناطق سكناهم، سواء في المدن أو الأرياف، فأصبح هؤلاء مضطرون إلى بحث عن حامي وتسليمه إلى السلطات المختصة، والآ فيسلحقتهم العقاب الجماعي بتهمة التستر عليه أو التجاور في حفظ الأمن.

إن هذه الميزات والخصائص في الجانب القضائي والأمني، تطبق نظام عقابي صارم تجاه كل شخص نسب إدانته مهما كان انتماءه العرقي أو الديني أو الاجتماعي، حتى أصحت مدينة الجزائر بفصل

دنت تعم بالأمم والاستقرار. فتناقص عدد اللصوص والمجرمين الذين كانوا يصابون بالهلع والرعب بمجرد ذكر مرور باب عرور وياح المواد أهم مكانين لتهدد عقوبة الإعدام، فأحسن السكان بالأمم على تشككهم في روحهم، رغم حدوث بعض فترات الفوضى التي كان يثيرها الجود في أعين الأحياء. وقد حب هذا النظام منه الأحاب الذي راروا الجرائر آنذاك، فأشادوا بحالة الأمم والعدل وسجلوا ذلك في مذكرهم وملاحظتهم

١- ترسيم منصب المفتي:

من المؤكد أن الدولة العثمانية قد أولت مصب الفتوى أهمية قصوى^(١)، وأحاطته بقدر كبير من الاحترام والتقدير. فأصبح مفتي اسطنبول مد عهد السلطان سليم الأول (1512-1520) المشرف العام على القضاء ورجل الدين محلل أصنافهم ورتبهم، واعتبر الموظف الأعلى في هرم الموظفين السلي. كما أصبح يلقب "شيخ الإسلام"، رغم أن مصب القضاء كان الأسبق إلى الظهور، بظهور مصب نصي العسكر والقضاء المركزيين، فجمعوا بين القضاء والفتوى، ولم تبرز الحاجة لظهور مصب مفتي لا مع اتساع رقعة الدولة، فانتخب فخر الدين عجمي مفتيا للإمبراطورية عام 834 م 1430م^(٢).

واردادت أهمية المفتي داخل الإدارة العثمانية مد عهد السلطان محمد الثاني وسليمان القانوني، فكانت وظيفته تنحصر في إصدار الفتاوى الشرعية فيما يخص القضايا والمسائل القضائية التي تطرح عليه، كما يحتر سدا ودعما لنظام الحكم من خلال الفتاوى التي كان يصدرها فيما يخص القضايا السياسية، لكن ما كان السلاطين يلجأون إليه لتقرير أعمالهم الحربية من خلال فتوى شرعية تصدر مد، فيحصلون نوحها على مساندة ودعم الرعية والجيش^(٣)، ومما يبين أهمية وخطورة المصّب أنه أصبح مفتي اسطنبول صلاحية إصدار فتوى تمكنه من سحبها عزل السلطان نفسه^(٤).

وكانت مهمة تعيين المفتين في مختلف أقاليم الإمبراطورية العثمانية موكلة إلى مفتي اسطنبول مد عهد السلطان سليمان القانوني، وكانت مهمة هؤلاء تنحصر في مساعدة قضاة الولايات من خلال الفتوى التي كانوا يصدرها خاصة في القضايا التي يتعرض على القضاة الحكم فيها.

ولم تكن الجرائر معمول عن هذه الإجراءات والقوانين، فمجرد إلحاقها بالدولة العثمانية أصبح مصب مفتي من المناصب الرسمية في حكومة الإيالة، حيث تمّ تعيين مفتي حتمي بالنسبة للأتراك وآخر مسكني لدية السكان، مع الإشارة إلى أن المذهب الحنفي كان المذهب الرسمي للإيالة، وكان مفتوه يعيّن مسرة من اسطنبول في حين أن نظرائهم المالكيين كانوا يعيّن من قبل الباب في الجزائر ومما يجب ذكره - وظيفه الإفتاء لم تكن رسمية قبل مجيء العثمانيين، فكان علماء ذلك العهد يتطوعون لهذه المهمة ليعتقون أن محنت مسائل التي تطرح عليهم كعلماء دين وليس كموظفين رسميين يتقاضون أجورا على ذلك ومن هؤلاء بوشريسي صاحب "المعيار" والماروني وغيرهم من علماء المنطقة في تلك الفترة، فكان هؤلاء يعيّن تعداد على المذهب المالكي مذهب معظم السكان. ما عدا المذهب الإباضي الخارجي الذي كان محصورا في مناطق محدودة^(٥).

ويظهر أن المفتي الحنفي المعين من قبل شيخ الإسلام في اسطنبول كان يقضي مدة ستين في الجزائر
بصرف جلاله على كل الجوانب الدينية، كما أن صاحبه كان يترتب في المرتبة الثالثة بعد الباشا مباشرة في
سنة الإدري للإيالة. وبين حمدان حوجة أهمية منصب المفتي الحنفي ومكانته فيقول "يحتل بلقب أفندي
سدي لا يخطئ به إلا ثلاثة أشخاص الـداي المقطععي (رئيس الكلية) الذي يشرف على سجلات محاسبات
مدينة وسجل القوانين العسكرية. والمفتي الحنفي. كما أن القادة العسكريين الذين يشكلون الديوان
منظرون لوقوف لأربعة أشخاص هم الـداي. المقطععي، الخراجي والمفتي الحنفي"⁽⁶⁾

وإضافة إلى ذلك فإنه لم يكن إلا الباشا والمفتي والقاضي الحنفي الذين كان بإمكانهم الحصول على
دعوات من السلطان العثماني⁽⁷⁾.

وإذا كان تعيين المفتي الحنفي يتم من اسطنبول في المهود الأولى للإيالة، فإن الوضع تغير بعد ذلك
فأصبح يعين في الجزائر، وبعبارة أخرى عُدّد معتمدين تاريخيين لهذا التغير، فإما أن يكون مع نهاية عهد
سلاطين الثلاثين عام 1659 باعتبار أن المفتي الحنفي كان يرافق الباشا عند قدومه إلى الجزائر، أو رعا
سنة 1711 ما قام الـداي عيني شاوش (1710-1718) بطرد الباشا الذي كان يعينه السلطان لمراقبة
تدري. وهكذا أصبح من صلاحيات الـداي تعيين وعزل المفتين الحنفي والمالكي، كالذي حدث عام
1811 ما قام الـداي عيني باشا بعزل المفتين وعوضهما بآخرين⁽⁸⁾. ويذكر ابن المفتي في هذا المجال أن
رأيه حسين ابن رجب شاوش كان أول مفتي حنفي يعين من أبناء العثمانيين المقيمين في الجزائر - أي
الكرغند - وكان ذلك عام 1102 هـ/1691م بعدما كانت هذه الوظيفة حكرا على العلماء القادمين
من اسطنبول⁽⁹⁾.

وعموما فإن هذه الوظيفة كانت تتطلب في كل من يتولاها شروطا منها أن يكون متخرجاً من أحد
مدارس إسلامية كالربونية أو الأزهر أو اسطنبول، ملماً بمختلف العلوم الشرعية كالقرآن والحديث
والتفسير والفقه، أي حاسب شروط تتعلق بشخصية المفتي نفسه ومنها اتصافه بالنزاهة والورع والصدق
والعلم والفهم والرأي وقبول الحق ولو أمام المخالفين إلى جانب الشهرة بين الناس⁽¹⁰⁾.

ملاحظته أخرى تخدم الإشارة إليها، إنها وجود مفتين في المدن الهامة الكبرى للإيالة، فمفتي
حنفي ومفتي المالكي، بعدد من مثل نظيريهما في مدينة الجزائر، مجالسا علمية للظفر ومناقشة القضايا
مستعنة وصدور الفتوى الشرعية فيها، والفرق الوحيد بين مفتي مدينة الجزائر ونظيريهما في المدن
الأخرى أن هذين الأخيرين كانا يعينان من قبل الباي⁽¹¹⁾، وكثيراً ما كانت المجالس العلمية تعقد بأمر منه،
مثل ما مضى باي البيطري قاضي المدينة بعقد مجلس علمي للظفر في براع بين ورثة المرحوم محمد بن
محمد وسعدو اسعد العربي حول قطعة أرض يدعي هذا الأخير أنها محبسة في حين يكره الورثة ذلك، فما

كان من السيد القاضي إلا أن استجاب للأمر، فعقد المجلس العلمي الذي حضره هو شخصياً والعلماء
 لاجل الاحقة لأطهار السادات الأبرار منهم السيد المارري بن السيد أحمد بن باجي والسيد محمد العربي
 بن محمد والسيد السعيد بن السيد أحمد⁽¹²⁾، ورغم أن الوثيقة لا تحدد لالإتماء المذبح هؤلاء العنماء
 ووطنهم، فإنه من المؤكد أن من بينهم مفتي حمي وأحر مالكي كما توافع شخصان هما عبد القادر
 ودي عي وكيل خرج أمام المجلس العلمي المعقد "بقريّة البلدة" حضره "المعظم السيد حسن باش بلك
 باش باش بيوك باشي) وحضره الفقهاء الجليلان العالمان العاملان السيدان الكاملان الخطيبان البيهقان
 وبوعصان الهيتان المدرسان المحققان -المفتيان- وهما أبو إسحاق إبراهيم بن علي تاب الله عنه آمين،
 وساسم بن أحمد الهادي تاب الله عليه، أبقى الله وجودهما⁽¹³⁾.

أما فيما يخص العلاقة التي كانت تربط بين المفتي والقاضي فظهر أنها كانت متكاملة، مع الإشارة
 إلى أن القاضي كان هو الذي ينبع المفتي، فأصبح هذا الأخير في مرحلة من مراحل تاريخ الإيالة مكلفاً
 بتعيين القاضي حسب مذهبه، ولعلّ أبرز دليل على أولوية منصب الفتوى على القضاء، أن رئاسة المجلس
 العلمي الذي كان يعقد -بالنسبة لمدينة الجزائر- في الجامع الأعظم خلال يوم الخميس من كل أسبوع،
 كانت تؤرخ إلى المفتي الحمي، حيث أن ترتيب أعضائه كان كالآتي

1 المفتي الحمي

2 المفتي المالكي

3 القاضي الحمي

4 القاضي المالكي

ويمكن أن نستقرأ هذا الترتيب من خلال وثائق أحكام الشرعية المتعلقة بمجلسات المجلس العلمي،
 فقد ورد في إحداها مايلي " حضره الشيوخ والعلماء العاملان الإمامان المهامان الهيتان
 سرحان أحمدان الواعصان الخطيبان السيدان المفتيان وهما الفقير لله سبحانه مصطفى بن عبد الله (المفتي
 حمي، لطف الله به، والفقير إليه سبحانه أحمد بن عثمان (المفتي المالكي) لطف الله به عنه أمين أبقى الله
 وجودهما بلائام والشيخ الفقيه العالم الإمام العلامة إمام فخر القضاة ومعدن الفصل والخيرات وهو
 بوعبد الله لسيد محمد قاضي الخمية في التاريخ والشيخ الفقيه العالم إليه الخير التزيه الصدر الوجه
 قاضي سنكه في التاريخ وهو (طابع يظهر فيه اسم الطاهر بن محمد)⁽¹⁴⁾.

وقد ورد في وثيقة أخرى تتعلق باجتماع المجلس العلمي مايلي " وهما الفقير لله سبحانه مصطفى
 بن عبد الله لطف الله به عنه (المفتي الحمي)، والفقير لله سبحانه محمد بن أحمد بن جعدور (المفتي

مكي، والشيخ الفقيه أبو العباس السيد أحمد أفندي قاضي الحمية. والشيخ الإمام العلامة المهام لاصي مكي... (خصائص وتوقيف القاضي)... (15).

ولما بين تبعية القاضي للمفتي، أنه كثيراً ما كان يعتمد على فتاوى هذا الأخير لإصدار أحكامه، لذلك أصبح القضاء قبل توجههم إلى المحكمة، يطرحون قضاياهم أمام المفتي، سواء المالكى أو الحمى، الذي يصحبهم فتوى شرعية مكتوبة في وثيقة، يحملونها إلى القاضي، والذي بناء عليها يصدر حكمه، ومثال ذلك بربه صرحها شخص حول تعبير دار كان قد أوقفها بدار أخرى، وذلك بسبب أن الدار الأولى تركت أن تتهدر وقت صفحتها، فجاء بعض الفتوى بإباحة هذا التبديل، والذي على ضوءها حكم القاضي محمد بن حسين بجواز ذلك (16).

د فيما يخص العلاقة بين المفتي، الحمى والمالكى، فكما سبق ذكره، كانت الأولوية للمفتي حتى يعتبر أن أسلاف البلد كانوا من أتباع هذا المذهب، غير أنه في بداية العهد الأولى للتواجد الحمى، حاول اليليريات مع المفتي المالكى بعض الامتيازات والأهمية، ومن هؤلاء اليليراي حسن بن حريش (1544-1552)، الذي عين محمد بن علي الحزوبي المالكى خطيباً بالجامع الأعظم ورئيساً بـ مدينة¹⁷، ورغمما يرجع ذلك إلى محاولة كسب مساندة السكان، أتباع المذهب المالكى، أو لأن بعضي حسن كان من الكراعية باعتبار أن أمه جزائرية كما كان لتدخل بعض مسؤولي الإبالة أثره في غير بعض القضاة والمفتين لمذهبهم، ومن هؤلاء العالم محمد بن المسح القسطنطيني العالم والخطيب سمي غاصرة قسطنطينية، الذي كان مالكي المذهب ثم تحول إلى المذهب الحمى بطلب من عثمان¹⁸.

كان المفتي الحمى يقيم بالجامع الجديد، الذي يعتبر الجامع الرئيسي لأتباع المذهب الحمى بإيالة دم وراثته كان يؤم الناس في الصلاة ويعتق وفق مذهب أبي حنيفة العمان وشيوخ بلخ في القضايا وكانت تطرح عليه. وحسب بعض المصادر فإن هذا الجامع كان قد بني في عام 1660 على أنقاض مسجد مؤدى أبي عثمان السلطان المريبى⁽¹⁹⁾، أمّا المفتي المالكى فكانت إقامته في مكان ملاصق للجامع، ولم يخصص إليه السكان أتباع مذهبهم لاستشارته، فيعتهم في قضاياهم، إلا أنه لم تمنح له صلاحيات ذات على مداخيل هذا الجامع والمحرة عن الأوقاف المحبة عليه بشكل مباشر كما كان هذا الجامع من لانقادات جلسات المجلس العلمي كل يوم خميس⁽²⁰⁾.

ملاحظة أخرى يجب الإشارة إليها، هي جمع بعض العلماء بين وظيفتي القضاء والإفتاء في نفس الشخص، كان محمد الكماد قاضي قسطنطينية مفتي كذلك للناس في قضاياهم إلى جانب أنه كان خطيباً بـ (21)، أمّا سيدي أحمد الخريزي فكان من أهل الإفتاء إلى جانب أنه مسؤول النيابة في القضاء

عن قصة لعجم⁽²²⁾، أي أنه كان من أهل القضاء الحنفي الخاص بالأثر، وكان بعض العلماء يرون على تولي الوظيفة. فجدهم أحياناً قصة وفي أحيان أخرى مفتين، ومن هؤلاء سيدي حميدة بن حسن الغري الذي تولى القضاء الحنفي ثم الإفتاء على نفس المذهب⁽²³⁾. وهو نفس الحال بالنسبة لأبي حسن علي القربابي الذي تولى الفتوى على مذهب مالك بن أنس، كما أنه تولى القضاء المالكي مرات عديدة⁽²⁴⁾. وكان أبو العباس أحمد العلمي قد أفتى على مذهب الإمام مالك ثم تولى القضاء على نفس مذهب حتى مات مقتولاً عام 1229 هـ⁽²⁵⁾. وكان فتح الله الذي ولد بالشام وحضر إلى قسطنطينية قد بول في بداية أمره الخطابة بمسجد سيدي الكتاني والتدريس بمدرسة جامع سوق الغزل، ثم أشرف على إفتاء الحنفي ثم القضاء على نفس المذهب⁽²⁶⁾.

كان للمفتين، الحنفي والمالكي، إلى جانب وظيفتهما الأساسية، أي الفتوى، وظائف دينية أخرى أهمها الخطبة والإمامة في المساجد والتدريس وغيرها، ويحدد لنا الأسير "PFFEIFER" وظائف علي فقير "بشرف المفتي (مفتي أفندي) على أداء الصلوات العامة، فيحافظ على طهارة الدين، وعلى - يؤدي نمة جوامع (جامع إماملي) الصلاة كما ينبغي، وعلى أن يؤذن المؤذنون الصلوات الخمس. من فرق المدرسة في أوقافاً محدّدة، وهو الذي يحدّد كذلك السنة حسب الشهور وأعياد المسلمين، وبشرف في مدرّس ويشرح القرآن في أيام الأعياد، وفي أيام رمضان، ولا يجوز تفسير القرآن لفكر المفتي، وفي استطاعته أن يعاقب من يكفر بالله ويتعاطى الشراب أو المشروبات الروحية"⁽²⁷⁾. ومن بين الأعياد التي كان شفي يتحرى هلالها ويعين عليها، عيد الفطر، فكان عندما يعين على إنتهاء شهر رمضان يتم إطلاق جبال سادق ومدافع بشكل متواصل إيماناً بحول عيد الفطر⁽²⁸⁾.

ولم تقتصر تدخل المفتين على الجوانب الدينية فقط، بل كانوا يتدخلون في القضايا المالية بإشرافهما على الأوقاف. فكان المفتي المالكي بشرف على أوقاف الجامع الأعظم والتي بلغت حوالي خمسمائة وخمسين 550 وقد شملت المنازل والحوانيت والبساتين وغيرها، مما جعلها تأتي مباشرة بعد أوقاف الحرمين الشريفين، مكة المكرمة والمدينة المنورة، غير أن إشرافه عليها لم يكن مباشراً، بل يعين وكيلها لهذا الغرض بمساعدة وكيلان، أحدهما مكلف بأوقاف المؤذنين والآحر بأوقاف الخرابين - أو قارني القرآن - أمّا علي حنفي، فكان يشرف على أوقاف سبل الخيرات، والتي أسسها شعبان سوجة (1592-1595) بإشراف ورعاية المساجد الحنكية وموظفيها، والتي بلغ عددها ثمانية مساجد عديدة الجوائز لوحدها⁽²⁹⁾. ولدى بيع عدد أوقاف سبل الخيرات ثلاثمائة وواحد وثلاثين (331) وقفاً، منها مائة وتسع عشر ملكية خيرية، ومائتين وأثنى عشر عاء، بلغ مدحوها السوي مائة وثمانون ألفاً (180000) ليركا، غير أن عددهم بارج بشكل مدحوظ مع بداية الاحتلال ليصبح مائة وإثنين وسبعين (172) وقفاً فقط⁽³⁰⁾.

وكثيراً ما كان المفتي يستغل حرة من مداخيل الأوقاف لتشجيع الحركة العلمية، فلقد استطاع المفتي سلكي سعيد قدورة من خلال استغلال أوقاف الجامع الكبير، بناء مدرسة عليا وراوية يقيم فيها منه نعم. وقد كلفه هذا المشروع خمسة عشرة ألف (15000) دينار اقتطعت قيمتها من أوقاف الجامع المذكور.³¹

وعلى العموم فقد اكتسبت وظيفة الإفتاء أهمية كبيرة بين الوظائف الدينية في الجزائر طيلة العهد العثماني. وحتى بعد الاحتلال الفرنسي واصلت فرنسا تعيين المفتي الحنفي وبطريقه المالكي، رغم أن الجنرال كلوزيل CLAUZEL كان قد باذر بعزل المفتي الحنفي سيدي محمد بن العاوي والمفتي المالكي سيدي محمد بن لكناطي بحجة مواصليتهما الدعوة للسليطان العثماني محمود الثاني على ماهر المساجد، وقدم بينهما ن الاسكندرية وفيما يلي قائمة بأسماء المعاني الأحاف والمالكيين الذي تداولوا على الوظيفة طيلة العهد العثماني وجزءاً من العهد الفرنسي بمدينة الجزائر:

أ. مفتي المسند الحنفي³²

- محمد بن يوسف 1022 هـ/1613م.
- محمد بن حسين 1029 هـ/1619م.
- مصطفى بن محمد 1037 هـ/1627م.
- محمد بن رمضان 1045 هـ/1635م.
- حسين بن مصطفى بن رمضان 1069 هـ/1658م.
- مسيم بن علي 1090 هـ/1679م.
- محمد بن مسيم 1090 هـ/1679م.
- محمد بن حسين 1101 هـ/1689م.
- محمد بن مسيم 1101 هـ/1690م.
- حسين بن رجب 1102 هـ/1690م.
- محمد بن مصطفى المدعو ابن المتسي 1110 هـ/1698م.
- حسين بن محمد 1118 هـ/1706م.
- محمد بن مصطفى 1122 هـ/1710م.

- حسين بن محمد 1122هـ/1710م
- محمد بن مصطفى 1122هـ/1711م
- حسين بن محمد 1125هـ/1713م.
- محمد بن مصطفى 1128هـ/1715م.
- الحاج علي بن مسلم 1136هـ/1723م.
- حسين بن محمد بن العنابي 1148هـ/1735م.
- محمد بن محمد بن سيدي علي 1150هـ/1737م.
- حسين بن مصطفى 1169هـ/1755م.
- حسن بن فتلي 1170هـ/1756م.
- محمد بن مصطفى الوائلي 1171هـ/1757م.
- حسن بن أحمد الطفاحي 1177هـ/1763م.
- مصطفى بن عبد الله 1180هـ/1766م.
- محمد بن مصطفى 1180هـ/1767م.
- حسن بن أحمد 1191هـ/1777م.
- محمد بن اسماعيل 1200هـ/1785م.
- محمد بن عبد الرحمن 1204هـ/1789م.
- أحمد بن إبراهيم بن أحمد 1224هـ/1809م.
- محمد بن عبد الرحمن بن حسين 1224هـ/1809م.
- أحمد بن إبراهيم البايوجي 1226هـ/1811م.
- محمد بن عبد الرحمن بن راسيل 1232هـ/1816م.
- أحمد بن حسين 1233هـ/1817م
- محمد بن محمود بن محمد بن حسين العنابي 1234هـ/1818م

- محمد بن إبراهيم 1235هـ/1819م
- محمد بن عبد الرحمن 1244هـ/1828م.
- حجاج أحمد بن الحاج عمر بن مصطفى 1244هـ/1829م
- حجاج محمد بن محمود العبابي
- حجاج مصطفى أدهي
- محمد بن شعبان 1251هـ/1835م.
- أحمد بن محمد بن وجب 1260هـ/1844م.
- حجاج محمد بن مصطفى غرناوط 1263هـ/1847م
- حجاج أحمد بن حجاج مصطفى 1265هـ/1848م
- أحمد بوقدورة 1295هـ/1878م
- 2. بقاى طهيب المالكي³³
- محمد بن القاسم بن السماعيل 1012هـ/1603م.
- سيدي عمار 1022هـ/1613م.
- سيدي سعيد قدورة بن الحجاج إبراهيم 1066هـ/1655م
- أحمد بن سيدي سعيد قدورة بن الحجاج إبراهيم 1107هـ/1695م
- عبد الرحمن بن أحمد المرتضى 1118هـ/1706م.
- حجاج سعيد بن أحمد بن سعيد 1122هـ/1710م.
- عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد 1124هـ/1712م.
- حجاج سعيد بن أحمد بن سعيد 1125هـ/1713م.
- إلياس بن صالح 1127هـ/1715م.
- عبد الرحمن بن أحمد المرتضى 1128هـ/1715م.
- عمرو بن عبد الرحمن 1135هـ/1722م

- عبد الرحمن بن أحمد المرتضى 1135هـ/1723م.
- عمرو بن عبد الرحمن 1135هـ/1723م.
- محمد بن مبارك 1147هـ/1734م.
- محمد بن إبراهيم 1151هـ/1738م.
- إسحاق أحمد المروزي بن يحيى الدين بن عبد اللطيف 1153هـ/1740م.
- عبد القادر بن محمد اليراملي 1169هـ/1755م.
- مصطفى بن أحمد المسميني 1170هـ/1756م.
- القادر بن محمد 1175هـ/1761م.
- عبد الرحمن بن أحمد المرتضى 1176هـ/1762م.
- مصطفى بن أحمد المسميني 1176هـ/1763م.
- أحمد بن محمد 1179هـ/1765م.
- إسحاق أحمد بن عمرو 1180هـ/1766م.
- عبد الرحمن بن أحمد المرتضى 1180هـ/1767م.
- إسحاق محمد بن أحمد بن جعدون 1185هـ/1771م.
- محمد بن الشاهد 1192هـ/1778م.
- إسحاق علي بن عبد القادر الأمين 1206هـ/1791م.
- محمد بن الشاهد 1206هـ/1792م.
- محمد بن محمد الخوذة 1207هـ/1792م.
- محمد بن الشاهد 1207هـ/1793م.
- إسحاق علي بن عبد القادر بن الأمين 1207هـ/1793م.
- محمد بن محمد بن علي 1208هـ/1793م.
- إسحاق علي بن عبد القادر بن الأمين 1208هـ/1794م.

. حـج محمد بن أحمد بن مالك 1210هـ/1795م.

. حـج علي بن عبد القادر بن الأمين 1214هـ/1799م.

. محمد بن محمد بن علي 1226هـ/1811م.

. حـج علي بن عبد القادر بن الأمين 1230هـ/1815م.

. أحمد بن علي بن جعدون 1233هـ/1817م.

. حـج علي بن عبد القادر بن الأمين 1233هـ/1818م.

. محمد بن الحاج إبراهيم بن موسى 1235هـ/1819م.

. علي بن محمد المانجلاني 1239هـ/1823م.

. علي بن محمد المانجلاني

. مصطفى الكناطي

. مصطفى القديري 1259هـ/1843م

. حمد عمالي 1273هـ/1856م

. حـج علي بن الحفاف 1290هـ/1873م.

. محمد بن مصطفى بن زاكور 1307هـ/1889م.

ب الجنود ونظامهم القضائي الخاص،

حصص الكشارية الدولة العثمانية لقوانين خاصة وصرامة في تطبيقها، فكل جندي أو ضابط أثبت كفاءة ونشاطا يجازى حيز اجراء، في حين يكون العكس بالنسبة لأولئك الذين يخلون بالقانون، فيعاقبون منه بعدد حتى ولو كانت الأخطاء المركبة بسيطة لأنها في قانون الكشارية تعتبر جريمة لا تقصر، خاصة وأن قانون العقوبات العسكري يختلف اختلافا جذريا عن ذلك المطبق بالنسبة للمدنيين⁽³⁴⁾

وم نغرد إيالة الجزائر عن هذا التنظيم، فلقد اعتبر الجنود الكشارية أنفسهم فئة متميزة، تتمتع بحسب وحقوق خاصة لا يتمتع بها غيرهم من بقية المجتمع، ومن ذلك أنهم حصصوا لنظام قضائي خاص هو لم يخص القضايا الجنائية، فكان الكشاري المدعى يحاكم من قبل آغا الهلالين باعتبارها القائد الأعلى بطوب لمسحة، وهذا صرحوا خارج نظام العدالة العادي المطبق على باقي فئات المجتمع⁽³⁵⁾

لكن خصوصيات التي ميرت القضاء العسكري في إيالة الجزائر، طريقة القبض على المولدات حسب، بحيث لم يسى ذلك لأي موظف مكلف بحفظ النظام، كالمرور مثلا، بل احصى به جماعة من موظفين أطلق عليهم اسم " الشواش دوي القفطان الخضراء"، يخضعون لأوامر قائدهم "باش شواش"، أو رئيس شواش، الذي احتل مكانة هامة في السلم الإداري لموظفي الإيالة، إذا كان بإمكانه الارتقاء إلى على شاصب ومن ذلك منصب الباشا، إلا أن هذا الموظف كان حاصلا من الناحية العملية لآغا الهلالين باعتباره القائد الأعلى للجيش⁽³⁶⁾

من لشروط الواجب توفرها في الشواش، أن يكون تركب بالأصل، فلا يقبل له من كان كرجليا أو من سكان الأصليين مثلا، وبظهر أن ذلك يرجع إلى المهمة الموكلة بهم، وهي القبض على الأتراك من أي حسم، فلا يصح أن يقوم بهذه المهمة غير الأتراك باعتبارهم أعلى رتبة ومكانة. كما يشترط فيهم طول قامة ولقوة البدنية، فكانوا يختارون من أقوى الجنود الكشارية⁽³⁷⁾، وذلك لأنهم قد يواجهون صعوبات أثناء مهامهم

وكان شاع على هؤلاء الشواش حمل أي نوع من السلاح خلال عملهم مهما كان بسيطاً، كالسكين أو العصا، إذا كان يكفيهم ما يسويهم من رعب في نفوس الجميع وخاصة الأتراك، ورغم ذلك دهم كانوا يتحجبون على كل كشاري صدر في حقهم حكم، حتى لو كان قويا وعيها، ولم يشك أن أحدا من هؤلاء، سوى رعب أو مقاومة تجاههم، رغم أنه قد يعاقب بالموت⁽³⁸⁾.

أن فيما يخص أعدادهم، فإنه اختلف من مصدر لآخر "فبارادي V. PARADIS" خلال القرن الثامن عشر يحدد عددهم بأحد عشرة شواشا يؤدون هذه المهمة لمدة عشر سنوات. وإذا انقضت

موجوباً بحري³⁹، أما مصادر أخرى، والتي تعود لنفس الفترة، فتحدد أعدادهم بألفي عشر سرب⁴⁰، في حين أن "رينودو RENAUDOT" في مطلع القرن التاسع عشر يذكر أن عددهم كان مائتي سرباً⁴¹.

كما سبق ذكره، فإن هؤلاء الشواش أطلق عليهم "الشواش دور القضاة الخصراء"، وقد سبوا هذه التسمية من لباسهم المتميز، فكانوا يلبسون قطعاً طويلة دا لون أحمر بأكمام عريضة، يتم تدعيمها بحصص لونه أحمر مصوغ من الحرير، كما يلبسون سروالاً أيضاً، ويصنعون على رؤوسهم نقاب بضاء مصوغة من الجلد تتدلى منها قطعة أخرى ذات لون أحمر أو أبيض حسب درجة الأقدمية سمي "الطرطورة"، وهو تقليد بقي سائداً منذ عهد الإحوة باريروس، وانتقلوا ووجهاً من الأحذية الثقيلة جزءاً من أسلحتهم صممتين من الحديد، حيث يمكن سماع فرع معظم من مسافة بعيدة، ويقال أن عرض من ذلك مع الحدي المذهب فرصة تمككه من الهروب وإلى جانب اللباس المميز للشواش، فقد مع سبوا مع باتا وضع النعي وعوضوا ذلك بشوارب طويلة⁴².

وكانت المهام الملقاة على عاتق الشواش ذات أهمية قصوى، فقد اعتبروا الحرس الخاص للبasha من كانوا يشرفون على حماية شخصه، فوافقوه خلال جلساته في السبوان ويقفون بقربه، إذ كانوا يشرفون على الانضباط وحسن السير للاجتماعات أما خلال أيام الجمعة، فإنهم يصطفون الواحد وراء الآخر عند باب القصر في انتظار خروج الباشا إلى المسجد، فيتاوبون على تقبيل يده، ثم يصاحبونه لأداء صلاة الجمعة⁴³.

من المهام الأخرى التي كلف بها الشواش، فكانت القبض على الخوذة الانكشارية المدينين عندهم لمحاكمة أمام الداي أو آغا أهلاً حيث يبالون العقاب الذي يستحقونه، ولم تقتصر مهمتهم من سبوا خراير فحسب بل امتدت إلى المحلات⁴⁴، أما عن طريقة القبض على المدينين، فإن الباشا شواش من دنا بالقرب من الباشا لتلقي الأوامر منه، ثم تكلف أحد الشواش المتواجدين في حالة تأهب داخل شربسبد، فعندما يصدر الباشا أمراً بمحلول الأتراك المتهمين أمامه، فإن الشواش المكلف بالقبض عليه يركب رجوخ بدوره، وإذا لم يعثر عليه في المكان المحدد وعلم بأنه متواجد خارج المدينة - في الفحص - لأنه سبب في هالك للقبض عليه، أما إذا لم يعلم مكان تواجده فإنه يكلف أحد الراحين لمساعدة بأن يكون يعلم مكان تواجده فعليه أن يجر الشواش بذلك، لأنه إذا أخفاه أو ساعده على الهروب سباله هاب شديد مع دفع غرامة مالية، وقد تصل العقوبة حد القتل إذا كانت القضية تتعلق بشخص الداي من الدولة⁴⁵.

أن ما يستدعي الانتباه في عمل الشواش، طريقة القبض على المدين، فرغم أنهم لم يكونوا يحملون أي نوع من السلاح، إلا أنهم لم يصادفوا أي صعوبة لتقديم مهامهم، فإذا أراد الشواش القبض على أحد الأتراك فإنه يمشي معه هدوء، ويرت على كتفه مشيراً إليه مرافقته دون إحداث أي هوى أو إبداء نرض، وإذا حاول المقاومة، فإن الشواش يطلب من الحاضرين في المكان مساعدته، وهكذا يقتاده إما إلى حكيمه أو "سجن"⁽⁴⁶⁾. إن تصدي البوليس لشواش كان يادر الحدوث باعتباره جريمة لا تغفر، فكان الرد الأتراك أكثرهم هوى، يصاب بالرعب بمجرد أن يصعب الشواش يده على كتفه ويأمره باصطحابه بعيد لأوامر الداي، وهكذا فإنهم يتركون "يقتادون مثل الخراف إلى آغا الاكشارية، وهناك يبالون لعاب الذي يستحقونه على يد الآغا"⁽⁴⁷⁾.

وهكذا اعتبر الآغا بمثابة المنفذ الأول للعقوبات الصادرة في حق كل اكشاري منهم بارتكاب جرم أو جريمة، فكان بمجرد القبض عليه من قبل الشواش يفتاد إلى دار آغا الاكشارية "سركاجي" أو دس "لبل العقاب الذي يستحقه سرا وبعيدا عن أعين العامة، وهذا امتياز انفرادي به اجود الأتراك عن غيره من المجتمع، والاعابة منه الحفاظ على هيئتهم بين السكان، التي قد تروى بمجرد ما يعاقبون في إحدى الأماكن العمومية مثلما كان عليه الحال بالنسبة مع بقية المتهمين"⁽⁴⁸⁾.

وبخبرنا "هايدو HAEDO" أن الآغا تمنع بصلاحيات لصانية واسعة في بداية عهد الإيالة، لم يتمتع سوى الباشا نفسه، ومنها أنه كان الوحيد الذي تحول له القوانين القبض على الاكشارية المدين وسط يعاقب عليهم، أو إيقاف أحورهم وكان الخندي الاكشاري إذا توجه بشكواه إلى الباشا أو طلب مساعدته فإن الآغا يعاقبه عقابا شديدا، كما أن الباشا نفسه إذا أراد تقديم شكوى ضد أحد الاكشارية فعليه أن يقدمها للآغا، أما إذا ظلم أحد الاكشارية من قبل الباشا، فإنه يطلب من الآغا "سجن" لإيقافه، وبالتالي فإن هذا الأخير بإمكانه مقابلة الباشا في أي وقت من اليوم دون موعد محدد، بل بصلاحيات لأى امتدت لتطفي أحكام القضاة ضد الاكشارية إذا رأى أنها غير عادلة ومضعة"⁽⁴⁹⁾.

كما أن القوانين - أو عهود الأمان - التي أصدرتها الإيالة تؤكد على الدور الخطير الذي يقوم به الآغا في محل تطبيق العدالة بين احمود ومن ذلك مثلا عهد الأمان الذي صدر في عام 1748، والذي أكد على الصرامة في تطبيق العدالة من قبل الآغا الذي يقع على عاتقه مسؤولية أحد الحق من النظام وعنايه لمظلوم مهما كانت رتبته، وعلى حل كل القضايا مهما كانت درجة صعوبتها، إذ بإمكانه أن سجن جسد باليديا باشي لإصدار حكم عادل"⁽⁵⁰⁾.

نما عن إجراءات المحاكمة، فإن المصادر تعطينا وصفا دقيقا للقاعة التي كان الآغا يباشر فيها النظر في قضايا الاكشارية، فكانت عبارة عن مكان ضيق مربع الشكل طوله ثمانية أقدام كافي حد - أي

2,4384 مترا. وكان مدحقة بقصر الباشا. وهناك كان الآغا يجلس على فراش متواضع، ويجلس بجانبه كاتب خاص. شقق التهم بين يديه، حيث يدرس الآغا كل جواب القضية وإذا ثبت التهمة عليه، فإنه يقرر حكم صدد في الحبس والذي يتراوح بين التصريح أحيانا والموت حقا في أحيانا أخرى. وكان العقاب -كذلك ذكره- يمد سرا في دار آغا الانكشارية "سركاجي أوداسي" - أو دار الخل -، ويقال أن هذه سمية مستمدة من مادة الخل التي كانت توضع على حروح المسب للريادة في آلامه⁽⁵¹⁾. وإذا كان سب يستحق الموت حقا فإن اجود الانكشارية كانوا يستعملون عن القيام بذلك حيث اعتبروا من العار عداهم ملائيم. وهذا كانوا يكفون أحد العبد المسيحيين للقيام بذلك⁽⁵²⁾.

أما خارج مدينة الجزائر، فإن الاجود المقيمون سواء في المحلات⁽⁵³⁾ أو النوبات⁽⁵⁴⁾ كانوا يخصصون لهم سظم القضا الذي حصص له وملازمهم في المدينة. فكان الآغا وكاهنه اللذين يعيها المداي من من "الآباشي" يمارسان مهام القضاء في محلات الانكشارية بمساعدة شواش مهمتهما القبض على سببر وتنظيم العقاب عليهم⁽⁵⁵⁾. وباستثناء هذين الصابطين فإن القابود كان يجمع على الباقي وباقي انضاط معاقبة اجود مهما كانت طبيعة المحاكمة المرتكبة من قبلهم، بل كانوا مصطربين إلى طرح القضية على آغا الذي يقرر فيها ويحدد العقوبة التي تستحقها. ومن أمثلة ذلك أن آغا بوبه عاقب أحد اجود عام 1774م بثلاثمائة جلدة وبالسجن لفترة من الزمن بعدما أساء معاملة وكيل "الباستون" الفرنسي بالقالة⁽⁵⁶⁾. وفي عام 1828 عاقب آغا بوبه مستغام أربعة اجود بثلثمائة صرصة بعد اعتدائهم على امرأة⁽⁵⁷⁾.

ورد كتاب هذه الصرامة قد ساهمت في سيادة الانضباط والظام بين أفراد الجيش، الذين أصبحوا كثر صاعة لصباطهم خوفا من العقاب، فإن هذا النظام القضائي العسكري لم يخل من بعض المميزات. فمساعد فتمكن كثير من اجود المدبرين أن يسجوا من العقاب مقابل دفع مبلغ مالي كرشوة إلى المكلف سنده الذي كان مقابل ذلك ينسحب على عقوبته ويطلق سراحه⁽⁵⁸⁾. وقد دفع هذا الوضع المتروكي سووي الإيالة إلى محاربة هذه الظاهرة الخطيرة التي قد تؤدي إلى إهيار كل الإيالة بمرورها، فقد ورد في وثيقة "عهد الأمان" لعام 1748 أنه "يجب على الآغا أن يكون صارما في تطبيق العدالة، وأحد حق مشوره مهما كانت وضعيته ومكانته لأنه إذا تعطل تطبيق العدالة وانتشرت الرشوة، فإن ذلك سيؤدي إلى خضاض الأوجاق وانتشار الفوضى والاضطرابات"⁽⁵⁹⁾.

وصافة إلى دفع الرشوة كحلّ للتخلص من العقاب، كان بإمكان كل انكشاري بل وحتى أي فرد من لعدة، الذي ارتكب جريمة خطيرة أن يسجوا من العقوبة إذا استطاع اللجوء والاحياء في إحدى تلك مدينة الجزائر. أو صريح أحد الأولياء الصالحين، حيث كانت هذه الأماكن قد استهت لها لدرجة أنه

كان نوع على "الجوشية" اقتحامها والقبض على المذنب الذي يلجأ إليها، فهي مدينة الجزائر على ميل
تال. غير صريح الويليل الصالحين سيدي عبد الرحمن وسيدي عبد القادر أهم هذه الملاحق⁽⁶⁰⁾، وقد
حسب بعض العائلات على نفس هذا الاعتبار، فكانت مساكنها مباحاً يحرم انتهاك حرمتها، كيت عائلة
نمكة - نسطية⁽⁶¹⁾ فكان الجدي عمرد ارتكابه لجريته يهرب مباشرة إلى هذه الأماكن، ويبقى
- حتى يصدر في حقه قرار بالعفو أو يتمك من النسل والفرار، وغالباً ما يكون ذلك بعد رفع
حراسه على المكان، فيلجأ إلى إحدى محلات "الربطوط"⁽⁶²⁾ خارج مدينة الجزائر، ومنها ينظم إلى إحدى
علا. ثم يعود معها إلى المدينة بعد مدة من الزمن، فيدحنها دون عقاب حيث تنسى عقوبته أو يتعاضى
عها الدبيل⁶³

ج. مبدأ المسؤولية الجماعية:

هناك ظاهرة تسترعي الاهتمام فيما يخص الأمن والقضاء في الجزائر، إنها ظاهرة إلقاء المسؤولية
من حصة إذا لم يتم اكتشاف المحالف أو الضرم من قبل السلطات. وقد شمل هذا القانون المدن
والأرياف دون استثناء فهي مدينة الجزائر وأمدن الأخرى كان سكان كل حي مسؤولين عن كل
سرقات والمحادثات التي ترتكب ضمن حدود حيهم⁽⁶⁴⁾. وهكذا فإن هذا التنظيم قد وفر عامل أمن
حيث تعال يدعم جهاز الأمن التابع للبايليك الذي كان يمنحه المرور والكهبة وشيخ البلد وغيرهم من
- ظفر. فاصح كل أفراد المجتمع مجبرين على تقديم يد العون للعدالة، فهم على استعداد دائم ويقظين
لأحار عن محاولات السرقة التي تحدث في الحي، وقد دفع هذا الوضع شخصاً مثل "باسني
PANANT" إلى إساءة إعجابه الشديد بهذا التنظيم حين قال "أظن أن النظام الجزائري هو الأفضل
لأصح لأرلثك الذين يعيشون في عالمنا المتحضر"⁽⁶⁵⁾.

غير أن ما يجب الإشارة إليه، أنه هذا التنظيم لم يقتصر على إيالة الجزائر فحسب، بل تعداه إلى كل
منه لإمبراطورية العثمانية، وهذا ما يدلنا على التساؤل عن الدوافع التي أدت إلى تطبيق هذا المبدأ. لقد
كتب الله للإسلامية عموماً مقسمة إدارياً إلى أحياء ذات أنشطة اقتصادية تصم دكاكين الحرف
الأسوي وغيره. وأحياء سكنية مخصصة لإقامة السكان، وأمام هذا أصبح القضاة يراعون في أحكامهم
مكان الذي وقعت فيه الجريمة، فإذا حدثت في مكان عمومي. مثل الأسواق أو شارع واسع أو جامع هام
ونظمه غير أهية بالسكان، فإن مسؤولية البحث عن المجرم تقع على عاتق السلطات العمومية من خلال
- صبه. أما إذا وقعت في حي سكني، حيث تكون الشوارع ضيقة ومراها معلقة وبدون مخرج، فإن
مسألة تكون ملقاة على عاتق سكان الحي⁽⁶⁶⁾.

وهو، فإنه بإمكاننا تحديد مجالين أو فضاءين فيما يخص تطبيق القانون. فمن جهة هناك الطرق
تتبعه الأماكن العمومية كالأسواق والساحات وغيرها، ومن جهة أخرى وجدت المعمرات الضيقة التي
كبيرة في كثير من الأحيان بدون مخرج. إضافة إلى الأحياء السكنية، فهي الحالة الأولى يكون التدخل من
اجتماع حكومة من خلال أحد موظفيها كالمروار، احتسب، صاحب الشرطة أو القاضي، أما في الحالة
تأجيل حسب المعمرات والطرق المغلقة فإن هؤلاء الموظفين لم يكن بإمكانهم التدخل إلا بعد تقديم شكوى من
أحد المتضررين أو المحدثين عليهم⁶⁷

في مدينة طرابلس، على سبيل المثال، طبقت الحكومة هذا المبدأ على جماعة البانكرة الذين كانوا
حرس أسيرة للدكاكين والخوابيت داخل المدينة. بعد معاداة التجار والحرفيين للنهي الاقتصادي إلى
أحد السكينة. فكانوا يعاقبون جماعيا إذا ما ارتكبت سرقة لأحد الدكاكين وعمر هؤلاء عن اكتشاف
سرق مما يضطرونهم إلى دفع تعويضات مائة لصاحب الدكان⁶⁸. وقد يمتد العقاب الجماعي إلى
حتى الفئات المدنية القاطنة بالمدينة لإحلالها بالقوانين المفروضة عليها. ففي يوم 13 ديسمبر 1788 تم
تفحص على كل اليهود الذين لم يحترموها اللباس المفروض عليهم، وكان لباسا أسودا من أعلى الرأس إلى
من القدمين، وعوقب كل واحد منهم بتلاثمائة ضربة بالعصا على القدمين، حيث تم ذلك في قصر
الملك⁶⁹

ومن لأسباب الأخرى التي كانت تؤدي إلى تطبيق مبدأ العقاب الجماعي، مقتل أحد الجنود
الكرارية لأتراك واحتفاء الخاني، فمجرد وقوع الجريمة كان الآغا يتوجه شخصيا إلى المكان المحدث،
هناك سم لبعض على معظم الرجال الذين يقفون المنطقة، وكعقاب لهم قد يصدر الداي أمرا بقطع
رؤوسهم دون إحراء أي نوع من التحقيق معهم أو بدل مجهود في البحث عن المجرم الحقيقي⁷⁰، ويظهر
- ذلك لا يكون إلا في حالة اتهام هؤلاء بإحشاء المجرم أو مساعدته على ارتكاب جرمته، وبدعم حمدان
جرحه قد الرأي حين يذكر بأن ارتكاب جريمة قتل في أي منطقة تجعل أعيانها مسؤولين عنها، فيضطرون
مبحث عن القاتل وتسليمه للجهات المختصة، وإذا لم يفعلوا ذلك فإنهم يدفعون غرامة مالية قدرها ألف
مطابق 10 آلاف ليرة، توزع على ورثة القاتل، أما إذا لم يكن له ورثة فإنها توصل في صندوق
سبب بيت المال، وحسبه دائما، فإن العاية من هذا الإجراء كانت نشر الأمن بين القبائل وفي
تقريب حتى بتقل اللباس بسلام دون الحاجة إلى وجود فرق من الجيش تسهر على حمايتهم وحفظ
شكائهم وحراسهم⁷¹

ومن مظاهر المسؤولية الجماعية في الأرياف، أن كل قبيلة كانت مسؤولة على حفظ الأمن في
حدود أراضيها، فكانت تقوم بدوريات مراقبة للقبص على كل مظارد من قبل العدالة يمر عبر أراضيها، ثم

سببه من السطاب المحتصه في مدينة الجزائر، وأي تقصير في هذا المجال أو إخفاء لأحد المتابعين قضائيا
سببه في تسيط العقاب على كل القليلة⁽⁷²⁾.

و- العقوبات وشكها

نعم الكثير من المصادر الغربية التي كتبها الرحالة والقاصِل والأمرى وغيرهم من راروا الجزائر
خلال العهد العثماني، على أنها اشتهرت بالأمن والاستقرار طيلة هذه الفترة، ويرجعون ذلك إلى القوة
والفرمة في تطبيق العقوبات ضد كل شخص يرتكب جريمة أو جرعة مهما كان نوعها أو طبيعتها⁽⁷³⁾
لما دُخِر الإشارة إلى أن حكومة الإيالة أولت أهمية قصوى للقضايا الأمنية وعجالة كل أنواع الجرائم
في كانت مدينة الجزائر وغيرها من المناطق عرصة لها، وكما سبق ذكره، فإن ظاهرة انتشار الأمن لم
تعتبر على فترة زمنية دون أخرى، بل عمت كل العهد العثماني، فلقد أشار إليها معاصرو القرن السادس
عشر والسبع عشر مثل هيدو⁽⁷⁴⁾ HAEDO وقراماي⁽⁷⁵⁾ GREMAYE، وذكرها كتاب القرن
الثامن عشر مثل فوتور دي بارادي⁽⁷⁶⁾ V.de PARADIS ومطلع القرن التاسع عشر مثل القصل
لأمريكي شالر⁽⁷⁷⁾ SHALER عام 1824.

إلا أن ظاهرة انتشار الهدوء والأمن، لا تعني وجود أنواع من الجرائم تسبب فيها أشخاص
معروفون من مختلف الفئات الاجتماعية والامتيازات الطائفية، ومن هؤلاء الجرمود الانكشارية الذين ساءت
سلوكهم في الفترة المتأخرة من تاريخ الإيالة، فأصبحوا مصدرا للعوضى والسلب والهب، خاصة بعدما
صحب عملية تجريد المتطوعين من مناطق الإمبراطورية العثمانية لا تراعي في هؤلاء حمس الخلق، بل
تحت إبط لكل شخص يرغب في ذلك، فتوافد على المدينة عدد كبير من ذوي السوابق العدلية القاريين
من العدة واللصوص وغيرهم⁽⁷⁸⁾، ولم يقتصر الأمر على هؤلاء بل امتد إلى السكان الأصليين واليهود
ومسيحيين، وبما يخص الأسرى، فما هي أنواع الجح والجرائم التي انتشرت بين أفراد المجتمع، وما هي
سكان العقوبات المطبقة عليها؟ ومن هي الحجة المحولة بإصدارها وتصيدا؟

لا يجب ذكره، أن المجتمع الجزائري آنذاك، وكثيره من المجتمعات الأخرى الإسلامية وغيرها،
عرف نوعا شقيا من الجح والجرائم، مما استدعى مواجعتها والحد من انتشارها بتطبيق أشد أنواع
العقوبات التي تراوحت بين دفع عرامة مالية أو التصرب إلى الإعدام، حسب طبيعة الجريمة، كما أن القضاء
الذي يشرف على إصدار هذا النوع من العقوبات (القضايا المدنية) كان من اختصاص الباشا نفسه،
باعتباره لقاضي الأعلى، ووزارته وموظفيه، بينما احتضن القضاة، الحفيون والمالكيون، بالظر في قضايا
الأحوال الشخصية من رواج وطلاق وميراث وغيرها إلى جانب قضايا المعاملات كالتبيع والشراء

كما كان يرعى عند إصدار العقوبات ثم تنبئها الانتماء الطائفي للمتهم (تركي، عوي، يهودي، مسيحي، فالعقوبات التي كانت تعدد ضد الأتراك لم تكن من نفس النوع الذي كان يطبق على غيرهم. وتدرج أساءة البلد، بحيث استعادوا من اعتبارات خاصة في هذا المجال، في الوقت الذي كان نظراؤهم من طوائف لاخرى يعانون من أقصى أنواع العقوبات - كما سيأتي ذكره-

وعند الرجوع إلى المصادر، ملاحظ أن كثيرا من العقوبات كانت تتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية، حيث انتكر العثمانيون أشكالاً مختلفة ومرعبة منها، ذكرها الرحالة وغيرهم في كتبهم ورسائلهم، والى كانت في نظريهم تخلو من الإنسانية، فتجعل المتهم يتن تحت وطئها، ويعاني من سائر أشكال الآلام والعدا قبل أن يلقى مصره المحتوم، فهناك من العقوبات من يقى صاحبها يعاني أيام عذبة قبل أن يلقى حتفه، وقد دفع هذا الوضع الكثير من المتهمين إلى تقديم رشوة لمعد العقاب حتى يحرر نفسه أو يربحه من العذاب بإطلاق "رصاصة رحمة" عليه⁽⁷⁹⁾.

وإذا كانت المصادر الأجنبية قد أسهمت في الحديث عن نظام العقوبات في الجزائر العثمانية، ربما كان من الضروري الحكم العثماني بالجزائر، والإشارة إلى ما يعانيه السكان من جراء ذلك، فإن المصادر الأجنبية عثت حديث عن هذه الجوانب، مما يجعل الباحث مضطرا إلى الرجوع إلى النوع الأول عند الحديث عن العقاب رسميه، وهذا قد تطرح إشكالية حول مدى مصداقيتها، وهل حقيقة أن العقاب وصل إلى هذا الحد من القسوة واللارحمة والابتعاد عن تعاليم الشرع الحنيف، وسنحاول في مايلي إبراز هذه العقوبات متنادا على مصادر النوع الأول:

أ جوائز تستحق عقوبة الإعدام: وحددها فيمايلي:

1.1. المفلس:

كل شخص يعد إفلاسه كان عليه أن يصرح بذلك أمام الباشا، كما يتعهد بدفع ما عليه من ديون مستحقة، أما إذا قرب من الدفع وسمى إلى الفرار من المدينة، فيعتبر مذمبا يستحق أحد أنواع عقاب فكان عقوب اليهود الحرق، والأتراك الخنق، أما السكان المحليون فيشقون، في حين أن القاصدة كانوا يضطرون إلى تسديد ما على رعايا دولهم من ديون.

2.1. ارتكاب جريمة قتل ضد أحد الأتراك

كانت من الجرائم التي يعاقب مرتكبها دون شفقة، فإذا كان المتهم من السكان الأصليين يعاقب بسوء حرق أو بطرود وقد في حسده أو بالعرب المتواصل حتى الموت، أما إذا كان مسيحيا فيمكنه إنقاذ نفسه من الموت بإعناق الإسلام⁽⁸⁰⁾، وهذا ما يجبرنا به "هايدو" في "طبوغرافية Topographie"، وهي

سهر كوبر عام 1579 اصطر قائد سفينة مسيحية إلى اعتناق الإسلام حتى يسجو من الموت، وكان ذلك هدفاً من حديد انكشارية وركب سفينة وحاول الاستيلاء على ممتلكات تابعة للقيطان. وكانت عبارة عن عثماني لكزوس. مما أجبر هذا الأخير على صده بالقوة فقتله⁽⁸¹⁾.

1.1 البقاء:

كانت حكومة الإبنالة متشددة في محاربة البقاء، رغم أنها صحت بعض النساء الحق في ممارسة هذه به لوصية تحت مراقبة المرور ومقابل دفعهن صرية إليه، فالنساء المعيات بالعقاب من اللاتي كنّ تدرس ذلك في السرية وبالتالي فلم يكن سجلات في سجلات البايليك لأي امرأة تخون زوجها أو صحت عليها نسبة ممارسة البقاء مع أحد المسيحيين أو اليهود، فإنه يحكم عليها بالموت، حيث نوصع في كيس مع حجر ثم ترمى في البحر لتموت عرقاً عفاها لها على فعلتها⁽⁸²⁾ أما عن سبب وضعها في الكيس، فحسب إحدى وثائق "خط قضاة" يرجع ذلك إلى سر عورتها خوفاً من الفتنة⁽⁸³⁾.

4.1 هانة الدولة ورمورها

كانت هذه التهمة كثيراً ما توجه إلى اليهود، فمحرد وصول معلومات سب أحدهم للحكومة أو بوجه اتهامات إلى شخص الديني. يقص عليه ويتم حرقه حياً خارج باب الواد⁽⁸⁴⁾.

5.1 السرقة وقطع الطريق (الحرابة)

إذا كانت عمية السرقة تخص البايليك أو رافقها علف ضد الصحة قد يعصى إلى موته، فالعقوبة تكون القتل، حيث يرمى المتهم من على جدار باب عروق لتسقطه حطاطيف من أحد أطراف جسده ويبقى بعد ذلك لعنة آتاهم يعاني حتى الموت⁽⁸⁵⁾.

6.1 مسيحيون وممارسة الرديئة

د كان من العبد الأسرى يعاقب بالشنق أو قطع الرأس عند باب السحن "أولاديو Bagnes"⁽⁸⁶⁾ وهو نفس العقاب المطبق على المسيحي آخر حتى ولو قام بدفع الأموال لإنقاذ نفسه⁽⁸⁷⁾.

7.1 التطييف والفقر في المزارع والمكايل

من المحلفات التي ذكرت في القرآن بالوعد مصداقاً لقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا كُنُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَانُوا لَهُمْ أَوْ وَرَنَهُمْ يَحْسِرُونَ﴾⁽⁸⁸⁾.

وكانت حكومة الإبالة حارمة تجاه كل من يرتكب هذه المخالفة. فأي تاجر يقبض عليه متلبسا
بممن في ركن السعة أو استعمال مكاييل لا تتماشى مع تلك المقررة من قبل البايك، تكون عقوبته
م. من يهود لدن كانوا يحرقون أحياء، وهي نفس العقوبة المطبقة على مروري العملة، غير أن
نهم كان بإمكانه نفاذ حياته بدفع رشوة إلى أحد الموظفين المكلفين بالمراقبة أو بتعبد العقاب⁽⁸⁹⁾.

1.1 قائمة الدين الإسلامي ورسوله

أي مسيحي أو يهودي يسب الإسلام أو رسوله يحكم عليه بالقتل حيث يرمى من أعلى أحد
جدران مدينة⁽⁹⁰⁾.

9.1 الموت عن الإسلام

كان كل شخص، وخاصة المسيحيين واليهود، يسلم ثم يتردد عن ديمه يعاقب بالموت حرقا أو
برمي من على الجدران لتسقطه حطاطيف من حديد تبقى معلقا حتى الموت⁽⁹¹⁾.

10.1 محاكمة طراز أحد العبيد

د نص عليه متلبسا بهذه التهمة فقد تصل العقوبة إلى حد الموت الذي يترك أمر تعيده إلى
م. غير أن العقوبة قد تخفف لتصبح عددا محددا من الضربات يتلقاها العبد في أماكن معينة من
سنة ويكون في أغلب الأحيان بطن القدمين⁽⁹²⁾.

11.1 أحد مجرم متابع قصاب

كان كل شخص يحق أحد المجرمين أو المطاردين من قبل العدالة يعاقب بالإعدام خاصة إذا كان
قد طارد منه مجرمية تستحق الإعدام⁽⁹⁴⁾.

12.1 تخريب قناة للماء

كان توفير الماء ووصله إلى السكان مع المحافظة على نظافته من أجل الصحة العامة من اهتمامات
أهمية. وقد كان تخريب قناة للماء كثيرا ما يؤدي إلى إعدام فاعله⁽⁹⁵⁾.

13.1 مكربون المتهمون بالسرقة

وكتب في هذه الطائفة مهمة حراسة الدكاكين ليلا، فإذا ما ألهم بعضهم سرقة إحداها فتكون
عقوبتهم الفس⁽⁹⁶⁾.

1. مسح

وكانت في معظمها لا تستحق عقوبة الإعدام، فهي معظم الأحيان يعاقب اتهم بدفع غرامة مالية بعدد معين من الصربات، ومن نجادجها مايلي:

1.2 اصرام بران صغيرة

كان مرتكبها يعاقب بدفع غرامة مالية أو بالخلد أو الأشغال الشاقة بعد تقييده بالسلاسل⁽⁹⁷⁾

2.2 لمس قناة عمومية وتلوث مائها

لم تصل عقوبتها إلى حد قطع اليد⁽⁹⁸⁾.

1.2 السرقة

د لم يصاحبها عنف أو قتل فتكون قطع اليد، ويذكر الدكتور "شو SHAW" أن أي شخص من سكان بعض عيه متلبا بسرقة ولو شيء تافه تقطع يده اليمنى، ثم يطاف به في شوارع المدينة على ظهر حمار. ورسمه موجه نحو الخلف، وذلك بعد ربط يده المقطوعة في عنقه، حيث يسبقه أحد الشواش وهو يصيح بأعلى صوته " أنظروا إلى العقاب المسلط على اللصوص"⁽⁹⁹⁾ ويظهر أن ذلك موافق لما جاء في القرآن الكريم حيث يقول تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما حرما مما كسبا بكلا من أي﴾¹⁰⁰

4.2 عدم الطاعة ورمي الأوساخ في عي الأماكن المعدة لها

وكانت هذه المهمة إلى موظف يدعى "قائد الربل"، حيث فرض على السكان نظام صارم في هذا عي. فكان وضع القمامة يتم في كوات داخل الجدران محصنة لهذا الغرض، وكل من متهاون في ذلك سطر عيه عقوبات تختلف حسب شبيعة المخالفة. إذ تتراوح بين الغرامة المالية وعقوبة الجلد⁽¹⁰¹⁾

5.2 صرب أحد الجنود الإمبراك ودفعه:

د صرب أي شخص امكشاري أو دفعه ليمسح له الطريق، فإن عقابه يكون بقطع يده⁽¹⁰²⁾

6.2 احلال أحد الراس بواحه في أعالي البحار

دا انهم أحد رياس الأسطول الخراتري بأنه فرط في غيبة بحرية او انسحب من المعركة، فإنه يتنقى عقوبته بتسليم في خمسائه صرية، ثم يرسل مرة أخرى في مهمة بحرية⁽¹⁰³⁾.

7.2 انديون

عمر السيد على تسديد دية في الآجال المحددة نتيجة إفلاسه، فإنه يسحب بعد دعوى يوجب منه صاحب الدين، ولا يخرج منه إلا بإرادة هذا الأخير، وقد يتدخل الداي من أجل الصلح ويتبع من صاحب الدين مع المستدين بعض الوقت حتى يستطيع التسديد⁽¹⁰⁴⁾، وفي بعض الأحيان قد يبيع مسكنات الغريم لتسديد قيمة الدين، فإذا بقي منه فائض أرجعوه إليه وبطلق سراحه، أو لوجه العكس فإنه يضطر إلى العمل دون أجر لمدة مائة يوم، كما يجلد مائة جلدة عقاباً له⁽¹⁰⁵⁾، وقد منح روجه مستدين وأولاده، إذا كان من المسيحيين، لتسديد الدين وهذا ما وقع عام 1667 لشخص من بطونة⁽¹⁰⁶⁾.

1.2 الأكل في هار رمضان

ناقش على شخص يتناول الأكل في هار رمضان دون عذر شرعي يباح له ذلك كما ورد في القرآن الكريم (فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر)⁽¹⁰⁷⁾، فإن المصادر تذكر أنه كان يمر على تناول مادة الرصاص المذاب⁽¹⁰⁸⁾.

9.2 محاولة هروب أحد العبد

دأب على من الموت، وكشف سيده المحاولة، فإنه يؤجه إليه مائة جلدة، ثم يحدث جروحا في جسده مع غيب الملح داخل لترداد معاناته، وقد يؤجه إليه عددا من الصربات على بطن القدم ليصبح غير قادر على المشي لأيام عديدة⁽¹⁰⁹⁾.

10.2 شهادة الزور أو الشكوى الكاذبة

دست لدى الإدارة أن المشتكى كان كاذبا في التهمة لأحد الأشخاص، فإنه يعاقب بالصرب على تشديده، كما يجبر على الاستجابة لكل طلبات وتعويضات من أقمه بغير قيد أو شرط⁽¹¹⁰⁾.

أمر من رؤساء العقوبات:

ختلف الطريقة المبعة في تسيط العقوبات على المتهمين حسب خطورة الجريمة أو الجريمة الاسم، تطبق للمتهم، كما خصصت أماكن متعددة في مدينة الجزائر تعقد فيها العقوبات، وخاصة باب غروب وباب الواد وقصر الداي بالنسبة لكل السكان ما عدا الأتراك الذين كانوا يعاقبون سرا في أماكن لا تكشفها.

1.3 عقوبة الإعدام.

• لنسج بالحبل

وتم هذه الطريقة بربط أيدي المتهم وراء ظهره. ثم يلف حبل من الصوف حول عنقه. ويربط إلى صدر رجليه منحه نحو الخصرين من الناس. ويبقى معلقاً حتى يلفظ أنفاسه⁽¹¹¹⁾

• حرق

وتم عن طريق ربط المتهم من اليهود أو النصارى، إلى عمود بسلاسل حديدية بعد إلباسه قطعة من القماش عليها مادة الإسفلت. ثم يصب عليه وعاء من الزيت وتشتعل النار، ويترك يلقى مصيره حياً. وإذا لم تقص عنه النار فإن أحد الإنكشاريين يهني حياته بصرة سيف أو ساطور⁽¹¹²⁾

• لرمي من أعلى السور:

وحدث على حدار باب عرو⁽¹¹³⁾ حطاطيف - أو شاكل - وكانت عبارة عن قطعة حديدية طولها حوي ثلاثة أقدام - أي 0,91 متراً - مثبتة على الجدار، ذات أسنان حادة شبيهة بالحجر أو السد. فلي هذا المكان يقتد المتهم المحكوم عليه بالإعدام، ثم يربط من اليدين والرجلين، ويترك نحو حطاطيف موحدة على بعد ما بين سبعة أو ثمانية أقدام - أي 2,43 متراً - التي تنلقه من أحد أطراف حبل كالبند أو الرجل أو غيرها، فيبقى معلقاً هالك يعاني حتى الموت⁽¹¹⁴⁾

ويظهر أنه مجرد ذكر هذا المكان كان يثير الرعب في نفوس السكان، فالجدار كثيراً ما يبقى لمدة طويلة من الزمن مطبوعاً بدماء الضحية. وإلى جانب ذلك وحدث رؤوس الصحابة التي كانت تدفن خارج باب عرو قريب سوق المواشي، ورغم أنها كانت تغطي بالتراب والخير إلا أنها سرعان ما تعود للظهور تجرد سقوط الأمطار التي تجرف تلك التربة⁽¹¹⁵⁾.

إن اختيار هذا المكان لتعبد حكم الإعدام من قبل الحكومة، كان العرض منه شر الرعب في الأعين القديمة إلى مدينة الحراتر وتذكيرهم عما سيلاقونه من عقاب إذا خالفوا أوامر الباشا أو ارتكبوا جريمة سحر لإعدام. وذلك باعتبار أن باب عرو يعتبر البوابة الوحيدة التي يتم من خلالها الاتصال بها خارجي⁽¹¹⁶⁾

وعلى العموم، كان بإمكان المتهم أن يسحو من هذه المعاملة بتقديم رشوة إلى أحد الجود لتكسبه أي يقوم بحقه قبل أن يلقى به من أعلى السور. أو يطين عليه رصاصة من يدقته فيرده بدلاً من العذاب وإذا كان معظم الباشوات يحدأون إلى هذا النوع من العقاب، فإن بعضهم

آخر كان لا يسجأ إليه إلا في حالة الضرورة القصوى، ومن هؤلاء الداي محمد عثمان باشا (1766-1791)¹¹⁷

• عزز لوتد

به إيلاج رند في جسد المتهم، ويبقى يعاني من الألم حتى يموت أمام مرأى الناس، ثم يعلق بواسطة
قد الرود¹¹⁸

• التعذيب بالمسامير:

ونفذ بطريقتين، الأولى بوضع المتهم على سلم حيث تثبت يديه ورجليه في لوحين من السلم
بوسعه مسامير، ويبقى هكذا يلقى مصره ببطء لمدة ثلاثة أو أربعة أيام بعدما يجمع على أي شخص
ساعده في الطريقة الثانية، يتم بربط المحكوم عليه بالإعدام على صليب وإبقائه حتى الموت⁽¹¹⁹⁾

• الوحش بالعصي

حسب "روكفيل ROQUEVILLE"، فإنه يعتبر من أشنع أنواع العقوبات وتم بواسطة
عنف، إذ يحصر ما بين مائتي وثلاثمائة شخص يحمل كل واحد منهم عصا طوطا ما بين خمسة وستة أقدام
مادة من الأمام، ويتم وضع المتهم في الوسط بعد تكييل يديه وراء ظهره ويرع قميصه، ويدأون في طعنه
بالعصى في كل أجزاء جسده، ويبقى يعاني من ذلك لمدة تتراوح ما بين خمسة وستة ساعات حتى يلقى
حظه¹²⁰

• بناء جدار حول المتهم:

يحاط المحكوم عليه بجدار يحاصره من كل الجهات، ومن القلعين إلى أعلى الرأس، بحيث يبقى واقفا،
بدون مقبض من الأعلى بصفيحة من الاسمنت، دون أكل أو شرب حتى الموت⁽¹²¹⁾

• تكسير الأعضاء والأطراف:

تم بوضع حجر على أحد فحديه أو أي طرف آخر من جسده، ثم يأخذون مطرقة من حديد
يكسرون حجر ومعه العصور، ويترك حيا حتى يتعفن العصور المتضرور، وبالتالي يصبح لقمة سائغة للكلاب
تفترسه، ولا يسمح لأي شخص أن يساعده بالأكل والشرب لأن كل محاولة تعرض مرتكبها لعس
العقاب¹²²

• الرمي في البحر

يوضع المحكوم عليه بالإعدام داخل كيس كبير ثم يرمى في البحر، فيأخذه التيار حتى يموت
ثم ١٢٤.

• قطع الرأس:

ثم إحلاس المتهم على ركبته دون وضع قطعة من القماش على عييه، ثم تقطع رأسه بواسطة آلة
حادة كاسيف أو الساطور^{١٢٤}

1.2 عقوبة الحسح

• الصرب بالعصا

إذا كان الخطأ المرتكب لا يستحق القتل، فإن المتهم يتلقى عددا محددا من الصربات يحددها
قاضي أو أحد موظفيه، ويظهر أن هذا النوع من العقاب كان الأكثر شيوعا، حيث تحددها المصادر ما بين
ثلاث وألف ومائتي ضربة حسب حطوارة الجريمة، والتي كانت تمتد دون توقف أو مع المحكوم عليه قسرا
من الرحلة لاسترجاع أنفاسه حتى إتمام العدد المحدد من الصربات^{١٢٥}

أما عن الطريقة المتبعة في تنفيذ هذا النوع من العقاب قسم كما يلي "يتمدد المحكوم على ظهره
يربط قدميه بوسط حبل، ثم يرفع إلى الأعلى مشككة راوية قائمة مع جسده، ويقي بطن القدم بارزا
شكل الص. ثم يقوم رجلان بحمل كل واحد منهما عصا على حابيه، ويصربانه ضربا خفيفا دون توقف
حتى يسعد عدد الصربات المقررة منه، ويتم ذلك دون شفقة أو رحمة"^{١٢٦}

أما الأسير "كائنات" فيعطب الطريقة المتبعة في معاقبة الأسرى الذين يستحقون عقوبة الصرب،
وهي على العموم تشبه الطريقة السابقة، فيقول "يلقى المدسب ووجهه إلى الأرض، ثم تتركب رجله على
حبل طوله يتراوح بين ستة وثمانية أقدام، ثم تربطان بحبل ويمسك بهما رجلان، وهما في اتجاه عمودي بحيث
يسر حاصيهما، في الوقت الذي يربط فيه رأسه وتقيده يدها، ويجلس أحد حرس المحس على كتفه
لتمالك عدم حركته، ثم يأخذ كل من نائب السجس واثنين من مساعديه عصا في يده ويشروعون في الصرب
ناربا حتى يستوفوا ما يتراوح بين خمس وخمسمائة جلدة"^{١٢٧}.

وكان المشرفون على تنفيذ العقوبة يقومون بعد إتمام العدد المحدد من الصربات بصب الخل على
مروح المتحفة عن ذلك حتى يريدون في معاقبة المدسب، ولهذا كان الكثير منهم يفقد حياته أو يصاب

عاش به عسر مدى الحياة، أما العبيد فإما أن يكتلوا بالسلاسل أو يرسلون إلى العمل. وإذا كان عدد العرب كثير فإنه يرسل إلى المستشفى لتلقي العلاج⁽¹²⁸⁾.

• السجن

كان حبس المتهم من العقوبات التي انتشرت في ذلك العهد، إلا أنه لابد من الإشارة أن السجون لم تكن إلا مستودعا مؤقتا يوضع فيه مرتكبو المخالفات في انتظار إصدار الحكم الذي لن يستغرق مدة طويلة بعد ذلك⁽¹²⁹⁾.

ومن السجون التي وجدت في مدينة الجزائر، سجن بني قرب المباء يوضع فيه، حسب "كتاكيب" الأشخاص الذين يرتكبون جرائم وحشا خلال الليل أو النهار، ويظهر أنه كان مخصصا بعد والأسرى. وإلى جانبه وجد سجن آخر يقع في قصر الداي يرسل إليه مرتكبو الجرائم الخطيرة ليضطر بعد الاحترار ويصدر حكمه⁽¹³⁰⁾، كما تذكر المصادر أنه كان للمروار سجن يقع بسوق المقفولة يوضع فيه كل شخص يقص عليه متبعا بارتكاب إحدى المخالفات أثناء الليل⁽¹³¹⁾، ومن الحال بالنسبة لشيوخ بني سدي كان تحت تصرفه سجن يوضع فيه كل من يخل بالنظام داخل المدينة⁽¹³²⁾.

لا أن أهم سجن وجد داخل مدينة الجزائر، كان ذلك المحصن للإكشابة والذي عرف بـ "بركحي أو داسي"، أو دار الخل، وترجع هذه التسمية، حسب "بارادي" إلى وجود مادة الخل في هذا السجن. والتي كانت توضع إلى جانب الملح على الجروح التي يحدتها الضرب على جسد المدب لزيادة معاقبته⁽¹³³⁾. غير أن "دوفلو" DOUVOULX يافض ذلك ويرى أن هذه التسمية ناتجة على أن المكان كان حدة عن معص تابع لبابيك محصن لإنتاج الخل، ولم يكن في يوم من الأيام سحنا مخصصا للإكشابة⁽¹³⁴⁾.

• الأشغال الشاقة.

انتشرت هذه العقوبة بشكل بارز في أواخر العهد العثماني، مع ملاحظة أن الداي حسين (1791-1798)، هو الذي ابتكر هذا النوع من العقاب، مما مكّن حكومة الإيالة من الحصول على يد عام محاربة عوصت تناقص عدد العبيد الأسرى نتيجة تراجع دور الجهاد البحري⁽¹³⁵⁾ وإزداد انتشاره مع سرح من العقاب بعد عام 1816 حينما قصف الأسطول البريطاني بقيادة "اللورد إكسموث" LORD EXMOUTH مدينة الجزائر. وأحضر الداي عمر باشا (1815-1816) على توقيع معاهدة سلام من بين ما نصت عليه تحرير العبيد المتواجدين في المدينة، فكان من نتائج ذلك أن غادرها حوالي ألف وثمانين أسير

وكانت الأمكة المحصنة لتنفيذ العقوبات مختلفة أنواعها، محددة حسب طبيعة الجريمة أو الجملة
لأنه، الطائفي للمحكوم عليه، ونفذها فيما يلي:

1.4 قصر لداي

خصص تنفيذ أحكام الإعدام في حق الأشخاص الذين يحكم عليهم الداي هذا النوع من العقاب.
لمجرد طبق حكم يصادق عليهم من قبل أحد البوابية المتواجدين هناك إلى المكان المحصن هذا القصر
بالمروحة. ن. قول الأسير "كائنات" يمكن إعطاء صورة على الكيفية المتبعة لتنفيذ حكم الإعدام في هذا
مكان لذكر أنه وجد اثنين وثلاثين بوابيا يجلسون متقابلين على مقاعد عند مدخل باب القصر. وكان
مكان الإعدام موجود عند دالية من العب في الساحة الرئيسية للقصر في مقابلة الباب الرئيسي، ولهذا
كان الذي تنفذ هذه الدالية - حسب كائنات - كان يقى دون أكل حتى يمسد ويتساقط
بجده. باعتبار أن كل مسيحي يرتكب جريمة تستحق القتل تقطع رأسه عند هذه الدالية، ويصيف
فلا أعدا ترسل الرؤوس والآذان المقطوعة من الداخل. تجمع تحت هذه الدالية حتى يقوم العرب
بإيود دفنها حينما يصدر الداي أمره بدفنها في الساحة" (136).

1.3 باب عرون وباب الواد

كانت أحكام الإعدام تنفذ عند هذين البابين. فبعد جدار باب عرون كان المتهمون يعفون في
حائط متينة في هذا الخدار - كما سبق ذكره -، كما يذكر "بارادي" أن اليهود الذين يحكم عليهم
هوية خرق. يساقون إلى باب الواد حيث تشغل الزوا لتنفيذ حكمهم، وهو نفس المكان الذي يعدم فيه
سجون بفا شفا أو حقا، في حين أن الحضر كانوا يعدمون عند باب عرون (137)، أما "شو SHAW"
وحرر فيحدون المكان الذي يحرق فيه اليهود خارج باب الواد، في حين أن باب عرون كان محصنا
لإعدام كل من اليهود والمسيحيين والحضر (138).

3.4 باب البايو (سجن العبد)

كان العبد الذين يرتكبون جريمة تستحق الإعدام، ينشقون عند باب "بايو Bagne"

بعد الحديث عن أنواع العقوبات وطرق تنفيذ كل واحدة منها، يجدر بنا الحديث عن الأشخاص
الذين كانوا مكلفين بتسيطها على المحكوم عليهم ويظهر حسب المصادر أن المشرف على ذلك كان

زور من خلال مساعدته. إذا كان المذهب من السكان الخميس أو من اليهود أو المسيحيين، أمّا إذا كان من لاكتناريه فإن التعيد يكون من نصيب آغا المهلايين الذي هو بمثابة القائد الأعلى لهذه الفرقة، ومن خلال سطره مصادر تحديد عددا من الموظفين المكلفين بتعيد العقوبات ومنهم

1.5. "جلاد" نشو

يذكر "نالشو" أنّ هذه الوظيفة كانت ذات أهمية قصوى تكسب صاحبها احتراماً وتقديراً، فكان كل زور يعني جلاداً يصاحبه ويرافقه كما أنّ عدداً هائلاً من الجلادين استطاعوا الارتقاء في أعلى مناصب الدولة.¹³⁹

1.4. "البورو Le Bourreau":

تذكر المصادر وتحدد مهمته بتعيد أحكام الإعدام، ويظهر أنّ أصله كان من السكان المحليين، نسب مقدمه كان الجميع يهابه⁽¹⁴⁰⁾.

غير أنّ ما يجب ذكره في هذا المجال، أنّ الأتراك الاكشارية كانوا يترددون في تعيد حكم الإعدام لحياتهم، فقد يندر أحد نوباحية (الحراس) القصر بوضع الخيل حول عنق المتهم على مخصص، ويقطع رأسه مكرهاً، إلا أنّهم في كثير من الأحيان يجبرون أول شخص من اليهود أو العبيد المسيحيين يمر قرب المكان على تعيد الحكم¹⁴¹، فإذا رفض القيام بذلك فإنهم يجبرونه بتوجيه عدد من الضربات بعضي وأمام هذه الوضعية أصبح في كل مرة يعلن فيها عن تعيد حكم الإعدام في حق أحد من لاكتنارية، بلحا العبد إلى الإحتباء حتى لا يجبرون على القيام هذه " المهمة القذرة"، فإذا لم يصادف صاحبه أو المروار أي عبد في الشارع، فإنهم يضطرون للذهاب إلى "البايو" لإحصار أحدهم ليقوم بذلك. غير أنّه مقابل هذه المهمة يتلقى العبد ربع ياستر كمكافأة له على ذلك¹⁴².

بالإضافة أنّ مصدراً تذكر أنّه واحد بعض العبيد الذين كانوا يقبلون على القيام بذلك عن طلب خاطر لرب برزذ انتقاماً من هؤلاء " البرابرة". حسب نفس المصادر، عما كان يعاين هؤلاء من اضطهاد وظلم من الأتراك¹⁴³، فذكر "زوكفس" أنّه أخبر من شخص ثقة، أنّ الاكشارية صادفوا في إحدى المرات عدداً وأجبروه على شق ثلاثة من الأتراك، وبعد أدائه لذلك، طلب منهم إحضار متهمين آخرين بتعيد حكم الإعدام، كما رفض تلقى المكافأة المقدرة بربع ياستر، حيث صرح أنّه يقوم بذلك بحسب الله وأنه لا يبيع في هذه المكافأة، فكان هذا الحادث سبباً في توقف الأتراك عن دفع المكافأة لكل عبد مسيحي بتعيد حكم الإعدام⁽¹⁴⁴⁾.

وعلى العموم، فإنّ حرمة العقوبات وشتقها كانت لها آثار إيجابية على استقرار الأوضاع في الإيالة
بمرور حوائجها وخلق فساد الأمن والانضباط بين السكان الذين حصصوا للقانون ولم يقتصر الأمن
بالاستقرار على مدينة الخراتم فحسب، بل امتد إلى كلّ المناطق، سواء في المدن أو الأرياف، وفي النهار
كما في الليل.

هوامش الفصل الأول

ذكر بوتي قصة الأسير في بضم الدولة الإسلامية، فكان حبيبه الرشدي عمر بن محضاب - رضي الله عنه - قد كُتِلَ هيبته من سبعة فقهاء في مدينة أسور، يندأ إليهم أسير حرية نامة، كما أجزهم سيء في مدينة وعنده معادرتها حتى يستعيد أسير من آرائهم الفقيه وقادريهم، أنصر. أكمل الذين حاد وعنى (وآخرون)، المرجع السابق، ص 483.

وله بطر منهاه النبوي، فعرها اس منظور عابتي "قاه في لأمر نانه نه، وبما أنصبت فلا رؤيا رآها منه نه، وأقب في مسانه إد أخته عهد، وقد انقب تيبب المشكل من الأحكام، وأقب المني إد أحدث منه وقد بر سحا في قوة نصر (فاسقته أهم أشد حنفا)، أي أسأله سوان تقرير أهم أشد خلق أم بر حد من لأمة المناق، وقوله عمر وجن - (يستوثق من الله بقبكم)، أي يألوث سوان نعم. والغنيا من م في نه انقية" أنصر أبو الفصائل جمال الدين محمد بن مكرم بن منصور، لسان العرب، باب د فني ناء، محمد خامس عشر، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، ص 147.

وهي عشرين، "وتسعة الإساء في مكة المكرمة خلال القرن العشرين الهجري وأهميتها لدى سلاطين الدولة العثمانية"، مجلة التاريخية لدراسات العثمانية، عدد 33، سبتمبر 2006، ص 86.

حبي، محمد. المرجع السابق، ص ص 178، 179.

حبي حبة إبراهيم، المرجع السابق، ص 75.

سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي....، ص 398.

ساحه محمد بن عثمان، المرأة (تقنة وتعبير وتحقيق د البروي العربي)، الصفة الثانية، الشركة الوطنية للدراسات والبحوث، الجزائر، 1982، ص 129.

⁷ . Description abrégée de la ville et état d'Alger, presente a mon seigneur par le premier secretaire d'état l'an 1695. Manuscrit n° 3303 35 a la bibliotheque nationale d'Alger p 70.

⁸ . Tachrifat Recueil de notice historiques sur l'administration de l'ancienne regence d'Alger, Publie par DÉVOULX (A) Imprimerie du gouvernement, Alger 1852, p.77.

سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي....، ص 399.

ساحه محمد بن عثمان، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، ص 1965.

سعد الله بن عيسى، تاريخ الجزائر الثقافي ... ص 398.

ص 400

سعد الله بن عيسى، ص 34، وثيقة رقم 85، المركز الوطني للأرشيف بالجزائر

مراجع 104، 105، و 59

مراجع 28، و 10

مراجع 13، 2، و 5

ص 5

Temimi (A) « Un document sur les biens habous de la grande mosquée d'Alger » RHM n°5, 1980, p.8.

مراجع 99-100، و 18.

سعيد بن ناصر الدين، تاريخ الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب،

الجزيرة، 1984، ص 127

أحمد بن عيسى بن محمد بن أبي القاسم النيسابوري، تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب،

الجزيرة، 1984، ص 127

1414 هـ، 1985 م، ص 176.

سعيد بن ناصر الدين، "الوقف..."، ص 94.

²⁰ Klein, Henri. « Les mosquées (Djama -kebir - Grande mosquée) In feuillets d'El-Djazair, Tome II. Edition du Tell, Blida, 2003, pp. 5.6.

سعد الله بن عيسى، تاريخ الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب،

الجزيرة، 1986، ص 32.

سعيد بن عيسى بن محمد بن أبي القاسم النيسابوري، تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب،

الجزيرة، 1987-1408 هـ، ص 70.

سعيد بن عيسى، ص 75، 76.

سعيد بن عيسى، المرجع السابق، القسم الثاني، ص 275.

٢٠ - نفس المرجع، 2، ص 66

٢١ - نفس المرجع، ص 329

٢٢ - سيمون. مذكرات أوغدة تاريخية عن الجزائر (تأليف وتحرير د. دودو أبو العيد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 196-197.

٢٣ - ربيع الجزائر في عهد رياح البحر (تأليف وتحرير رياض عبد القادر)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 101.

29 . Devoulx (A). « Les édifices » R.A. n°11, 1867, p.383

٢٤ - مصطفى باص المير، "الوقف"، ص 94.

٢٥ - محمد الله بو بشار، "تاريخ الجزائر الثقافي..."، ص 285.

٢٦ - حديث المرجع السابق، ص ص 479-480.

٢٧ - مرجع نفسه، ص ص 480، 481.

٢٨ - محمد حسن ذكساري والعدالة ربيع بوساوي، محمد الجيش الاستشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700-1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، جوان 2002، ص ص 134-135.

• Laugier de Tassy **Histoire du royaume d'Alger (1724)**, Edition Louvois, Paris, 199, p.143

• Shaw **Voyage dans la régence d'Alger** (Traduit de l'anglais par J. Mac (CARTIER) 2^{ème} édition. Edition Bouslama, Tunis, 1980 170

• Venture de Paradis (Jean - Michel) **Tunis et Alger au XVIII^e siècle** (memoires et observations rassemblés et présentes par Joseph CLOUQ), Edition Sindbad, Paris, 1982, p.190.

• Renaudot (M) **Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer.** 2^{ème} édition Librairie universelle de P.Mongie Aîné, Paris. 1830, p.97

37 . Boyer, Pierre. **La vie quotidienne....**, p.122

V. de Paradis. *Op.cit.*, p.190.

³⁸ Peyssonnel (J.A.). *Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger*, Édition de Découverte, Paris, 1987, p.240.

... عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية (ترجمة عمر محمود عني)، دار ... بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص 144.

- Laugier de Tassy *Op.cit.*, p 143 - Shaw *Op.cit.* p 170

³⁹ V. de Paradis. *Op.cit.*, p.191.

... محمد صادر بذكر:

- *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique*, Rédigé au dépôt général de la guerre 1^{re} édition, Paris, 1830, pp. 155,156

- Shaw. *Op.cit.*, p.170.

- Tassy. *Op. cit.*, p.143.

- Peyssonnel *Op.cit.*, p.240.

⁴¹ Renaudot. *Op.cit.*, p.170.

... حرر سائر الشواش وهيئتهم راجع:

- Tassy. *Op.cit.*, p.143.

- V. de Paradis. *Op.cit.*, p.191.

- Boyer (P). « La vie... », p.122

- Renaudot. *Op.cit.*, p.97.

... سمر، ولهم، المرجع السابق، ص 67.

- Peyssonnel (J.A.). *Op. cit.*, p.240.

⁴³ V. de paradis. *Op.cit.*, p.192.

⁴⁴ Ibid, p.190.

⁴⁵ Shaw. *Op.cit.*, p.171-172.

... عزيز سامح، المرجع السابق، ص 144.

⁴⁷ Tassy. *Op.cit.*, p.144.

- Peyssonnel (J.A.). *Op. cit.*, p.240.

⁴⁸ حاكم جند الإنكشارية على حد الأمر (العقد سرًا) طيلة العهد العثماني، ما عدا في عهد الباي علي (1816-1817) الذي عهده معه جند عما عدا باب القصة بعدد أهمهم بتدبير حركة انقلابية

مصري. محمد "البحر" على حروجه وإصلاحاته (1816-1817)، مجلة عصور، بحر جامعه وهران، ص 153.

س. ر. د. أحمد التريفي، مذكرات بقيت أشرف الخواطر (عقبى المدي أحمد توفيق)، الطبعة الثانية، مكتبة لشر والنور، الجزائر، 1980، ص 153.

⁴⁹ Haedo (Frag Diégo de) « Topographie et histoire d'Alger » Traduit de l'espagnol par Monneret et Berbrugger R.A. n°15, 1870, pp 504 505

⁵⁰ « Ahad-Aman ou règlement politique et militaire », texte traduit en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devoux R.A. n°4 1859, p 213

⁵¹ "توفيق" هذه المفردة، فيعرف بين ساح الإنكشارية ودر احل، التي يذكر بأنها م تكن في يوم من أيامه سحنا مخصصا للإنكشارية، أنظر:

- Devoux (A). El Djazair, Histoire d'une cité d'Icosium à Alger. édition ent que présente par Bedredine BELKADI et Mustapha BENHAMOUCHE Edition ENAG Alger, p.247

⁵² V. de paradis. Op.cit., p.175.

عنه ماس عسكريه كانت مخصص من مذهب احرائو خلال فصل تربيعة، وعددها ثلاث محلات هي: محلة باب الحرة، ومخمة امصري، وتحتصر مهمتها في دعم قوات بابات جميع القرائب أو حصص من مدد مدد من الموضع رجع بوشافي، محمد، الجيش الإنكشاري، ص 161، 167

⁵³ حامية هي عبارة عن مركز دائمة مرفقة في المدن الهامة والمناطق الاستراتيجية، كان الجند مخصص على لإقامته فيها لمدة عام واحد. وتسمى الحامية أو البويع، أما الجند المقيمون فيها يضمن عليهم مدة "في المائة" التي يتجمع حوفا جند البويعاش عند موعد ساور انقطاع، أنظر بوشافي، محمد، جيش الإنكشاري، ص 167، 177.

⁵⁴ Tassy. Op.cit., p.153

⁵⁵ مائة 1641 (قسم المحفوظات)، مكتبة الوصية باحرائو، ورقة 50

⁵⁶ مائة 3190، ملف لأول (قسم محفوظات)، مكتبة الوطنية باحرائو، ورقة 282

⁵⁸ . Haedo. « Topographie. . », p.468.

⁵⁹ . « Ahad-Aman... », p.213.

⁶⁰ . Venture de Paradis. Op.cit., p.257.

« ... كنهه عميقة أصبها فرسي، تكب "إرباندوت" أو "إرباندوت"، ونعني فاصع الطريق أو النص ... حبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 135.

⁶³ . Venture de Paradis. Op.cit., p.187.

« ... المرجع السابق، ص 111.

⁶⁵ . Kaddache, Mahfoud. L'Algérie durant la période ottomane, O.P.U., Alger 900 p.114.

⁶⁶ Raymond, André. Grandes villes arabes à l'époque ottomane. La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris, 1985, p.173.

⁶⁷ . Ibid, p.174.

« ... من سجل حول طائفة الباكورة ودورهم راجع.

⁶⁹ . V. de Paradis. Op.cit., p.251.

⁷⁰ . Clausolles (R.S.), op.cit. p.93.

« ... من محمد حيز. تاريخ الجزائر الحديث (من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي)، مطابع أنف ... ص 85.

« ... محمد. المصدر السابق، ص 161-162.

« ... ص 161.

⁷³ . Fau (Le R.P de la Mercy). « Description de la ville d'Alger avec l'observation de l'éclipse de lune qui y arrive le 13 février 1729 » R.A., 181. 1940, p

⁷⁴ . Haedo. « Topographie... », p.517

⁷⁵ . Gramaye, Jean-Baptiste Op.cit, p.147

⁷⁶ . V. de Paradis. Op.cit, pp. 223,224.

« ... مصدر السابق، ص 78

78. محمد بن عبد الله. المرافعة. الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

79. Histoire d'Alger et du bombardement op cit, p.86 et pp 119-120

Tassy. Op.cit, p.73.

Raymond (A).op.cit, p.141

Clausolle (R.S). op.cit, p.93

81. Haedo. « Topographie... », p.517.

82. Colombe, Marcel. «L'Algerie turque », in initiation à l'Algerie Librairie d'Afrique et d'Orient, Adrien Mauroenneuve, Paris 6^e, 1957, p 113

83. محمد بن عبد الله. المرافعة. الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1204 56096 هـ.

84. Tassy Op cit, p 148 Shaw Op cit, p,79 وكنت

Aperçu historique...op.cit, p.159.

Tassy. Op.cit, p.148

Boyer (P). La vie... , p.123

Renaudot. Op.cit, pp 67-70.

87. Ibid, p.68.

88. محمد بن عبد الله. المرافعة. الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1204 56096 هـ.

89. Shaw. Op.cit, p.180 Tassy Op.cit, p 148

90. Aperçu historique...op.cit, p.159

91. De Rocqueville (Le sieur) Op cit, pp 105, 106.

92. Aperçuop.cit., p.159

⁹⁴ تذكروا، سبر، نصير السابق، ص

⁹⁴ . Tassy. Op.cit. p.199

⁹⁵ ن حمير، معطى أحمد، المدينة والسلطة في الإسلام...، ص 141.

⁹⁶ ريد من عاصي حور طائفة الساكرد ودورهم في احرامه البية راجع

⁹⁷ ساء، وليهم المهادر السابق، ص 47.

⁹⁸ ن حمير، معطى أحمد، المرجع السابق، ص 141.

⁹⁹ سبر، وليهم، المرجع السابق، ص 108.

سكث . Tassy Op cit p 148. و Aperçu op cit, p.159

¹⁰⁰ سورة طائفة، الآية 38.

¹⁰¹ . Tachrifat Op.cit. p.22

¹⁰² سكث عائده، عطاس، المرجع السابق، ص 114.

¹⁰³ . Haedo. « Topographie... », p.517.

¹⁰⁴ . Tassy. Op.cit., pp. 200-201.

¹⁰⁵ . Ibid, p.199

¹⁰⁶ سبر، وليهم، المرجع السابق، ص 108.

¹⁰⁷ . De Rocqueville op.cit., pp. 102, 103.

¹⁰⁸ سورة البقرة، الآية 184.

¹⁰⁹ . De Rocqueville.op.cit., p.90

¹¹⁰ . Ibid, pp 97,98.

¹¹¹ . Aperçu... op.cit., pp 157, 158.

Renaudot. Op.cit., p.117

راجع:

Tassy Op cit , p 148 de Rocqueville op cit pp 102, 103 وكثت

Shaw. Op.cit., p.179

¹¹² . - Brahimi, Denise Opinions et regards des européens sur le Maghreb aux VII^{es} et XVIII^{es} siècles , SNED, Alger, 1978, p.

- de Rocqueville. Op.cit., pp. 105,106

باب مدينة حرير بحصه سور به حمة أبواب هي باب الواد، باب الجريد، باب البحر، باب عرو،

¹¹⁴ . de Rocqueville.Op.cit., pp. 50, 51.

- Renaudot. Op.cit., p.118

¹¹⁵ . Boyer (P). La vie... , p.66

¹¹⁶ . Ibid. op.cit., pp 66,67.

...، المصنر السابق، ص 47.

V. de Paradis. Op.cit., p. 256

¹¹⁸ .Colombe (M). « L'Algérie turque » , in initiation à l'Algérie op.cit p.14

De Rocqueville.Op.cit., p.53

¹¹⁹ . Brahimi, Denise.op.cit., p. 24.

¹²⁰ . de Rocqueville. Op.cit., pp. 48, 49.

¹²¹ . Ibid, p. 50

¹²² . Ibid, p. 51, 52.

¹²³ . Brahimi, Denise.op.cit., p.24.

¹²⁴ . Renaudot. op. cit., p.118.

Tassy. Op.cit., p.148 - Shaw Op.cit., p.179

Aperçu... op.cit., p.158.

...، المراجع السابق، ص 109.

ذكرت، لياشيرة المصدر السابق، ص 71.

من المصدر والصفحة.

¹²⁹ . V. de Paradis. Op.cit., p. 158

ذكرت، لياشيرة المصدر السابق، ص 71.

¹³² , Shaw. Op.cit., p.167

¹³³ , V. de Paradis. Op.cit., p. 255.

¹³⁴ , Devoux (A) El-Djazaïr... op cit , p 247

47 - عام. مصدر السابق، ص 47

Boyer (P). La vic... , p.122

47 - عام. مصدر السابق، ص 90.

¹³⁷ , V. de Paradis. Op.cit., p. 256.

¹³⁸ , Shaw. Op.cit., pp. 178, 179.

47 - عام. مصدر السابق، ص 47

¹⁴⁰ , Peyssonnel (J.A). op.cit., p.239

¹⁴¹ , V. de Paradis. Op.cit., p. 256.

¹⁴² , De Rocqueville.Op.cit., p. 54.

- Brahumi, Denise.op.cit., pp. 16,17.

¹⁴³ , Ibid, p.17.

De Rocqueville Op.cit., pp 54.-56

47 - عام. مصدر السابق، ص 47

الفصل الثاني

قضاء القبائل وأهل الذمة

- القبائل واستقلاليتهم القضائية

ب- أهل الذمة والقضاء

1. اليهود.

2. المسيحيون.

1.2. الأحرار

2.2. العبيد والأمرى.

هناك مرة أخرى تسرعني الانتباه في ما يخص القضاء آنذاك. إنها الاستقلالية القضائية التي تمتعت بها القبائل بعيداً عن مركز الحكم، فلم تتدخل السلطة في ذلك، وتركزت السكك يطبقون قضاء خاصاً، يحرر عن أحكام الشريعة الإسلامية أحياناً، وعلى التقاليد والأعراف في أحيان أخرى كما تمنع هذه حرية القضائية أهل الذمة، من يهود ومسيحيين، فكانوا يطرحون قضاياهم على المحاكم الإسلامية إذا كانت معاملاتهم أو حصوماتهم ضد المسلمين، أمّا إذا كانوا من بني جلدتهم فإنما أن يتحاكموا أمام محاكم بالية لليهود، أو أمام قضاة بعض الدول الأوروبية بالية للمسيحيين تطبيقاً لما جاء في صكوك معاهدات التي وقعت بين حكومات الإيالة مع حكومات هذه الإيالات

القبائل واستقلاليتهم القضائية:

كان سكان القبائل المستقرين في أنحاء الإيالة حاصرين من الناحية النظرية إلى سلطة الباشا الموجود في مدينته، وحرائر وإلى البليات في الأقاليم الثلاثة، غير أنه من الناحية الفعلية فلقد تمتعوا بنوع من استقلالية في تسيير شؤونهم الداخلية، ولم تقدر تبعيتهم للحكومة إلا اسمية، حيث اكسحوا يدفع ما عليهم من ضرائب للمحلات التي كان يرسلها الباشا للقيام بهذه المهمة.

انقسمت القبائل الجبلية من الناحية النظرية إلى قسمين، فهناك قبائل المحرور التي اكتسبت صفة ذاتية وعسكرية وإدارية. واعتمدت عليها السلطة العثمانية في تدعيم وجودها في المناطق البعيدة عن مركز السلطة مقابل امتيازات واسعة، حتى غدت حلقة وصل بين السكان في الريف والحكام في المدن أما القسم الثاني فكان يتشكل من قبائل الرعيه الخاضعة مباشرة للبايليك، وتخضع لمراقبة قبائل المحرور وقرى وديار العسكرية، كما فرصت عليها ضرائب ثقيلة تدفعها لخزينة الإيالة، فعاشت في وضع اقتصادي صعب مزروعة⁽¹⁾.

ومن بين الامتيازات التي تحصلت عليها هذه القبائل، استقلاليتها القضائية، فأصبح بإمكان سكانها من من يتولى النظر في قضاياهم وحكمهم فيها وفق نصوص الشريعة الإسلامية أحيانا، والأعراف والعادات المتوارثة في أحيانا أخرى. وكان المهم بالنسبة للحكومة العثمانية إبقاء هذه القبائل خاضعة سريعا وعدم قديدها للأمن والاستقرار⁽²⁾، فكان الأحكام لا يتدخلون في أعرافهم ولا قضاياهم، وهكذا كانت كل قبيلة أو دوار مقاطعة مستقلة بترأسها في الظروف العادية أحد أفراد الأسرة الشريفة، الأكثر روحا واحتراما، غير أن توريث المنصب لم يكن متعارفا عليه في كل الحالات، ومن ذلك مثلا، أنه إذا توريث صغير السن لا يستطيع تحمل أعباء الحكم أو مصابا بظرائ صحي، فإن العرف كان ينص على أن عم الوريث أو أحد أفراد أسرته الذي يظهر حسن الأخلاق وقدرته على أداء أعباء هذا المنصب لابد بدلا عنه⁽³⁾.

غير أن ما يجب التنبيه إليه، أن هذه السلطة والسيادة التي كان يتمتع بها هذا الشخص قد تشمل بأحد فقط، وفي هذه الحالة يطلق عليه اسم "الشيخ"، وقد تمتد سلطته لتشمل عدة قبائل أو ديار فيصبح اسمه عندئذ "الشيخ الكبير" والذي يكون بمثابة "الأمير"⁽⁴⁾، ويظهر أن هذه الاتحادات كانت تشكلت نتيجة ظروف معينة، كالمصلحة المشتركة، أو لدافع ديني وغيره.

تمتع هذا الشيخ بصلاحيات قضائية مكنته من بؤا منصب القاضي الذي يدعى إليه السكان ليحكمهم. ويذكر الأسير "بهايفر" أن الشيخ كان يشرف شخصيا على معاقبة مرتكبي الجرائم ضد أصحاب

حياء أو قطعان الماشية دون أن يحاسبه أحد على ذلك، وفي حالة حدوث خلاف بين بدويين يقطنان في
من القبيلة، فإنهما يلتجئان إليه ليحكم بينهما متقبلين حكمه عن طيب خاطر⁽⁵⁾.

ورغم صلاحياته، فإن الشيخ كان لا يادر إلى إصدار حكمه في بعض القضايا إلا بعد طرحها أما
مجلس القبية" المتشكل من الأعيان والأشراف، ويكون هؤلاء في معظم الأحيان من كبار السن ودوي
لأحلال احسة والمكانة الاجتماعية المرموقة داخل القبيلة على أن هذا المجلس تمتع بسطة روحية خضع
د جميع بدوي استثناء، فكان من بين صلاحياته إصدار التشريعات والسهر على تطبيقها، وأي شخص
تورد عليها بطرد من المجتمع القبلي، وقد تصدر أملاكه لتباع إلى شخص آخر وإلى جانب ذلك أبطت
في مجلس مهمة السهر على حفظ الأمن والاستقرار داخل القبيلة، فعلى سبيل المثال، خصصت الشرطة في
لها خمسة إلى سبعة الجماعة، فكانت تراقب أراضي القبيلة وتقبض على كل سارق أو هارب من
عقاب راصيه. وتعيده مرة أخرى إلى مدينة الخرائر⁽⁶⁾، وذلك خوفا من العقاب الذي قد يسلط
على القبية كنبأ من قبل حكومة الإيالة إذا ما ثبت إحماؤها لأحد المتهمين أو النهاون في القبض عليه

ومن بين القضايا التي كان يظر فيها المجلس ويصدر حكمه على المتهمين فيها، نجد قضايا القتل أو
السرقة، فيجتمع أعضاؤه ويتدارسون القضية ثم يتفقون على حكم واحد⁽⁷⁾، ويجزوا "بمايمو" عن الطريقة
سعد في اجتماع هذا المجلس فيقول: "وعندما يتعلق الأمر بقضية مهمة مثل قضايا الميراث والقتل، يجتمع
سكان خيام كلهم ويتشاورون مع شيخ القبيلة، ومن المادر أن يحكموا على اعترم بالقتل، فهم إما أن
يشتر منه معادرة مصرب الخيام بسرعة، أو يصاغوا أهل القنبل على دية معتبرة، ويسمون هذه الدية
لهم لدم"⁽⁸⁾، وقد يدفع هذا القول إلى التساؤل حول دور وحدود صلاحية هذا المجلس، هل كان
تدرة فعلا أم استشاريا فقط، بحيث يبقى قرار الشيخ هو الماد في آخر الأمر

وقد يضطر سكان القبيلة للنقل إلى مدينة الخرائر وطرح قضاياهم أمام الداي شخصيا باعتباره
القاضي الأعلى إذا لم يرضوا بحكم الشيخ⁽⁹⁾، ويعتبر هذا العمل نوعا من استئناف الحكم

تأثيرا يخص أشكال القضاء الذي طبق عند مختلف القبائل آنذاك، فقد تمثل في القضاء الشرعي
من جهة وفي القضاء العربي من جهة أخرى، فبما يخص النوع الأول فإنه كان مطبقا على قضايا الأحوال
سحتية من رواج وطلاق وميراث، أما النوع الثاني - أي القضاء العربي - فطبق في القضايا ذات
بعضها العنق كتزويج الماء على الأفراد أو معاقبة الخرائم وغيرها

ويظهر هذا المبرج في تطبيق الأحكام القصائية بشكل حلي في منطقة روائية، التي تمتعت باستقلالية من سلطة المركزية، وحافظت على عاداتها وأعرافها⁽¹⁰⁾ على أن القاضي الذي يطبق الشرع في أحكامه، لا يضطر إلى اللجوء إلى الأعراف بضبط من الجماعة، أو يجمع بينهما في حالات أخرى⁽¹¹⁾.

وهكذا فقد خصعت بلاد روائية إلى نظام ومؤسسات خاصة بها، هو نظام قبلي يحج كل قبيلة متالاً داخلها، جمعها تمتع بقانون خاص بها، على أن هذه المؤسسات ربما ورثتها المنطقة عن نظم بلاد المتوسط منذ عصور قديمة، حيث يوجد تشابه كبير بينها وبين المؤسسات الرومانية القديمة، خاصة ما لي طبقت في العهد الملكي والجمهوري (القرن 8-1 ق م)⁽¹²⁾.

استمد قانون بلاد روائية أصوله وبوده من عدة مصادر يحصرها فيما يلي.

- راء العقال الذين يجارسون دوراً شبيهاً بدور القضاة.

- مقررات مجلس القبيلة

- الأعراف المتوارثة

- الإسلام فيما يخص القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية.

والملاحظة التي يجب ذكرها أن قانون بلاد روائية يرتكز أساساً على الجانب الأخلاقي، وهو غير سوي، بل يستقل من حيل لاغمر عن طريق الرواية الشفوية، ولم يتحول إلا في العهد الفرنسي، كما أنه مبرج من عاب قوايين حصارات عديدة. حيث نلاحظ تشابهها وطيدا بين قانون بلاد القبائل وقوايين هذه حصارات، كقوايين منطقة إيتروريا وروما فيما يخص المحافظة على أرواح المحميين، وقوايين الكيسة فيما يخص مع ثروة القاتل لأبناء المقتول إذا كان هذا الأخير لا يمدت أباءه، وقانون تاليون إذا تعلق الأمر بالبر¹³.

أن فيما يخص المؤسسات التي كانت تسهر على تطبيق هذه القوايين، فانقسمت إلى قسمين، فهناك مؤسسات على مستوى القرية وأخرى على مستوى القبيلة⁽¹⁴⁾.

على مستوى القرية وجدت الهياكل التالية:

- مجلس القرية (تجماعت) الذي يصمم كل شخص راشد، حيث يشترط أن يصوم شهراً كاملاً، أما إذعته فتحصر في دراسة كل الأمور المتعلقة بالقرية، وتشريع القوايين المستمدة من العادات والتقاليد، كما يعتبر بمثابة محكمة عليا لا يمكن الطعن في أحكامها.

- (أول رئيس مجلس) ويطلق عليه "أمكسا" - أي الراعي -، يترأس اجتماعات المجلس، يختار من قبل القبيلة. وبعد ما يتفق عليه أعضاء المجلس، كما أنه صاحب القضاء والشرطة داخل القرية وخارجها.

- (مجلس محلي) كانت كل قرية مقسمة إلى أحياء، وكل حي يمثل "طامس" داخل المجلس، وظيفته ضمان حي في دفع استحقاقات للمجلس، ونقل قرارات المجلس إلى سكان الحي، ورفع شكاواهم.

- (مجلس أعلى المال) فهو المشرف على المداحيل والمصاريف، وغالباً ما تكون المداحيل عبارة عن ممتلكات موروثة على المخالفين لقانون وهبات ومداحيل الأملاك المشتركة لسكان القبيلة، أما مصروفات شملت نفقات صيانة الأحباب وعابري السيل، وإقضاء حاجات متنوعة لسكان القبيلة.

- (لجنة مشرف على الشؤون الدينية) كتحصيل الأطفال وإمامة الناس في الصلوات.

في مستوى القبيلة وحدات المحاكم التالية

- مجلس القبيلة

- أمين القبيلة

- القائد العسكري

وما يجب ذكره في هذا المجال، أن كل قبيلة غصت بقانونها الخاص في القضايا المدنية والجنائية، ولهذا عُدَّ في ليبيا شئ صدرت عن مجالس لعدد من القبائل¹⁵. كما أن أحكام القضاء العربي أو الشرعي من قبل رواة طبع بخصائص ومميزات جعلته يتميز عن القضاء الإسلامي، وبمكا أن يحدد بعض أشكال العقوبات فيما يخص هذا النوع من القضاء فيما يلي¹⁶.

1 - عدم عقوبة الإعدام في حق من يرتكب جريمة القتل، وتعويضها بعقوبة الطرد من القبيلة أو القرية، كقرار الجماعة تدمير منزل الجاني ومصادرة كل ممتلكاته.

2 - عدم عقوبة الجلد والضرب باعتبارها فعل قبيح ومنعوم عند رواة

3 - بديلاً لعقوبة السحب بدفع غرامة مالية تحدّد الجماعة قيمتها

4 - العقوبة المستطة على الخصومات والمناوشات تكون عبارة عن غرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين واحد إلى ثلاثين بوجو، وذلك حسب طبيعة الجملة إن كانت بما بالكلام فقط فيدفع مقابلها أربعة بوجو، أما إن

كأن صرد يؤدي إلى جروح فترأى فيها الوسيلة المستعملة من عصا أو حجرا أو بطفان (سيف) أو سبة. لتسرية باليد فقط يعاقب عليها بدفع ربع بوجو.

5 غنوبة السرقة تكون بدفع مائة بوجو.

6 غنوبة إيهك حرمة منزل يكون صاحبه غاتبا غرامة مالية تقدر مائة بوجو، وينظر إلى اتهم بثبوت ريب حتى وإن كان هدفه شريفا ولم يكن يتوي السرقة.

7 التحرش بالنساء في الطريق العمومي يعاقب عليه بدفع غرامة مالية.

8 كل شخص لا يقوم بدوره في الحراسة يعاقب بدفع واحد بوجو.

وتغيرا وثيقة أخرى بشكل واضح ومفصل عن قيمة الغرامات المالية التي كان يفرضها مجلس عبه و الجماعة داخل القبائل البربرية في بلاد رواراة تجاه الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات، وهو ما وجدته جدول رقم (2) (17).

المخالفة	قيمة الغرامة المالية
التلويح بالسيف دون الصرب	8 بوجو
رفع السيف والصرب	16 بوجو
تصويب بندقية دون إطلاق النار	10 بوجو
التلويح بالبنادقية وإطلاق النار	30 بوجو
التلويح بالعصا دون الصرب	1 بوجو
الضرب بالعصا	3 بوجو
التلويح بالقادوم أو الفأس دون الصرب	2 بوجو
الضرب بالقادوم أو الفأس	4 بوجو
التلويح بالحجر دون الصرب	4 بوجو

6 بوجو	ضرب بالحجر
$\frac{1}{4}$ بوجو	الضرب باليد
4 بوجو	السب دون سب
100 بوجو	ثبوت المرفة
100 بوجو	دخول بين في عياب صاحبه
1 بوجو	إجمال واجب الحراسة
2 بوجو	التحرش بالنساء في الطريق

ملاحظة تدفع قيمة الغرامة عند أمين الأماء وتصرف في شراء البارود ومساعدة العقراء

كما يحدد نفس الوثيقة نوع العقوبات المسلطة على من يرتكب جريمة قتل صد أحد أفراد القبيلة،
والتي لم تكن تصل إلى حكم الإعدام في كل الأحوال، وإنما تقتصر على مايلي⁽¹⁸⁾.

1 تتبرأ كل القبيلة منه ويمنى منها دون أن يتمكن من الرجوع إليها مرة أخرى.

2 يهدم بيته وتصادر أملاكه.

3 منع حق الانتقام لأهل الضحية.

ولم يقتصر تطبيق القضاء العربي على الجوانب السابقة الذكر، بل شمل أحيانا حتى القضايا المتعلقة بالأمور الشخصية، ففي عام 1749 اجتمع عدول وشيوخ بني بترون إلى حبيب إمام مسجد تحمات سرك الملب ببني واسيف⁽¹⁹⁾، وأداء الاجتماع اشكى المحاصرون من عدة مشاكل تتعلق بالأحوال المحيطة بقرية "الفتة والتهاجر والمشاجرة" في قرى وأعراش المنطقة، وكان اتفاقهم على رأي واحد متمم به " بأن الميراث وشعبة الحس وشعبة البات والأخوات واليتامى وصادق المرأة إن طلق لها زوجها كما أو مات عنها سقط في بني بترون ومن اتصل معهم"⁽²⁰⁾.

وانتهى نص الاتفاق إلى التأكيد على ضرورة التمسك بما جاء فيه، وأن كل من يخالفه فهو ظالم في حق السكان وأن كل من يسعى لنفسه أو خرقه " فهو مسبب في هجوم الألبان والفتن، والفتنة نار لقوله عبه الصلاة والسلام الله نار لعن الله واقدها ورحم حامنها ومن أراد فتك حرمة ما سطرنا أدفعه

بأنه الله بالدل والمقر والخور والإهانة في الدنيا والآخرة في رعاها أو رعاك دريتا أو درية دريتا خلعا عن سنف. ومن لم ينسج ما سطرنا من السادات وكبراء القرى دخل في الدعوة الأولى، فافقه بحاسبه ويسابهه، فقال (كذا) كل من حضروا آمين آمين آمين⁽²¹⁾.

ويرجع حرمان المرأة من الميراث حسب الأستاذ سي يوسف - إلى "الخوف من انقسام الصف"⁽²²⁾ لغيره وتشبها إلى صفوف عديدة، لأن روح الوريثة أو ابها، خصوصا إذا كان من قرية أخرى، قد يكون في الصف المعادي للقرية، أو قد ينتقل إلى الصف المعادي لقرية المستعدة، ولكن قد تمسح نصيا من ميراث. غالبا ما يكون الثلث، بشرط أن تبقى في بيت صاحب الملك أو المانح، كالأب أو الزوج أو الابن، ولا تتزوج مرة أخرى غير أن هذا القانون تم التحلي عنه أحيانا كما حدث عام 1818 بعد وباء طاعون الذي ضرب المنطقة وسبب هلاك نسبة كبيرة من السكان⁽²³⁾.

ومن مظاهر القضاء العرفي كذلك في بلاد رواوة، أن الرجل إذا أراد تطبيق زوجته، فإنه كان يتم سكرى صنها إلى أحد المرابطين أو رجال الدين يخبره فيها عما يلاقه من مشاكل ومعاناة منها، فيقرر ربط بنت الرابطة الزوجية بهما حيث تعود الروحة إلى بيت والديها لا تحمل معها إلا ملابسها، أما فيما يخص البقية عند الروح ولا يقدمه لها إلا إذا قررت الارتباط بروح آخر غيره، وفي هذه الحالة يسميه "دعي" أن يسترجع قيمته من الروح الجديد⁽²⁴⁾، وبالرجوع إلى مصوص الشرع فإن هذا الفعل يتنافى مع نفع عليه القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

وسبب الابتعاد عن تعاليم الشرع الحنيف، بادر العلماء في الأرياف والقبائل إلى توعية الناس بتعليمهم الأسس الحقيقية للإسلام، خاصة وأن هؤلاء كانوا مصدر ثقة واحترام من الجميع، وتأثيرهم بارز في داهن التي كانت بعيدة عن مراقبة السلطة حيث يعلم الأمن وتكثر الخصومات واستعمال العنف بكل دونه، وتحكم العادات القبلية المتوارثة أكثر من تحكيم تعاليم الدين. وبحج بعض العلماء في إعادة الحق إلى عباده، فكانوا يقتولون هبما جهل الناس من أمور دينهم، ومن أمثلة ذلك⁽²⁵⁾.

- تدعيمهم في المناطق التي لم يكن فيها للنساء حق في الميراث.
- تشجيعهم لتطبيق نصوص الشرع فيما يخص توزيع الأراضي بين الأشخاص والورثة، والابتعاد عن التقاليد والأعراف في هذا المجال.
- دورهم في قمنة الحروب والتراعات بين أهل القرى والأعراش، ونشر الأمن والاستقرار⁽²⁶⁾.

كما كانت الروايات تساهم في تثبيت الشرع الإسلامي بين سكان القبائل، فأصبح شيوخها يتدخلون حل الخلافات بين المتخاصمين والظر في قضايا الأحوال الشخصية، خاصة وأن هؤلاء كانوا مصدرا للثقة الاحرام، فكان الجميع يتقبون أحكامهم عن طيب خاطر مما قلل من المشاكل والزاعات⁽²⁷⁾.

ب- أهل الذمة والقضاء:

1. اليهود والقضاء:

شكل اليهود إحدى الطوائف الاجتماعية التي سكنت الجزائر منذ العهود السابقة لغيء الحمانيين، يظهر أن أعدادهم قد ازدادت مع مرور الزمن، فشارل يقدره بخمسة آلاف نسمة عام 1824 في مدينة حرانو وحدها⁽²⁸⁾، أما بفاهر فيقدره بأربعة عشرة ألف نسمة في أواخر عهد الإيالة⁽²⁹⁾، وعلى العموم فإن عددهم كان خمسة آلاف نسمة عام 1830، وهو عدد معتبر استدعى وجود عشرة معاهد في مدينة حرانو، ونورعت لملكاهم على ثلاثة أماكن، حيث وجدت 67,7 % من مجموع ملكاهم قرب قصر حبة ولعرض من ذلك شعورهم بالحماية. أما المكان الثاني فكان عند باب الواد حيث يوجد أكبر مدسهم، والثالث في طريق السوق الكبير⁽³⁰⁾.

واستطاع الكثير منهم الحصول على امتيازات واسعة، ومنها على سبيل المثال الاعتراف في الجيش لاكشاري شريطة إسلامهم، غير أنه ابتداء من شهر ديسمبر 1580 أصدر جعفر باشا قرارا يجمعهم من ذلك، بعدما بقى بأن الكثير منهم لم يسلم إلا نفاقا بغرض الاعتراف في الجيش طمعا في الامتيازات التي يحظى بها المنصب، وتمكنهم من توفير الحماية لإخوانهم الذين كانوا محترقين داخل المجتمع، هذا إضافة إلى منح ساهم فرصة ليصبحوا بدورهم جنودا في المستقبل⁽³¹⁾.

وهذا يقتصر تواجد اليهود على الجزائر فقط، بل وجدوا في معظم المدن الإسلامية، وقد مكنتهم تقواهم لعدمية من الحصول على امتيازات واسعة، خاصة في مجال القضاء، حيث وجد على رأس هذه طائفة رجل يشرف على شؤونها الدينية والقضائية بلقب "بالخاحام"، كما كانت له سلطة النظر والحكم بـ قضايا والزاعات التي تحدث بين أفراد الطائفة⁽³²⁾.

وعلى غرار أقراهم في المناطق الأخرى، استطاع يهود الجزائر الحصول على بعض الاستقلالية في حوب الدينية والاجتماعية والقضائية، فكان لهم نظام قضائي خاص يستمد تشريعاته من الديانة اليهودية، وكان على رأس هذه الطائفة شخص يدعى "مقدم الطائفة اليهودية"، وهو حال باقي الطوائف الأخرى التي سكنت مدينة الجزائر، والتي وجد على رأس كل واحدة منها أمين⁽³³⁾.

كان هذا المقدم بمثابة الممثل والناطق الرسمي لليهود أمام حكومة الإيالة، كما أنه كان الواسطة بين أفراد طائفته والإدارة من جهة أو الطوائف الأخرى من جهة ثانية⁽³⁴⁾، ويتم تعيينه من قبل الباشا شخصيا بمجرد استئصال الأور على كل السكان، كما كان يختار بدوره أربعة ماعدين يعاينونه في مهامهم. كتب صلاحية تمتد في بعض الأحيان إلى تعيين معظم موظفي الطائفة اليهودية كالتقصاة والمحامات⁽³⁵⁾، وحتى "بديفر" مكانة وصلاحيات هذا الموظف فيقول " فإنه يتحكم - أي المقدم - في إخوانه في الدين حكمه مستترج، فعلى جميع اليهود أن يدفعوا له ضريبة، يقدم بها مئوي ألفي دولار للدولة، وقد تصل به هذا مبلغ نصف الهدايا التي يقدمها في أيام الأعياد الإسلامية بصيغة إجبارية للداي والوزراء والموظفين تاسي⁽³⁶⁾".

إذا كان هذا المقدم قد تحصل امتيازات كثيرة، وتوسعت صلاحيته، فإنه لم يكن في عام من عامه وعصب الدايم، فكثيرا ما كان هذا الأخير يصدر أمرا بإعدامه إذا رأى أن ثروته قد زادت على الحد المقرر، وبعد ذلك يصع أمواله المصادرة في حرية الدولة إلا أنه رغم المخاطر الخفيفة لهذه الشخصية، فإن من لم يجمع من ظهور عافسة شديدة للحصول على هذا المنصب لما كان يجلبه من ثروة وجاه تاسي⁽³⁷⁾.

كان هذا المقدم أو التماسي - كما يسميه بديفر - يسبق مهامه فيما يخص الجوابب القضائية مع عهده محكمة اليهودية، التي تنظر في القضايا والممارعات بين أفراد الطائفة وتصدر أحكامها فيها⁽³⁸⁾، ويظهر أن وجود هذا النوع من المحاكم لم يقتصر على مدينة الحراتر فحسب بل امتد - حسب تاسي - DE TASSY - إلى كل مدن الإيالة⁽³⁹⁾.

أما فيما يخص القوانين أو الشرائع التي كانت تتركز عليها هذه المحاكم في إصدار أحكامها فلم يكن موحدة، حيث اختلفت كل مدينة بشرائعها الخاصة بها، فليهود وهران استلظوا أحكامهم من شرائع مدينة فشفة والتي حليها الأمدلسيون اللاحتيون. أما شرائع مدينة الحراتر فكانت من وضع الخاخام إبراهيم شال التي حررها سنة 1740⁽⁴⁰⁾.

كانت المحكمة اليهودية تشكل حسب شالر SHALER من ثلاثة قضاة⁽⁴¹⁾، غير أن كتابات جرد تذكر أنها لم تكن تصم إلا قاضيين يهوديين فقط يظران في شئ القضايا، كما كانا يقتصران أمام القاضي حمي أو نظيره المائكي للشهادة في القضايا التي يكون أحد أطرافها من اليهود، وهذا ما تؤكد به الآثار تحاكم الشريعة المتعلقة بمعاملات اليهود من إثبات للملكية، أو بيع وشراء، حيث يسجل في نهاية جرد اسمي القاضيين اليهوديين اللذين حصرا للشهادة، والجدول رقم (3) يبين لنا نماذج من أسماء القضاة اليهود ونوع القضايا التي حضروا للشهادة فيها.

اسم القاضي لأور	اسم القاضي الثاني	نوع القضية	التاريخ
يعقوب بن يعقوب بن دارت 42	اسحاق بن مردحاي ابن شمول	شهادة ملكية النمي يعقوب بن عمراو ررافة لخانوت محصصة لصناعة الصياغة، وذلك أمام القاضي الحفي أبو العباس السيد أحمد أفندي، وذلك بفرص بيعها للسيد سليمان خوجة الخيل	أواسط دي الحجة 1212 هـ
اسحاق بن مردحاي بن شمول 43	طوبوا ابن داير	شهادة ملكية النمي موشي بن اسحاق لخانوت محصص لصياغة صوارم الفضة، ورثها عن أبيه، والفرض من هذه الشهادة تمكنه من بيعه للسيد إبراهيم الانكشاري وكيل باي الغرب	أواخر رجب 1214 هـ
يعقوب بن داير 44	اسحاق بن هارون ابن بلخير	شهادة ملكية النمي نصار بن اسحاق مرغيش لخانوت محصص لصناعة الصياغة بسوق الصياغة، وذلك أمام القاضي الحفي أبو الحسن السيد إبراهيم أفندي الفرض من ذلك بيع الخانوت للداي مصطفى باشا.	أواخر دي القعدة 1218 هـ
يعقوب بن داير 45	اسحاق بن هارون ابن بلخير	شهادة ملكية النمي سيم بن إبراهيم مرغيش لربع الخانوت الموحد سوق الصناعة أماما القاضي الحفي السيد إبراهيم أفندي، وذلك بفرص بيعها للداي مصطفى باشا	جمادى الأولى 1219 هـ
سجاد 46	يعقوب بن موشي	شهادة ملكية النمي يعقوب بن شلومو لخانوت محصص لبيع العكرية، ورثه عن أخيه موشي، ولكن صاع مه الرسم (عقد الملكية)، وأراد تجديده أمام القاضي الحفي السيد محمد أفندي.	أواسط جمادى الثانية 1225 هـ

من يلاحظ على صلاحيات هذه المحاكم أنها كانت محدودة إذا اقتضت على النظر في قضايا
أحوال الشخصية والدينية والمدنية لليهود، أما إذا تعلق الأمر بالقضايا الإجرامية فإنها تطرح أمام الداي
باشرة، كما قد تطرح القضايا البسيطة على المحاكم الإسلامية

وكانت الأحكام الصادرة عن المحاكم اليهودية أو الخاخامية تتميز بالشدّة والقسوة، فالعقوبات على فرض الغرامات المالية أو الجسد أو السجن⁽⁴⁷⁾، كما كان قصاصاً كثيراً ما يلجأون إلى أخذ الرشوة من أحد المتخاصمين، مما يجعل أحكامهم غير عادلة، وقد يراعون فيها الخبايا⁽⁴⁸⁾، ويخبرنا "بغاير" أنّ القضاة اليهود كانوا يلجأون في كثير من الأحيان إلى تكليف عقوباتهم وفق نصوص الشرع الإسلامي، لذلك لثمة أو القاضي "يعاقب رعاياه بالعقوبة ويدينهم عدايا ما بين خمسة مائة وألف جلدة تركية"⁽⁴⁹⁾.

وقد نتج عن فساد المحاكم اليهودية وقصاصها، من خلال أخذ الرشوة والمحسوبية وقسوة العقوبات، صرّ يهود من عرض قصاياهم عليها، رغم أنّ بعضهم رأى في ذلك نوعاً من العصيان الديني رغبة⁽⁵⁰⁾، وعرض ذلك لجؤوا إلى المحاكم الإسلامية لعرض قصاياهم، كما أصبح بإمكان المشتكي الراض لمحكم الصادر الدخول إلى الداي مباشرة لإنصافه ويظهر أنّ اليهود كانوا يلجأون إلى المحاكم الإسلامية إذا تعلّق الأمر بالقضايا ذات الطابع الديني، وذلك خوفاً من صرّب وحدة اليهود واستحسانهم من مدينة⁽⁵¹⁾.

أما فيما يخص القضايا التي كان اليهود يطرحونها على هذه المحاكم فإنّ وثائق المحاكم الشرعية تعيد نادراً منها، خاصة وأنّ هؤلاء كانت لهم علاقات ومعاملات تجارية مع المسلمين من بيع وشراء وحضرة وغيرها، والحدود رقم (4) بين لنا اعتماداً على عقود قضائية، إثبات بعض اليهود ملكيتهم لمزارع يفرض بيعها أو غيرها:

اسم	الملكية	الحكمة	الشهود	طريقة الحصول عليه	الغرض
حادي 52	جميع حلسة الخناوت المعدة لبيع العطرية الكائن قرب القهوة الكبيرة الكائنة على يمين الجامع الجديد	الحفية أمام قاضيها أبو عبد الله السيد محمد أفاندي	النمي اسحاق بن هارون بنحير قاضي طائفة اليهود النمي يعقوب بن موشي بن عرفة قاضي طائفة اليهود	ورثها عن أخيه موشي	صاع منه رسمها ورام تجديده.
حادي	جميع حلسة الخناوت	الحكمة الحفية	النمي سيج بن	بالشراء	بيع الحلسة للمعظم

غير 53	الكائنة بالصاغة المعدة للصعة المذكورة	يمين قاضي جماعة اليهود الذمي إسحاق بن مردخاي بن شمول قاضي جماعة اليهود. الذمي يعقوب ابن شالوم بن فريد الصائع	الصحيح والتمن المقبوض	اخترم السيد سليمان خوجة الخيل بتمن قدره "مائة دينار واحدة كلها عينا سلطانية"
سهم بن رحيم 54	ربع جلسة الخانات الخامسة الكائنة بالصاغة من الأعلى أسفل القشارية بيت المال وربع الجلسة السادسة الملاحقة لها من بعض جهاها بالسوق	المحكمة الختمة امام القاضي أبو الحسن السيد إبراهيم أفاندي الذمي يعقوب ابن زهرية قاضي طائفة اليهود. إسحاق ابن هارون بلخير قاضي طائفة اليهود.	عن طريق الشراء الصحيح والتمن المقبوض من الذمي موشي بن فراج شراخة مند أعوام عديدة	بيع الربيعين للمعظم الأحمد الفاضل الأسعد مولانا السيد مصطفى باشا بتمن قدره مائة دينار تشان كلها ذها سلطانية صرف كل دينار تسعة ريبالات دراهم صفارا
سهم بن سحاق رحيم 55	جميع جلسة الخانات المعدة لصعة الصياغة الكائنة بسوق الصياغة الرابعة على يسار الغابط من حاموت بيت المال ومسجد السيدة	المحكمة الختمة امام القاضي أبو الحسن السيد إبراهيم الذمي يعقوب بن زهرية قاضي طائفة اليهود. الذمي إسحاق بن هارون بلخير قاضي طائفة اليهود		بيع جلسة الخانات للمعظم مولانا مصطفى باشا بتمن قدره ثلاثمائة دينار كلها ذها سلطانية صرف كل دينار تسعة ريبالات دراهم

صفار.				جميع شطر حصة حايوت. الكانة بالصاع المعدة لصاعه صوارم لغصه.
بيع حصة الحايوت للأجل السيد إبراهيم الإنجساري وكيل باي العرب بثمان قدره ثلاثمائة (300) ريال كئنها باعتبارها صحاحا ضرب الكفرة	بالإرث من والدته	الدعي إسحاق بن مرغلي قاضي طائفة اليهود. الدعي طوبو (?) بن دابور		
بيع حصة الحايوت للمعظم الأرفع الهامم الأنفع مولانا السيد حسين باشا بثمان قدره أحد وعشرون دينار صرف كل دينار السعة ريالان دراهم صفارا ونصف الريال	وهي له أبوه لياه لدعي	يوسف بن اسحاق قاضي طائفة اليهود اسحاق قاضي طائفة اليهود	الحكمة الحمية	حصة الحايوت الكانة بالعوي الكبير بقرب الحمام المالح

كما كان اليهود محصورون إلى المحكمة الإسلامية طالبين من القاضي أن يقسم بينهم أملاكاً مشتركة
سكن يرمي كل الأطراف، ومثال ذلك أن جماعة من اليهود حصروا أمام القاضي وشهدوا "أنهم من
بهم نكاحاً صحيحاً من جملة أملاكهم جميع شطر الدار الكانية على مقربة من مع لويات"، ثم طلبوا منه
- يقسم بينهم الدار قسمه عدل، فكان ذلك كما يلي (58).

- لسعية ومحاكاة ثمنين اثنين.

- بحرف نصف الثمن.

- سرعة نصف النصف

- سمن ومعود وشويل نصف النصف قسمة بينهم

- مودة وهرقة نصف النصف

ويطرا لأن المساجد بيوت الله، والله لا يقبل إلا طاهرا، مصداقا لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾⁽⁵⁹⁾
- شركون بحس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا.

فإنه كان يحرم على غير المسلمين ولوحها، وهكذا فإنه إذا طرحت أمام القاضي أو المجلس العلمي
لقد يكون أحد طرفيها من اليهود، فإن الحكمة كانت تسيطر على عقد جلستها خارج المسجد في ساحة
محروقة به، فيحضر المحاصرون لطرح قضايهم والدفاع عنها بأنفسهم دون حضور أي وكيل يدافع
عنه وبعد السماع إليهم يصدر القاضي حكمه فيها دون تأجيل⁽⁶⁰⁾

إن كانت الجريمة المرتكبة من قبل اليهود تتعلق بالقتل أو بأمن الدولة، فإن القضية تطرح أمام
السلطة لشعب للظفر فيها، كما سبق ذكره وعلى العموم فإن اليهود تعرضوا لمعاملة قاسية من قبل
السكان عامة والعثمانيين خاصة، ففرضت عليهم تصرفات وعادات، كإجبارهم على ارتداء لباس أسود أو
بقية من الرأس إلى أسفل القدمين، وكل يهودي لا يحترم هذه المقاييس يكون مصيره العقاب الشديد،
ففي يوم 13 ديسمبر 1788 تم القبض على كل اليهود الذين أدخلوا بالقانون، وعوقب كل واحد منهم
بإقامة جلدية⁽⁶¹⁾

كما أن لمصادر العربية كتبها تنفق على هذه المعاملة القاسية التي تعرض لها اليهود في الجزائر خلال
عهد العثماني، فكانوا يعاقبون بخرد ارتكابهم خطأ بسيط، أو التعود بكلام مشين في حق الداي وحكومته،
وفي هذه الحالة فإن العقوبة يمكن أن تصل إلى حد الإعدام بواسطة الخرق، ونفس العقوبة كانت تطبق على
اليهودي بغض الإلزامه ويتهرب من دفع ما عليه من ديون⁽⁶²⁾ أو إذا أقام أحدهم بسبب الدين
إسلامي، وأمام هذا الوضع كان اليهود - حسب نفس المصادر - يفصلون السكوت عن الإهانات التي
يوجهها لهم لأكثارية، ويرفضون تقديم شكوى إلى الجهات الوصية، خوفا من أن يتهتمهم الجنود بسبب
اللام⁽⁶³⁾

غير أن ذلك لا يعني أن اليهود كثيرا ما سبوا مشاكل وأزمات تحت عها فوصى واضطرابات،
بمردت ما حدث في مدينة قسطنطينية حين قام أحد اليهود، ويدعى المختاري، الذي كان قد أعلن
نفسه بسبب الرسول - صلى الله عليه وسلم - غلابه، فعرضت القضية على علماء المدينة لظفر فيها،
بأنهم انقسموا فيما بينهم إلى رأيين

- حرف ألقى ضرورة قتله، وعلى رأس هؤلاء الشيخ عبد الكريم المكون
- حرف آخر عارض قتله، ومن هؤلاء البايع والعلماء المواليين له، وعلى رأسهم الشيخ يحيى بن محجوبة، وحاب أخوه الدين هددوا بإعلان الثورة لأن المحتاري كان واحدا منهم.

أنه عامة السكان فكانت تطالب بقتله، وبسبب تأزم الموقف عقد مجلس علمي بالجامع الكبير سنة 64. سمع القنصل والقضاة للمدعي وعدد من العلماء وبعد نقاش وجدال حاد بين اتفق رأي المجلس على عدم احتاري، وذلك ليس تطبيق لمبادئ الشرع وإنما خوفا من وقوع ثورة واضطرابات بين سكان

وعلى العموم، فإن الحكم بحرق اليهود اتفق حوله عدد من العلماء، ووضعوا فيه فتاوى تحريم ذلك. ومن هؤلاء الشيخ محمد الحفي الذي ألقى بحوار حرق اليهود والصاري، إذا تفوهوا بكلام يسىء إلى الإسلام ورسوله الكريم - صلى الله عليه وسلم -، وكان ذلك عام 1172هـ/1758م⁽⁶⁵⁾، واحتج بمتروعيه ذلك بصوص من القرآن والسنة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لا تجدن أمة الناس عداوة للذين آمنوا اليهود... ﴾⁽⁶⁶⁾

أما إذا كانت القضية المطروحة بين أهل الذمة أنفسهم، أي بين طرف يهودي وآخر مسيحي، فإن القضية لا تصح من اختصاص المحاكم الإسلامية، فكانت قوانين الإبالة تص على ضرورة أن يحتل هؤلاء مدنهم ليطر في حبيبات القضية، ثم يرسل الأطراف المتخاصمة إلى أحد القاضية الأوروبيين في مدينة قريب بعض حكمه فيها

كما كان اليهود محرودين وصولهم إلى المدينة، لممارسة التجارة في معظم الأحيان، يصحون أنفسهم من حماية القنصل الفرنسي. وهكذا فإذا واجهتهم قضية فيما بينهم، أو مع أحد الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين، فإنهم كانوا يطرحونها أمام هذا القنصل، وحتى القضية كانوا يرسلون إليه هذا النوع من القضايا ليطر فيها، وما على الأطراف المتخصصة إلا القول بحكمه، وبالتالي فهو بمثابة القاضي والراعي مع المعاصر الأحياء التي تقطع مدينة الجزائر وليس لدولها قنصل فيها⁽⁶⁷⁾.

وعلى العموم، فقد تمتع اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني بحرية واسعة في مجال القضاء يمكنهم من المحافظة على حقوقهم كاملة وممارسة أنشطتهم دون خوف، فامتلكوا الدكاكين والحوانيت، مارسوا أنواعا من الحرف والتجارة، رغم ما كانوا يتعرضون له من اضطهاد وعقاب من حين لآخر ومن مظاهر هذه الحرية القضائية، أنه كان بإمكان اليهودي طرح قصته مرات عديدة إذا رأى أن الحكم الصادر عن القاضي لا يصح، فنفذ ادعى أحد اليهود، ويدعى إبراهيم بن دالي حاييم، أنه له نصيب في دار

ميراث جماعة من اليهود والمندوعة آمة بت الداي عدي باشا (1724-1732)، فطرح قصته أمام
 علي حفي سيد حين الذي حكم برفض دعوى إبراهيم وبأن لا يصيب له في الدر، مما دفع هذا
 إلى طرح قضية مرة أخرى أمام القاضي المالكي السيد الطاهر، فكان حكمه مشابهاً حكم القاضي
 حينئذ طرح إبراهيم اليهودي قصته للمرة الثالثة أمام المجلس العلمي، فوكل المدعوان مصطفى
 وسن بونكاسي ويوسف ابن ميمون ليؤيا عنه أمام أعضاء المجلس المعقد بالجامع الأعظم في مدينة
 جيز. فحكموا بدورهم بطلان دعوى إبراهيم (68).

2 المسيحيون والقضاء:

اسم مسيحيون المتواحدون في الجزائر خلال العهد العثماني إلى قسمين، فمهم الأحرار الذين
 كانوا الحرائر لأغراض معددة كفاصلة الدول والتجار ورجال الدين الذين جاءوا بهدف إقضاء
 إحدى أو القسم الثاني قسم هؤلاء الأسرى الذين أسروا خلال عمليات جهادية قام بها الأسطول
 العربي في أعالي البحر. وتم جلبهم إلى مدينة الحرائر حيث بيعوا وأصبحوا عبيداً، أو بقوا في الأسر
 بعد قتلهم من قبل دولهم أو غنائمهم. وقد طبقت حكومة الإيالة على الصفيين إجراءات قضائية
 خاصة باعتبارهم من أهل الذمة واحتراماً لما جاء في بوند الاتفاقيات الموقعة مع حكومات هذه الجاليات،
 من شأنه التمسك على الأحرار منهم دون العبيد.

2.1 الأحرار:

استطاع الأحرار الذين عاشوا في أراضي الدولة العثمانية من الحصول على امتيازات واسعة في
 من خلال. غير أن أهمها كانت تلك المرتبطة بالقضاء حيث دأب السلاطين العثمانيون على منح
 لأهل الغيرة مسلمة امتيازات قضائية، تركزت على السماح لهم بالعمل وفق الأحكام القضائية لدولهم
 دون خضوع لقضاء الإسلامي، مما شكل صفة لهذا النوع من القضاء. ويظهر أن بداية هذا النوع من
 امتيازات كانت من خلال تلك المعاهدة التي وقعها السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-
 1569) وملك الفرنسي "فرانسوا الأول" François I عام 1535 ومما جاء فيها في مجال القضاء (69).

- نحن نفضل فرنسا أن يحكم بمقتضى قانون بلاده في جميع ما يحدث في دائرته من القضايا المدنية
 جنائية بين رعايا ميث فرنسا، بدون أن يجمع من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو موظف آخر.

- لا يحق للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات بين التجار
 مسلمين ورافقي رعايا فرنسا، حتى ولو طلبوا منه الحكم بينهم، وإن أصدر حكماً في مثل هذه
 قضاء يعتبر لاغياً، ولا يكون نافذاً إلا إذا وقع الفصل وترجمته

- لا يجوز لفقصة الشرعيين أو غيرهم من الموظفين صناع أي دعوى جناية أو الحكم صد تجار ورعايا
وبعد على شكوى الأتراك، أو جباة الخراج، أو غيرهم من رعايا الدولة العثمانية، فيجب على
القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين للحضور إلى الباب العالي محل إقامة الصدر
العظمى

- لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين المستخدمين فيما يخص القضايا المدنية، ولا يمكن إجبارهم على
ذلك

- لا يجوز القبض على الأجنبي، أو دخول منزله، أو تبليغه الأوراق القضائية، أو حمله إلى المحاكمة، أو
عدهم الصادر عليه، إلا بواسطة قنصل دولته.

- سمح لسمطان سيمان - في الإتفاق والمعاهدة - ملثك فرنسا أن يعين قناصل فرنسيين في الدولة
عثمانية، أو يسمح بحضور مندوب فرنسي عند النظر في قضية فيها فرنسي

وباعتبار الجزائر جزءا من الإمبراطورية العثمانية فإن الأحكام التي استقرت بها استعادوا من نفس
الأرباب التي استعاد منها نظرائهم في الأقاليم الأخرى، فقد بدأت منذ القرن السادس عشر وتواصل
سعي عثماني طيلة التواجد العثماني في الجزائر، وتجسد ذلك من خلال المعاهدات التي وقعها باشاواتها
مع الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، إنجلترا، الدانمارك والسويدية

في عام 1662 وقعت إنجلترا معاهدة سلم وصداقة مع الجزائر، وقد خصص البند السابع
الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من المعاهدة للشؤون القضائية، حيث ورد في هذه البود
70
مسي

• البند السابع إذا احتدى أحد من رعايا جلالتك على تركي أو على واحد من السكان الأصليين
للمعاقب إذا ما تم القبض عليه، ولن يقتصر في حالة فراره لا من القنصل ولا من أي أحد من رعايا
جلالتك

• البند الحادي عشر لن يجبر القنصل ولا أي أحد من رعايا جلالتك على دفع دين أي إنجليزي أو
أحد آخر من رعايا جلالتك إلا إذا كان ضامنا له.

• البند الثاني عشر في حالة حدوث نزاع، لن يمثل أي أحد من رعايا جلالتك أمام أي قضاء غير
قضاء الديوان.

• البند الثالث عشر وبخصوص النزاعات التي قد تنشب بين رعايا جلالته أنفسهم فإنه لن يتم عرضهم إلا من قبل القصل

وفي عام 1746 وقع الداوي إبراهيم كوتشكوك (1745-1748) معاهدة سلام وصداقة مع حاكمه المتعزك التي حصل رعاياها على امتيازات قضائية نص عليها البند السادس عشر حيث ورد

"إذا حدث عراك بين أحد من رعايا الدغاريين وبين تركي، أو أحد من سكان البلد، وقام أحدهم بجرح أو قتل لآخر، فإن القضية تعرض على القضاء العادي الجاري به العمل في البلاد، ولكن عندما يتبرع بين رعايا دغاريين أنفسهم فإن القصل هو الذي يعقل في ذلك".

وفي سنة 1763 جاء دور جمهورية البندقية التي وقعت معاهدة بين الداوي علي باشا (1754-1766) وصاحب سمو جمهورية البندقية. فقد ورد في بندها الخامس عشر ما يلي: "عندما يشب خلاف بين واحد من رعايا سمو الجمهورية وبين أحد من المسلمين أو شخص آخر تابع للجزائر، فإنه يعرض أمام قضاة قضائهم الداوي أو الديوان وليس أمام أي شخص آخر (أي القاضي العادي) أما إذا كان جرح بين رعايا سمو الجمهورية أنفسهم، فإن قصل البندقية هو الوحيد الذي له صلاحية الفصل فيه". أما بعد سادس عشر فقد جاء فيه "في حالة ما إذا جرح أو قتل أحد رعايا البندقية بسبب براع قد مشب على من معاقبة المسلمين حسب قوانين وعادات البلاد، ولكن إذا ما قتل أحد الرعايا الباقية أحد مسلم، وبما المذهب نفسه فاراً فإنه لا قصل البندقية المقيم في مدينة الجزائر ولا رعايا صاحبة السمو جمهورية سيقال لهذا السبب" (72).

وبسبب 14 جوان 1786 وقع الداوي محمد عثمان باشا (1766-1791) معاهدة صلح مع صاحب بصمت خمسة وعشرين بندا، وكتب باللغتين العثمانية والإسبانية في ثلاث نسخ. وقع عليها من جانب الإسباني الوزير الأول "الكويدي دي فلوريدا بلانكا" El condí di Florida Blanca (73)، وكان من بين ما تضمنته، أنها منحت للقصل الإسباني في الجزائر صلاحيات النظر في القضايا التي يكون لها طرفا فيها، دون أن يتدخل قضاة الجزائر في ذلك ويظهر أن هذه المعاهدة كانت أكثر وضوحا فصلا من المعاهدات السابقة الذكر في مجال قضاء الأحباب. من حيث أنها فصلت في شق القضايا التي تتركز حولها أمام القضاء في الإيالة. على أنه يمكن استنباط ذلك من خلال استغراء يود هذه المعاهدة تحت عنوان القضايا (74).

• البند العاشر: خلاف بين الإسمان أنفسهم.

"سقوم قضاة لإسبانيا بالجزائر، ويكون له نفس الامتيازات التي يتمتع بها قضاة فرنسا، ويتمتع جميع ديون لإسبانيا، بنفس الكيفية التي يعالج بها قضاة فرنسا قضايا مواطنيه، وستكون له سلطة قضائية في إسبانيا دون أن يتدخل فيها قضاة الجزائر"

والد ثالث عشرة خلاف بين إسباني وتركي أو أحد سكان البلد.

"عند تشب مشاجرة أو براع بين إسباني وتركي أو مغربي لا يكون الأمر من اختصاص قضاة هذه البلدان، وإنما ينظر فيه مجلس الباشا والداي والديوان والاكشادية، ومحصن القضاة أو قائد أحد قوى حارب العاصمة حيث تشب الخلاف ويحكم بالعدل ويحاول الصلح بين الطرفين"

والد الرابع عشر: قضايا الديون وتركات الموتى الإسبان.

"لا يتحمل قضاة إسبانيا بحكم وظيفته، مسؤولية ما يرتكبه بعض التجار أو الأشخاص الإسبان من ديون. إلا إذا التزم بذلك كتابة وتوضع أملاك الموتى الإسبان بمملكة الجزائر تحت تصرف القضاة (أو لمسلمها مستحقها من الإسبان أو غيرهم، وتنطبق نفس الإجراءات لعائدة الجزائريين الذين يرغبون في الإقامة بإسبانيا".

والد السادس عشر اعتداء إسباني على أحد الأتراك أو سكان البلد

"إذا اعتدى إسباني على تركي أو مغربي لا يعاقب في غياب قضاة بلاده الذي سيدافع عنه وإذا لم يدع إسباني فلا يتحمل القضاة مسؤولية قراره".

وهكذا استطاع العديد من قضاة الدول الأخرى أن يصبحوا قضاة بطرون في القضايا المتعلقة بحقوقهم في الجزائر، إلا أن هذه الصلاحيات سرعان ما تروى إذا كان أحد الأطراف في القضية من الأتراك أو أهل البلد أمّا بالنسبة للدول التي لم يكن لها قضاة في الجزائر، فإن أفراد جالياتها يصحون عنهم تحت حماية القضاة الفرنسي، ومن هاته الحالات، كما ورد في المصادر، الإيطاليون واليونانيون العرب، كما يرد في نفس هذه المصادر خلال القرن الثامن عشر اسم القضاة الفرنسي "ديون DUBOIS de Bonel" الذي تميز بحسن إدارة، جعلته مصدر احترام وثقة من قبل سجناءه الذي سكنوا مدينة الجزائر، بل وحتى من قبل الأتراك والسكان المحليين، وهي المكانة والخطوة التي جعلها نظيره القضاة البريطاني السيد "هودسون M. HUDSON"⁽⁷⁵⁾

ونتيجة لهذه الإتفاقيات والمعاهدات، أصبح كل شخص مسيحي يرتكب جريمة كالسرقة أو جرح أو ضرب أو جرعة قتل ضد شخص من نفس ديانته، إنه يحاكم من قبل قضاة بلده أو من قبل القضاة الذي وضع نفسه تحت حمايته، ونفس الإجراءات يطبق في حالة حدوث نزاع بين مجموعة من التجار الأجانب

مختصرون إلى حرائر لممارسة الفجرة⁽⁷⁶⁾، وفي هذه الحالات لا يمكن للبasha أن يتدخل تنفيذاً لبود
حدث والتي تعد صراحة من ذلك، غير أنه بإمكانه أن يتدخل فيما يخص تعذيب العقوبات التي يصدرها
تخص⁷⁷. وبظهر أن تدخله في ذلك كان حرصاً منه على حسن سير العدالة والسهر الفعلي على تنفيذ
بود دون تدخل من أي طرف باعتباره المسؤول الأول عن القضاء في الإيالة

إذا كانت القضية المطروحة بين أحد المسيحيين من جهة وأحد الأتراك أو الحضر من جهة
أخرى، فإنه تمع على القصاص الحكم فيها، بل نطرح على الداي مباشرة ليظر فيها ويصدر حكمه، وفي
بعض الحالات يستدعي القصاص ليدافع عن رعية يلد، أمّا فيما يخص الحكم، فكثيراً ما كان يتفق على تخفيفه
باعتباره في حق المسيحي إذا كان هو المتهم⁽⁷⁸⁾، غير أن ذلك لا يكون إلا إذا كانت المحاكمة بسيطة
- جرح فقط -، أمّا إذا تعلق الأمر بجريمة قتل، خاصة ضد أحد الانكشارية، فإن الحكم يكون بالإعدام
دون تردد

وفي حالة ما إذا تعرض أحد المسيحيين إلى اعتداء من قبل أحد الأتراك أو الحضر، فإن الفصل
عن يفسر الداي ليقيم شكوى رسمية أمامه، وهذا لا بد من الإشارة أن الحكومة تظهر صرامة شديدة
لعدالة كل من يعتدي على أجنبي، وهذا كان القصاص متأكدون بأن الداي سيصممهم شريطة أن تكون
مؤسسة مؤسمة ومدعومة بأذلة دامغة، وإلا فإنها سترفض دون السماح لهم بالتظلم⁽⁷⁹⁾ فكان الداي
يجوز مع الشكوى يأمر خوجته المكلف بتجليل المعاهدات مع الأجانب بقراءة بود المعاهدة الموقعة مع
بعض هذه القصاص بصوت مرتفع، فإذا لاحظ وقوع إحلال بأحد بود المعاهدة، فإنه ينصف الفصل
باعتبار رتبته في القصاص الذي يستحقه، أمّا إذا كانت الشكوى غير مؤسمة بأحد بود المعاهدة فإنها
ترفض وهكذا فإنه يتم البث في القضية والحكم فيها بسرعة فائقة وفي آجال قصيرة وبكل شفافية⁽⁸⁰⁾

وفي بعض الحالات قد يكون الفصل نفسه صعبة لاعتداء من قبل أحد السكان، فتعتبر المصادر
الفصل البريطاني "توماس تومسون T. THOMSON" تعرض إلى اعتداء من قبل شاب من سكان
سكان في حالة سكر، وذلك حينما كان متوجهاً إلى المياه⁽⁸¹⁾

كما كان بحارة الجرائر كثيراً ما يستولون على سفن بحارة يتمون إلى دولة تربطها بإيالة الجرائر
بعضة سلام. وفي هذه الحالة كذلك، كان فصل تلك الدولة التي تصدر بحارها يتدخل عند الداي،
باعتبار كان هذا الأخير يصرح له بأنه لا يستطيع فعل شيء ولا يمكنه استرجاع ما سلبه البحارة، لأنهم
لا يعرفون كل ذلك بمجرد مرورهم إلى المياه، كما أنه لا يمكنه أن يعرض هؤلاء البحارة من حزية الإيالة،
وبالتالي يقترح على الفصل حل القضية ودياً لمحاظ على سريان المعاهدة، غير أن ذلك لا يجعله يتهاون
لإستغلال أي فرصة لمعاقبة كل من تسبب في إحداث هذه الأزمة بين الدولتين⁽⁸²⁾

وقد يكون الداي نفسه طرفاً في قضية ضد أحد المسيحيين، باعتبار أن كثيراً من دايات الجزائر كانت تربطهم علاقات مصلحة وتجاربه مع كثير من التجار المسيحيين، وتجربوا المصادر أن أحد التجار صنع احتلاس كمية من البضائع كان أحد الدايات قد حررها عنه، كما أن تاجراً مسيحياً آخر كان قد سرق من المال ولكنه مات قبل أن يرجعه إلى صاحبه، فاضطر ملك فرنسا نفسه إلى تعويضه. يلاحظ أن حكومة فرنسا كانت تصع العراقيل أمام التجار المسلمين لممارسة نشاطهم في الموانئ القريبة من خلال إصدار مجموعة من الشروط والتنظيمات والرفع من قيمة التعريفات الجمركية

83
مايو

2.2 العبد والأسرى

صنع العبد الأسرى في إيالة الجزائر لقوانين وإجراءات خاصة، سواء من الناحية الأمنية أو الصحية. فمن الناحية الأمنية كان هؤلاء يقيمون في "البابوهات" *Les Bagnes* حيث يخصصون لهم حراسات خاصة⁸⁴، فكان توفير الأمن داخلها موكولا لعدد من الحراس على رأسهم مسؤول يدعى حارس باشي" والذي يكون في أغلب الأحيان من الأعلاج، وحسب المصادر فإن هذا المسؤول كان يتلقى كل الوسائل والطرق لتكوين ثروة، ومن ذلك الغش في نوعية الطعام وفرص الهدايا على السجناء بسط طيعة برلاتها فإن هذه الأماكن كانت وكراً لمحتصومات والعنف، مثل ذلك الرأع الذي انفجر من الإلقاء بوسكوبين (الروس) والإسبان، ونتج عنه مقتل عدد كبير منهم، وجرح عدد آخر⁸⁵.

وقد اشتهر هؤلاء الأرقاء بممارسة السرقة بمختلف أنواعها كسلب الدكاكين، أو حشائش القود، أو البوب، أو تزوير العملة، وتحول المصادر الأجنبية أن تعطي تبريرات لممارسة هؤلاء هذا الفعل من أجل أنها على سبيل المثال أن أسيادهم لم يوفروا لهم ما يستحقونهم من الغذاء، كما أن السكان كانوا يعصون بطرف عن ذلك لأن هؤلاء كانوا يسهرون ممتلكات اليهود بالدرجة الأولى، وهناك من يبرح بأن أسيادهم كانوا يشجعونهم عن ذلك ليقسموا معهم ما غنموه، لأن عقوبة السرقة بالنسبة للعبد من نظرها بالنسبة للحر⁸⁶. ويظهر أن هذه الإقامة فيها نوع من التحامل على الجزائريين.

غير أن أهم قضية كان يطرحها هؤلاء الأرقاء بالنسبة لحكومة الإيالة، كانت محاولات بعضهم للهروب عن مكنى السجن، فكانوا يتحينون أي فرصة للركوب على ظهر إحدى السفن والهروب عن سبيلهم تمكنوا من ذلك فإن أسيادهم يقدمون شكوى إلى الداي طالبين منه التدخل لدى قنصل الدولة في غرب إفريقيا هذا الأسير، وهكذا يصبح هذا الفصل وأفراد جاليتة في وضع صعب للغاية، وتجنباً لذلك كان هناك أسرى الأحياء لا يغمرون بتهريب الأرقاء، وإن اقتضى الأمر فإنهم يعقون فيما بينهم على جمع مع العدة لاقتداء الأسرى.

ورغم صرامة الإحراءات وشدة العقوبات، فإن كثيراً من الأرقاء كانوا يغامرون بالهروب، مما كان يهدد بتهاب شديد في حالة القبض عليهم. والذي يكون في معظم الأحيان عبارة عن عدد معين من عذاب بعدها المنهم. وفي أحيان أخرى يمثل به أمام الملاء، غير أن أشد أنواع العقوبات كانت القتل. كما أن يكون عيرة للآخرين. وأمام ذلك فعل بعضهم العيش في الأسر على القيام بمعاملة مجهولة⁽⁸⁷⁾

وعلى لعموم فإن معظم المصادر العربية تتفق على تلك "الحياة النعيسة" التي كان يعيشها الأسير في الجزائر. وعلى تلك العقوبات التي كان يتعرض لها فيذكر "قراي" Gramaye خلال القرن السابع عشر أنه لإجبار الرقيق على الاعتراف تسلط عليه عقوبات شتى، منها الصرب المبرح وشد الرأس للدرجة خرج مع مه، وعرر الإبر في الأصابع، واستعمل النار في أسفل القدمين، وإجباره على شرب كمية كبيرة من ماء ملح ثم الضغط على البطن لإجراح ما فيه من الماء، وإجباره على استنشاق كميات كبيرة من مادة بكريت، وربطه بحبل إلى إحدى السفن ثم حرقه في البحر⁽⁸⁸⁾

ويصف نفس المؤلف أنه إذا أقم أحد الرقيق، ويظهر أنه من المجدفين على ظهر السفن، بارتكابه جريمة ضد أحد السكان سواء في البر أو البحر، فإنه يربط بحبل السمكة، ويستخدم جسده كهدف يترسب به الخوذة على تسديد البال حتى الموت، أو يوضع في فوهة مدفع ويرمى به بعيداً، وأخيراً قد يرمى في أعماق البحر حيث يصبح طعاماً للأسماك⁽⁸⁹⁾.

غير أن هذا القول يحتوي على كثير من التحيز والكره للجزائريين، ذلك أنه تابع من ذاتة معرطة من أن كثيراً من الأسرى عاشوا داخل الجزائر، فعامتهم أسياهم معاملة خاصة، لدرجة أن بعضهم كان يحس في مائدة الأكل ليشاول الغذاء مع سيده⁽⁹⁰⁾. كما أن حكومة الإيالة منحهم فرصة الاكتساب جمع من لإقتداء أنفسهم، فاشتغل الكثير منهم في إدارة اخانات داخل البايوهات - أو السجون - أو مو في سيرة التي كانت تصم ما بين سبعة وعشرين وثلاثين حانة، وفي هذا المجال يذكر الأسير الأمريكي كتكتارت أنه كان يدير حانة يربطها عدد كبير من الأسرى وفي الخوذة الأمراء، ولكن في إحدى المرات بس خلاف بين حديين إيكشاريين انتهى بمقتل أحدهما، فصدر أمر بمع المسيحيين من دخول الحانة، مما حرق - أي كالتكاوت - على "تقديم هدية ملازمة إلى إبراهيم رئيس، نائب مدير السجن، وهي عبارة عن سكر سكويات". وذلك حتى يسمح للمسيحيين بدخول الحانة من جديد⁽⁹¹⁾

وكان من نتائج هذه المعاملة الخاصة التي حظي بها الأسرى في الجزائر، أن فصل الكثير منهم عن الدين الإسلامي، فأصبحوا من "الأعلاج"، واستطاع الكثير منهم أن يرتقي إلى أعلى المراتب

سنة الفكريه داخل الإيالة، بعدما صبح لهم بالانخراط في فرقة الاكشارية مد أواخر القرن السادس
من بينهم نفس الامتيازات التي تمتع بها رفاقهم الأمراك⁽⁹²⁾.

وعلى العموم فقد فرصت على الأوروبيين المتواجدين بإيالة الجزائر إجراءات أمية صارمة، ومنها
من سبب تال. أنه كان يجمع عليهم معا باتا حمل أي نوع من الأسلحة، خاصة السيوف، وذلك داخل
« كمدينة الجزائر، وكل ما يسمح لهم بحمله كان عبارة عن عصا⁽⁹³⁾، غير أن هذا الإجراء لم يطبق على
كل الأوروبيين. حيث أعفي منه قادة السفن الملكية والمبعوثين الدبلوماسيين القادمين في مهام رسمية إلى
الجزائر. فلهذا بعض من كمالات القاصمة⁽⁹⁴⁾، فهؤلاء سمح لهم بحمل السيوف والدخول بها إلى قصر الباشا،
كذلك غارهم من قبل يده، وهو الإجراء المفروض على كل قنصل أو أوروبي مقبم في المدينة⁽⁹⁵⁾. وإلى
هذا كن سبق ذكره، مع على كل مسيحي أن تظا قدماء المساجد، سواء أكان حراً أو عبداً، وكل
يرفض عنه منتسب في تلك الوصعية يعاقب حالا، وقد يصل العقاب إلى حد الحرق⁽⁹⁶⁾.

هوامش الفصل الثاني

¹. Louis RINN. *Le royaume d'Alger sous le dernier dey* (Présentation de Aboerrahman REBIHI), Edinon grand Alger livre. Alger, 2005, pp 42-56 et 113

². Aperçu historique. *Op.cit.*, p.152.

³. Shaw. *Op.cit.*, p.148.

Shaw. *Op.cit.*, p.148.

عبد الوهاب، جوي (ب). *الجزائر وأوروبا 1830-1500* (ترجمة وتعليق د سعد الله، أبو القاسم)، دار البوذية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 396.

عبد الوهاب، المصنوع السابق، ص 138.

⁶. Dr Saidouni Nacerddine *L'algérois rural à la fin de l'époque ottoman (1791-1830)* Dar-El-Gharb Al-Islami, Beyrouth, 2001, p 315

⁷. Valensi, Lucette *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)*, édition Flammarion, Collection question d'histoire, Paris, 1969 p 35

« كـ "معاوية" أنه إذا وقع براع بين بلويين من ملبين ملبين، وفشت كل محاولات الإصلاح بينهما، لا يرسل إلى حد القتل، حيث يلقي القتل في مكان محدد ويحدث القتال، غير أن هذا القول أنه صواب من ناحية أخرى، سيما، المصنوع السابق، ص 138، 139.

⁹. Valensi, Lucette. *Op.cit.*, p.36.

كتب هذه القصة شبه جمهوريات مستقلة داخل ماضيها، فاصبحت تحت «وجود» في حرب، فاصطرت حكومة الإيالة أمام صعوبة العمل إلى هذه المناطق إلى محاصرتها في معاقبتها، ثم كرر نفسه بأكملها ضد محومات هذه القبائل ومحاصرتها اقتصاديا، وقد مكّن هذا الوضع سكان هذه من المحافظة على عاداتهم وأعراسهم وقوانينهم، أنظر:

Robin (N). « Note sur l'organisation militaire et administrative turcs dans la grande Kabylie » . *R.A.*, Tome 17, 1873, p.134.

¹¹. Saidouni, Nacerddine. *Op.cit.*, p.311.

س. يوسف، محمد. ¹ « القبائل في بلاد القبائل خلال العهد العثماني »، مجلة التاريخية العربية للدراسات، العدد 27-28، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ريو، سبتمبر 1998، ص 274

نفس المرجع، ص 281.

س يمدد محمد المرجع السابق، ص ص 75-78.

س في القاس (رواية) تعاليم الشريعة الإسلامية في الشؤون القبلية، فإنهم لم يستطيعوا التحضر من
معداتهم. حتى أصبح حكم القاضي الساج من اشرع مرفوضا من قبل السكان الذين حصروا لإرادة
حكمه، وأدرك في محل القضاء تصيفا سمش قائم "عد رودة القاصي يحكم وأخماعه تعي الحكم"،

Ferraud (L). « Mœurs et coutumes kabyles » R.A. n°6, 1862, p.272.

¹⁶ (DE) Baudicourt, Louis. La guerre et le gouvernement de l'Algérie Sagner et Bra
librairie- éditeurs, Paris, 1853, pp.240, 241

¹⁷ . Eugène, Daumas Mœurs et coutumes de l'Algérie (introduction de Dieghou
AEK), édition ANEP, Alger, 2006. p.138

¹⁸ . Ibid, p.139.

¹⁹ . Patrou (F) « Délibération de l'année 1749 dans la grande Kabylie » R.A. n° 81,
p.315.

²⁰ . Ibid, p.316.

²¹ . Idem.

"عند جمع سكانية ساج بعضها بعضا في حالة الدفاع أو الهجوم اشترك، وقد تدرب هذه
عرب في حانه حروب الكرى، يعود هذه العصور عاده العائلات الكرى في منطقة القبائل كعائلة
- د ابن القاضي وابن رعموم وأوقاسي، نظر د. سي يوسف، محمد، المرجع السابق، ص 278.

مرجع نفسه، ص 282.

²⁴ . Clausolles (R.S.) L'Algérie pittoresque ou histoire de la régence d'Alger depuis les
temps les plus reculés jusqu'à nos jours, imprimerie D I B, PAYA, Editeur, Toulouse
1843, p.83.

"سعد الله، أبو الحسن، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الأول، ص ص 452، 453

"ابن دلاي، حسين بن محمد، برهة الأنظار في فصل علم التاريخ والأخبار - أو الرحلة الوديلية-
جميع بن أبي شب محمد)، مطبعة فوسا، حرائر، 1908، ص 16 و 60

"بوخريه، عي، "وصاع المؤسسات الدينية بجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، مجلة الثقافة،
مد 63، الجزائر ماي-جوان 1981، ص ص 18-19.

²⁹ سال، وليد، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 (تعريب وتعقيق ومقدم العربي حميد، شركة الوحدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 89.

³⁰ سيد، ميمون، المصدر السابق، ص 181.

³⁰ Ben Hamouche, Mustapha. « Les quartiers résidentiels et les organisations populaires d'Alger à l'époque ottomane ». R.H.M., n° 83-84, Fondation ILMIMI, Zaghuan, 1996, p.525,526.

³¹ Haedo. « Topographie... », p.504.

سيد، ميمون، "السياسة المدنية من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، مجلة التاريخية المغربية، عدد 39-40، ص 511، ديسمبر 1985.

سيد، محمد، "ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع التهميش بولاية الجزائر العثمانية"، مجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، عدد 25، ربيع 2002، ص 37.

سيد، محمد، "ملاحظات حول سياسة التهميش ووضع التهميش بولاية الجزائر العثمانية"، مجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، عدد 25، ربيع 2002، ص 37.

سيد، عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 (مقاربة اجتماعية - اقتصادية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 48-49.

سيد، ميمون، المصدر السابق، ص 181.

سيد، سحلاب البهيت عني تبادح مما كان يقدمه رئيس الطائفة اليهودية وانتجار اليهود من صرائب حدة الإبل، أنظر:

سحلاب البهيت، عنة 1 إلى 2، سحر رقم 38، مركز اوصي بالأرشيف بالجزائر.

سيد، ميمون، المصدر السابق، ص 181.

سيد، محمد، مصطفى، المدينة والسلطة في الإسلام، ص 162.

³⁹ Tassy. Op.cit. p.55.

سيد، محمد، اليهود في العهد العثماني منذ مطلع القرن الثامن عشر ميلادي حتى 1830، رسالة دكتوراه غير منشورة، دمشق، 1985، ص 61.

سال، وليد، المصدر السابق.

سيد، محمد، ع 109-110، و 36.

٤٦. من ع 109-110، و 46.

٤٧. من ع 109-110، و 47.

٤٨. من ع 109-110، و 34.

٤٩. من ع 26، و 29.

٤٧. Cohen (A). *Les juifs dans l'Afrique septentrionale*, librairie Armolet, Constantine ١٩٦٠ p.78.

٥٠. ر.د. تلمذ، المرجع السابق، ص 61.

٥١. تلمذ، مرجع، المصدر السابق، ص 181.

٥٢. Mainz (E) "Les juifs d'Alger sous la domination turque" *Journal Asiatique*, T.C.V., 1952, p.207.

٥٣. Boyer, Pierre. *La vie...*, p.175.

- Tassy. *Op.cit.*, p. 148.

٥٤. من ع 26، و 29.

٥٥. من ع 109-110، و 36.

٥٦. من ع 109-110، و 34.

٥٧. من ع 109-110، و 47.

٥٨. من ع 109-110، و 46.

٥٩. من ع 99-100، و 27.

٦٠. من ع 1/14، و 21.

سورة التوبة، الآية 28.

٦١. "يشهد أن حضور أشراف من أهل الذمة في بعض المناسبات دفع إلى تخصيص مكان بعيد عن المسجد لمظربهم من أشراف من انقضايا، انظر:

V. de Paradis. *Op.cit.*, p.157.

٦٢. *Ibid.*, p.251.

Tassy. Op.cit, p.55.

Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, PILIAN Librairie Paris 1830, p.86.

١٠ - هذه العقوبات واجعت نفس الفعل.

١١ - حكايات هذه الواقعة في:

١٢ - عبد الكريم، المصدر السابق، ص

١٣ - السيد الله، نور القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي . ج 10، ص 455.

١٤ - رجع بن المتوي كاملا في:

١٥ - حمي، فتوى في إحراق اليهود والصاري، محصور بمكة الوطنية الجزائرية تحت رقم 2198، 8

١٦ - الآفة

Tassy Op.cit, p.58.

Histoire d'Alger et du bombardement ... p 88.

١٧ - ع 28 و 10.

١٨ - رحيم، محمد، المرجع السابق، ص 433-434

١٩ - حمار، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، مشورات المؤسسة الوطنية

٢٠ - الجزائر، 1987، ص 93، 94

٢١ - رجع نفسه، ص 175.

٢٢ - كنت عاصر، عائشة، معاهدة 22 رجب 1159 هـ/ 100 أوت 1746. أوز حلقة في العلاقات

٢٣ - به- سديكية، مجلة الدراسات التاريخية (معهد التاريخ)، العدد الثالث، 1987، ص 133.

٢٤ - رجع نفسه، ص 196.

٢٥ - دغير، يحي، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمزيد 1780-1798م، ديوان

٢٦ - الجامعة، الجزائر، 1993، ص 36

المرجع نفسه، ص 41، 42.

⁷⁵ . Peyssonnel (J.A.). *op. cit.* p.253.

⁷⁶ . Boyer (P). *La vie...* , p.121

Tassy. *Op.cit.* p.148 et 199

Aperçu historique...op.cit. p.158.

عن مروج لقضية حدثت بين تاجر مسيحي وأحد السكان في:

Tassy. *Op.cit.* pp.74, 75.

⁷⁹ . *Histoire d'Alger et du bombardement* *op.cit.* pp 118, 119 et 226, 227

Shaw *Op.cit.* p.180.

⁸⁰ . *Aperçu historique...op.cit.* p.153.

• Tassy. *Op.cit.* p.148 et 199

• Shaw. *Op.cit.* p.165.

Tassy. *Op.cit.* p.71, 72

عن مصادر هذه القضية في:

⁸² . *Ibid*, p.200.

⁸¹ . ج.ج. جون (ب)، المرجع السابق، ص 426.

⁸² . كان هذه لأماكن محفظة بلرجار فقط دون النساء والأطفال الذين كانوا يسكنون عند مايتكهم أو في
مركز معه في نضار اقتنائهم من قبل دولهم أو أهليهم، انظر ووف. جون (ب)، المرجع السابق، ص

23

Grammont (H D de). *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*, ERNEST Leroux édition, Paris, 1887, pp.129, 130.

⁸³ . ج.ج. جون (ب)، المرجع السابق، ص 232.

⁸⁴ . نفسه، ص 233.

⁸⁵ . نفسه، ص 222، 223.

⁸⁸ . Gramaye, Jean-Baptiste. *Alger aux XVII^e-XVIII^e siècle* (annote par BEN MANSOUR Abd-El-Hadi), les éditions du CERF, Paris, 1998. p 146

⁸⁹ . Ibid, p.146, 147.

⁹⁰ . V. de Paradis. Op.cit., p.157.

تذكرت. سمر. مذكرات أسير الداي كاتكارت فصل أمريكا في المغرب (ترجمة وتعليق وتقديم
د. محمد بن علي). ديوان المصنوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 132.

⁹² . Tassy. Op.cit, p.57.

إن هدف من مع حمل السلاح بالنسبة للأجانب داخل مدينة الإيالة، وخاصة مدينة الجزائر، كان هدفه
من حكامها، بالأسكارية. وذلك لأن شوارع مدينته ممتلئة حذا، وقد يلحق أحد الأجانب إكثارها
بأنه ياتي من قوت حصار بين الطرفين، أنظر.
Tassy Op.cit, p.70.

⁹⁴ . Histoire d'Alger et du bombardement op.cit . p.118

⁹⁵ . V. de paradis. Op.cit, p.252.

⁹⁶ . De Rocqueville (Le sieur) Relation des mœurs et du gouvernement des turcs d Alger
Paris, Chez Olivier de Verennes, au palais dans la salle royale. M D C LXXV p 47

الفصل الثالث:

تعيين القضاة وإجراءات التقاضي والاستئناف

أ العين

ب العلل

ج مدة تولي المنصب.

د مساعدو القاضي.

ه الجلسات وإجراءات التقاضي.

و الطعن في الحكم والاستئناف.

ز دراسة تقنية للعقود القضائية.

سُتَرَقَ في هذا الفصل إلى ممارسة القضاة لوظائفهم، فذكر كيفية تعيينهم في مناصبهم، والأسباب التي ترفعهم منها، كما سُمِحَ لِحَدِيدِ المدة التي يبقاها القاضي، سواء الحتمي أو المالك، في منصبه، كما نُكِّنَ محددة بفترة رسمية، كما نُكِّنَ كثير من القضاة يعزلون من مناصبهم ثم يعاد تعيينهم في منصب آخر.

كما سُمِحَ كيفية ممارسة القضاة لمهنتهم داخل المحكمة، من خلال الحسابات التي كان يَحْصَرُها ساعد ولدنسي وأصحاب القضايا، والتي كانت تُخْتَمَ بإصدار حكم يسجل في عقد قضائي، ثم بين آليات متابع الحكم من قبل المحكوم عليه أمام آخر أو المجلس العلمي.

التعيين:

ينبغي لقفء أهم وأخطر وظيفة حكومية في الإسلام، حيث يبت الآيت والأحاديث الشريعة
 أن يكون في نفس الوقت بيت فضله وأحر من يتولاه، فهو ليس وظيفة عادية كالوظائف الأخرى، إذ
 أناس مع كل فئات المجتمع معالجته فصاباء وبشر الأمن والعدل بينهم، ولهذا فإن القاضي كان مراقبا
 يركز جميع عكس الموظفين الآخرين⁽¹⁾.

وبشر لكون القضاء من الولايات العامة حدد الفقهاء مجموعة من الشروط في الشخص الذي
 يتولاه، ومن هؤلاء الماوردي الذي يحدد سبعة شروط يجب أن تتوفر في القاضي وهي⁽²⁾:

• الذكورة أي أن يكون بالغا

• أن يكون فاضلا بعيدا عن السهو والغفلة، يتوصل بدكانه إلى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعصل

• أن يكون حرا

• أن يكون مسلما لأنه لا يجوز للكافر أن يتولى منصب القضاء على مسلم.

• العدالة: أي أن يكون صادق اللسان، أميناً، عفيفاً، مأموناً.

• سبب حوله كالسمع والبصر.

• أن يكون عالما بأحكام الشرع.

فكان يختار هذا المنصب رجال درسوا علوم الدين. كما اطلعوا في نفس الوقت على بعض العلوم
 حسب الفقه التي تيسرهم في إصدار أحكامهم، سواء تلك المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية من رواج
 دلال أو موات، أو بالمعاملات من بيع وشراء ووكلات وغيرها كما كان يراعى فيهم حسن الخلق
 وهو شرط أساسي لكل قاض.

وكانت القوافي العثمانية تنص على أن كل طالب أتم دراسته، ورغب في تولي وظيفة القضاء، أن
 يحضر في "دفع الطالب" ويستمر دوره في التعيين، ثم يدرس طلبه في الديوان الحمائي، فإذا تقرر
 فيه بمرس أمر على السلطان للموافقة عليه، ثم يكتب قاضي العسكر أمر (بيورلدي) تعيين المرشح
 الذي يتضمن تدرج بديلة ممارسته للوظيفة ومنقبا والأجر المحدد له⁽³⁾.

وكانت إجراءات باعبارها جزءا من الخلافة العثمانية تخضع لنفس إجراءات تعيين القضاة، فكان
 أولا، ببيورلدي مرسوم في مهامهم، ما عدا المناطق البعيدة عن مركز الحكم في مدينة إستانبول، والتي تمتعت

من الاستغلال القضائي، حيث كان شيوخ القبائل يمارسون هذه المهمة وفق أحكام الشرع الإسلامي. ولقد ورد في كما سبق ذكره.

من كان يعني القضاة في الجزائر يظهر أن هذه العملية مرتتمة مرحلتين، ففي العهد الأول كان مع الإسلام في اسطنبول هو الذي يقوم بهذه المهمة نيابة عن السلطان العثماني، أما في العهود المتأخرة فبدأ يحد من قبل الباشوات في الجزائر.

1 المرحلة الأولى:

مع وصول السلطان سليمان القانوني إلى الحكم عام 1520 عندما لوالده سليم الأول، تقرر أن يدمج لإسلام - باعتباره الملقب الأكبر باسطنبول - بتعيين عدد من المفتين والقضاة للظفر في القضايا الشرعية حكاهم فيها. يتم توزيعهم على جميع أقاليم الدولة العثمانية ما عدا اسطنبول التي بقيت حاصنة خاصة.⁴

هكذا أصبح شيخ الإسلام مكلفا بتعيين المفتي والقاضي المحلي وإرسالهما إلى الجزائر، عبر أنه حارب يرى أن صلاحيات التعيين كانت من نصيب السلطان نفسه، أما شيخ الإسلام فلم يكن له إلا أن هذا التعيين، ذلك أن السلطان كان بمثابة القاضي الأعلى لكل الدولة، ولهذا فمن الناحية الشرعية يود دراسة القضاء إليه، لأنه يندرج ضمن واجباته، ولكن اشتغاله بشؤون السياسة والحكم جعله غير قادر على أداء هذه الوظيفة، فعيّن من يثوب عنه للقيام بها⁵ ولم تقتصر ظاهرة تعيين موظفي القضاء من سجون على الجزائر فقط بل شملت كل الأقطار الخاضعة للحلافة العثمانية كما سبق الحديث عنه.

كما أن المصادر التي أرخت لإيالة الجزائر في عهودها المتقدمة تتفق كلها على أن المفتي والقاضي حين كان يعين من قبل الباب العالي ويركبهما شيخ الإسلام، أو المفتي الكبير هناك، ومن ثم يرسلان في الجزائر لدراسة مهامهما القضائية⁶ وكثيرا ما كان هؤلاء يرافقون الحكام الذين كانت تبعيتهم الخلافة مباشرة حكم فيها باسم السلطان، خاصة خلال عهد الباشوات الثلاثين (1586-1659)، وقد يرجع ذلك إلى عدم معرفة السكان لتعاليم المذهب الحنفي، وانعدام علماء يعملون به في الجزائر، إلى جانب عدم ثقة في علماء البلد، مع الإشارة أن إقامة هؤلاء القضاة في الجزائر كانت مؤقتة، تنتهي بانتهاء مدة تعيينهم التي قد تصل إلى ثلاث سنوات ثم يعودون إلى بلادهم.

غير أن الجزائر وعلى غرار كثير من مناطق الدولة العثمانية، تميزت بخلفية مذهبية، تمتعت في وجود مسيحيين. المذهب الحنفي الذي شكل المذهب الرسمي للإيالة والمذهب المالكي الذي يمثل مذهب طائفة السكان. وقد استدعى هذا الوضع تعيين مفتي وقاضي حنفيين وآخرين مالكيين، فإذا كان الحنفيا

بأن من قبل السلطان وشيخ الإسلام في اسطنبول، فإن نظيريهما المالكي كانا يعيان من قبل باشا الجزائر من بين السكان المحليين⁽⁷⁾، غير أن "غراماي GRAMAYE" يذكر أن الموظفين الأربعة، أي شاك والقضاة سواء الحنفيين أو المالكيين، كانوا كُتِبَهم يعينون في اسطنبول⁽⁸⁾ ولكن يظهر أن الرأي الأرجح هو الأقرب إلى الصواب.

2. مرحلة التسمية

تغيرت الأوضاع في العهد الأخير من الفترة العثمانية في الجزائر، فأصبح المفتي والقاضي الحنفيين بجان بدرهما من قبل الباشا في الجزائر كما هو حال نظيريهما المالكيين، ويظهر أن ذلك ارتبط بالاستقلال الذي تمتعت به الجزائر عن الخلافة العثمانية منذ عهد الداي علي شاوش (1710-1718) الذي تردد باشا المرسل من قبل السلطان لمراقبة حكام الجزائر. وحتى في هذه الحالة فإن اختيار المفتي الخاصي الحنفيين كان يتم من بين أبناء العثمانيين المولودين في الجزائر، أو الكراغنة، ربما لطبيعة المذهب، بحسب بن المفتي فإن "والده حسين بن رجب شاوش كان أول مفتي حنفي يعين من أبناء العثمانيين في الجزائر. وهم المدعوون بالكراغنة. وكان ذلك عام 1102 هـ أي 1691م". كان عمره آنذاك لا يحصى الثلاثين سنة حيث مارس هذه الوظيفة لمدة اثني عشرة عاما وعزل من قبل الداي الحاج مصطفى (1700-1705)⁽⁹⁾.

وتذكر المصادر أن القاضي الحنفي سي مفتاح الدين أفندي عزل من منصبه في الجزائر من قبل باشا وعين مكانه سليمان خوجة أوغلو⁽¹⁰⁾ مما يبين أن صلاحية التعيين والعزل أصبحت من اختصاصات الباشا في الجزائر، وهو ما حدث كذلك في عهد الداي علي باشا (1809-1815) الذي عزله في شهر شعبان 1226 - حويصة، أوت 1811 - بعزل المفتي الحنفي سيدي محمد بن العباسي والمفتي "بنكي سيدي علي بن الأمين وعين مكانهما سيدي أحمد كمفتي حنفي وسيدي محمد بن العباس كمفتي بنكي"⁽¹¹⁾ وبذلك هذا التحول على تراجع مكانة القضاء الذي فقد هيئته فأصبح يتولاه أي شخص دون مراعاة لمستواه العلمي والأخلاقي.

ونتيجة للعلاقة الوثيقة بين وظيفة الفتوى والقضاء وتبعية هذه الأخيرة للأولى، أصبح من خصائص المفتي الحنفي ونظيره المالكي تعيين القضاة كل حسب مذهبه، فيذكر "بارادي PARADIS" عام 1788 أن مهمة تعيين القاضي المالكي لمدينة الجزائر كُتِبَ بها المفتي المالكي⁽¹²⁾، غير أن ذلك كان لا يلا بعد استشارة الباشا نفسه أو الديوان والحصول على موافقة رسمية منه. وإذا كان المفتي مضطرا فحصر على موافقة الباشا على الشخص الذي يعينه لوظيفة القضاء، فإنه لم يكن بإمكانه معارضة من بعده باشا هذه الوظيفة وكل ما يقوم به كان الرعية والمباركة فقط⁽¹³⁾.

ملاحظة أخرى يجب الإشارة إليها، وهي تكليف الباشا موظفا آخر غير المفتي لاختيار القضاة وتعيينهم في مناصبهم، وفي مثل هذه الحالات فإنّ الشرع يتّص بأن الشخص المكلف ليس له الحق "في أن حازه للقضاء ويعين نفسه لمنصبه، كما لا يجوز له أن يختار ويعين والده أو ولده لموظفة القضاء"⁽¹⁴⁾. هي ديبكات الثلاثة كان الباشا يشرفون على تعيين القضاة، غير أنّه لا يمكن فعل ذلك إلا بعد سرقة القضاء وأهل الاحتصاص هناك، كما أنّ آغا العرب سمحت له صلاحيات تعيين القضاة في أزموت. ولا يتم ذلك إلا بعد الأخذ بمشورة قاضي مدينة الجزائر والعلماء حول مستوى وكفاءة وأخلاق من يشغله الوظيفة، ثم لا بدّ عليه بعد كلّ ذلك من الحصول على الموافقة النهائية للباشا⁽¹⁵⁾.

ولم يبق السكّان بمحرم على تعيين القضاة، فكثيرا ما كان ترشيح شخصية معينة لهذا المنصب يشترط جوارح بهم كتعبير عن رفضهم لهذا الشخص، ويجربوا العكس أنّ سكّان (العاقبة) فسطية اشتكوا من رفض عثمانين عدم تولية القضاء لأحد من حاشية أو أعيان المدينة، وقد أدى ذلك إلى وقوع هوصى حبيب تدخل حدود الحماية العثمانية هناك، مما نتج عنه تعطيل كثير من الماي والمشتات وفي بعض سكّان خارج المدينة، كما يذكر نفس المؤلف أنّ العاقبة تدخلت مرة أخرى وعينت في منصب القضاء حلايب بدعي أبو خنيس عني الشريف، ولكنّ العثمانيين تدخلوا وقاموا بعزله، فهذه الاضطرابات هي -ج تدخل لعثمانيين في شؤون العلماء وأنّ أسماها اقتصادية واجتماعية ودينية⁽¹⁶⁾.

وحلحلة القول، فإنّ الشروط المتعارف عليها بين العلماء لتولية القضاء تمّ التراجع عنها في الجزائر خلال العهد العثماني. فأصبح العلماء يتنافسون للحصول على هذا المنصب رغم تدي مستواهم العلمي هو حقيقي، فكل ما كان يهتمهم الحصول على المال فقط، وهكذا فقد القضاء هيته في دفع "شالر" إلى تعيين عني هذا الوصف بقوله "ولكن الأتراك الذين يتوصلون إلى أرفع المناصب في الدولة، دون أن يكونوا مبادئ القراءة والكتابة، قد انتهوا، بطبيعة الحال، إلى تبحر، وهي أنّ كل رجل عاقل يستطيع قراءة القرآن. يمكنه أن يشغل منصب القاضي عن جدارة"⁽¹⁷⁾.

ع. القزل:

حدد كتب القضاة الحالات التي يجوز فيها للجهات الوصية عزل القاضي وتوقيفه عن أداء مهامه
بمجردها ليماني (18):

- الامناع عن احكام
- كثرة كلام القاضي
- مخالفة السنة والإجماع
- قلة الأمان وظهور الخيانة.
- تولع القاضي عن أمر البلاد.

وهذا يعرض القضاة في الجزائر خلال العهد العثماني إلى كثير من الاصطهاد والظلم من قبل الحكام،
حيث كانوا يجبرون في كثير من الأحيان إلى عزلهم أو قتلهم بحق أو بغير حق وبالرجوع إلى مصادر تلك
الفترة نرى أن حالات عديدة لعدم العمل أو الإعدام مارسها المسؤولون ضد رجال القضاء
لذلك، وكان وراء ذلك أسباب ودوافع كثيرة منها:

1- إعدامه بتهمة التأخر:

كان يعرف القضاة والمفتين ضد إرادة الباشاوات من أهم الأسباب المؤدية إلى عزلهم والحكم
بهم بالإعدام بتهمة "الخيانة"، فكانوا محرومين من كل شيء بكلمة ضد الباشا يعقدون احترامه وتقديره،
يسجن نساءهم ويعاقبهم بالإعدام، ومن هؤلاء المفتي المالكي بمدينة الجزائر، أحمد بن سعيد بن قدورة،
الذي أقيم بالتأمر ضد الداي محمد بكداش (1707-1710)، فحكم عليه بالإعدام خنقا، رغم ما عرف
عن هذا الداي من تقريبه للعلماء، والحظوة التي تمتع بها أسرة قدورة (19). ونفس المصير تلقاه المفتي
علي محمد بن مصطفى المعروف بابن المسقي، الذي حكم عليه بالإعدام ومصادرة كل ممتلكاته عام
1138هـ/1725م، أي في عهد الداي كرد عدي باشا (1724-1732)، ولم ينفع له توليه لمنصب
لثلاث مرات عديدة منذ عام 1112هـ/1700م (20).

2- الوسوسة:

ومن الأسباب التي كانت تؤدي إلى عزل القضاة والمفتين، تحريض الوشاية أمهها، فالخسد والتافس
والمحروم كلها كانت تدفع بالخسد إلى أن يشي بغيره عدد أصحاب القرار والسلطة، فكان يجرى عن ذلك
من وسائل ومعاينة هؤلاء بسبب فقدانهم لمناصبهم ومكانتهم، فيهيئون على وجه الأرض بحثا عن الأمن

بفرار من العقاب. ومن بين الذين عانوا من هذا الوضع المفقى يحيى بن سليمان الأوراسي الذي تولى ذلك في مدينة خيرات ثم قسطنطينة على التوالي. فبالحظرة لدى حكام قسطنطينة الذين قروه إليهم، أصبح لا يبدون بانخاذ قرار إلا بعد استشارته وبميل موافقته، وقد جلب له ذلك حشد أقرانه من صناديق رضى العامة. فوشوا به لدى الحكام متهمين بإياد بتدبير انقلاب والاستحواد على الحكم. فكان من نتيج ذلك أن اضطر إلى الهروب من قسطنطينة حيث لجأ إلى جبال الأوراس برفقة أخيه أبي العباس، حيث نجحت حوله أعداد من القبائل المتمردة على العثمانيين، من قبائل العربان وأولاد عيسى وقرفة، قائد حربه أبو العباس حيث دخلت في مواجهات مع الجيش الانكشاري غير أن هزيمة هذا المفقى كانت مأساة حيث قتل غلدا من بعض الفرق التي تحالفت معه⁽²¹⁾.

3- التنافس

كان السعي وراء المناصب والامتيازات سببا في ظهور التنافس والعداء بين العلماء، الذين بدلوا بصرهم جهودهم من أجل الحصول على منصب معين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإبعاد منافسيهم، وقد اتخذ هذا التنافس شكلين هما:

• تنافس فردي يكون بين شخصين، ويعتبر الأقل ضررا لأنه سيتوقف إما بعزل الشخصين من طرف ثالث، أو بموت أحدهما، ومن أمثلة ذلك التنافس الذي كان محتكما بين المفقى سعيد قدورة وأحمد القوجي، أو بين المفقى محمد بن بكر وبنائه في الخطابة بالجامع الكبير، وكان هذا الأخير قد انتجا في خراجي إثارة العامة ضد ابن بكر، كما تحالف مع خصومه، وهم المفقى الحفي محمد بن علي بن أبي بيت المال، محمد بن ميمون ومصطفى العناني⁽²²⁾.

وكان أبو عبد الله بن ميمون قد تولى الفتوى بقسطنطينة حلما لأبي العباس أحمد الغري، وشاركه بعد عدد من العلماء منهم أحمد بن أبي ركريا يحيى بن باديس الذي كانت تربطه صداقة بابن ميمون، غير أن هذه الصداقة سرعان ما تحولت على عداوة بينهما نتيجة الوشاية والتنافس " كل ذلك بحسب لأغراض السبوية والرياسة التي هي بلية وأعظم بلية"⁽²³⁾، وكان من نتائج هذا التنافس عزل أبي عبد الله بن ميمون من منصب الفتوى وسجده، وانفراد ابن باديس بالمنصب نتيجة تدعيم الخاتمة التركية في المدينة. ولكن ما عبد الله بن ميمون عمل جاهدا لاسترجاع منصبه والانتقام من ابن باديس، ونجح في ذلك بعد الوشاية به لدى باشا الخيرات عن طريق موظفين استطاع استمالتهم إليه حيث "كتبوا مجلات ووصفوا بأمر لا يحل الوصف لها ولا الخوص فيها"، فعزل به باي قسطنطينة وسجده لفترة وجيزة، ثم اضطر أخيه بن الخيرات للدفاع عن نفسه بعد إطلاق سراحه، وتواصل هذا الصراع لمدة من الزمن حتى انتهى سنة وصلاح ظاهر فقط بينهما⁽²⁴⁾.

وقد يكون الخلاف والتنافس لأسباب منهجية، أي بين أتباع المذهب المالكي والمذهب الحنفي، فهي
 من بعد من عام 1226 هـ/ 1811م وقع خصام وجدال عظيم داخل المجلس العلمي المتعقد بالجامع
 لأظم تبادل خلاله العلماء الشتم والسب، وفي الغد من ذلك وبعد أداء صلاة الجمعة، حضر القاضي
 حتى خرج السامعيل من مسجدة باعتبارها عصوا في المجلس، أمام القاضي علي باشا (1809/1815)،
 لئلا لا يغير مقصلا حول الحادثة، فما كان من القاضي إلا أن أصدر قرارا مضمونه عزل المفتي الحنفي
 سيدي محمد بن الهادي والمفتي المالكي الشيخ سيدي علي بن الأمين، وعوض الأول بسيدي أحمد، أما الثاني
 عرف سيدي محمد بن الخفاف (25).

أما النوع الثاني من التنافس فيتمثل في ذلك الذي كان بين العائلات ذات المكانة العلمية
 بالنسبة للاستعداد على مناصب القضاء والإفتاء، وكثيرا ما كان العثمانيون يتدخلون لحسم الصراع
 إحدى العائلات على الأخرى، ومن ذلك الصراع الذي ظهر بقسطنطينية بين عائلتي ابن عبد المؤمن
 بنكوي. انتهى بتفوق عائلة الفكون بعد تدخل من حكام المدينة الذين منحوها مشيخة الإسلام
 بكنة هـ. فأصبح الفكون شيعة للبلد وأمر ركب الخفاف، كما أصبح تحت حماية العثمانيين ومقرها
 26.

ل العامة ودورها:

كانت عامة السكان تتدخل في كثير من الأحيان في تعيين القضاة وعزلهم، ويظهر أن ذلك يرجع
 يرجع دور السلطة السياسية، أو استغلال بعض الأطراف للعامة لتصفية حساباتها مع المنافسين، كالذي
 قد حصره المفتي محمد بن بركرو لما أثاروا العامة ضده - كما سبق ذكره -.

وكان من الأسباب التي دفعت الشيخ عمر الوران إلى رفض منصب قاضي قسطنطينية لما عرض عليه
 من قبل حسن آغا (1544 1552) الذي عين على إيالة الجزائر كييلر باي حلف خير الدين، خوفه من
 دلائل بغاة عليه حيث ذكر ذلك في رسالة بعث بها إلى حسن آغا مما جاء فيها " فأنه هذه المسماة
 سبطه بقت قديما وحديثا ببلد الهوى حتى ومعوي . فالذي يقوم بحق الله تتألف عليه العامة والحامة
 في لأارب) حصوا ويسعون به إلى الأمير ولا يرالون بالأمير حتى يحرف فيتوصلون إلى مفصلهم،
 لا شرمه هذا في ولاية القاضي المقريري ها وإن ذهب إلى مرصاة الخلق حصر الدنيا والآخرة وذلك
 في حصر من مع أنه لا يتيسر ذلك إذ رضى الخلق غاية لا تدرك، مع اختلاف الأهواء وانقسام أهل
 في أقسام لا تلتئم ولا تجتمع على عرض أو غرضين أو ثلاثة، وإن أراد الجمع بين رضى الخلق
 رضى الخلق طلب الخلال البين... " (27)

والى جانب تخوفه من العامة فإن الشيخ الوران يرى أن مصعب القضاء في حد ذاته فيه من حيرة وحسرات الآخرة ما يجعده يرفض توليه فيقول: " وخطة القضاء على علو شأنها وارتفاع رتبها، كثرة نواها، ذات خطر عظيم لآفة الغصب الذي قل أن يخلو منه إنسان من حيث هو إنسان وغلبة الهوى على نفوس الأمانة مع قلّة العلم في مثل هذا الزمان وعدم المعين على البر والتقوى، فالسلامة والسلامة²⁸

وعموماً فإن تدخل العامة في أمور القضاء كانت له آثار سلبية على هذه الوظيفة الدنيوية السامية، لأن جانب العرفي التي كانت تنجح عن ذلك، كثيراً ما كان يتم تعيين أشخاص لا يتوفرون على أي شيء عسى يؤهلهم لتولي هذا المنصب، فيتسببون في إخطاط شأن الوظيفة ورحالاتها.

5 أحكام والعزل:

كثيراً ما كان الباشاوات والباشيات يلجأون إلى معاقبة القضاة والمفتين بعزلهم من مناصبهم لأسباب مختلفة ومتعددة، ومن ذلك على سبيل المثال أن أفراد الحامية التركية في مدينة قسطنطينة ثاروا ضد محمد بن قاسم بن محمد شريف الحسني أحد الصكوك من أمه الذي شغل منصب الفتوى ونقيب الأشراف، لعكبه عليه بأحكام قاسية وصلت إلى حد محاولة قتله، غير أنهم تراجعوا عن ذلك وخففوا الحكم عليه بإجباره التوجه إلى مدينة الجزائر ومعه من ممارسة الوظائف العلمية والدنيوية وهي من أشد العقوبات التي لا يسط على رجل العلم⁽²⁹⁾.

وكان الباشا كثيراً ما يلجأ إلى عزل أحد القضاة أو المفتين إرضاء للعامة ومحاولة منه كسب الـ"بند" وتضامه معه، ومن هؤلاء الداوي حميد باشا (1818-1830) الذي قام بعزل المفتي الحسني غير مكانه مفت مالكيًا من أهل البلد، وعاقبه من ذلك كسب تأييد الحضر إلى حاله في مقاومة الحملة الفرنسية³⁰. ويظهر أن هذه الحادثة لم تقع في الجزائر طيلة العهد العثماني حيث كانت الأولوية دائماً للمفتي الحسني، ولكن الظروف المحيطة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك هي التي اضطرت مرغمًا من القيام بذلك.

غير أنه وجد من أهل القضاء من عانى من ظلم ونفمة الحكام بغير وجه حق إلا لأنه كان على رأس استحقاق العقاب فإله حرمه، ومن هؤلاء محمد بن مالك قاضي المالكية بمدينة الجزائر الذي سطر عليه الداوي مصطفى باشا (1798-1805) عقوبة تتمثل في بنيه إلى مدينة القليعة، ومنعه من التبرس، لا لسبب إلا أنه كان صهراً لعلي حوجة الذي أعلن الثورة على هذا الداوي، غير أن علاقة ابن

والمرحى لدولة جعلتهم يتدخلون لدى البابا وأقروا بعدم مسؤوليته على ثورة صهره، وهذا سمح له بأن يعطى بالعودة إلى التدريس⁽³¹⁾.

٥. نص المص

نظر خطورة منصب القضاء كان فقهاء الإسلام يترددون في قبوله بل ويعتدون صراحة رفضهم به بخلاف مهلكة في الدنيا والآخرة

وهناك عاذج كثيرة في الإسلام لفقهاء رفضوا تولي منصب القضاء، ففي عام 70 هـ/689م تولي عبد الرحمن بن حنبل، فلما بلغ خبر ذلك أباه قال "إنا لله وإنا إليه راجعون، هلك الرجل"، ثم أبو فلانة فما عثر في منصب القضاء هرب من العراق إلى الشام حيث وافق وصوله إليها عزل له. فهاج مرة أخرى حتى وصل إلى بلاد البصرة، وكان سعيد الثوري قد هرب إلى البصرة وبقي بها حتى مات، أما أبو حنيفة العمان فلقى شتى أنواع التعذيب والسجن، ورغم ذلك لم يقبل تولي قضاء حتى مات⁽³²⁾، أما في الجزائر خلال العهد العثماني، فإن العلماء كانوا عكس ذلك تماماً، فتجدد منهم إزاء منصب القضاء طمعا في الثروة والامتيازات، مستعملين كل الوسائل والطرق في سبيل ذلك، فوجدوا لا يفي وجود فئة من العلماء الذين علب عليهم التقوى والورع، فهدوا في قبول المنصب سعياً وراء أسباب مادية، ومن أبرز هؤلاء عبد الكريم الفكون الذي كان رفضاً لتولي المناصب الرسمية بحاج القضاء لعدة أسباب منها⁽³³⁾.

- أنها تجعل القاضي في خدمة الحاكم وتحت رحمته
- أنها وسيلة للحصول على الثروة حتى ويغير حتى (كالرشوة)
- أنها طريق إلى غضب الله لمن لا يخشى أحكامه.
- أن القضاء يؤدي إلى الظلم الذي هو علامة الخراب في أي أمة.

وم ترفض الفكون عند هذا الحد، بل كان يجهر لذلك باصحا وداعيا معارفه إلى التخلي عن هذا منصب، ومن هؤلاء أبو العباس أحمد بن الخاجة الذي تولي قضاء مدينة ميلة ثم قسنطينة، وكانت تربطه من الشكون صداقة حميمة، فذكر أنه كثيراً ما كان ينهاه عن تولي هذا المنصب "فبجعل احتشاما ويدي ساء، ويستحلب الدماء مني في خلاصه منها، مع اعترافه أنه فيها على خطر"⁽³⁴⁾ ولم يعب حتى أهله من بوع وطيفة القضاء من النقد، فأرجع سبب بلانهم ومعاانهم مع العثمانيين إلى ذلك، ويذكر أنه كان حنة قاسم بن يحيى الفكون أخ سأل أن يذهب إلى جانب أخيه قاسم إذا وافقه المية، فرفض ذلك معجبا بأن أخاه كان قاصيا، وهو يرفض أن يذهب إلى جانب شيخ تولي القضاء⁽³⁵⁾ وكان الشيخ عمر

منه لا بد من تولي منصب قاضي قسطنطينية - كما مر بنا - وفصل عليه مهمة التدريس، وسمجته في ذلك
معد على تحمل أعباء هذا المصب وفوصى العامة في المدينة آنذاك

وإذا كان بعض العلماء قد مالوا خطوة لدى الحكام، فيعوضهم في وظائف القضاء والفتوى، فإن
ههم لأحراراً من التهميش والإبعاد عن تولي هذا النوع من الوظائف، رغم مستواهم العلمي العالي.
من هؤلاء ابن حنبل الذي لم يتولى أي منصب إداري أو ديني واضطر إلى ممارسة التجارة لكسب قوت
وه³⁶ أن جودة المقاييسي بعد عودته إلى الجزائر، رفض تولي المناصب الحكومية، وفصل على ذلك
مؤسسة الأساور (المقاييس) - ومها استمد لقبه -، فعاش حياة الفقر والبؤس حتى مات على تلك
حالة³⁷.

ج مدة تولي المنصب:

يصادف الباحث صعوبة في تحديد المدة التي كان يستمر فيها القاضي في ممارسة مهامه، فالمصادر
محدودة نسكت عن ذلك، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن مهمته لم تكن محددة بفترة رسمية معينة مثلما كان
بحال في مدن إسلامية أخرى

لكن المدة التي حددتها الإدارة العثمانية لعمل القضاة المعيين تصل إلى ثلاث سنوات في مطبع
بم، سانس عشر، ثم تقلصت إلى عامين ثم عام واحد في أواخر القرن السابع عشر، وقد يرجع ذلك
سبب الفقهاء إلى الخطر الذي يتج عن عمل القاضي في مكان واحد لمدة طويلة مما يعده عن أحياء، كما
عدد القضاة قد تزيد بشكل لافت للإنتباه مما نتج عنه ارتفاع الطلب على وظيفة القضاء، حتى
سعى عشرة مترشحين لتولي المصب يتظرون انتهاء مدة عمل قاضي واحد⁽³⁸⁾ فأصبح قضاء عواصم
العثمانية يدرسون وظيفتهم لمدة سنة واحدة فقط خلال القرن الثامن عشر لإفساح المجال أمام
بناب القضاة لممارستها بنورهم لمدة عام واحد⁽³⁹⁾.

وكان القضاة العثمانيون يعملون في وظائفهم لفترة رسمية محددة ثم يعزلون بعد انتهاء المدة لإعاد
فيهم مرة أخرى، ويطلق على المدة التي يقضيها القاضي في وظيفته اسم "مدة اتصال" أو "زمان اتصال"،
مدة التي يقضيها بعيداً عن الوظيفة تسمى "مدة انفصال" أو "زمان انفصال"⁽⁴⁰⁾.

وقد شكك بعض القضاة في الجزائر من البقاء في مناصبهم لمدة طويلة من الزمن، كالقاضي محمود
بن حمد الذي تولى الوظيفة لمدة تقارب العشرين سنة (1731-1750). غير أننا لا ندري إن كان ذلك
سكن متواصل أو حدث هناك انقطاع، ومقابل ذلك فإن قضاة آخرين لم يقفوا في مناصبهم إلا لفترة
تتوه حجم تتعد منه واحدة أحياناً، كما هو حال القاضي محمد بن عيواص وحسين بأفصلي⁽⁴¹⁾.

ويظهر أن عدم تحديد مدة عمل القاضي في الجزائر لم تطبق إلا مع مطلع القرن الثامن عشر لما مع القضاة الأحناف يعيشون محبياً، عوض إرسائهم من اسطنبول، حيث يجبرنا ابن المفتي أن القاضي حتى لعدة أموره كان يعين من قبل السلطان ومساعديه في اسطنبول لمدة عامين فقط، ثم يعزل ويعين مكانه من آخر وقد فصل كثير من هؤلاء بعد إتمام مهامهم الاستقرار هاتيا في الجزائر. فتروحووا وكونوا صلاب. كما مارسوا وظائف الخوجات (الكتاب)، مثلما كان عليه حال المفتي الحفي مسم أفندي بن

كما حاول بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية، أن يحدد فترة عمل بعض القضاة من خلال تقويم تاريخ المسجل على خاتم القاضي، وهو تاريخ بداية ممارسته لمهنته، وبين التاريخ الذي سجل في هذا الرسم، إلا أن هذا التحديد يبقى ناقصا، باعتبار أن التاريخ الموضوع في العقد لا يعي بشرة تاريخ إتمام مهامه، وأخذول رقم (5) يعطينا أمادجا من هذا التحديد.

اسم القاضي	مذبه	التاريخ المسجل على الحكم	التاريخ المسجل في العقد
محمد لاء بن علي بن القاسم	حنفي	1171 هـ	1171 هـ
محمد بن حسين	حنفي	1180 هـ	1184 هـ
العلوي سيد أحمد أفندي	حنفي	1185 هـ	1186 هـ
د. حسن سيد إبراهيم أفندي	حنفي	1213 هـ	1217 هـ
د. ج. سماعين أفندي	حنفي	1226 هـ	1227 هـ
د. سمان أفندي	حنفي	1228 هـ	1232 هـ

وإذا كان بعض القضاة قد تولوا المنصب لفترات متوالية دون انقطاع، فإن بعضهم الآخر كان من حسب لفترات متقطعة، إذ يعين لمدة ثم يعزل من المنصب ثم يعين مرة أخرى وهكذا، ومن أمادج ذلك القاضي أحمد سلامة الذي عيّن كما يظهر في حاشيته عام (1238 هـ/1822م)، ثم تولاه مرة أخرى

1241 هـ، 1825 م). ومرة ثالثة عام (1248 / 1832 م)، أي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر،
 دوجد مع لتاريخ الأخير عبارة "بعدها كان عزل ثم رجع" إضافة إلى ختمه⁽⁴³⁾

بفرض الحالة تطبق على رجال القضاء، إذ كان المفتون يعمون في ماضيهم لفترات تختلف ومالا
 من النظر أو القضاء ومن هؤلاء نذكر مايلي:

الشيخ من معالي الحنفية⁽⁴⁴⁾

- محمد بن مسم تولاها خلال سنتي 1090 هـ و 1101 هـ.

- محمد بن مصطفى تولاها خلال سنوات 1110 هـ - 1122 هـ - 1128 هـ.

- محمد بن محمد تولاها خلال سنوات 1118 هـ - 1122 هـ - 1125 هـ

الشيخ من معالي المالكية⁽⁴⁵⁾

- عبد الرحمن بن أحمد التريفي تولى الفتوى المالكية بمدينة الجزائر خلال السنوات 1118 هـ -

1135 هـ - 1176 هـ - 1180 هـ

- حاج سعيد بن أحمد بن سعيد تولاها خلال سنتي 1122 هـ - 1125 هـ.

- محمد بن شاه تولاها خلال سنوات 1192 هـ - 1206 هـ - 1207 هـ

- حاج عيسى بن عبد القادر بن الأمين تولاها عدة مرات خلال سنوات 1206 هـ - 1207 هـ -

1208 هـ - 1214 هـ - 1230 هـ - 1233 هـ.

- محمد بن محمد بن عيسى تولاها مرتين خلال عامي 1208 هـ و 1226 هـ

كما يجربا الفكون أن أبا عبد الله بن محمود ناوب مع ولديه على حطة الفتوى بحاضرة قسطنطينية،

تولاها أولا، ثم عزل عنها وتولاها ولدها، ثم عين مرة أخرى في المنصب⁽⁴⁶⁾

ملاحظة أخرى يجب ذكرها، إنها ناوب العلماء بين وظيفتي القضاء والإفتاء، فنجد بعضهم يتولى

حين الوظيفتين، وبعد مدة من الزمن يشغل الأخرى، وهكذا يتداول بينهما، ويجربا الفكون أن أبا

عبد الحميد القرني كان قد تولى القضاء اخصي بمدينة قسطنطينية لمدة من الزمن، ثم ما لبث أن شغل حطة

فتوى رغم أنه كان محدود العلم لدرجة أنه كان يتلقى الإحانة على الوارث من غيره ثم يسبها إليه⁽⁴⁷⁾

أما صاحب "تعريف الخلف" فيقدم لنا أسماء أخرى لعلماء تولوا الوظيفتين بالتناوب فمهم أبو

عيسى أحمد العسيمي الذي تولى الفتوى على مذهب الإمام مالك، ثم تولى القضاء على نفس المذهب⁽⁴⁸⁾

تتطلى بن عبد الرحمن القسطنطيني، فكان قد شغل منصب مفتي الجمعية بقسطنطينة ثم القضاة⁴⁹ وكان
 من علي القزويني قد مارس وظيفتي المفتي والقضاة المالكين لمرات عديدة⁵⁰، ونفس الحالة تطبق
 من عبد القادر الراشدي الذي تولى الوظيفتين مرارا عديدة قسطنطينة⁵¹

د. مساعنو القضاة:

بسبب كثرة القضايا وتنوعها، والمكعب المترتبة على ذلك، كان القاضي يستعين على أداء هذه
 به خطرة بعدد من المساعدين يكونون حاصعين له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فيحضرهم مجلسه
 يكبر، مسؤولين أمامه

وكان القاضي في الدولة العثمانية يساعدته جماعة من الموظفين هم: الكاتب، القائم الذي يكلفه
 تسيير تسيير تركات المتوفين بين الورثة، المختص، المعمار، الكاتب الذي يسجل الأحكام التي تصدرها
 وهي المحضر، الترجمان في المناطق التي تسكنها أحاس محلفة، والإمام والراغب والخاصام في الشؤون
 تصال والتشريعية على مستوى الخي، إلى جانب مجموعة من السعاة والفراشين، ويضاف إلى هؤلاء عدد
 من الموظفين يكونون مسؤولين أمام القاضي مباشرة، فيعرضون أعمالهم عليه في فترات محددة وهؤلاء هم:
 سبي، وكيل الخرفين، الصوباشي، السباهي وغيرهم من مسؤولي الفئات أو الوحدات الإدارية⁵²، ولم
 من القاضي في إيالة الجزائر عن ذلك، حيث كان يستعين على أداء مهامه مجموعة من المساعدين
 برتقيل، يحضرهم فيما يلي:

1. العدول

يركز القضاء الإسلامي على الإدلاء بالشهادة بهدف الوصول إلى الحقيقة كاملة وإعطاء كل ذي
 حقه. وقد استدعى ذلك وجود أشخاص ذوي ثقة يحضرون مجلس القاضي في المحكمة، فيسجلون
 عدل لأحوال التي يصرح بها أطراف القضية المطروحة أمام القاضي⁵³

ومن المتفق عليه أن يكون هؤلاء العدول من مكان المدينة أو المنطقة التي يباشر فيها القاضي
 بهد، فيقومون بالشهادة على الأشخاص والأحداث مصداقا لقوله تعالى "واشهدوا ذوي عدل
 بكم"⁵⁴، ولما يشترط في هؤلاء العدول حسن الخلق والاستقامة والأمانة، إلى جانب الحرية والعقل
 والإسلام والبلوغ وقوة البديهة، فلا تقبل شهادة المعفل والكثير الخطأ والسهو⁵⁵، ولهذا فإن معظمهم
 من الفقهاء والأئمة ورجال الدين.

يظهر أن هذه الوظيفة اتخذت طابعا رسميا في الجزائر خلال العهد العثماني، فكان هؤلاء العدول
 يحضرون مجلس القاضي بشكل دائم ومستمر، إلا أن المصادر لا تتفق على تحديد عددهم داخل المحكمة،

لم يرحع إلا يكونوا أقل من اثنين، وهو ما تنبئه عقود المحاكم من خلال توقيع الشهود في آخر كل عقد⁵⁶ يشهدون على صحة العقود وأحكام القاضي في شئ القضايا.

وكان العدول يراقبون كل ما يجري داخل مجلس القاضي من مراعات وشهادات الشهود، يؤكد بأن هؤلاء يتمتعون بكامل قواهم العقلية والصحية، مما يؤهلهم لشهادة وبالتالي صحة حكم قاضي⁵⁷ ونظر لأهمية دورهم فإن عقود المحاكم لا تخلو من ذكرهم للتأكيد على صحتها وإعطائها صبغة القانونية من خلال العبارة التالية:

’ وشهد على السيد القاضي حفظه الله تعالى بما سب إليه فيه وعلى من ذكر عما ذكر على نحو دبر به وسطر في أسواله الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ...’.

’... تلك توقيع العدلين كما يرد ذكرهما في المتاحية العقود بعبارة:

’... حضر لدى شهيديه وبالحكمة الحقة...’.

ونتيجة لذلك فإن أحكام القاضي لا تصح مائلة إلا إذا وافق عليها الشهود العدول، أي أن هؤلاء ينكبون جهاز رقابة على القاضي الذي يكون معرضا للخطأ والسيان، فكان بإمكانهم طلب إعادة حكمه أمام نفس القاضي، أو المطالبة بإعادة سماع الشهود، أو استحواب القاضي ومناقشته في حكمه مرة⁵⁸ إلا أن القاضي بدوره بإمكانه تأديبهم عند الإحلال بواجبهم أو غيابهم عن جلسات المحاكمة⁵⁹.

2. الكتب والموثقون:

يساعدون القاضي ويعايدونه في مهامه، ومهما كان يشترط في هؤلاء أن يكونوا عدولا وعلى نبرك من الفقه والدراية، إلى جانب إلمامهم بقواعد اللغة العربية وفنون الخط والتعبير، لأن اللغة التي راعها أصحاب القضايا كانت العربية⁶⁰.

يعدد "نارادي" أعداد كتاب القاضي ياتي عشرة كتابا⁶¹، غير أنه يظهر أنهم لم يكونوا يحصرون جميع مجلس القاضي، بل يتأهبون على ذلك خلال أيام محددة⁶²، فيجلسون عن يمين ويسار القاضي، حيث نحصر مهمتهم في تسجيل محاضر الجلسات⁶³، وتحرير مختلف أنواع العقود التي تمنح نسخة منها لأصحاب القضايا ويحفظ نسخة أخرى لدى المحكمة، كما يتلقون مقابل ذلك مئة جراترية واحدة لكل واحد منهم، وقد تزيد القيمة المالية إذا كانت العقود المحررة تعلق ببيع العقارات كالأراضي⁶⁴، وقد تمتد صلاحيات الكتاب إلى إسداء النصيحة للقاضي في القضايا التي يصعب عليه

حب⁶⁵.

يستعين القاضي في الإسلام بمجموعة من الموظفين الذين لهم سلطة القانون، ومنهم "الأجرباء" من كانوا يحضرون الخصوم إلى المحكمة، و"المؤدبون" الذين يحضرون مجلس القاضي فيؤدبون المتخاصمين. ذكر بعض يسيء الأدب في المجلس، و"صاحب السجن" الذي يقدم تقريراً يومياً إلى القاضي حول "من عوسين وما يجري في السجن، حتى يريل الظلم ويطلق سراح من لا يستحق البقاء محبوساً"⁽⁶⁴⁾

كان القاضي في إيالة الجزائر يستعين بمجموعة من الشواش الذي يشبههم "بوديكور BAUDICOURT" بالمختصين القضائيين، وتحتصر مهمتهم في إحصار المتخاصمين والشهود أمام القاضي، وإقباد المسب إلى المكان المخصص لتعبد العقاب، فهم بمثابة جهاز للشرطة يخضع مباشرة من القاضي⁽⁶⁵⁾ وليس الحال كان بالنسبة لجلسات المجلس العلمي التي كان يحضرها صابط اكشاري "نيس باباشي" يرسله الباشا لمراقبة سير الجلسات وفص النزاعات والسهر على تعبد قراراته على

في الخبر

كثيراً ما كان القضاة وأعضاء المجلس العلمي يلجأون إلى الاستعانة بلدوي الخبرة من أهل الحرف، من كانوا يعرجون إلى الميدان لتقصي الحقائق حول القضية المطروحة وإبداء آرائهم حولها ومما تجدر ملاحظته، أن الاستعانة بأهل الخبرة عرف في القضاء الإسلامي، فكان القاضي لا يصدر حكمه إلا بعد حصوله على رأي هؤلاء، ويدكر الماوردي في هذا المجال أن القاضي إذا: "حفت عليه القيم لاختلاف إمام القومة، لم يكن ذلك نقصاً في صفته، ورجع إلى الحاكم في التقوم إلى غيره، لأن كل حنس مع أهل خبرة"⁽⁶⁶⁾

لا أن ما يجب ذكره، أن أهل الخبرة لم تكن لهم أي سلطة قضائية، كما أن آرائهم لم تكن -به- رغم كبرهم عدولاً ومعتمدين من قبل الجهات القضائية، فدورهم لم يكن يعدو أن يكون استشارياً فقط. وما تسجله العقود من خلال عبارة: "وبص شهادتهم أي أهل الخبرة - أن القيمة المبلولة في مساحة البويرة قيمة عدل ومساواة لا غبن فيها"⁽⁶⁷⁾.

أما عن عدد هؤلاء داخل المجلس العلمي أو مجلس القاضي فلم يكن ثابتاً في كل الأحيان، وإنما جرت عليه لأخرى، وعلى العموم فكان محصوراً ما بين اثنين وستة أعضاء، وقد يتجاوز هذا العدد، بحسب القفل على ذكر البعض منهم فقط⁽⁶⁸⁾.

تأخر القضاة التي كان يتدخل فيها أهل الخيرة لمساعدة السلطة القضائية، ففي معظمها كانت
تتخذ خص قضاة الباء والخصومات العقارية وقضاة بيع وإيجار (عاء) وإصلاح العقارات الموقوفة
من مختلف مؤسسات المعروفة آنذاك، وفي مايلي غادح من هذه القضاة

1.4 الخصومات⁽⁶⁹⁾

2.4 كراء ربيع أملاك الأوقاف

كان أعضاء المجلس العلمي يتجأون إلى أهل الخيرة في هذا النوع من القضايا بقرص استشارتهم في
إصدار مطروحة فيما يخص بيع أو كراء العقارات الموقوفة، فلقد أراد مصطفى باظر المواريث المخوية
بأموال (القاء) الرينة الواقعة أسفل القصبة للسيد أيوب وكيل المرح لبي لفرقة ما شاء من بقاء، والتحق
بعضه مع قدره خمسين ريالاً لقيمة العقار⁽⁷⁰⁾ كما كانوا يتدخلون في قضايا العاء المتصلة بالعقارات
عنه، التي تعرض لتدهور والانهيار فيصطط المشرفون عليها دفعها بالعاء، مقابل أجر سوي يدفعه
حكر ويصح من حقه إحداث ما يشاء من بقاء أو تغييرات بشرط ألا يضر بالوقف. ولهذا الغرض تلجأ
سلطة القضائية المتمثلة في المجلس العلمي إلى الخبراء للتأكد من مدى مطابقة المبلغ المطروح من قبل
حكر مع قيمة العقار موضوع العاء، فلقد قدمت دويرة محبة على الجامع الأعظم بمدينة الجزائر،
بجرادهم اجمع على إعادة بنائها، فقرر طرحها للعاء مقابل مبيع قدره خمسة وأربعين ريالاً كل عام
لصاحبها لدعو عني الكواش، وعرض القضية على أعضاء المجلس العلمي الذين استشاروا في ذلك
غراب الباء كدعية أمين السانين ابن علي ومحمد الباء بن محمد اللذان أكدوا أن مبلغ المقترح "قيمة عدل
بما لا غنى فيها"⁽⁷¹⁾

د. الجلسات وإجراءات التقاضي:

كانت جلسات القضاة، سواء الشعبي أو المالكي، تتم يوماً ما عدا أيام الجمعة والأعياد، والغرض
من ذلك تسهيل تعاملات السكان وطرح قضاياهم على القضاة، مما كان له أثره الإيجابي على السير الحسن
نح السكان وإدارة شؤون المدينة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن القضاء العثماني غير بمصائص ومميزات⁽⁷²⁾

- تساهلة في إجراءات التقاضي. والغاية من ذلك تسهيل الحكم والفصل بين الخصامين وتجهيزهم
تدعب التقل إلى مدن أخرى لطرح قضاياهم

- كانت إجراءات التقاضي تتم دون دفع أي مبلغ مالي، وذلك حتى تكون في متناول كل الأشخاص دون استثناء.

- كان بإمكان القاضي أن يصدر حكمه في أول جلسة من المحاكمة بعد الاستماع إلى كل أطراف الخصومة. ويطبق ذلك حتى على القضايا المعقدة التي يصدر حكمه فيها بمجرد إحضار الشهود وإبلاغهم لأقوالهم.

وكان القاضي المحلي يعقد جلسته في بداية أمره بجامع السيدة. وتواصل الأمر كذلك إلى غاية عام 1758 حيث تم بناء المحكمة الخفية بالمكان المسمى "الرحبة القديمة"، أما جلسات القاضي المالكي فكانت عند جامع الأعظم⁽⁷³⁾، وهو نفس المكان الذي كانت تتم فيه جلسات المجلس العلمي.

أ ح ج القضايا

كما سبق ذكره، فإن إجراءات التقاضي كانت بسيطة، خالية من التعقيد، فكان الخصوم يحضرون أمام القاضي لطرح قضاياهم بأنفسهم، أو يوكفون من يقوم بذلك نيابة عنهم، مما دون الاستعانة بمحامى الدفاع لم يكن معروفا بالجزائر آنذاك.

أما داخل قاعة المحاكمة، فكان القاضي يجلس في مكان بارز ومميز لسماع شكاوى وقضايا الناس، تشارك القاضي المالكي لمدينة الجزائر كان "يعقد جلساته في قاعة بسيطة، تعطي أرضها الرابي، ويتميز من غيرة من المحاصرين بعمامته الكبيرة، التي تحوي على ناياب كبيرة ويتحد مكانه فوق مقعد عال عند مدبشوية الشكل، وأمامه نسخة من القرآن مذهب الجلد، وعن يمينه وشماله كتابه"⁽⁷⁴⁾.

وعموما فإن القاضي كان مضطرا إلى اتباع مجموعة من القواعد والصوابط داخل مجلسه والتي تعكس الشريعة الإسلامية، حتى يكون حكمه ذا مصداقية بعيدا عن كل شك وريب، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من أتني بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظة وإشارته ومقعده ومجلسه، لا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع عن الآخر".

وبحسب ذلك، يشترط في القاضي قبل مباشرة النظر في القضايا أن يكون في حالة نفسية جيدة فلا يدخل قاعة المحاكمة وهو في حالة عصب لقلبه صلى الله عليه وسلم "لا يقضي حكم بين اثنين وهو عصاف"، كما يشترط الفقهاء في القاضي، إلى جانب ما قبل، ألا يكون جافا أو عطشا، أو فرحا أو حزينا أو سائما أو معسافا، لأنها أمور تؤثر في نية القاضي وبالتالي علم صماء دعه للاستماع إلى الخصمين والشهود، مما يؤثر على إصدار حكمه⁽⁷⁵⁾.

أن دخل مجلسه، فيشترط الفقهاء أن يقص القاضي من بصره، لا يتكلم إلا للضرورة كتوجيه مال أو جواب، ولا يرفع صوته إلا لتأديب والرجز، ويترجم السكية والوقار في جنونه، وألا يشغل بحثه بصلحك إلا عما له علاقة بأمور الدعوى، وإذا رغب في الاستراحة منه أن يرفع مجلسه بعض

وغيره المصادر أن القاضي كان يجلس في مكانه، ويقف المتخاصمون وأصحاب القضايا أمامه⁽⁷⁷⁾. يكاد يصعبهم يمتدرون عن بقية الحاضرين في المجلس، بحيث يطرحون قضاياهم عليه بكل أدب واحترام، ينظر كلامهم على الدعوى والجواب، وعادة ما يكون المدعي هو المبادر في الكلام، باعتبار كلامه سؤالا. يكاد يدعي عليه جواب عيبه، كما لا يجوز لأي من الطرفين أن يقاطع الآخر حتى استكمال دعواه⁽⁷⁸⁾.

ويجوز الرحالة الألماني "فاجر VAGNER" أن المرافعات كانت تتميز بالتشويق حتى بالنسبة لغير السام لا يتقون اللغة العربية، خاصة إذا كانت النساء طرفا في القضية، حيث يظهر براعة في حث وإغراءات التي تصدر عنهن. أما القاضي فيظهر هدوء وهو يستمع إلى المتخاصمين وهما - تقاد بالكلمات دون أن يبدي حركة تدل على سام أو ملل، كل ذلك يكون مشهدا متافعا لا ميل إلى هيك هالك حدث يمكن أن يخرج القاضي عن هدوئه، فهو يستمع إلى الأصوات المتراشقة عطرًا في هدوء، ويبقى على أحد المتخاصمين بين اثنين والآخر سؤالا، ويستطيق الشهود إن وحدوا⁽⁷⁹⁾.

أما "بوديكور" فيذكر أن إجراءات التقاضي كانت تتم بطرق بسيطة وسهلة، فقد حضور أحد الخصمين أمام القاضي، يرسل هذا الأخير أحد شواشه لإحضار الطرف الآخر، والذي كان مضطرا إلى دفع بندرش إما بإرادته أو رغما عنه، ثم يطرح كل طرف قصته ويقدم للقاضي حججه وأدلة بعينه دون حضور أي محام، لأن نظام المحاماة لم يكن معروفا آنذاك في الجزائر وكان القاضي يستمع بتمعن إلى كل لأصاف، مستعملا في ذلك ما اكتسبه من تجارب خلال طوال ممارسته لمهنة، فيتعصص جيدا في أقوال من الخصوم لاستبطاف الحقيقة، وحتى يتمكن من معرفة الكادب من الصادق والمغالط من الحق⁽⁸⁰⁾.

2. حضور النساء إلى المحكمة:

إذا كان بعض أصحاب القضايا يحضرون بأنفسهم لطرح قضاياهم أمام القاضي، فإن بعضهم لم يكونوا يترددون أشخاصا يقومون بذلك مكانهم لأسباب عديدة كما أن النساء كن يعطرن عدم حضورهن المحكمة، ويكلفن أحدا ليحضر نيابة عنهن أمام القاضي، وذلك - رعا - لتعادي الاختلاط بين الجنسين. ورغم أن القاضي كان يستمع إليهن من وراء حجاب، كما نصت الشريعة الإسلامية على

٨٥. أن المدعوة موصوفة بت السيد أحمد فقد وكلت ابها إبراهيم الانكشاري ليؤب عنها في طرح
تبعه امام جلس العلمي والمتمثلة في صياح عقد ملكية حاوت⁽⁸³⁾. كما وكلت الولاية سوية ابنها محمد
بن الحاج حبيدة لإتمام إجراءات بيع حاوت⁽⁸⁴⁾، وكانت إحدى النساء قد حبت دارا تقع في
سدة رعد مدة فررت إبطال الحبس، وتخاصمت مع حواء ذلك مع وكيل الحرمين الشريفين، واضطرت
بأن يبرها ليؤب عنها في ذلك أمام السيد القاضي⁽⁸⁵⁾.

وبعد مضمون أحد العقود القصائية أن امرأة تدعى سوية بت السيد إبراهيم استأذنت القاضي
حرم السيد حسن في حضور شهيديه إلى منزلها لتشهد لها أنها وكلت زوجها السيد الحاج حمود
سذكر يؤب عنها في تسير كل ممتلكاتها، وتكون يده مطلقه في ذلك من بيع وشراء وكراء⁽⁸⁶⁾

وقد تقرر بعض النساء إلى المحكمة، غير أن ذلك كان لا يتم إلا بمرافقة أحد المحارم كالأب
أو وظيف أحدول رقم (8) على محادح من نساء حصرون أمام القاضي مرافقة محارمهن

اسم امرأة	المرافق	القضية
حمود بت السيد محمد ⁽⁸⁷⁾ بن سدي محمد لشريف	شقيقها السيد أحمد وولدها السيد الطيب بن السيد محمد	بيع دار تقع بمحومة القادوس.
سدي حسن الصياح ⁽⁸⁸⁾	روحها رحب بلكاشي	بيع بيت يقع على يمين فندق الغضب
حمود بت مرحوم الحاج محمد ⁸⁹ سدي	روحها محمد بن سي جعفر	باعت لأختها التي باب عنها زوجها محمد الصابونجي نصيبها من دار تقع في البلدة

وبحضر مجلس القاضي عدد من الشواش، يأثرون بأوامره، ومن ذلك مثلا، أن يكلفهم القاضي
حصر حد أطراف القضية إذا تغيب عن الجلسة، فيتوجهون إلى بيته طالبين منه الحضور، وقد يلجئون
إلى عمال القوة لاقضائه إذا رفض اتجيه معهم⁽⁹⁰⁾.

٣ وسائل لإثبات.

قد يبعأ القاضي إلى عدد من الوسائل والدلائل للتحقق من صدق المدعي، وعلى أساسها يصدر
حكمه. وتمكنا أن نحددتها فيما يلي:

1.3 لاقرار

وهي من الاعتراف، أي أن يقر المدعي عليه بثبوت حق المدعي في شيء ما، وبالتالي يقيم الحجة
بثبوت لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾⁽⁹¹⁾ وقد
يُفَرَّقُ بالقول الصريح أو بالإشارة أو بالكثافة مع إسهاد عدد من الشهود العادل على ذلك،
فقد عرفت أحكام الشريعة على ثلاث من أنواع الإقرار، فلقد اعترف المدعو محمد الشارلي بن أحمد
عبد السيد علي الجار بن ماصف الريتوي قدره عشرون ريالاً⁽⁹²⁾، أمّا المدعو عبد الكريم بن
محمد السلام بن يطوان فقد اعترف أمام القاضي المالكي لمدينة الجزائر أن عليه ديناً قدره ألف
دينار بمسحون ريالاً قضية للحاج محمد بن السيد محمد بوشمام، وقد نتج هذا الدين عن معاملة تجارية بين

2.3 الشهادة

وفي قول صدق يدي به العدول في مجلس القاصي لإثبات حق على الغير، وتحرير من الواجبات
وحرم الإسلام على أدائها لقوله تعالى ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه﴾⁽⁹⁴⁾، ومن
جهد التي يجب توفرها في الشاهد حتى تقبل شهادته، أن يكون بالغا عاقلا مسلما عدلا غير متهم في
دينه، صوماء متكلما.

وقد اعتمد قضاة الخزانة في العهد العثماني على الشهادة لإصدار أحكامهم في شق القضايا مدحجه عليهم. وبالرجوع إلى عقود المحاكم الشرعية أمكا استخلاص كثير من القضايا التي صدر حكم بها على قول الشهود، ومنها على سبيل المثال إثبات ملكية عقار، إثبات نسب، تبرئة دعة، عتبات، فصل بين الخصومات، الوصايا.

لما يخص الإنماء الاجتماعي والاقتصادي للشهود، فحلتهم من طوائف مختلفة، فمهم أهل
حرى بنين كانوا يقتصرون للشهادة لصالح نظرائهم الحرفيين، فلقد حصر المدعو حليل الاسكناري
عطار ومحمد حوكة العطار أمام القاضي وشهدا ملكية أحمد العطار خاموت مخصص لبيع العطار الواقع
بـ مريخ الوي الصالح سيد علي القاضي⁽⁹⁵⁾، أي أن الشهود والمالك يمارسون نفس الحرفة، إلا أنه في
أما حرى قد يكون الشهود من حرف مختلفة، ومن ذلك مثلاً أن جماعة من الحرفيين مهم حرار
، دعي بمفوضي شهبوا ملكية المدعو أحمد بن الخاج عيسى الحوكي لدار تقع في البلدة⁽⁹⁶⁾

وقد يكون هؤلاء الشهود من صلحاء القوم، المعروفين بقواهم وورعهم، فلقد حصر "الأجل الثاني" تحت إشراف رجل السيد عمر بن السيد محمد الشريف والمعظم السيد عبد القادر الانجشاري" عملية

سيدنا سفي من دين عيسى أحد الأشخاص⁽⁹⁷⁾، كما أثبت المدعى محمد بن راکور ملكية حائوت محبة سر به حقه بالاعتماد على شهادة "المكرمين العالم العلامة الياسة السيد أحمد من السيد الخاج محمد بكر وكرم الأهل التالي كتاب الله عز وجل السيد الخاج أحمد التاجر بن السيد حسين"⁽⁹⁸⁾.

وعلى العموم، فإن معظم الفقهاء يتفقون على أنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بعمه دون شهادة به، حتى ولم تكن هناك بينة واضحة، غير أنه في بعض الحالات قد يكشف أن الشهود غير عدلين، ثم يهود عليه بالظن في هذه الشهادة متحيزا في ذلك بعداوة يه وبن هؤلاء أو فسقهم، مما حذر القاضي من رد شهادتهم⁽⁹⁹⁾.

3.3 اليمين

نحن ادعي من إثبات دعواه باعتراف المدعي عليه، أو بشهادة الشهود العدول أو بوسائل أخرى. فإن القاضي يحكم له بما ادعاه، أما إذا عجز عن الإثبات عرض عليه القاضي تخليف خصمه المدعي به، لأن الحليف حقه. وفي هذه الحال يعرض القاضي على المدعي عليه اليمين فإن حلفها ردّ القاضي عنه. أما إذا رفض ذلك حكم عليه بما ادعاه المدعي⁽¹⁰⁰⁾، وكل ذلك مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "اليمين على المدعي واليمين على من أنكر".

ومن مبادئ هذا النوع من القضايا، خصام وقع بين شخصين وموضوعه إكتراء بطل، فلقد اكترى أحد الأشخاص بطلا لاستغلاله في بعض الأعمال، غير أن الدابة ماتت مما جعل صاحبها يتهمه بأنه حل سيد لا يضي، غير أن المكترى أنكر عليه ذلك، فما كان مهيأ إلا أن تراجعا أمام القاضي الذي أمر بحل الدابة بإثبات دعواه لكنه عجز على ذلك، ثم أمر المدعي عليه باليمين لئلا يدعى خصمه وإثبات به، فحلف بيمينا مضطرة في شيخ سيدي عبد الله بن أبي حمزة رحمه الله ونعما به وأنه لا يحمل عليها إلا أن منه ولم يعلمها بشيء إلا أن وقعت في الخلل التي ماتت فيه، وعلى صوء ذلك برأه القاضي وأبطل بؤى خصمه⁽¹⁰¹⁾، غير أنه على صوء الوثيقة لاحظ أن المدعي عليه حلف بأحد الأرياء الصالحين وهذا يدل مع ما نصت عليه الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى الحلف بالله، دون غيره لقوله صلى الله عليه وسلم "من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت".

4.3 القرائن

وبعضها الدلائل والأمارات التي يستدل بها على وجود شيء أو نفيه، ومن بين القرائن التي اعتمد سيدنا مدعون لإثبات دعواهم أمام القضاة آنذاك، العقود - أو الرسوم القضائية - التي تكون مسجلة في حق المحكم، فكان صاحب القضية يعرض العقد أمام القاضي أو أعضاء المجلس العلمي، غير أن هؤلاء لا

جوابه، انه حق يتأكدون من صحته، فيقرؤون مضمونه "قراءة تفهم وتروح"، فإذا وجدوه متصفاً
عن الإدعاء حكموا له بذلك، إذ يراعون في ذلك خطأ وختم القاضي⁽¹⁰²⁾.

غير أن لاعتماد على العقود القضائية في إصدار الأحكام لم يؤخذ بعين الاعتبار في كل الحالات،
بأن كان القاضي يرفض اعتبارها كدليل يعتمد عليها في إصدار حكمه، وذلك لأسباب عديدة
كعدم موافقتها لمبدأي بصف من معرفة مضمونها، أو عدم إيمانها خجعة المشتكي، وهو ما كان عليه الحال في
صراع بين زوجين حول ثمن بستان تعود ملكيته للروحة وقام الزوج ببيعها بياض عنها، ثم ادعى بأنه
سبع كامل لا يبدى أنكرت ذلك، ولتدعيم رأيه قدم للقاضي عقداً قضائياً، غير أنه لم يدعم رأيه، مما
حرر القاضي بحكم لصالح الزوجة⁽¹⁰³⁾.

كما أن خصوم قد يطعنون في العقود التي يقدمها بعضهم أمام القاضي لإثبات صدق دعواهم
بذلك مثلاً أن يراعى وقع بين جماعتي الأشراف واللبابدة حول قطعة أرض، فاستظهر الأشراف عقد
بمسكنهم للأرض، غير أن خصومهم السائدة طعنوا في الرسم وأقيموا بأنه "زور و افترأ وعمل
بغير حق"، فما كان من الأشراف إلا أن دعموا ذلك بشهادة عدد من الشهود، الذين أثبتوا صحة ما
في العقد⁽¹⁰⁴⁾.

5.3 القضاة

وقد بدأ بعض الأشخاص إلى طرح قضاياهم على أحد المعنيين، سواء المحلي أو المالكي، وتكون
هذه الفتوى وسيلة يرتكز عليها القاضي لإصدار حكمه، ومن أمثلة ذلك استثناء أحد الأشخاص المتفق
مقتضى حوزة إمكابة التراجع عن نصف دار أوقفها وقفاً أهلياً، فأفاد بجوار ذلك وعلى ضوء هذه الفتوى
حكمه القاضي بإمكانية تغيير الوقف ملكاً متلباً كان عليه الحال في السابق⁽¹⁰⁵⁾ ويظهر اعتماد القضاة
على لوائح على أقطاب مذهبهم من حلال ما يرد في العقود القضائية التي كثيراً ما تذكر أن الحكم
بمبدأ التكرار على مذهب أبي حنيفة العمان وشيوخ بلخ وأبي يوسف، وخاصة في قضايا الأوقاف
بمصر، وقد حكم القاضي في قضية تغير وقف بأحر بعدم جوار ذلك، مستنداً على عدد من المصادر
التي ذكرها في الفتوى "كذا في شرح ملتقى الأبحر للشیخ زاده وفتاوى قارئ الهداية والفتوى وشجرة
فتاوى وغيرها من الكتب المعتمدة"⁽¹⁰⁶⁾.

إصدار الحكم

اشترط بعض الفقهاء أن يصدر القاضي حكمه مستعملاً عبارة "قضية أو حكمت بكذا وكذا" أو
"لقدت على المدعى عليه القضاء بكذا"، أما إذا استعمل عبارات غيرها فإن حكمه يصبح غير نافذ

يُعتبر كتب عدي أن هذا المدعي فلان على هذا المدعى عليه فلان كذا وكذا، ومن المذاهب التي خالفها القول الشافعية وبعض الحنفية⁽¹⁰⁷⁾.

غير أن إصدار القاضي حكمه لا يتم إلا بعد تقسيم كل الأدلة والسماع لكل الأطراف، وكان من ثم في حبه وفي نفس المكان دون تأجيل، ويستثنى من ذلك القضايا التي يستعصي عليه معرفة حكمها التي تتطلب منه الرجوع إلى المصادر الفقهية أو المفتي وكانت أحكامه غير قابلة للطعن وتعد في حد ذاتها خصوم لها عليهم إلا تقبل الحكم دون إبداء أي رغبة في الطعن أو الرفض، ثم يقبلون يدعي بهادرون قاعة المحاكمة⁽¹⁰⁸⁾.

وكان القاضي يستد في إصدار حكمه على وسائل الإثبات السابقة الذكر، ويسجل ذلك في كتابه يذكر المذهب الذي اعتمد عليه في ذلك، خاصة في قضايا الأوقاف التي كان معظمها يتم وفق مذهب أبي حنيفة العماني " على المذهب الحنفي والطريق العماني رضي الله عنه وأرضاه. " " بعد في ذلك بعض أئمة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة العماني رضي الله عنه وأرضاه... " 107

ولم يترك على وثيقة قضائية، خاصة في قضايا البيع والشراء والتوكيلات والديون والمعاملات. فذكر ذلك في العقد، غير أنه لا يقوم بذلك حتى يتأكد من صحتها، فلقد أوقفت امرأة تدعى بنت سيد مسعود داراً تقع بحومة القصبة سد الجبل وقفاً أهلياً، وبعد فترة من الزمن قررت - مع عدل أوقفته مستدة في ذلك على ما اشترطته في عقد الوقف، والذي مصمومه - حبسها - أنه في حال احتاج إلى الدار فيمكنها التراجع، فما كان من القاضي إلا أن طلب منها إحضار العقد "فقرأه بالله على قراءة تفهم وتوخي"، فلقى فيه الشرط المذكور فظهر له دامت عاليته وقوت عنايته بالسرعة القوم والصراط المستقيم أن لها الرجوع والاحتلال وصيرورته ملكاً كما كان أولاً لوجود - ط مسعود 111

بعد الاتفاق بالحكم كان القاضي يأمر كتابه بتسجيل وفاتح الدعوى مفصلة، مع ذكر بيانات الخصم ودفعهم، وقد أطلق الفقهاء على هذا المكتوب اسم "المخصر"، وإذا أضاف عليه قرار الحكم مع "حلا" ¹¹²، وسمي عند قصة الجرائر أمداً "رسماً" كما يذكر في العقود، ويظهر أن القاضي كان يكتب كتابه بكتابة سخنة من الرسم، فيعطي نسخة منه إلى المحكوم له - أي صاحب القضية -، ويحفظ نسخة الثانية منه في المحكمة بعد أن يحتم عليها بختمه.

١. الطعن في الحكم والاستئناف

من المعلوم أن أحكام القضاة لا يمكن الطعن فيها⁽¹¹³⁾، غير أنه إذا أحسن أحد أطراف القضية أنه قد وقع في خطأ، رفع شكواه إلى الباشا في مدينة الجزائر أو الباي في الأقاليم، حيث يتوجه إلى قصر حكم - قصر الخبة ثم القضية بعد 1817 - ويمسك بسلسلة مثبتة عند باب، ويأدي بأعلى صوته مردها إلى الباشا أو الباي، فيستدعيه الباشا أو الباي ويسمع إلى شكواه، فإذا كانت قضية شرعية فإنه بعد خمس علمي يضم علماء المذهبين للنظر فيها⁽¹¹⁴⁾.

ويظهر أن الغاية من تشكيل هذا المجلس الشرعي والقضائي، كان لتفادي الاختلاف والتصادم بين مذهبين وتهديب وجهات النظر بين علماء المذهبين، مما يقلل من الاضطراب في سير الإدارة العامة. ويرى مصالح السكان وعموماً فإن المجلس نجح إلى حد كبير في تحقيق هذه الأهداف والغايات، بسبب ذلك من خلال نجاحه في حل كثير من القضايا المعقدة التي واجهته بإيجاد حلول فقهية لها بما يتفق مع المذهبين.

أما عن تركيبة المجلس فتميزت بالانسجام والتوازن بين علماء المذهبين، حيث ضم الأعضاء

115

- الملقى الخنفي.

- الملقى المالكي.

- القاضي الخنفي.

- القاضي المالكي.

- باش عدل بمثابة موثقين داخل المجلس.

- صابط عسكري برتبة "باش ياياياشي"، الذي كان يمارس وظيفتين داخل المجلس، أولهما تمثيل السلطة العليا (الباشا)، وثانيهما فرض احترام الأتراك الولدات الذين يجتمعون أمام المجلس.

ومن خلال الوثائق والترتيب يظهر أن الأسبقية والأولوية كانت للملقى والقاضي الخنفيين اللذين كانا يمثلان المذهب المالكي، وذلك راجع إلى أن المذهب الخنفي كان المذهب الرسمي لحكومة الإيالة، رغم أن المذهب المالكي كان يعتنقه أغلبية سكان الإيالة.

يذكر "بارادي" أن أعضاء المجلس كانوا يجتمعون مرة واحدة كل أسبوع، وذلك يوم الخميس لجميع الأعيان بالسبب لمدينة الجزائر⁽¹¹⁶⁾، أما دوره فكان لا يعدو أن يكون استشارياً فقط، فلم يكن

على أحكام قضائية، بل ينظر في القضايا التي يتعرض على القاضي إصدار حكم فيها، أو تلك التي جدها الباشا والباي، أو تلك التي يقع خلاف حولها بين قضاة المذهبين، فتعرض على أعضائه لإيجاد تسوية فيها¹¹⁷، وبعد ذلك يشيرون على القاضي بإصدار الحكم الذي لا يصبح نافذاً إلا بموافقة، وبعد ذلك في العقد من خلال عبارة "وأشاروا على السيد القاضي المشار لأزال مشاراً إليه - بأنه الذي أخفي - بالحكم فيما ذكر فأحد ذلك من قوائم وأشهد شهادته".

لقد سبق ذكره لا يكون إلا في حالة ثبوت صدق الدعوى، فيعاد الحق للمشتكي، أما إذا كانت الكبرى غير مؤسفة وثبت كذب المشتكي، فإن مصيره يكون الصرب على الرجلين، لأنه شكك في العدالة. ولذلك فإن اللجوء للطعن والشكوى أمام الباشا كان مآلها الحسوت¹¹⁸.

غير أن جلسات المجلس لم تكن دائماً تتم في جو من الهدوء، فكثيراً ما كانت تتحول إلى ميدان صراع وخلاف ومحاولات التقرب من أصحاب السلطة، ومثال ذلك الخلاف الذي حدث عام 1811 بين بعض المجلس، وكان من نتائجها عزل المفتي الخفي سيدي محمد بن العباسي والمفتي المالكي سيدي علي بن الأبي وتعيينهما بآخرين هما سيدي أحمد وسيدي محمد بن الخفاف¹¹⁹، غير أن هذا الصراع لم يكن ثمره حسوت، كما أنه لم يسبب أزمة بين المذهبين اللذين تعايشا معاً في هدوء وسلام طيلة التواجد العثماني في الجزائر.

أما عن تواجد هذا المجلس، فإنه وجد في مدينة الجزائر وفي كل المدن الكبرى للإيالة، كقسنطينة في كان مجلسها يتشكل من تركية متناهية لتلك التي تشكل مجلس مدينة الجزائر¹²⁰، غير أن مجلس مدينة مكناس، رغم أنها كانت ضمن حدود دار السلطان، كانت تشكيلة مجلسها تختلف عن سابقتها، حيث تم إمام مسجد الترك، ومفتي المالكية¹²¹، وكان المجلس العلمي لمدينة المدينة، عاصمة مابليك التيطري، يدعى القاضي المالكي وجماعة من علماء المدينة¹²².

وعن القضايا التي كان يعالجها المجلس، فاشتملت على القضايا العامة كقضايا الخصومات بين الأشخاص، وتسيير أملاك الأوقاف خاصة بعد تدهور أوضاعها وتراجع مداخيلها، مما يضطر المشرفين عليها إلى طرح مشكلاتهم أمام أعضاء المجلس العلمي بغرض دفعها لأشخاص يتكفلون عن طريق

١ دراسة تقنية العقود القضائية:

إن الدارس للعقود القضائية التي أمجرتها الموثقون يأمر من القضاة، يلاحظ أنها تتميز بدقة متناهية، جمع كل الجوانب المتعلقة بالقضية المطروحة، سواء من حيث أطرافها وظروفها والشهود إن وجدوا أو غيرهم، إلى جانب حكم القاضي وشهادة العدول عنه ثم توقيع القاضي والعدول وإن كان ذلك فإن العقود تكتسي أهمية كبرى لدراسة أشكال القضايا والنزاعات التي كانت تخضع لها، إلى جانب أنها تعدّ مصدرًا مهمًا من معلومات متنوعة حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمالية في الجزائر آنذاك، وبالتالي فإنها تشكل مصدراً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه لدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ومن بين ما تضمنته العقود أو الرسوم ما يلي:

أ- عهد الوظائف.

تضمن العقود ذكرًا لوظائف الأشخاص الذين بلغوا إلى المحاكم لطرح قضاياهم في سجلات الموثقين، سواء أكانت رسمية أو حرفية، وبالرجوع إلى العقود أمكننا تحديد كثير من الوظائف بها.

هـ وظائف الرسمية: خوجة العيون - بيت المال - ناظر الموارث المحررة - بولكباشي - وكيل الخرج - الكاتب - اليونداش - كاتب الزرع - باش شوش - شيخ البلد - الأوصالي - فايد العيد - حرجي - الباش سايس - الأصاحي - الأغا - المزل آغا - فايد الشمع - الترجمان - حرف الخرفيون - المقصولي - العكربة - العطار - خوجة العطارين - السمسار - العطرية - الأميني - القبا - السمار - الصوري - الخلاجية - الشفماقي - الشماع - المقاييس - الخوكمي - الخرار - الرادعي - الجار - السعاحي - الخرار - صفة الخربير - السكاكري - الخياط - القرار - الخفاف - حماموي - الصبوحجي - البناء - الخوكمي - أمين الخياطين.

٢ استعمال الألقاب وعبارات التفضيم:

د كان الشخص صاحب القضية من كبار موظفي الإيالة كالباشا أو غيره فإن الموثقين يصيرون اسمه لقباً تدل على مكانته وأهميته، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- بعد أن استقر ملث المعظم المصام فخر ملوك العظام مولانا مصطفى باشا⁽¹²⁵⁾.

٢- حمد لله بعد أن وقع الإذن من له النظر في مصاخر البلاد والعباد وهو المعظم الأرفع الخراب الأمير صام وعلمت الأمراء العظام وهو أبو الحسن السيد علي باشا في التاريخ المعظم الأجل الركني الأفضل

سأستأجر الحاج المحترم السيد الحاج اسماعيل خوجة ابن خليل الاطر على أوقاف عيود الماء *
126

* سيد الأمير الأحصي المرعي الأرضي السيد الحاج حسين يركاشي ابن محمد التركي الاطر وقت
تاريخه على شغل الموارث المحرية وبيع ما على ملك بيت المال الموقور من الدور ومن الأراضي
وحدت داخل الجزائر الخمية بالله تعالى وخارجه (127).

كما استعملت الألقاب كذلك في حق الأشخاص ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة أو الدينية بحيث
قال في أحوالهم كذلك عبارات تعبر عن ذلك. ومنها على سبيل المثال مايلي.

* بعد أن تقرر الاشتراك بين الولية اخوة الجديلة السيدة آمة بنت المرحوم بكرم الحلي القوم السيد
عدي باشا كان... (128).

* حسن جميع ما ذكر على الولي الصالح القطب الناصح سيدي عبد الرحمن (129).

* عنده اعظم الأحل السيد حسن خوجة بين السيد مصطفى على لسان شقيقه الأحل الخیر الأكمل
السيد عبد الله خوجة إمام جامع السيدة... (130).

* توي الصالح والقطب الناصح سيدنا أحمد بن يوسف نعم الله بركاته آمين (131).

* ولما العالم العلامة اليه السيد أحمد بن السيد الحاج محمد... والمكرم الأحل التالي كتاب الله عز
وجر السيد الحاج أحمد التاجر بن السيد حسين... (132).

أما د تعني الأمر بقضية يكون فيها أحد الأطراف من غير المسلمين فإنهم كانوا يصفون إلى اسمه
سواء دمي. وقد يكتبون عبارات تدم هؤلاء ومثال ذلك العبارة التي وردت في أحد العقود ومضمونها
ما أن أحدث أهل الدمة دمرهم الله وأحلا الأرض من جميعهم. في حين يستعملون عبارات
حججاً ورد ذكر المسلمين " فكان من دعوى أهل الإسلام بصرهم الله" (133).

وقد يلجأ الوثائق إلى تسجيل اسم الشخص ويضاف إليه العادة الجملية التي يكون مصابا بها،
تار ذلك مايلي " إلى أن توفيت على زوجها المعظم عبي القهوجي كان الصرير (134).

في لقب لقضاة والمغاني:

كما نجد هؤلاء الموطعون بدورهم ألقابا محرية تبين المكانة والهيبة التي أصبح يتمتع بها هؤلاء
من اجتماع، وبالرجوع إلى عقود المحاكم الشرعية يمكن استبط هذه الألقاب

* الشيخان الفقهاء العالمان العاملان الإمامان الهامان المدرسان المحدثان الواعضان حين سجد السجدان المقيان وهما الفقير إليه سبحانه مصطفى بن عبد الله لطف الله به والفقير إليه محمد بن عثمان لطف الله به أمير أئمة وجودهما للانام وأدخلهما دار السلام بحاجتنا إليه علاء السلام والشيخ الفقيه العالم الإمام العلامة المصنف فخر القضاة ومعدن الفصل والخيرات وهو أبو عبد الله محمد قاضي الحفصة في التاريخ الواضع طابعه أعلاه دام غره وعلاه والشيخ الفقيه العالم ببحر الزبد الصدير الوجه قاضي المالكية في التاريخ ومحرر القضايا الشرعية المسمى نفسه أحسن الله بوجه السلف الصالح أبوه وهو [طابع يظهر فيه اسم الطاهر بن محمد] - (135).

4 حسب سنن والانتفاء الجغرافي.

رغم أن العقود لا تحدد لنا سن المدعى أو صاحب القضية بالتحديد، إلا أنها تستعمل أحيانا من نمكا من تحديد سن المعنى بالتقريب. ومن غادح هذه العبارات مايلي: الشاب (136)، اب (137)، البنت (138).

وإضافة إلى ذلك فإن العقود تسجل الانتماء الجغرافي أو المنطقة التي قدم منها الشخص صاحب عقد ويظهر أن ذلك لا يستعمل إلا في حالة ما إذا كان الشخص من الوافدين أو ما يسمى "بالبراني" من حاور إلى مدينة الجزائر واستقروا بها بحثا عن العمل أو ممارسة التجارة، ومن أمثلة ذلك (139).

جاني - اللباني - الأندلسي - التمساني - التركي - الليبي - المستغامي - الناري التيطاوي -

الزبي

5 أبواب العمرانية:

تحتوي العقود، خاصة تلك المتعلقة بمدينة الجزائر، على معطيات عمرانية جد هامة، نمكا من أخذ مبره على تنظيم المدينة وتوزيع المنشآت السكنية والاقتصادية والدينية داحنها، فهي تعطي أسماء محلات والفنادق والمساجد والأسواق والأضرحة والعيون وغيرها.

* الأحياء حومة تشارن - حومة بير الجباح - حومة باب الحديد - حومة باب الوادي - حومة سوق الكنان - حومة باب عزون

* الأسواق باب عرون - باب الوادي - باب الحرية - باب البحر - باب الحديد

• الأسواق سوق الجمعة - سوق البرادعية - سوق البشماقية - سوق الخصارين - سوق
خياطين - سوق العطارين - سوق الصاعين - سوق الشماعين - سوق المقايضة - سوق
حزازين - سوق القرارين - سوق الخصارين - سوق السم - سوق الدحان.

• الفنادق فندق المختب - فندق الجديد - فندق الدحان - فندق الزيت - فندق الدروج

• ساحل الجامع الجديد - جامع السيدة - الجامع الأعظم - مسجد سيدي محمد بن علي -
مسجد الرابطة - مسجد بن العريف - مسجد سيدي رمضان - جامع القهوة.

• لأولياء والمرابطين سيدي علي الطيار - سيدي عبد الله بن أبي حمزة - سيدي علي القاسي -
سيدي محمد علي - سيدي أحمد بن يوسف - سيدي الحاج بن طيبة - سيدي بن يحيى.

الحمام.

لا يكسب العقد أو الرسم القصصاني مصداقته ومشروعته إلا بوجود حاتم القاصي عليه، فكان
كتر قاصي حاتم حاصل به. مسجل فيه اسمه وتاريخ توليه الوظيفة، إلى جانب الشعار الذي يتحده والذي
حدد من حاتم لآخر، حيث يصادف عدد قراءتنا للأختام عبارات شتى منها¹⁴⁰

"الوائق بالله" - "الوائق بالصمد" - "الوائق بالقادر" - "الوائق بالملك المعين" - "الوائق بالرحمان"
- "الوائق بربه المودود" - "الوائق بأجليل" - "الوائق" - "الوائق بالله الرحيم" - "الوائق بالعالي" -
عز كل على الله" - "عنه".

مع شكل الأختام فإنها اختلفت بدورها من قاص لآخر. فوُجدت عدة أشكال هندسية، فمنها الدائري
مصري والمربع والمعين.

هوامش الفصل الثالث

1. بعد غمسة، تاريخ القضاء الإسلامي وتطوره ببلاد المغرب على عهدي المرابطين والموحدين، رسالة
مؤرخ منشورة، جامعة وهران، 1992-1993، ص 42.

2. سريدي صبيح، تاريخ الظلم والخصارة الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1981،
الجزء 10، 105.

3. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب النصري البغدادي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية،
الطبعة الثانية، الكتاب العربي، بيروت، 1994، ص 130، 131.

4. ابن أبي عمير (وآخرون)، المرجع السابق، ص 296.

5. ابن حبيب، إبراهيم، المرجع السابق، ص 75.

6. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب النصري البغدادي، أدب القاضي، مطبعة الإرشاد، بغداد،
1971، ج 1، ص 137.

7. حبيب، إبراهيم، *Aperçu historique*, op.cit., pp 213, 214.

8. المرجع السابق، ص 107. Shaw, Op.cit, p 166.

9. حبيب، إبراهيم، المرجع السابق، ص 76.

10. GRAMAYE, Op.cit, pp. 213, 214.
11. بعد الله بن العباس، تاريخ الخلفاء النقي، ج 1، ص 399.

12. Devoux (A). « Les edifices » RA, 1867, p 388.

13. حبيب، إبراهيم، المرجع السابق، ص 75.

14. Tachrifat, Op.cit, p 77.

15. V de Paradis, Op.cit, p 113.

16. محمد مصطفى أحمد، المدينة والسياسة في الإسلام، المرجع السابق، ص 97.

17. Temimi (A). Un document sur les biens habous . op.cit. p8

18. Kaddache, Mahfoud. Op.cit, p114.

19. عبد الكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، مؤسسه الرسالة للطباعة والنشر
بيروت، 2000، ص 30.

20. (De) Baudicourt, Louis. Op.cit. p 281.

21. Saïdouni, Nacerddine. L'algérois rural . p.313

١٠٠. مكتوب: عبد الكريم، المصدر السابق، ص 96، 97.
١٠١. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 216، 217.
١٠٢. ديم، المصدر السابق، ص 49.
١٠٣. السلي، السلطة القضائية في الإسلام، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، 1994، ص 364.
١٠٤. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، هامش 73، ص 364.
١٠٥. مرجع نفسه، ص 426.
١٠٦. مكتوب: عبد الكريم، المصدر السابق، ص 54-55.
١٠٧. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 409، 410.
١٠٨. مكتوب: عبد الكريم، المصدر السابق، ص 83.
١٠٩. مرجع نفسه، ص 84.
١١٠. Tachrifat. Op.clt., p 77.
١١١. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، ص 410.
١١٢. معصوي، ناصر الدين، ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة الأولى، دار الكتب الإسلامية، بيروت، 2002، ص 109، 110.
١١٣. ديم، المرجع نفسه، هذه الشخصية أصر لشككي، أحمد ديم، بيل الانتهاج بتطوير الدياح، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ص 197.
١١٤. مكتوب: عبد الكريم، المصدر السابق، ص 35-37.
١١٥. جيل، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 106.
١١٦. معصوي، ناصر الدين، ورقات...، ص 109-110.
١١٧. سعد الله، أبو القاسم، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 44-45.
١١٨. ديم، ميمون، المصدر السابق، ص 44-45.
١١٩. سعد الله، أبو القاسم، هذه الواقعة راجع:
١٢٠. أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشرف الجزائر (تحقيق لمسي أحمد توفيق)، الطبعة الثانية، الشركة الناشئة والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 81-91.
١٢١. مكتوب: سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 426.

١٠. محاصرة الإسلامية في القرون الرابع المعري أو عصر النهضة في الإسلام، الجزء الأول، الدار
العلمية للطباعة والنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ص 358-359.
١١. أبو القاسم، شيخ الإسلام...، ص 132.
١٢. عبد الكريم، المصلح السابق، ص 213.
١٣. ص 43.
١٤. أبو القاسم، الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري، حياته وآثاره، ديوان المطبوعات الجامعية،
1982، ص 18.
١٥. أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 1، ص 322.
١٦. ج 1، ص 456-457.
١٧. Raymond, Andre Grande ville arabe . p 28.
١٨. ص 297.
١٩. "مقدمة لأبحاث بمدينة الجزائر 1560-1850"، المجلة التاريخية العربية للدراسات
ص 17 و 18، و غوان، 1998، ص 374.
٢٠. Devoulx (A) Les édifices religieuses... R.A, 1867, p 387
٢١. ص 273.
٢٢. ص 479-480. - وكذلك
- Devoulx (A). Op.cit. pp. 386, 392.
٢٣. ص 480-481.
٢٤. ص 81.
٢٥. ص 75.
٢٦. ص 66.
٢٧. ص 580.
٢٨. ص 275.
٢٩. محمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرة، حروبه، أعماله، نظام
الولاية وحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 70.
٣٠. ص 463-465.
٣١. ص 297.
٣٢. ص 351.

...، المجلد 2، الآية 2.

...، المجلد 56، المرجع السابق، ص 56.

56 . Baudicourt. Op.cit. pp. 278-279.

...، المجلد 351، المرجع السابق، ص 351.

...، المجلد 506، المرجع السابق، ص 506.

...، المجلد 506، المرجع السابق، ص 506.

59 . V. de paradis. Op.cit. p. 260.

...، المجلد 60، المرجع السابق، ص 60.

...، المجلد 60، المرجع السابق، ص 60.

"...، المجلد 60، المرجع السابق، ص 60.

...، المجلد 5، ورقة 5.

62 . V. de Paradis. Op.cit. p. 260.

...، المجلد 60، المرجع السابق، ص 60.

...، المجلد 51-50، المرجع السابق، ص 51-50.

65 Baudicourt. Op.cit. p. 279.

...، المجلد 147، المرجع السابق، ص 147.

...، المجلد 66، المرجع السابق، ص 66.

...، المجلد 50، المرجع السابق، ص 50.

...، المجلد 92، المرجع السابق، ص 92.

...، المجلد 40، المرجع السابق، ص 40.

...، المجلد 2/26، المرجع السابق، ص 2/26.

...، المجلد 141، المرجع السابق، ص 141.

س. 1. الم. ع. 1. النظام القانوني ونظم تطبيق الشريعة في العهد العثماني في الجزائر، مجلة حوث، جامعة
ج. 4، 1997، ص 33.

س. 2. Tassy, op.cit. p 146 - خالرو، وليم، المصدر السابق، ص 49.

س. 3. حاشية الخريف.... هامش رقم 5، ص 119.

س. 4. « العبد، المرجع السابق، ص 60.

س. 5. « الكرم، المرجع السابق، ص 103.

س. 6. « د. ب. القاضي، ج 2، ص 244.

س. 7. « العبد، ص 146 - س. 8. « أحد المحاصرين على القاضي بقوله "السلام عليكم"، فلا بد أن يقتصر رده
« عليكم». إن إصابة أحد في السلام قد تؤثر على عدالته، وهذا ذهب بعضهم إلى أنه لا يعني أن
س. 9. « القاضي، أنظر

س. 10. « مرجع السابق، ص 371.

س. 11. « د. ب. القاضي، ج 2، ص 249.

س. 12. « العبد، المرجع السابق، ص 60-61.

80 . Baudicourt. Op.cit. p.279.

س. 13. « د. ب. القاضي، ص 146 - س. 14. « يمكن يسمح لبدء المدعى في قاعة المحكمة، وإنما يصحح قصابه من وراء
س. 15. « د. ب. القاضي، ص 60.

س. 16. « د. ب. القاضي، ص 108-109، و 71.

س. 17. « د. ب. القاضي، ص 99-100، و 46.

س. 18. « د. ب. القاضي، ص 99-100، و 47.

س. 19. « د. ب. القاضي، ص 104-105، و 57.

س. 20. « د. ب. القاضي، ص 99-100، و 32.

س. 21. « د. ب. القاضي، ص 26، و 59.

س. 22. « د. ب. القاضي، ص 51، و 1.

س. 23. « د. ب. القاضي، ص 104-105، و 1.

90 . Baudicourt. Op.cit. p. 279.

س. 24. « د. ب. القاضي، ص 14، و 51.

س. 25. « د. ب. القاضي، ص 14، و 138.

٤٢

٤٢، مرجع 26، 1 و 42

٤٣، مرجع 14، 1 و 49

٤٤، مرجع 26، 2 و 3

٤٥، مرجع 99، 100 و 26

٤٦، مرجع السابق، ورقة 6

٤٧، مرجع السابق، مرجع السابق، ص 169.

٤٨، مرجع 58، 97 و

٤٩، مرجع 34، 85 و

٥٠، مرجع 58، 52 و

٥١، مرجع 34، 5 و

٥٢، مرجع 26، 1 و 9

٥٣، مرجع 99-100، 18 و.

٥٤، مرجع الكرم، المرجع السابق، ص 218.

Gramaye. Op.cit. p. 214.

٥٥، مرجع أحمد، المرجع السابق، ص 150.

٥٦، مرجع أبو العيد، المرجع السابق، ص 61.

٥٧، مرجع من ذلك في الفصل الرابع، عصر الأوقاف.

٥٨، مرجع 1/26، 4 و.

٥٩، مرجع الكرم، المرجع السابق، ص 219.

٦٠، مرجع "ص" في أحكام بشك مصم، يمكن المشكور من تقديم شكاوهم مرات عديدة أمام عدة قضاة.

٦١، مرجع مالكين، وبما في قد يحصلون على أحكام متناقضة

٦٢، مرجع فتور دي بارادي "المجلس الشريف". أنظر:

V. de Paradis. Op.cit. p 254.

٦٣، مرجع مجلس اعظمي اعتمد على وثائق محلات أحكام شرعية

٦٤، مرجع

Devoux (A). « Les édifices religieux » R.A., 1866. pp 226-227

¹¹⁸ V. de Paradis. Op.cit. p 113.

Devout" أو شيء حدث فيما يخص مكان اجتماعات الخمس العظمى، وكان ذلك عام 1655م)، حيث تم نقل مقبر شخص مؤمن إلى مسجد أحياها بأشياء الواقع برفقة الجائز، ورعى أن
... تعرض الجامع الأعظم لعمارة ترميمية، واعتمد في ذلك على عقد قضائي موقع من قبل أعضاء
مجلسي شهر ربيع الثاني (1065 هـ - من 8 فبراير إلى 8 مارس 1655) أما أحبار هذا المسجد
... من الاجتماعات الخمس فيعود إلى فترة من الجامع الأعظم إلى مقتل من صعوبات وعماء نقل الوثائق

Devoulx (A) « Les édifices religieux. » R.A., 1867, p. 52

ابن سعد الله بن العدم، تاريخ الجرائم النفاية، ج 1، ص 257.
ابن جوش، المدينة والسلطة...، ص 89.

¹¹⁸ Baudicourt, *Op.cit.* pp. 282-283.

119 Tachrifat. Op.cit. p. 77

¹²⁰ Temimi (A). «Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey » **RHM**, n°1, 1978, p. 56.

و هو مؤيد المرجع السابق، ص 90.

85.34

١٠. إلى إثبات للملكية، راجع الفصل الرابع.

تمت في سبحة شهر الوصائف على عدد من عمود حاكمه اسرعيه

9,280.00

25, 1 26, 2

21.1 14.1

10.28.28

97.34%

.66, 3, 3, 3

40, 141, 142.

26, 100-99 2.2.2

86,34 : 100

18,141 g.

10,28 ٪

ع 141، و 101-ع 108، و 93 - م ش، ع 104-105،
221-222

م ش ع 34، و 5. - ع 104-105 و 101.

م ش ع 99-100، و 26.

مع عقودا شق من المحاكم الشرعية.

م ش ع 101، و 104-105، و 101.

ع 101، و 104-105، و 101. "انصاف الأحاف مذهب الخزانة (1560-1850)"، المجلة التاريخية العربية
سنة 17-18، 1998، رهوان، تونس، ص 374.

الفصل الرابع

الوضع الاجتماعي للقضاة ودورهم في الحياة السياسية والعلمية

أ. الأجور.

ب. الرشوة.

ج. علاقتهم بالسياسة.

د. دورهم في الحياة العلمية.

هـ. هجرتهم.

و. عادات لعائلات توارثت منصب القضاء والإفتاء (تراجع)

سذكر في هذا الفصل نظام الأجور الذي حصص له القضاة، وإلى أي مدى كانت تمكيتهم من سد نفقات حياة، ولجوء بعضهم إلى تقاضي الرشوة من المتقاضين من أجل جمع ثروة طائلة، خاصة وأن كثير منهم كانوا يضطرون إلى دفع مبالغ من المال من أجل الحصول على المص

كما سيحدد الدور الذي لعبه رجال القضاء في الحياة السياسية للإبالة ومساهماتهم في تشييد حركة عربية من خلال التأليف وحل القضايا المعقدة، التي كانت تطرح على المحاكم، كما سيبين صفات من لقضاة السنين لم يكن لهم أي مستوى عملي، ورغم ذلك تمكنوا من تولي الوظيفة مستغلين في بعض الظروف.

وسذكر عددا من العلماء الذين توافدوا على الجزائر بغرض الحصول على وظيفة القضاء أو القضاء، أولئك العلماء الجزائريون الذين عادوا جزائريين نفس الغرض. وحتما الفصل بتقديم أسماء هؤلاء وشخصيات توارثوا المص، كعائلة ابن العياشي وقنطرة عذبة الجزائري، وعائلة ابن المنيح والفكون بن باديس والفري بفسطنة.

الأجور:

بعض فقهاء الإسلام على كراهية تقاضي القاضي لأجرة مقابل ما يؤديه من عمل في حالة ما . لكن بحجة ماسة إلى ذلك، ومن هؤلاء الإمام الشافعي والفقهاء المالكي، اللذان يتفقان على أن كان مكسبا لا يجوز له أحد أجرة، أما عند الحاجة فيجوز له ذلك. وقد حاول الفقهاء ابن قدامة حين التوفيق بين الموقفين فيذكر في موضوع رزق القاضي مايلي: "والصحيح جواز أخذ الرزق عليه - بمعنى عمل القضاء - بكل حال، لأن أنبا بكر رضي الله عنه لما ولي الخلافة فرسوا له الرزق كل يوم بدينار وعشرين - رضي الله عنه - رزق بهذا وشريحا وابن مسعود، وأمر بفرص الرزق لمن تولى القضاء، أن يأسس حاجة إليه، فلو لم يجز فرص الرزق لتعطل وصاعت الحقوق" (1).

وعموما فإن القضاة اعتبروا من الموظفين الرئيسيين الذين يؤدون وظيفة أساسية بدوها تسود برسم وتعطل مصالح الدس ويعدم الأمن، ومقابل هذا الدور يتقاضون أجورا ومكافأة مادية متدنية وكثيرا ما اشترط في القاضي أن يكون غنيا، لأن الحاجة قد تدفعه إلى قبول الرشوة، وذلك ضد على القاعدة الفقهية القائمة بأن القاضي يجب أن يكون غنيا فإن كان فقيرا انحاز الإمام وأدى عنه

أما في حوائج حلال العهد العثماني فإن موظفي القضاء كانوا يتقاضون جرايات شهرية، رغم أنها . لكن محدودة. ولكن الأكد أنها كانت غير كافية لسد حاجاتهم المعيشية إن المصادر التي تحدّد لنا قيمة الرزق القاضي أو المفق تفتي نادرة، ماعدا بعض المعلومات الواردة ها وهناك، ومنها على سبيل المثال تقرير لفرسي حول أوضاع الإيالة لعام 1695، فيذكر أن القاضي لم يكن يتقاضى أجرا محددا ماعدا بعض رسوم، في حين أن المفق المالكي - حسب بعض المصادر - كان يتقاضى أجرا سويا قدره ألف باسنة إيكر (2).

وبخبرنا دفتر الشريعات أن المفق الحنفي كان يتقاضى كل شهر نصيبا من الضرائب التي يدفعها يهود وانفسر شمانيين صائمة - أي الأجرة المعلقة -، أما المفق والقاضي المالكي فكانا يتلقيان شهريا من غير ضرائب مبلغ قدره خمسين صائمة لكل واحد منهما (3).

وربما حسب ذلك كان القاضي، سواء الحنفي أو المالكي يتلقى نصيبا من المداخل الرسمية، فيتلقى "رأبه واحدة (أي 0.50 قرمكا) على كل عقد يقوم بتسجيله، وبنال 10% من مجموع الميراث المقسم . بربنه - أي القريضة، رغم أن الورثة كانوا يفصلون في كثير من الأحيان إبقاء الإرث مشتركا بينهم، حرم القاضي من الحصول على نصيبه المحدد من الإرث (4).

أنه المؤلفون الإنجلي عشرة المكلفين بكتابة العقود فيخلقون أجرة لا تصدى سكة جرانية واحد لكل منهم. ولكن نصيب كل من القاضي والموثق من كتابة العقود قد يزيد إذا كانت العقود المحررة عريخ العقارات كالأراضي والدكاكين والبيوت لأن ذلك يستلزم إجراءات معقدة ومنها التحقق من وثائق الملكية⁽⁶⁾.

وكان هؤلاء الموظفون يتلقون إلى جانب جريائهم، أحواراً عينية على شكل هدايا وهبات، خاصة من الاحتفالات الدينية كشهر رمضان والعيد، فكان الداي يرسل إلى موظفي المساحد ومنهم أهل تش، موزة عينية تشمل عدداً من رؤوس الماشية وكمية من الحبوب والريث لتقسم بينهم. فقد ورد في نشرات أن المفتي - دون ذكر مذهبه - كان يتلقى في عام 1757 أربعة أحوال حمل من مواد تش، موزة⁽⁷⁾. كما ورد في إحدى الوثائق أنه لم يكن هناك إلا ثلاثة موظفين يتلقون مواداً تموينية من - (بهم: الباشا والمفتي والقاضي)⁽⁸⁾.

وبعد عدم كفاية الأحوار والسعي لزيادة المدحول والثروة، اضطر كثير من المفتين والقضاة إلى ترك التجارة مهمين بذلك دورهم العلمي الذي وصروه في المرتبة الثانية، فنقد كان المفتي المالكي سعيد من يشترك مع بعض التجار بماله⁽⁹⁾.

ويظهر أن ممارسة التجارة بالنسبة لأهل القضاء اعتبر من المكروهات بالنسبة لبعض الفقهاء، ومن ذلك الإمام الشافعي الذي يقول "وأكره له - أي القاضي - البيع والشراء خوف المخافة والريادة، ولأنه من وشري لم يؤمن أن يسامح ويحايي فتعمل نفسه عن محاكمة إلى مسامحة ومخافة من سامحه حاراً⁽¹⁰⁾ غير أنه إذا أس من المخافة في ممارسة التجارة أو أخوف خارج أوقات عمله، ولم يشغله ذلك من ربحانه، فيح له ذلك، إلا أن القول الراجح مع القاضي من ممارسة أي نشاط اقتصادي حتى ولو كان خارج أوقات عمله "لأن ذلك مظنة التهمة ومسامحة الناس له على أمل أن يسامحهم في قضاياهم إذا دعت عليه، والقس صعوبة أمام إغراء المال كما أن القيام بأي عمل يكون على حساب عمل خاص - عمل القاضي يحتاج إلى صعاء الدهن وكثرة النظر، وإدامته في كتب الفقه والتعكر في قضايا من معرفة الحكم الصحيح"⁽¹¹⁾.

لأسباب السابقة الذكر كتبها تؤدي إلى مع القاضي أو المفتي من ممارسة أي نشاط خارج عنه لأن ذلك سيشتغبه عن الحكم بين الناس إذ أنه سيأل قسماً من وقته وجهده وتفكيره، مما يعكس سلب على قضايا الناس. غير أن منعه من ذلك يعرض على الدولة أن توفر له كل ما يلزمه من كريمة بعيداً عن الحاجة. ولكن يظهر أن حكومة الإيالة لم تقم بهذا الواجب ولم توفر للقاضي كل ما

الرشوة:

نرى كثير من المصادر الغربية (كتب الرحالة والمصالة وغيرها)، وحتى العربية منها على انتشار هذه الظاهرة بين رجال القضاء أدت إلى فسادها وابتعادها عن دورها الحقيقي، إنها ظاهرة الرشوة التي كان ثمة نقصة لا يترددون في أحدها من المتخصصين، فما هي أسباب انتشار هذه الآفة؟ وما هي آثارها من جهة القضاء في الإيالة؟

أما من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت القضاة إلى أخذ الرشوة، أن هؤلاء كانوا بدورهم يدفعون لأهلهم وهدياً قيمة من أجل الحصول على هذا المصب، وبالتالي تصبح عانيتهم من القبول من غيرهم من الخزانة، جمع ثروة طائلة والعودة من حيث جازوا، فكانوا لا يتورعون في قبول الرشوة دون رعاة المواضع الدينية⁽¹²⁾.

وما نجس الإشارة إليه، أن ظاهرة شراء المصائب لم تقتصر على القضاة فحسب، بل امتدت إلى دفتين آخرين كاختيب، الأميين، الخوفا، المروار وبيت المال، أما البابليك فلم يكلف نفسه عناء من هذه الظاهرة ومخاربتها، فكان ما كان يهتم به ملء الخزينة فقط⁽¹³⁾. وقد دفع هذا الوضع صاحب ترجمته الكبرى إلى الإشارة أن الحكام الأتراك والقضاة وكل الموظفين وأهل العود كانوا يأخذون سراً ويخربون في أحكامهم ويصبحون حقوق الناس⁽¹⁴⁾.

في جانب ذلك شكل تدي أحور القضاة عاملاً آخرًا لتلقي الرشوة، فكانت أجورهم غير محددة معهم، مما أثر سلباً على أوضاعهم المعيشية فاضطروا إلى أخذ الرشوة والابتعاد عن أخلاقيات وظيفتهم، كما عثر العرف عن كثير من المظاهر المادية للإسلام، فأصبحوا يراعون في أحكامهم ميولات الحاكم من وليس بموضوع الشرع. وسكتوا عن وجود الخمارات عديدة الخزانة والمدن الكبرى الأخرى، وعلى هذه السوء لسعادة⁽¹⁵⁾، وهي مظاهر لا تمت بصلة إلى الإسلام وأخلاق المجتمع، وكان الأجدر بالقضاة حاربوها.

ويتحدث الفكون على شيوخ ظاهرة الرشوة وشراء المصائب بين القضاة فيذكر أن عبد الله محمد بن سح نوى قضاء فلسطين رغم أن مستواه كان محدوداً جداً ومقابل ذلك "أعطى عليها مالا لقضاة هم - أي القضاة الخفية - حتى ولود إياه، وربما أُرشي الولاة فيما وشمالاً. وكان موسوماً بالرشى بسوء شهادة الرور"⁽¹⁶⁾، كما يحبره أن أبا عمران موسى الملقب بالفكيين كان لا يتوانى في أخذ سوة طمعا أو بقوداً من قبائل البدو⁽¹⁷⁾ ونفس الظاهرة يذكرها الورتلاي في رحلته حين يؤكد أن مكاء كانوا لا يولون مصائب القضاة والإفتاء إلا لمن يدفع الرشوة، فيذكر حينما يتحدث عن يسكرة

لم تلب أن القاصي والمفتي فيها لا يتولى إلا بإعطاء لهم وإرثاء لديهم (أي الأتراك) وكذا في غيرها من أمثلة الجرائر⁽¹⁸⁾، أمّا ابن المفتي فذكر أن المفتي الخصي محمد اليار كان يأخذ الرشوة، ولما عرله من حوجة الشريف هاجمه الناس مطالبين بإثابة برّة ما أخذ من أموال وهدايا من المشتكين الذين لم يحسروا إليه لما كان يمارس وظيفة الإفتاء طيلة خمس سنوات وخمسة شهور⁽¹⁹⁾.

ترد ذلك دون شك على أحكام القاصي، فحسب شالر فإن القضاة كانوا لا يترفعون عن مآثرهم، ويغفرون، غير أن الصود لا يمارس على القاصي إلا في الحالات التي لها أهمية خاصة⁽²⁰⁾، ويؤكد بونو RENAUDOT أنه بإمكان أي متهم إلغاء حكم القاصي أو تغييره بمجرد اتصاله بأحد من السامعين، أمّا الشخص الذي يريد الحصول على حكم لصالحه، وتفاذي الدفع مرتين في نفس طب فاعبه إلا أن يطرح قصيته على الداي مباشرة ليحكم فيها، غير أن ذلك لا يتم إلا بعد إرشاء من يوظف السامعين ليقوم بالتوصية عنه⁽²¹⁾، وقد دفع هذا الوضع المتردي الذي وصل إليه القضاء في حالة عثمانية أن انتشرت بين السكان بكت وأقاويل تتعلق بشرف القاصي ومستواه ومدى مصداقية مكان⁽²²⁾.

وحالة القول، فإن ظاهرة أحد الرشوة لم تقتصر على قضاة الجرائر فحسب بل شملت كل أرجاء الجمهورية العثمانية نتيجة ضعف الوارث الديني لدى هؤلاء ولظلمة المصادر على حالات كثيرة تعرض للقضاة العثمانيون إلى السبّ والتهزاء بل وحتى إلى الضرب والرحم من قبل العامة بسبب احتهمهم بها. فقد تعرض قاضي دمشق عام 1598 المولى أحمد بن سليمان الأباشي إلى الرحم من قبل سكان من خلال مراسيم استقبال واليها بسبب رشوته وإبطاله كثيرا في الحقوق⁽²³⁾، كما هجاء الشاعر أبو مني تالوي في قصيدة لما جاء فيها⁽²⁴⁾:

- | | | |
|-----------------------|---|----------------------------|
| الدم ليكي يدموع غرار | ✻ | يكسأ تكللى مالها من قمرار |
| يك، مظلوم له ناصر | ✻ | لكن بعيد النار والخم جبار |
| كيد استحل ألف فرش لما | ✻ | وجملة المال ثلاث كبار |
| وحمة الأوقاف في عيده | ✻ | تباع في الدلال بيع الخمار |
| ويدعي الرقة في طبعه | ✻ | مثل المخادم الموالي الكبار |

في ذلك إشارة إلى أحده ألف قرش من ثلاثة آلاف خلفها أحد الدمشقيين المسمى عقير (البيت
 بن بن الرصع تعرض له القاضي محمد طاشكيري راده الذي رجه الناس، وسبوه، وشتموه،
 بدب- بالبيع لأنه جار عليهم عال العواضي وهجاه شعراؤهم⁽²⁵⁾).

صبح منصب القضاء في الدولة العثمانية معروضا لمن يدفع أكثر، خاصة وأن قوانين الإمبراطورية
 لم تمنع عن ذلك رغم أن السلاطين سعوا إلى محاربة هذه الآفة، ومن هؤلاء السلطان بيبرس الأول
 في إصلاحات في أمدان القصاني عام 797هـ/1394. كان الغرض منها الحد من إختيار
 ذوي فحشة له رسوما قضائية معينة⁽²⁶⁾، غير أن ذلك لم يحقق أي نتيجة إيجابية.

إلا أن ظاهرة أخذ الرشوة لم تشمل كل القضاة، حيث وجد منهم من عرفوا براعتهم وترفعهم
 من هذه الآفات، محافظوا على شرف المهنة وأبقوا لها نوعا من الهيبة كما أن الباشا في الجزائر قرص
 عن لقضاء لمعهم من أخذ الرشوى ومقابلة المتقاضين خارج إطار المحكمة، فأصبح القاضي يعزل
 من قبل رئيسه في بيته حيث لا يخرج منه إلا بإذن من الباشا نفسه⁽²⁷⁾.

علاقتهم بالسياسة:

د يعرف المسلمون منذ عهودهم الأولى الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية، فكان الرسول -
 صلى الله عليه وسلم- بمثابة القاضي الأعلى للدولة الإسلامية، وفي نفس الوقت المشرف على شؤونها
 حثله. ونسب الوضع تواصل في عهد أبي بكر الصديق، وكذلك الولاة على الأقاليم الذين كانوا
 يرون مهام القضاء، ولكن لكثرة واجباتهم استعان هؤلاء بالقضاة لينوبوا عنهم في هذه المهمة. وهذا لم
 يحد من اختصاص الوالي والقاضي، فوذا لم يقبل الوالي بحكم القاضي، فلم يكن من هذا الأخير إلا أن
 هذا الوظيفة أو يصرب عنها بالبقاء في منزله كمظهر من مظاهر الاحتجاج⁽²⁸⁾.

وم نشد الجزائر خلال الفترة العثمانية عن هذه القاعدة، فأصبح قضاة يسبقون مهامهم مع
 مهامهم ويبدعون في شؤون السياسة، حتى وإن اقتصر هذا التدخل في كثير من الأحيان على إبداء الرأي
 في من مظاهر هذه المشاركة في الشؤون السياسية مايلي:

1- دبلوماسية:

كان رجال القضاء كثيرا ما يكفون مهام دبلوماسية خارج الإبالة لتحقيق أهداف متعددة
 سرت ويظهر أن هذا التكليف راجع إلى مكانة هؤلاء بين رجال السياسة وحرص بعضهم في هذا المجال
 مرعاه 1065هـ، 1655م أرسل وفد من العلماء يرأسهم محمد القوجيلي "ابن أقوجيل" قاضي مدينة
 حرير إلى إسطنبول في مهمة محددة تضمن إقناع الباب العالي بتعيين يوسف باشا واليا على الجزائر وإبعاد

بطلبه، وقد استقبل الوفد من قبل المفتي الحفي أبي سعيد أهدي الذي حاطه الفوجي بقصيدة "فرح أقوى الشعر السياسي في العهد العثماني"⁽²⁹⁾ وفي أحيان أخرى قد تكون المهمة بتكليف من بعض حواريه بغير مخصص، فيحيرنا ابن المكون أن وفدًا حراتيًا أرسل كذلك إلى اسطنبول برئاسة أبي يع سيمان لأوراري في مهمة كلهم بها جيش الحرات ومعيها وقهايتها⁽³⁰⁾، ولما سري الغرض من سبب ومهي نتائجها.

كما شارك رجال القضاء في عقد معاهدات الصلح وإنهاء أخروب بانضمامهم إلى الوفود التي تدارس هذا الغرض إلى الدول التي كانت في حالة حرب مع حكومة الإيالة الجزائرية، فلقد أرسل دبر ساحه، الذي عمل قاصيا في مينة ثم قطية، في مهمة عام 1073هـ/1662م ضمن وفد لعقد معاهدة مع وفد تونسي بصم كذلك عددا من العلماء، والتقى الوفدان عند مكان يعرف بـ "قصر جردل".

ولم من أخطر وأهم المهام الدبلوماسية التي كلف بها رجال القضاء آنذاك، كانت المهام ذات إرث عسكري أصح، فكانوا يكلفون بحلب المعونات العسكرية (الأسلحة) لمواجهة الأخطار والعدوات التي كانت تواجه الإيالة طيلة الفترة العثمانية، والتي ازدادت حثثا في الفترة المتأخرة، فلقد سار إلى محمد الكبير (1779/1796)، لما كان يحاصر الإسبان في مدينة وهران عام 1792م، قاصي تحت إقامته السيد محمد بن هطال⁽³¹⁾ مهدية إلى عند المغرب مكلما إياه بشراء ما أمكن من أسلحة من حصر، فتمكّن من الرجوع بعدما أحضر معه "مائتي قطار وخمسين من البارود"⁽³²⁾ كما كلف في عمرات 1815، 1817) المفتي الحفي محمد بن العاي، بمهمة مشابهة لتلك السابقة الذكر، وقد كلف بتكليف بعد هجوم الأسطول البريطاني على مدينة الحرات عام 1816، وكانت وجهة الوفد إلى المغرب لأقصى لقائمة السلطان سليمان، ويظهر أن هذه السفارة كللت بالجاح، حيث استغل ذلك من السلطان شعصيا، ولما حان موعد المغادرة أهداه "مركبي من نوع كريط وبلاندره وأعطاه 1000 ليرة تسليمها للمجاهدين ورجع إلى الحرات"⁽³³⁾، كما قام نفس المفتي بسفارة أخرى عام 1817 ر سطون لقائمة السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) نفس الغرض⁽³⁴⁾.

من هذه الأحداث والمهام الثقة والاحترام الكبيرين اللذين تمتع بهما رجال القضاء لدى أصحاب الإمر وقد كانوا يكلفون هذه المهام الدبلوماسية، التي كانت تكلل بالجاح وتحقق الغاية المرجوة منها، كما سيجب من ذلك أن هؤلاء العلماء كانت لهم قدرات كبيرة على التفاوض، كما كانوا على دراية بأصول وقنون السياسة.

كانت الجزائر طيلة العهد العثماني قبلة للجهاد، لأنها كانت دائمة عرض للغارات الأوروبية. انتشرت بين سكانها روح الجهاد، وكان حشوها في حالة استنفار دائم، ولم يكن رجال القصاص هم وحدهم، فكان الكثير منهم يتقدمون الصفوف عند المعارك، ويحصدون المجاهدين من خلال خطتهم من صحة في سبيل الله، ومن ذلك مثلا أن الباي محمد الكبير كتب قاضي قصبة معسكر الطاهر بن عبد الله جيش يتكون من الطلبة، وإثارة الحماس بينهم لفتح وهران⁽³⁵⁾، غير أن ابن حوا استشهد قبل أن يعقب "صاحب الثغر الجماني" تفاصيل حول هذه الحادثة فيقول "فرجع -رحمه الله- إليه فلما دخله الخبر وسدد مكحلته (بندقية) ليرمي بها أصيب في ذراعه الأيمن قرب الأكحل ببندقية خرجت من يده عصبه ثم دخلت جوفه فولي -رحمه الله-، وكانت إصابته على الطلبة من البلاء العظيم والرهبة، ثم ركب الكفرة اكتافهم. وذهب الطلبة بالسيد الطاهر مرتا فمات بعد ذلك بليتين عقب صلاة الصلوة من جمادى الأولى. فقدت بفقدته محاسن الأخلاق، وعدم معه الحياء من أمثاله على الأهل. وذهب الولاء والإصاف ولم يبق أحد مثله مصاف، وبكته العيون الجامعة والقرائع الجامعة -رحمه الله- ونسكه فيصبح الجنان وأحله مارول الرضى والرضوان"⁽³⁶⁾.

وكان الذي حسين باشا (1818-1830) قد كتب شيخ الإسلام المفتي الحفي بن العباس بقيادة من حواله لشجرة إبراهيم آغا، الذي أثبت عجزه وعدم قدرته في مواجهة الحملة الفرنسية 1830 بعد مدى معركة أسطواني، غير أن الوقت كان قد فات حيث أصبح الجيش الفرنسي على مشارف مدينة الجزائر التي لم يصبح يفصله عنها إلا حصن الإمبراطور، كما يذكر حمدان حوطة في مذكراته أن "شيخ الإسلام رجل عاقل، فاضل ولكنه بعيد أن يكون محاربا، وفي مثل هذه اللحظة الحرجة لم يكن من الممكن -وجدنا رخصة عندنا- ثم يصف قائلا "إن أعضاء الديوان والعقهاء لا يهتمون إلا بالعلوم والقوانين، لا من إعطاء الصالح من أن يقوموا بالأعمال"⁽³⁷⁾ وبعد فشل كل محاولات المقاومة وحصد الهجوم مني جمع الداي حسين باشا العلماء ومنهم رجال القضاء، واستشارهم في مواصلة الحرب أو التسليم. فأشاروا عليه بالرأي الثاني⁽³⁸⁾ وهكذا فإن رجال القضاء لم يكونوا يطيعهم على دراية بقرين من ردهم جود، وإن قاموا بذلك فكان بدافع الحماسة وبشر روح الجهاد في صفوف المجاهدين

عبد باشا

عند يقع شعور في منصب الداي وفي الظروف العادية، كالثقافة مثلا، فإن الجنود الإسكشارية تشارك في مدينة الجزائر يجمعون في قصر الحكم⁽³⁹⁾، وهناك يطلب منهم آغا ترشيح شخص لهذا المنصب، فيص كل واحد بصوت مرتفع عن اسم مرشحه، وإذا لم يحصل هذا المرشح على الأغلبية فإنه

بعد إرضاع شخص آخر لتصويت عليه، وبقي الحال هكذا حتى يتم الاتفاق بالإجماع على شخص واحد. وبذلك يكون مضطراً إلى قبول المنصب رغماً عنه أو بإرادته، ثم يلبسونه القمطان ويجلسونه على كرسي الحكم مرددين بأصوات مرتفعة "لقد اعتمدناك، فلتكن هكذا، يا ربّي أعطيه اردهاراً"⁽⁴⁰⁾

بعد ذلك يتقدم المهني الخفي لمدينة الخرائير فيمضي عليه واجباته، ومعهما أن الله كلمه بحكم هذه البلازمة حيشها وأنّ عليه معاقبة الأشرار ومكافأة الأحرار، والحفاظة على دفع أجور الجود بانتظام، من كلّ جهوده لحفظ الأمن وازدهار البلاد، وتحديد أسعار مناسبة للمحبوب حتى يكون في متناول جميع السكان ثم يقبل المحاصرون يده ويغادرونه على الإحلاص والخصوع. وتنتهي مراسيم الاجتماع باطلاق طلقات المدافع من حصون وقلاع المدينة⁽⁴¹⁾

ثم يتشكل وفد على رأسه شخصية معروفة يسافر إلى اسطنبول لمقابلة السلطان وإعلامه بوفاة المهني السابق، واستحاب داي حديد، كما يأخذ معه رسالة تحمل إسماء وحاتم كل واحد من أعضاء الوفد وخاصة القاضي والمهني ونقيب الأشراف، وموافقة أعيان المدينة كذلك على هذا الاختيار فيألفه على مقدرة الشخص المعين لتحمل أعباء الحكم⁽⁴²⁾

وبمكنا الإطلاع على محتاج من الرسائل التي كانت تحملها هذه الوفود خلال سفرها إلى اسطنبول مع السلطان العثماني، بالرجوع إلى وثائق "خط همايون"، ففي عام 1230هـ/1815م توجه وفد مع السلطان محمود الثاني (1808-1839)، حيث أعلمه بمقتل الداي علي باشا (1809-1815)، بمصر حيث عينه الداي محمد (1815) لفسر المصير، إذ أنه لم يحكم إلا لمدة خمسة عشرة يوماً، وتوفي عمره 1815-1817) لشؤون الحكم في الإيالة⁽⁴³⁾ ومن السلطان استقبل في عام 1231هـ/1816م) وفداً آخر حضر إلى اسطنبول ليعلنه بتولي حسين باشا (1818/1830) الحكم، مولانا الذي علي عوجة (1817-1818)⁽⁴⁴⁾.

وهذا يقتصر دور القضاة والمفتين على المشاركة في تعيين الدايات، بل امتد إلى تعيين البابات في سبكات ثلاثة، فهي بابليك قسطنطينية، على سبيل المثال، كان للأعيان من شيوخ وعلماء وقضاة دور في اختيار الباي، فكانوا يماركون من يرويه الأصح، ويرفضون من يرويه غير ذلك، وهكذا يستدركه لا يصبح أمام باشاوات الخرائير إلا الموافقة على ذلك⁽⁴⁵⁾

الإسالة والصبح والتهنئة

نحذر الإشارة إليه، أن حكومة الإيالة لم تعتبر رجال القضاء مجرد موظفين لديها يحصر دورهم في إمارات وقضايا الأحوال الشخصية للسكان، بل اعتبرهم ممثلين عنها وباطنيين باسمها في غير بقصون فيها⁽⁴⁶⁾.

لن ين المهام التي أوكلت إليهم في هذا المجال حلّ الخلافات السياسية ووقف الحروب والعن، سريهم كانوا محل احترام من قبل الجميع. ومن ذلك مثلاً أن الداي شعبان (1688-1695) كلف يمين يميني حمدي حسين بن رجب شايوش والمفتي المالكي محمد بن سعيد قدورة والقاضي الحمدي محمد بن تومسي والقاضي المالكي محمد بن الحاج عهمة التوسط بينه وبين قادة الجيش الإنكشاري الذين برصد. ولكن مهمتهم باءت بالفشل بالفشل وكان سبب ثورة الجنود ضد الداي، إهانتهم بالحروب في تونس والجزيرة، فقام هؤلاء بسجده ثم حقه في آخر الأمر بأمر من الداي أحمد باشا (1695-1699). بعد تعرفه للتعبيد بغرض الكشف عن المكان الذي حبأ فيه أمواله وثروته⁽⁴⁷⁾.

كما يتجلى الفكون في كتابه "مشور الهداية" عن كثير من العلماء توسطوا لحلّ الخلافات، وكانت منهم محل احترام الجميع، فاستطاعوا بذلك أن يجمعوا البلاد والعياد كثيراً من المهالك والعن، ومن ذلك محمد بن عرون البرجي (البرج تقع في صحراء بسكرة) الذي كان يستدعى لحلّ الخلافات وإخاد الناس حيث كان الناس يدعونه للصالح بينهم في مشكلاتهم، ويطلب منه أمراء وطه إخاد الناس، سري في نبيهم يعظم جهاه ولطف قوله، وكان حليماً ذا أخلاق مكية مع ما ألبه الله من الهبة⁽⁴⁸⁾. أم يحيى بن سليمان مفتي قسطنطينية والجزائر، فكان مصاحباً لبيات قسطنطينية الدين كانوا لا يبدون على أي أمر إلا بعد استشارته، مما أذى إلى تزايد حماسة الدين وشوا به لدى حكام البليك سبب في به بتدبير إقلاب والاستيلاء على الحكم، وقد دفعه ذلك إلى الهروب من قسطنطينية والاستقرار في الأرس. ومن هالك التفت حوله القبائل المتمردة على الحكم العثماني، فأعلنت الثورة بقيادة أخيه⁽⁴⁹⁾، وانتهى الأمر بمقتل يحيى بن سليمان بعدما غدره بعض أتباعه⁽⁴⁹⁾.

وكان الباي محمد الكبير أثناء حصار وهران قد جمع العلماء واستشارهم في شأن المغاطيس الذين قد تغلبوا مع الإسبان. فأشاروا عليه بتأميهم خوفاً من يصحبوا دعماً وسداً لأعدائه الإسبان، مع إليهم كتاب يؤمهم ويطلب منهم النجى إليه، غير أنهم ردوا عليه طالبين منه أن يبعث لهم بالأمان مع من يرضون حتى تطفئ نفوسهم، فما كان من الباي إلا أن بعث إليهم بقاصيه العلامة السيد عبد الله بن رطب المسجد الأكبر السيد أحمد (هو أخو ابن سحون صاحب الثغر الحماني) والسيد محمد بن ديد. ونحوه في إحصار أربعين فرداً من المغاطيس بعد عودهم إلى الباي⁽⁵⁰⁾.

غير أنه إذا كان بعض القضاة يتدخلون في أمور الخير والصلح بين رجال السياسة، أو بين هؤلاء وبين رعية، فإن بعضهم الآخر كانوا لا يتورعون للتوسط في أمور منافية للشرع، كتوسطهم بين أصحاب مصادرك لأحد الرشوة. وبذلك مالوا لعنة الله مصداقا لقوله - صلى الله عليه وسلم - "لعن الله من شغل امرئ مريئ". ومن هؤلاء ما أحبرنا به "المكون" من أن حجة بن حسن العربي الذي شغل منصب القاضي الحنفي ثم مضافا على بعض المذهب بقسطنطينية كان يخدم الولاة ويعظمهم ويمتنع نفسه في إرائهم وبعضهم الرش، وربما قال - فيما اشتهر - أنه يتوسط لهم في ذلك من أهل البلد والرعايا ويأجل دون ذلك حظا⁽⁵¹⁾. ومعنى ذلك أنه كان يأخذ الرشوة من ذوي الحاجة ويعطيها لأولي الأمر وأصحابهم بعد أخذ نصيبه منها، وهي ظاهرة مبرزة كثيرا من أهل القضاء في العهد العثماني بعدما أصبح هم هؤلاء جمع الأموال وتكوين ثروة دون مراعاة للطرق والوسائل المؤدية إلى ذلك.

3. سرية واتحاد القرارات:

كان لقضاة والمفتين يساهمون في اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية للإيالة، فرغم أنه كان يجمع معهم مدعي في شؤون الحكم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإنه كانت لهم وظيفة استشارية إذ كانوا يستدعون حضور اجتماعات الديوان لمناقشة القضايا المصيرية، غير أن حضورهم كان شكليا، فكان مع عيهم إيلاء آرائهم إلا إذا طلب منهم ذلك، كما يحرمون من المشاركة في التصويت، وكان الذي لا يحسنهم إلا إذا اشد الخلاف بين الخصامين. أو رغبة منه في التظاهر بتمسكه بتعاليم الإسلام ومعرفة برضاة قراراته لنصوص الشرع⁽⁵²⁾.

فكان الباشوات يبدرون بطرح المشاريع المتعلقة بالمصلحة العامة على القضاة لينظروا فيها ثم يبرروا حكمهم عليها، وتشكل المشاريع العمرانية أهم نموذج لقضايا كان يطرحها الباشوات على القضاة، فمما رجوع إلى وثائق المحاكم الشرعية يمكن إعطاء نماذج منها، حيث نلاحظ أن معظم الوثائق تبدأ بمقالة "رام" كتعبير عن رغبة الحاكم في إنجاز المشروع الذي أصبح بحاجة إلى فتوى شرعية ليجري العمل، خاصة وأن معظم هذه المشاريع كانت ذات طابع عسكري الغرض منها حماية البلاد والعباد من الأعداء، ومن نماذج ذلك مايلي:

أمر الذي عني باشا إدمان للسيد الحاج اسماعيل حوطة بن خليل الناصر على أوقاف عيون الماء داخل مدينة حوران لتحديد بناء حوران الماء الواقع بقاع الصور بساحة باب الواد جهة البحر مستغلا لذلك أموال عيون الماء، واشترط عليه أن يكون هذا البناء بعد تمامه وفقا على عيون الماء وبعد تمام البناء وحده من حيث النظر الأوقاف إلى المحكمة الحجة أمام قاضيها أبو الوفا الحاج مصطفى ليكتب له عقدا عما سبق ذكره أي الحصول على حكم شرعي⁽⁵³⁾.

والداي عيسى باشا عن طريق مرحومه السيد أحمد بن الخاج عبد الرحمن بن الجبار امتلاك ثلاثة حوانيت من مدغور سعيد المصامي السفاح صنعة لفرص هدمها، ويعوضه بأخرى في مكان آخر، فاستشاره علي حاكمي في ذلك، والداي صرحه فتوى تبيح له هذا العمل⁽⁵⁴⁾.

والداي مصطفى باشا برحا للدفع عن مدينة الخراتر وحده الأعداء خارج باب الواد، ورام حده إلى. لما نظمت به حجر ساقية ثمّ غير أراضي ملك الخواص وأخرى محبسة، لما اضطره حاكم على فتوى تبيح له ذلك، فكان له ما أراد⁽⁵⁵⁾.

والداي مصطفى باشا بء برح جديد على أنقاض مقبرة توقف الدفن بها لفترة طويلة من الزمن، ستر في ذلك القاضي الحفي السيد إبراهيم أفندي، فأقاه بخوار ذلك باعتبار أن الميرج يمكن ستر من صدّ عدوهم وإبعاد خطرهم⁽⁵⁶⁾.

ورحاب ما سبق ذكره، فإنّ آغا الامكشارية - باعتباره القاضي المكلف بمحاكمة الجود - لم يكن يشر القاضي والأحد برأيه حول القضايا التي كانت تطرح عليه، وعلى ضوء رأي القاضي بصر الآغا حكمه، فإذا استحق المذهب العقوبة فإنها تنفذ في مقر الديوان حتى يعطى لقرار رسمي من رتبة⁽⁵⁷⁾. غير أنّ هذا القول يحتاج إلى تعليق لأنّ الجود كانوا يعاقبون سرا في دار آغا بكسريه.

وكان الباي أحمد (1826-1850) في قسطنطينة قد أمر بعد سقوط مدينة الخراتر في يد الاحتلال الفرنسي بتشكيل ديوان يضمّ المفتين والقاضيين الخفيين والمالكين، والموظفين السامين وشيوخ الدين⁽⁵⁸⁾. ويظهر أنّ هذا الديوان كان بمثابة مجلس حرب مهمته اتخاذ القرارات وتحديد الخطوات لمواجهة هذه الفرنسي.

كما كان القضاة يسبقون أعمامهم مع الباشوات في المخاللات الاقتصادية، ففي عام 1815 وجه الخراتر مجموعة حظيرة. فقرر الداوي عمر باشا (1815-1817) التخفيف من وطأها على الناس، فأمر بتوزيع عشرة آلاف مكيال من القمح على الخيازين مع تحديد سعر إثنان بوجو ونصف على كل مكيل من القمح، كما تقرر أن ينج كل مكيال 120 خبيرة، ووزن كل واحدة 12 أرصة (340) كجم. كما حدد هامش الربح لكل حبار بعشر موروبات لكل مكيال، وللتشجيع الجيد لهذه الإجراءات من بعض كلف القاضي الحفي بالسهر على ذلك⁽⁵⁹⁾.

دورهم في الحياة العلمية:

«يقصر عمل القصة في أجزائها خلال العهد العثماني على أداء العمل القضائي من خلال النظر في شكاوى الناس وقضايا الأحوال الشخصية والمعاملات، بل يمتد إلى أعمال أخرى، ومنها اهتمامهم بعبادة عبدة باعتبارهم علماء، إلى جانب أدائهم للوظائف الدينية كالإمامة والخطابة والتدريس يوم ومن بين هذه الوظائف التي أبطت بالقصة إلى جانب وظائفهم الأساسية مايلي

(إمامة وخطابة

كان لكثير من القصة والمفتين يؤمرون الناس في الصلوات إلى جانب وظائفهم القضائية، خاصة في كثير منهم كانوا بارعين في علوم الفقه، ومتخرجين من المدارس والجامعات الكبرى آنذاك، فلقد جمع عثمان سعيد بن أحمد المقرئ التلمساني بين الإفتاء والخطابة عدية تلمسان، فمارس الوظيفة الأولى في سنتي عامي والثانية لمدة خمسة وأربعين سنة⁶⁰، وهو نفس الوضع الذي كان عليه الشيخ فتح الله بركة من سوريا، واستقر به المقام بقسطنطينية، ومارس وظيفة الإفتاء والخطابة⁶¹

وبغیر الفكون الذي كان من معاصري تلك الفترة على غادح من أولئك الذين مارسوا الوظائف في بيت واحد عدية قسطنطينية، فمحمد الكماد كان «خطيباً فصيحاً» إلى جانب ممارسته لمهمة القضاء عدية قسطنطينية⁶²، أما أحمد بن باديس الذي ينتمي إلى أسرة اشتهرت بالعلم وتولي المناصب الدينية، من صاحب «مشور الحداية» وهو من بيتات قسطنطينية وأشرافها، ومن له الرياسة والقضاء والإمامة في قسنطينة⁶³ وكان مصطفى العجمي القسطنطيني ممن برعوا في الفقه المالكي، كما تولى الإمامة بمجامع من العرب⁶⁴

وقد اشتهر كثير من هؤلاء بقوة الخطابة والأسلوب وسلامة التعبير وقوة التأثير في المستمعين، فلهؤلاء الملقب محمد بن سيدي سعيد قدورة، الذي برع في الفتوى فلم تعص عليه أي مسألة فقهية أو شرعية طرح عليه، وإلى جانب ذلك كان فصيح اللسان، يؤثر في كل من يسمع إليه فيبين قلبه، كما نثر عبارة بطلاوة ألان بما قلب كل ذي قساسة، وعبارة عليها رونق وبصارة، ولسان حلوب بقود مناديات القلوب⁶⁵، رغم أنه لم يكن بارعاً في الأدب وفنونه⁶⁶

إنّ آخرون فجمعوا بين قوة الأسلوب وسلامته وبين حسن الصوت والتأثير، فلقد كان القاضي مني قسطنطينية، محمد بن المسبح، أديباً مبدعاً لشق صوف علوم اللغة والحديث مما جعله «خطيباً مصقفاً» من خابر، رفيق القلب كثير الخشوع، له باع مديد في صناعة الخطابة والإرشاد، ذو صوت حسن فائق، كثير مؤثر رائق، إذا وعظ لين القلوب، وأزال الكروب، ولم يكن في زمانه وبعدة مثله⁶⁶

ويورد صاحب "تعريف الخلف برجال العلم" غاذجا أخرى من رجال القصة والإفتاء الذين
 من إمامة وخطابة معاً، ومن هؤلاء أبو العباس أحمد العباسي الذي مارس وظيفة التدريس بجامع
 بني بوس. ثم رجع إلى قسطنطينية حيث تولى وظيفة ناظر الأوقاف، وبعدها مارس وظيفة القصة
 في بن حنبل ذلك كان خطيباً بجامع سيدي علي بن مخلوف، وبعده بمسجد رحبة الصوف⁽⁶⁷⁾، أما
 من غير العربي القسطنطيني فمارس وظيفة الفتوى والتدريس إضافة إلى الخطابة سيدي علي بن
 محمد⁽⁶⁸⁾ ومن أقال بالسية لأبي منصور عمار الشريف القسطنطيني الذي تولى وظيفة ناظر الأوقاف
 سبع إلقاء مرتين، وكان خطيباً بجامع رحبة الصوف، كما درس بمدينة سيدي الكتاني⁽⁶⁹⁾، وكان
 شقيق عبد الرحمن القسطنطيني قد تولى الفتوى على مذهب أبي حنيفة العماد بقسطنطينية، ثم عمل
 بمذاهب المذهب، كما كان خطيباً بجامع سوق العزل ثم بجامع القصة ثم بسيدي الكتاني⁽⁷⁰⁾،
 من محمد بن أحمد الوهرازي الملباني بن وطيفي القصة والخطابة لمرات عديدة⁽⁷¹⁾.

غير أنه إذا كان القصة الذين سبق ذكرهم، قد عرفوا بمسوى خطابي رفيع سواء في الصوت أو
 أسلوب أو قوة التأثير، فإن بعضهم الآخر كانوا يصابون بإرتباك وعجز عند مواجهة الناس، فكان المعنى
 من سماعي، رغم ما عرف عنه من تبحر في شتى العلوم، يصاب بحمل شديد عند إلقاء الخطب أمام
 من يفتش عرفاً ويوقف عن الكلام، لدرجة أنه كان يبب عنه في ذلك صهره أخو زوجته⁽⁷²⁾، أما
 غيره، يذكر بأنه كتب خطبة جمعة لأحمد بن باديس لما تولى إلقاء وخطبة جامع القصة بقسطنطينية⁽⁷³⁾،
 غير أنه كان بسبب المستوى الركيك لأحمد بن باديس.

٢. التدريس

مارس كثير من القصة والمعتنين بوظيفة التدريس شتى علوم الدين، واستطاع الكثير منهم أن
 يترك بصمة بارزة ومن الملاحظ أن بعضهم قد جمع بين الوظيفتين في وقت واحد، أما بعضهم الآخر
 فكانت تدرجها على مراحل مختلفة من حياته، أي قد يمارس القصة ثم التدريس والعكس، فكان القاضي
 علي حسن بارعا في شتى العلوم، يجتمع حوله حشد كبير من طلبة العلم، حيث يصفه صاحب "التحفة
 بـ"أنه فارس أسابر، وأستاذ الأكابر، وقيوم اليان، ورئيس علوم اللسان، وعلامة تفسر القرآن،
 حجة الحق" تتساق إلى مجالس تدريسه صدور أعلام وترقب في المسجد الأعظم بإفادته⁽⁷⁴⁾،
 كما أن عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة (ت 1066 هـ/1656م) ينتمي لأسرة تقلد كثير من أفرادها
 من مدينة، واشتهر بالتدريس قدام حبه وتوافد عليه الطلاب من شتى البقاع، وكان له الفصل في
 دمج كثير من العلماء ومنهم ابن محمد قدورة وعيسى التتالي ويحيى الشاوي ومحمد بن إسماعيل مكي
 جابر بن عبد الله الموهوب ومحمد بن عبد الهادي⁽⁷⁵⁾، ويقول عنه أحمد توفيق المدني بأنه "أبو العلماء في

من أوجه تفرقت طائفة كبرى من العلماء⁽⁷⁶⁾، وللإشارة فإن سعيد قدورة كان قد تولى الإفتاء على يد الإمام عاتق، ومن بين تلاميذته الذين برزوا في التدريس وتولي المناصب الدينية، يذكر أبو عبد الله محمد بن أبي تولى الإفتاء بمدينة الخرائر، وأخذ عنه عدد كبير منهم أبو العباس أحمد بن مبارك⁽⁷⁷⁾.

وفي حاضرة قسطنطينية برزت عائلات تولت الوظائف الدينية، من قضاء وإفتاء إلى حجاب ممارستها بالتدريس، ومنها عائلات المسبح التي دأب صيتها، فتوارثت المناصب، وساهمت في تخريج عدد لا يحصى من حملة العلم، ومن أبرز أفرادها عبد اللطيف المسبح مفتي قسطنطينية، الذي برع في تدريس الفقه الحنفي، وأخوه أحمد المسبح الذي كان من أبرز المدرسين بقسطنطينية، وحاصلة لعدم الفقه، كما تولى به الإفتاء، وأخوهما بركات المسبح الفقيه المدرس الذي يقول عنه الفكون أنه "كان مشتغلاً بالقراءة والفكر، والعكوف على الدرس والتدريس حرصاً على الانتفاع"⁽⁷⁸⁾، كما كان محمد بن سالم المشهور في القسطنطينية، والذي عاش أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي (ت 1250هـ/1834م)، من جهة التدريس بمدرسة الجامع الأصغر، إلى حجاب الخطابة والإمامة بجامع سوق الفول، وكان مفتي في صلب الحنفية⁽⁷⁹⁾، ومنس الحال بالأسرة محمد العربي القسطنطيني الذي عاش نفس الفترة (ت 1254هـ/1838م)، والذي تولى وظيفة ناظر الأوقاف إلى حجاب القضاء والتدريس بمسجد سيدي الخليل⁽⁸⁰⁾.

ومن الحال يطبق على الجهة الغربية من الإيالة، حيث برز كثير من رجال القضاء والإفتاء الذي سبغ في محاسن التدريس، واستطاعوا أن يجمعوا حولهم عدداً كبيراً من طلبة العلم، فبحرنا أبو راس مكرت في رحته، أنه في بداية حياته العلمية كان يخلص في حلقة محمد بن مولاي علي بن ماحون الذي معسكر لتعليم الفقه، كما يذكر بأنه لما عاد من مدرسة مارونة ولاية شبحه - أي محمد بن عيسى بن حبيب - القضاء ببعض جهات معسكر⁽⁸¹⁾، ولتعلم فإن محمد بن علي ماحون هذا كان والد أحمد بن حبيب أبو شادي صاحب كتاب "التفرج الجماني في أسام الثغر الوهراني" وهو من عائلة علمية، كما أنه من نسب فصي قصاة معسكر⁽⁸²⁾، وبدوره فإنه أبا راس المعسكري، الذي تولى القضاء لبعض من في مكان بقي الدس في شق الوارث، ومحارس التدريس، حيث يقول عنه تلميذه ابن السومي "كان متأنف جميع العلوم، عارفاً بالمذاهب الأربعة، لا يسأل عن بارلة إلا يجيب عنها بدهاء كأنما حاضرة دمه، مخففة منسوب مالك غاية لا سيما محض خليل فله فيه الملكة التامة بحيث يلقيه على طبعه في من يروا، والخلصة في عشرة أيام"⁽⁸³⁾.

ومن علماء المنطقة كذلك يذكر محمد بن عبد الله الخاوي التمساني (ت 1267/1851م)، في عصر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، فلقد مارس القضاء إلى حجاب التدريس بمدينة تونس، ثم رحل إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى، ودرس بجامع القرويين هناك، وتخرج على يديه عدد لا

عن ابن النعمان، منهم الشيخ قنود، والشيخ الخاج صاح الشاوي، وقاضي فاس الشيخ محمد العلوي،
 صاحب دفتر الكتاني وغيرهم وبعدها انتقل إلى طجة حيث تولى حطة القضاء بها⁽⁸⁴⁾ ومن عاصروا
 عهد العثماني، ومارسوا الإفتاء والتدريس في آن واحد، يذكر المفتي أبو عثمان سعيد بن أحمد المقرئ
 سني 930-1010 هـ / 1523-1601 م⁽⁸⁵⁾.

وإضافة إلى هؤلاء جميعاً، يذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله أسماء أخرى لعلماء مارسوا الوظائف
 في آن واحد، فهي حاضرة قسطنطينية هاشم المفتي عبد القادر الراشدي وقاضي المالكية أحمد العباسي،
 عز الدين شعيب بن حنبل، وعمار الغربي ومحمد العربي بن عيسى⁽⁸⁶⁾.

ولم تقتصر سمعة هؤلاء العلماء على داخل الجزائر فحسب، بل تعداها إلى خارجها، حيث دأب
 عليهم وأصبحت أكبر الجامعات الإسلامية تستقدمهم للتدريس بها، ومن هؤلاء شهاب الدين أبو العباس
 محمد بن أحمد المقرئ، الذي ولد في تلمسان حوالي (983 هـ / 1578 م)، حيث درس علوم
 الفقه عن عثمان سعيد مفتي تلمسان، ثم ارتحل إلى المغرب الأقصى فتولى الفتوى والإمامة والخطابة
 بين الفريسيين في فاس لمدة 13 سنة، ومنها انتقل إلى بلاد المشرق⁽⁸⁷⁾، كما توافد الطلاب من بقاع شتى
 لدراسة العلم عن هؤلاء، ومن بينهم العالم التونسي أحمد بن مصطفى بربار الذي زار الجزائر
 في القرن السابع عشر، فكان من بين من درس عليهم الشيخ أحمد بن ماسي البوني والشيخ المفتي
 عيسى بن عبد الله، أما بقسطنطينية فتلقى العلم عن الشيخ المفتي بركات بن باديس، وفي مدينة الجزائر قرأ على
 شيخ رمضان بن مصطفى العباسي، وعلي بن خليل والمفتي المالكي محمد بن سعيد قدورة⁽⁸⁸⁾.

ولما كان بعض القضاة والمفتين قد اشتهروا بالتدريس إلى جانب وظائفهم القضائية، فإن آخرين لم
 يهتموا بوظائفهم عن طلب العلم والترحال من أجل ذلك، ويذكر ابن حمادوش في رحلته أنه كان قد باشر
 في كتاب ابن أبي حنبل في الهندسة محمد الخفي قاضي قسطنطين والذي جاء إلى مدينة الجزائر لهذا
 «أن غير أنه رجع إلى قسطنطين قبل أن يكمل دراسة الكتاب، ويقول ابن حمادوش أنه خرج لوداعه
 من غروب أحد أبواب مدينة الجزائر⁽⁸⁹⁾، وهذا ما يبين العلاقة الوثيقة التي كانت تجمع بين أهل
 القضاء والعلماء

في تاريخ

كان انشغالهم في شتى مجالات العلوم من اهتمامات القضاة والمفتين، وخاصة في علم الفقه
 بشكل واسع وبعض العلوم العقلية، فلقد ترك المفتي المالكي سعيد بن إبراهيم قدورة عددا هائلا من
 مؤلفاته من بعض الشروحات كشرح الصغرى وشرح خطبة اللقاني وشرح السلم⁽⁹¹⁾، وجمع قاضي

من جامعة قسطنطينة مصطفى باش تاروري بين عدة علوم كالفلك والشعر والفقه، ومن بين مؤلفاته "ديوان في جواز الانتقال" ورسالة في وقف الخنفة⁽⁹²⁾.

وكان أبو راس المصري العسكري قد كتب مؤلفا سماه "الحاري الجامع بين التوحيد والتصوف" ⁹³، أما المصنف المشرقي قاضي وهران فكذب شرحا سماه شرح الصحة الروقية⁹⁴، وألف يحيى بن عبد القادر بن الأمين مؤلفا في علم اللغة عنوانه "تحف الألباب بفصل الخطاب"⁹⁵، وكان من حتى محمد بن محمود بن العلي قد ألف مجموعة من الفتاوى ولها سماه "مكتب الجزائر"، غير أنه من مؤلفاته والتي خرجت عن نطاق المؤلف كان كتابه "السعي المحمود في نظام الجود"، وفيه دعا إلى تغيير من نظام الجيوش الأوروبية متأثرا في ذلك بالثورة الفرنسية لعام 1789، وإصلاحات محمد علي (1805-1840) عصر والنظام الجديد الذي أقره السلطان محمود الثاني عام 1826، إلا أن هذه نأخذ بعين الاعتبار من قبل حكام الإيالة⁽⁹⁶⁾.

كما كان الكثير من هؤلاء العلماء يقرعون الشعر، فيذكر الرياني أنه لما دخل قسطنطينة اجتمع إلى كثير من شعرائها، ومنهم المفتي سيدي قاسم الغتالي، الذي كانت معه مؤاسة وجلسات، فقد أشده بعد حول حوادث الدهر جاء في مطلعها⁽⁹⁷⁾:

سب صرف الرمان وجهه فبدت ❁ في حده بكنة لعلوه سوداء

كأنه لم يكن بأحسن مكنيا ❁ ولا سأت منه بالتعريب أسواء

ولا غنى في صلال العر طيب امي ❁ ولا سقنه بكناس العر عيباء

أما المفتي المالكي بن الشاهد فكان يقرط الشعر في شتى الأغراض، ومنها قصيدة في التوسيل إلى ربحي في مدح شيخه أحمد بن عمار⁹⁸، وثالثة في تفریط كتاب لأحد علماء المغرب الأقصى، ورابعة في مدينة الجزائر بعد احتلالها من قبل الجيش الفرنسي عام 1830⁹⁹.

وإذا كانت الجزائر قد احتضنت مجموعة من العلماء ذوي المستوى العالي الذين داع صيتهم في جميع أنحاء الجزائر، فإنها عرفت صفا آخر من هؤلاء علب عليهم ضعف المستوى وعدم الإلمام بالعلوم الحديثة التي تمكّنهم من ممارسة وظيفة القضاء أو الفتوى. غير أن ظاهرة انحطاط مستوى العلماء كانت منعت كل أرجاء الدولة العثمانية التي عرفت تراجعها ثقافيا حطرا.

وصافة إلى ذلك فإن حكام الجزائر آنذاك لم يشجعوا الحركة العلمية، لأن معظمهم كانوا من ذوي المستوى المنخفض، فاكفوا بتعيين ذوي المستوى الأدنى مثلهم، أو الأقل منهم في مناصب

هذا وإنشاء¹⁰⁰، وكان من نتائج هذه السياسة أن توافد على الخرائر علماء ذوو مستوى ضعيف، لا يدرى لهم لا ثقافة ولا ثقافة، خاصة وأن العلماء ذوي المستوى الراقى كانوا يجتنبون تولي الوظائف في ديار القريّة من عاصمة الإمبراطورية¹⁰¹.

وإذا راد في تدهور المستوى أن التعيين في المناصب أصبح لا يستند لأي معيار من الكفاءة، مما جعل من المفكرين يقوم على هذا الوضع ويصيح مثل هؤلاء في مؤلفه "مشور الهداية في كشف حال من في العلم والولاية"، فمن بين أولئك الذين اتسم لهم احظ وتولوا وظيفة القضاء دون توفرهم على أي سيرة، حتى يدعى علي الشريف، الذي كان يشغل منصب إمام بجامع الشيخ سيدي علي بن مخلوف بسنة. فقد وصل إلى المنصب بعد ثورة العامة التي قررت ألا يتولى المنصب شخص من خاصة البلد، مع اختيار علي علي الشريف دون مراعاة لشروط المنصب ولا للمستوى، فهو "أمي لا يعرف من صلب - أي حطة القضاء - مبدأ ولا منتهى"، غير أن عودة الأوضاع إلى أحوالها الطبيعية أدت إلى عزله من منصبه واكتفى منصبه الأول، أي إمامة جامع سيدي علي بن مخلوف¹⁰².

وكان عبد اللطيف بن عبد الكريم بن بركات قد تولى منصب القضاء، دون أن يتوفر على أي سيرة علمية وشهادة علمية تمكنه من ذلك، فكل ما كان يملكه ما حفظه من موارث جدهما كان يعمل به في القاصي، ووصل به الجهل، حسب المفكرين أنه كان "لا يعرف جلّ مصدحات صلواته وعبادته ولا عن غيرها"، غير أنه كان يعرض ذلك بحس الخلق وكثرة الصمت والاعتدال عن انتهاك أعراض من ونفس الأذى من الغير فلا يجيبهم إلا باللين والخلع¹⁰³.

كما يجترأ المفكرين أن أباه عبد الله بن محمود تولى منصب القضاة مستعدياً في ذلك من عمله كدليل في دار القاصي، رغم أنه "كان يلبس لا يحسن ما قرأ ولا يتقنه"، كما أنه كان لا يتوانى في أن يجرّس من حسب أهوائهم، فيرسي جميع حلماته، وقد يضطر إلى الخوف بأغلظ الأيمان لتبرير صحة قوله¹⁰⁴. قد عبد الله محمد المسبح تولى القضاء بقسطنطينية معتمداً على حورته في كتابة العقود، رغم أنه كان عامي لقلبه والفكر لا يعرف ما يصلح به وصوؤه وصلاحه فصلا عما وراء ذلك¹⁰⁵.

وإذا كان بعض القضاة والمفتين قد استندوا على خرائقهم السابقة لتولي الوظائف، فإن بعضهم الآخر، بكسبهم أي خبرة أو مستوى، مما أثر على أحكامهم وحق تصرفاتهم يذكر الربايي أنه لما دخل... كان يقصد جامعها طمعا في الاجتماع إلى أحد الأعيان أو العلماء ليتحداه صديقا وخليلا، وهناك كان يمر عند رجل في الطمعة بطيف الثياب، غير أنه كان شديد التكبر، لا يسلم ولا يجيب السائل، يرى من الطبقة العليا، فكان أن جلس هذا الشخص على كرسي الخطابة، فالتفت منه الربايي ليستعيد من نفسه ما أنه من كبار العلماء، غير أن دهشته كانت كبيرة لما استمع إليه وتيقن أن لا مستوى له،

إن دعتنا لما علم أنه يشغل منصب قاضي المواريث، مما جعله يهجر هذا القاضي بقصيدة جاء في

106

بكر فوق ما ياسبه * وظن أن حنفته الشمس والقمر

ساد عجبا وظن يناسبه * وأزور من قوة تحاله الحجر

عزت الحب المصعب روضته * وعمن مجته علينا تفتخر

لقد وصل أخطا مستوى بعض القصة أن أثر على إصدار أحكامهم في القضايا المطروحة عليهم، فندح الأمر عليهم مما يضطرهم إلى الاستعانة بعلماء آخرين، أو يبدلون حكمهم على قارى مشابهة، كما يرونهم في الخطأ وصياح حقوق الناس، ومن أمثلة هؤلاء أبو العباس أحمد بن حسن الغربي الذي تولى قضاءهم على مذهب أبي حنيفة النعمان، فبالإضافة إلى أنه كان "أسي الخطاب والكتابة، لا يعرف من خط ولا يحسن الرسم، غير عارف بالهجاء"، كان يطلع من يجالسه على كتاباته ليصحح فيها ما وقع من تصويب، والاحظر من ذلك أنه كان يطلب من أحيائه أن يكتبوا له الفتوى في ورقة، ثم يقرأها عند يكون قد سجد بها بخلط يده ويسبها إليه، رغم أن من عاصره من العلماء كانوا "لا يعتقدون صدورها من أنه عنهم باخصيص الأسفل في ذلك الأمر"، فكانوا يسبونها إلى الفكون المؤلف أو إلى والده

وكان المعنى أبا موسى الفكري، حسب الفكون، كثيرا ما تصادفه صعوبة في إيجاد حل فقهي لمسائل مطروحة عليه، وقد يضطر إلى الإجابة عليها بغير ماهي عليه¹⁰⁸، أما علي بن داود الصنهاجي فقد كان، رغم أنه كان محدود العلم، فكل ما كان يحفظه بعض المسائل البسيطة في العبادات والطهارة وما شئت، والتي لا تخفى عن العام والخاص¹⁰⁹.

وقد جمع بعض العلماء بين ضعف المستوى وسوء الأخلاق، فكان القاضي أبو عبد الله بن دعون قد اتهم في طريقة الإدابة والكتابة والإعراء بين المسلمين والغربة، فكان لا يتورع على الخلف بأعظ الأيمان عند تعبد العاهرة¹¹⁰، كما كان يلجأ إلى استعمال الميمة والوشاية بين المتخاصمين، فيتصل بأحد منهم يظهر له قوة وأثرة، ثم يفعل نفس الشيء مع الخصم الآخر، وغرضه من كل ذلك أحد الرشوة من طرفي، ووصل به الحدة أنه انتهك حرمة أوقاف مدينة قسطنطينية، أما المعنى أبو العباس العطار فقد كان حاسبا تلميذا مستورا العيني، ضعف الدين واللجوء إلى الرور بين الناس¹¹¹.

أن ابن الملقى فيذكر أن الملقى الخمي ابن النياز جمع عدة صفات ديمة، فكان رجلاً جاهلاً، يحب
 حاشاً ويدل في الحصول عليه قسارى جهده، قليل الدين، ويعتبر أول من تسبب في إعطاط العلم
 مع مكانة العلماء، خاصة عند أصحاب القرار، عندما يادر إلى الإحناء وتقبل يد عدي باشا
 (1732-1734) فاضطر زملاء العلماء الخاضعين إلى القيام بعمل، ومن ذلك الحين أصبح من
 رذائل ألا يقف للعلماء إلا للملقى الخمي، بعدما كان قبل ذلك يقف لظهور المالكي والقاضيان
 حفي بنسكي بل ويقبل أيديهم أجمعين، وفي هذا الإطار يخبرنا ابن الملقى أنه شاهد الباشا محمد بورصالي
 (1645-1646)، يقبل يد والده حسن، إلى جانب يد الملقى المالكي سيدي أحمد بن سيدي سعيد، ويد
 ابن القاضي الخمي ابن الخمي ويطوره المالكي سيدي محمد بن القوسيني، وكان ذلك خلال حفل
 تم فيه تقرر الديوان لإستقبال مبعوث السلطان العثماني والأحضر من كل هذا أن ابن النياز كان لا
 يتردد أي مستوى علمي يؤهله لتولي منصب الإحناء، فكان إذا ما مثل عن أي مسألة أو مسألة لا
 حادي رأي فيها، وكل ما كان يفعله أنه يساند رأي السائل أو يصدر فتواه بناء على فتاوى مشاهير

وبعضها جدول رقم (7) عدادها لعشاء حراريين خلال العهد العثماني تولوا صاحب الإحناء
 عشاء كذا تخصصوا في علوم عديدة (112).

العلماء	العلماء	العلماء	العلماء	العلماء	العلماء	العلماء	العلماء	العلماء	العلماء
تلمسان			x		x			x	عبد الله بن أحمد المقرئ
قسنطينة					x		x	x	سليمان بن أحمد المقرئ
//							x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
//			x	x	x		x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
//			x				x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
//			x						عبد الله بن أحمد المقرئ
قسنطينة	x	x			x	x	x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
فاس			x		x		x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
ومراكش									عبد الله بن أحمد المقرئ
عنابة			x	x				x	عبد الله بن أحمد المقرئ
الحجرات		x	x			x	x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
فاس		x	x		x	x	x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
قسنطينة			x					x	عبد الله بن أحمد المقرئ
تلمسان+	x		x		x	x	x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
فاس									عبد الله بن أحمد المقرئ
رماحة				x			x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
مارونة									عبد الله بن أحمد المقرئ
قسنطينة						x		x	عبد الله بن أحمد المقرئ
//		x	x		x	x	x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ
				x			x	x	عبد الله بن أحمد المقرئ

الفصل الرابع: الوضع الاجتماعي للقضاة ودورهم في الحياة السياسية والعلمية

الجزائر	x		x	x		x		x	أبو عبد الله الجزائري
الجزائر			x			x		x	أبو عبد الله المثلث الراشدي
			x			x	x	x	أبو عبد الله القرباني
قسطنة	x	x				x		x	أبو عبد الله بن شريف القسطنطيني
//	x		x	x	x	x		x	أبو عبد الله العربي القسطنطيني
//	x					x	x	x	أبو عبد الله بن شريف القسطنطيني
المغرب	x		x			x	x	x	أبو عبد الله التلمساني ابن الوفاة
						x		x	أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني
قسطنة			x		x	x		x	أبو عبد الله التلمساني
الجزائر									
قسطنة	x				x	x		x	أبو عبد الله الأوراسي
//						x	x	x	أبو عبد الله المغربي

العلماء	القضاة	المعلمين	المعلمين	المعلمين	المعلمين	المعلمين	المعلمين	المعلمين	المعلمين
قسطنة	x					x	x	x	أبو عبد الله بن ماضي
//						x		x	أبو عبد الله بن يحيى الفكيون
الجزائر		x		x			x	x	أبو عبد الله بن العباس (أبو)
الجزائر					x		x	x	أبو عبد الله بن العباس (أبو)
//	x		x	x			x	x	أبو عبد الله بن ماضي
قسطنة				x				x	أبو عبد الله محمد المسح
//				x				x	أبو عبد الله بن العطار
//								x	أبو عبد الله أحمد العطار
//			x				x	x	أبو عبد الله موسى التكريس
//								x	أبو عبد الله بن ماضي
//		x				x	x	x	أبو عبد الله أحمد الخريزي

ميلة ثم الجزائر								×	العباس أحمد بن الحاجة
								×	عبد الله محمد الموهوب
معسكر		×	×	×		×	×	×	س. العسكري
وهران			×	×		×	×		عبد بن عبد القادر بن عبد
									س. محمد المشرقي العسكري
مهاجدة				×			×		القاسم البوراعني
معسكر				×			×		س. بن علي سحود
قسنطينة				×	×		×	×	س. القادر براهدي
//				×	×			×	س. حفصي القسطيني
قسنطينة	×	×				×	×	×	س. عمر عمار الشريف
الجزائر			×	×	×		×		س. بن عبد القادر بن الأمين
	×	×	×	×		×	×	×	س. بن حبيب
الجزائر				×			×	×	عبد الله محمد بن أفرجيل

فجرتهم:

عمر بن

بالد على الحرائر خلال العهد العثماني عدد لا يحصى من العلماء، قدموا إليها من شتى أنحاء العالم
للمنطق في الوظيفة والثروة، وإذا كان معظمهم قد عرفوا بصعف المستوى، إذ لم يكن يهتمهم من
بالحرائر سوى جمع الأموال والعودة من حيث أتوا بعد انتهاء مهامهم، خاصة وأنهم كانوا
مهمولا طائفة من أصل الوصول إلى هذه الوظائف، فإن بعضهم الآخر كانوا ذوي مستوى عال،
شبه يتولوا وظائف القضاء على أكمل وجهها، فدأب صيتهم وتوافد عليهم الناس لحل مشاكلهم
شبههم.

من هؤلاء العلماء الذين قدموا إلى الحرائر من أجل الوظيفة، عالم يدعى فتح الله الذي ولد بالشام
في مبرع عائلته بن مصر، ومن هناك جاء إلى مدينة الحرائر حيث سجل في دفتر الباشا ليتلقى العطايا
من الباشا ومن أتباع المذهب الحنفي، ثم ارتحل إلى قسنطينة، وهناك برز اسمه، فأقام بها مائتا، حيث

راج مدرس وظيفة التدريس لعلم الفقه والحديث واللغة، بل وحق علم الفلك. كما أنه ادعى معرفته
شعر الكشمر وصباغة ألوانه وتقطير الزهور⁽¹¹³⁾.

كما درس وظيفة الخطابة بجامع القصبة، وأشرف على التدريس بمدرسة جامع العزل، ثم تولى
سرى على المذهب الحنفي لمدة عامين، بعدها أصبح باطرا مدة سنتين، ثم قاصيا حافيا، وهو المنصب الذي
بعد، قبل أن يقتل من قبل أحمد شاوش⁽¹¹⁴⁾.

ومن بين الذين استقروا بالجزائر محمد بن علي الخروبي الطرابلسي الذي كان قد قام بعدة مهام
بمدنية بالمغرب الأقصى، ثم استقر هاتيا بالجزائر حيث مارس وظيفة التدريس والتأليف، كما كان له
دور كبير في نشر الطريقة الروقية⁽¹¹⁵⁾ بين الطلبة⁽¹¹⁶⁾، وكان أبو حفص عمر بن محمد ذي الأصل
سبي قد تولى قضاء العسكر في عهد الداوي محمد بكداش (1707-1710)، أما مواطه محمد ريتون
سبي فتولى القضاء الحنفي في عهد شعبان باشا⁽¹¹⁷⁾.

ويذكر صاحب "الترجمة الكبرى" أنه لما قدم إلى مدينة الجزائر، جاءه عدد من أهل فلس، لأنه
به يعرفون على أحواله، فكان من بينهم القاضي الفقيه سيدي محمد بن مالك ذي الأصل المغربي، حيث
من أرض المدحاء وفي وقتهم قاضي البلد الفقيه السيد محمد بن مالك، أصله من المغرب، فخرجت
بأنه وحسن معا وأسن وحشما، وطلب من الدول عنه⁽¹¹⁸⁾، ثم يذكر أنه لما عاد مرة أخرى إلى
الجزائر، أمده نفس القاضي بمؤونة عبارة عن دقيق وسمين وخمير وفحم⁽¹¹⁹⁾.

وفي جانب هؤلاء قدمت إلى الجزائر عائلات استطاعت أن تستحوذ على مناصب القضاء
عند احتلالها أفرادها لمدة طويلة من الزمن. فعائلة ابن الصايحي جاءت من اسطنبول، حيث يظهر أنها
تتربى في بداية أمرها بعناية، ومنها استمدت لقبها، ثم انتقلت إلى مدينة الجزائر عاصمة الإيالة، حيث
تولوا وظائف القضاء والإفتاء، ولعل من أهمهم المفتي محمد بن محمود بن الصايحي الذي كلفه الداوي
باشا بصفارة إلى المغرب الأقصى عام 1816، وأخرى إلى اسطنبول عام 1817م، وكان الغرض من
سيره جلب الأسلحة لمواجهة الأخطار التي كانت تهدد الإيالة⁽¹²⁰⁾، كما أنه عاصر فترة الاحتلال
بريسي، وكان الداوي حميد باشا قد أوكل إليه قيادة الجيش الجزائري لمواجهة الحملة الفرنسية بعد عزل
باشا إبراهيم باشا وبعد تولي الجنرال "كلوزيل" CLAUZEL شؤون الجزائر طرده إلى
تونس⁽¹²¹⁾.

أما العائلة الأخرى التي وفدت إلى الجزائر واستقرت بها هاتيا، فكانت عائلة ابن المفتي - يظهر أن
في سوس -، ومدرس كثير من أفرادها ووظائف دبية، ومنها حميد بن رجب شاوش، والد ابن المفتي

سدي كان أول من تولى الفتوى الحمية من العلماء المستقرين بالجزائر بعدما كان يتولاها العلماء بالبرزان والذين يغادرون الجزائر بمجرد إنهاء مهامهم⁽¹²²⁾.

من الجزائر

عرفت الجزائر خلال هذا العهد برها كبيرا نتيجة هجرة عدد كبير من العلماء لأسباب كثيرة، السياسية مثلثة في الاضطرابات التي عرفت بها الإيالة آنذاك، وأخرى علمية حيث هاجر كثير من العلماء من نعيم خاصة إلى المراكز العلمية المعروفة آنذاك كالقرويين والأزهر أو الحرمين الشريفين، غير أن هجيم الآخر هاجر من أجل نشر العلم، ومن هؤلاء أحمد المقرئ التلمساني (ت 1631) الذي درس في عهده رححار وبلاد الشام، ويحيى الشاوي (ت 1685) الذي كان من أبرز المرشدين في الأزهر -ربط أما أبو بوراس الناصري فكان خلال رحلته إلى المشرق يدخل في ماضرات مع علماء ويعتوق ميم ومن الأسباب الأخرى الدافعة للهجرة، كانت الدوافع الدينية، وخاصة زيارة الأماكن المقدسة للريضة الحج. وكان كثير من العلماء يعاود الزيارة لمرات عديدة، ومهم من كان يعصل الاستقرار من جزائر الحرمين الشريفين⁽¹²³⁾.

ومن المطلق التي استقطبت الكثير من علماء الجزائر، كانت المغرب الأقصى، ويظهر أن ذلك بدأ بالاضاع السياسية التي عرفت بها المنطقة الغربية للإيالة، وبخاصة تلمسان، ومها فشل الحملة سدي لاحتلال تلمسان، حيث رافق السلطان السعدي عد مغادرته للمنطقة في عام 988هـ (1560م) عدد كبير من العلماء فاستقروا هاك وتولوا الوظائف الدينية كالقضاء⁽¹²⁴⁾.

ومن العلماء الذين عادوا تلمسان واستقروا بفاس، سدي محمد بن عبد الرحمن بن جلال مري التلمساني (908-981هـ/1502-1573م)، وهناك تقلد وظيفة الإفتاء والخطابة، إلى جانب لهج في اللغة والحديث والأدب، وتوفي بفاس يوم 8 رمضان 981هـ/1573م⁽¹²⁵⁾. أما عبد الرحمن مري مدعو بن جلال، فقد ولد بتلمسان عام 908هـ/1502م، وكان من مقرري السلطان السعدي بل حمته على تلمسان، وبعد مغادرة هذا الأخير إلى فاس رافقه ابن جلال إلى هاك فتولى وظيفة الإفتاء بتونس وخصبة شامع الأندلس ثم مجامع القرويين لأكثر من عشرين سنة⁽¹²⁶⁾.

ولعل من أشهر العلماء الذين عادوا تلمسان نحو المغرب الأقصى، محمد شقرون بن هبة الله مدي تلمساني (1503-1575)، وكان قد ولد وتعلم بتلمسان، كما تولى وظيفة الفتوى في شق العلوم كالحساب والفرائض والبيان والمطق والتصير رحل إلى فاس عام

٩٦٠ هـ - 1560 م. وتقلد الفتوى بمراكش حيث دأب صيته حتى أصبح يكنى "عائلك الصغير"، وتوفي سنة 983 هـ - 1575 م عن عمر يناهز خمسة وسبعين عاماً⁽¹²⁷⁾

وكان محمد بن أحمد بن الوقاد التلمساني قد ولد بتلمسان وتعلم بها، ثم انتقل إلى المغرب الأقصى، فاشتهر بقلده وطائفا شق كالقضاء بتارودانت والخطابة بمكناس ثم بجامع الأندلس في قاس، وأخيراً استقر بمرور بها توفي عام 1001 هـ - 1593 م⁽¹²⁸⁾ وكان ابن الكناد محمد بن أحمد القسطنطيني قد غادر سببه متوجهاً إلى المغرب الأقصى، فحظ الرمال بعباس ودرس بجامع القرويين، كما كان يجيب على ما يرد من بستانه فيها العامة والخاصة، وكانت وفاته هناك عام 1116 هـ - 1704 م⁽¹²⁹⁾.

ويعتبر المقرئ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد من أهم العلماء الذين غادروا تلمسان، وكان له ولده عام 986 هـ - 1578 م، ودرس هناك على عمه عثمان سعيد مفتي تلمسان، أما زوجته فكانت حميدة فاس حيث تولى وطبعة الإفتاء والخطابة والتدريس بجامع القرويين لخوالي ثلاث عشر سنة، ومن تلك على إلى دمشق العربي، فدرس بالأزهر الشريف وبلاد الشام وأخجار، ويقال أنه حج البيت الحرام من مرات كما زار بيت المقدس ودمشق وتولى بالقاهرة، كما أنه يعتبر مؤلف كتاب "نفع الطيب في حق الأنبياء الرطيب"⁽¹³⁰⁾.

و نماذج لعائلات توارثت منصب القضاء والافتاء (تراجع)،

من الملاحظ أن مناصب القضاء والافتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، كثيراً ما انحصرت في عائلات معينة، فكان يتعاقب عليها الآباء والأبناء والأحفاد والإخوة، حيث برزت عائلات تخصصت في هذا المجال وأجبت لنا العديد من أهل القضاء والافتاء الذين دأب صيتهم في تلك الفترة، كعائلة ابن باديس في متجودت على المناصب العلمية ببلد قسطنطينية آنذاك، فذكر العفكون أنهم "خلف سلف صالحين ساجدين نصب السبق في الدراية والمعرفة والولاية، وناهيك بهم من دار صلاح وعلم وعمل". ويقال: "جمع فيهم أربعون كنهم صاحب منصب، حاروا المناصب الشرعية ببلدهم والمغربية"⁽¹³¹⁾. وينتمس عائلة بررت عائلات أخرى توارثت المناصب الشرعية، كعائلة ابن المسح وعائلة ابن حسين المغربي سنة ابن باديس⁽¹³²⁾.

أما في مدينة الجزائر فبرزت عائلة قدورة التي عادت إليها المناصب الشرعية، فتولت الإفتاء على سبيل دائم بالجامع الأعظم لمدة تزيد على القرن من الزمن، وعائلة ابن العبابي التي قدمت من صليون واستقرت بعض الوقت بعبانة. ومنها انتقلت إلى مدينة الجزائر، حيث استطاعت أن تتولى كثيراً من الوظائف الدينية كالقضاء والافتاء⁽¹³³⁾.

وم يقتصر توارث المناصب الشرعية على الخواصر الكبرى كالجرائر وقسطية، بل تعداه إلى سائر أخرى من الإيالة ذات أهمية أقل، فيحرموا الورتلاي في رحله أن "أولاد تويدوث" توارثوا مناصب هذه "منذ العهد الأول إلى الآن - أي عهده-"¹³⁴، وأما "أولاد سيدي خروف" فيقول عنهم أنهم "مقبولون فيهم العلما والصلحاء والقضاة والمفتيون وهم شرفاء على ما اشتهر عندما من كان في رمورة في بعض دعا الله بهم"¹³⁵، ونفس الحال يطبق على "سيدي محمد بن عبد القادر وأولاده خاصة سيدي محمد بن عبد القادر وولده سيدي الموهوب، الذين كانوا من العلماء الأجلاء يقصدتهم الناس"¹³⁶.

وجداول رقم (6) يقدم لنا نماذجاً من عائلات توارث أفرادها مناصب القضاء والإفتاء بالجرائر خلال العهد العثماني.

سم العائلة	الحاضرة	اسم أفرادها	الوظيفة
المسيح	قسطية	- أبو محمد عبد اللطيف المسيح القسطيني. - أبو العباس أحمد المسيح. - أبو محمد بركات المسيح. - أبو محمد عبد الله المسيح. - محمد المسيح.	الإفتاء الإفتاء الإفتاء القضاء القضاء
جرا	الجرائر	- أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة - ابن إبراهيم قدورة. - أحمد قدورة - سعيد بن أحمد قدورة.	الإفتاء الإفتاء
عطار		- أبو الفصل قاسم العطار. - أبو عبد الله محمد العطار. - أبو عبد الله بن العطار. - أحمد العطار.	القضاء القضاء القضاء الإفتاء

الفصل الرابع: الوضع الاجتماعي للقضاة ودورهم في الحياة السياسية والعلمية

العدي	الجزائر	- حسين بن الصابي. - محمد بن محمود بن العنابي	الإفتاء. الإفتاء.
مور	فسطاطة	- قاسم المكون. - يحيى المكون. - أبو الفضل يحيى بن المكون.	القضاء
باديس	فسطاطة	- أحمد بن باديس	القضاء
عدي	فسطاطة	- أبو المباس أحمد القرني. - أبو راشد عمار القرني.	الإفتاء والقضاء. الإفتاء

هوامش الفصل الرابع

مقاله - عبد الكريم، المرجع السابق، ص 55.

78-79.

³ Description abrégée. Op.cit. pp 22-23

⁴ Tachrisat, Op.cit. p51.

على الخوارج، وسجلات السبيست لمعرفة قيمة الأجر التي كان القضاة يتلقونها، ومن حيث مثلا العبة رقم 32-347، التي تصف رواتب ورجال الدين والقضاة حسب أشهر، ما بين عامي (1814 و 1820).

مجلات بابيلك. عب 329-347، سجل رقم 429، السنة 1230 هـ-1235، 1814-1815.
1820-18، المركز الوطني للأرشيف بالجزائر.

⁵ Boyer, Pierre, *Op.cit.* p. 121.

⁶ V. de Paradis. *Op.cit.* p. 260.

د. محمد سعيد، د. ناصر بنين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، مؤسسة د. بكتوب، الجزائر، 1985، ص 136.

⁷ Tachrifat, *Op.cit.* o 57.

² Description abrégée. *Op.cit.* p 23.

منه لادب حرارية، مصنعة المثل، قسسية، 1965، من 75

١٠٠ دي. نور حسن، أدب القاصي، حجره الأول، ص ٢٣٧-٢٣٨.

٥٤. عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٥٤.

تحتل هذه الصحراء حوضاً واسعاً كثيراً أرحب من تلك الغرة وبها.

- Peyssonnel (J A) *op.cit.* p 141 - Shaw *Op.cit.* p 166

- Tassy. Op.cit. p.141

- Histoire d'Alger et du bombardement. Op.cit. p 227

مذ. - الفرجاني، محمد، المرجع السابق، ص 462.

¹³ Marcel, Colombe. *L'Algérie turque* in initiation a l'Algérie pp 115, 16.

أبو العاصم، الترجمة الكبرى، ص 142.

مقبور، ناصر بندي، ابو عبد الله المهدي، الخرائط في التاريخ، ص 23-24.

د. عبد الكريم، المرجع السابق، ص 90

شماره نهم، ص 90.

٨. بلالي، المصدر السابق، ص 111.

٩ Devoulx (A). Les édifices religieuses... R.A. 1867, p. 389

١٠. سليم، المرجع السابق، ص 48.

١١. Renaudot (M). op.cit. p.107.

١٢. Boyer, Pierre. Op.cit. p. 120.

١٣. بيرو، الصياغ، من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول محمد الأمين اغني المؤرخ وكتابه علامة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الطبعة الأولى، الشركة المسجلة لسوريي، دمشق، 1986، هامش 1 ص 240.

١٤. مرجع نفسه، ص ص 242-243

١٥. مرجع نفسه، هامش رقم 1، ص 240.

١٦. سعد محمود، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها ...، ص 178

١٧. سليم، المصدر السابق، ص ص 48-49.

١٨. ب. آدم، الحصار الإسلامي...، الجزء الأول، ص 353.

١٩. سعد الله، أبو القاسم، أبحاث...، ص ص 204-205.

٢٠. نفس المرجع، ص 200.

٢١. سعد الله، أبو القاسم، شيخ الإسلام...، ص 102.

٢٢. سدي، بن سحون أحمد بن محمد بن علي، الظفر الجمالي في ابتسام الثغر الوهراني (تحقيق وتقديم

محمد مهدي)، مسودات وزارة التعليم الأعلى، سلسلة انترات، قسمة، 1973، ص 247.

٢٣. هرة أحمد الشريف، المصدر السابق، ص 127.

٢٤. Tachrifat. Op.cit. p.78

٢٥. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الخوارج النفاي...، ج 1، ص 405

٢٦. بعض المصادر أن أبي محمد الكبير كان قد كتف القصي بن حو هذه المهمة حتى يتخلص منه،

ج 1، ص 205. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الخوارج النفاي...، ج 1، ص 205.

٢٧. سدي، بن سحون، المصدر السابق، ص 237.

٢٨. محمد حمدان، المصدر السابق، ص 198.

٢٩. صخر نفسه، ص 200.

٣٠. عمية صاحب لدي ته في جو "دعراضي"، فكان بإمكان أي يولداش أن يرشح نفسه لهذا

٣١. المزيد من التوضيح راجع:

سلي. محمد، الجيش الإنكشاري، ص 150-156

سيرة ولیم، المرجع السابق، ص 74.

Tassy Op.cit. pp 129, 130 - Shaw Op.cit p 153

⁴² .Aperçu historique, op.cit, p.150

حد مایور، 1230 22518 حد امرکمر الوصي للأرشيف بالخرائط

حد مایور، 1231 22556 حد امرکمر الوصي للأرشيف بالخرائط.

سید الله أبو القاسم، شیخ الإسلام...، ص 19.

دري، أحمد، الحياة الاجتماعية بالخرائط في عهد المايات (1671-1830)، رسالة ماجستير غير

سرد، جامعة وهران، أفريل 2003، ص 153.

⁴⁷ Delphin (G). « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 a 1745 » J.A. serie 19 1922. p 206

مکون، عبد الکريم، المصدر السابق، ص 483.

مصدر نفسه، ص 54-55.

لندي، بن سحون، المصدر السابق، ص 427.

مکون، المصدر السابق، ص 75.

⁵² . Tassy. Op.cit. p.202.

ص 1/26، و 25.

ص 1/13، و 20.

ص 2، 47، و 11.

ص 124، و 48.

حرج، محمد، المصدر السابق، ص 112.

⁵⁸ Kaddache, Mahfoud. Op.cit., p 158

⁵⁹ Tachrifat. Op.cit., p. 77.

مخوف، محمد بن محمد، شجرة الور الركية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

بلون تاريخ، ص 295.

بن سرك، محمد بن العطار، تاريخ قسطنطينية (حقيق بومار رابع)، امكنيه «موصية ابراهيمية، الخرائط، بلون

ص 76

مکون، عبد الکريم، المصدر السابق، ص 44.

عبد نفسه، ص 57.

خلوي، أبو القاسم، المرجع السابق، ق 2، ص 581.

مرجع نفسه، ص 391

مرجع نفسه، ق 1، ص 176

نفسه، ق 2، ص 63

نفسه، ق 2، ص 295

نفسه، ق 2، ص 296

نفسه، ق 2، ص 580.

دكتور عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، الطبعة السابعة مطبوعة، ديوان

دراسات علمية، الجزائر، 1994، ص 109.

حنوي، المرجع السابق، ق 2، ص 364

دكتور نور الدين، صفحات...، ص 275.

دكتور، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 1، ص 402

حزبي، محمد بن ميمون، التحفة المرحية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (تقديم وتحقيق

دكتور محمد بن عبد الكريم)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 146، 147

عبد محمد بن محمد، المرجع السابق، ص 309.

دكتور حقاوي، المرجع السابق، ق 1، ص 66.

Joachim de Gonzalez Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger
Imprimerie Victor Pèze, Alger, 1886, p 14

دكتور، أحمد توفيق، محمد عثمان باشا...، ص 66.

نبوت، محمد بن محمد، المصدر السابق، ص 352.

مكي، عبد مكرم، المرجع السابق، ص 46، 47 و 62

حنوي، المرجع السابق، ق 2، ص 393

نفسه، ق 2، ص 427.

حزبي، محمد أبو ر من مكي، فتح الإله ومنه في التحدث بفصل ربي وعمته (تحقيق وصح

دكتور محمد بن عبد الكريم)، مؤسسة الوصية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 22

دكتور، بن سحون، المصدر السابق، ص 64.

دكتور، محمد حسني الإدريسي النسي، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشايخ والمسجلات

دكتور، جمال عباس، الجزء الأول، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 150-151.

دكتور، حقاوي، المرجع السابق، ق 2، ص 452.

نوف، محمد بن محمد، المصدر السابق، ص 295.

سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 1، ص 328.

حيدر، محمد، تاريخ الأدب الجزائري، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 292.

سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 1، ص 327-328.

حادي، عبد الرزاق بن حمادوس، الرحلة، المسماة: لسان الثقل في السأ عن السب والخسب وحال
سعد الله بن عبد الله (أبو القاسم)، إصدارات مكتبة الوصبة، الجزائر، 1983، ص ص 119-

... من المعلومات حول هذا الموضوع راجع د. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، الجزء

91. Joachin de Gonzalez. op.cit., p.14.

علاي، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 109.

نكح، المرجع السابق، ج 1، ص 151.

الرجع نفسه، ج 1، ص 466.

سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 2، ص 173.

... من التوضيح والإطلاع راجع:

بن علي، محمد بن محمود، السعي المحمود في نظام الجود (تنسيق وتحقيق خرازي محمد بن عبد
الكريم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

ابن أبي القاسم، الترجمة الكبرى...، ص 153-154.

... احتياوي أنه "العلماء المحقق والفهماء المنصف، حققوا لمصنفنا كتابي "بحر الخواص" وأبصر الخواص،
الرجع السابق، ج 2، ص 89.

سعد الله، أبو القاسم، الشاعر المعق محمد بن الشاهد واحتلال الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 61،
نوفمبر 1981، ص 14.

... في سنة 1707 (1710-1707) فاتح وهران سنة 1710، والداي محمد بن عثمان باشا
1766 (1791) الذي كان له الفضل في صرد الإنسان من وهران نهاية عام 1791، وداي العرب محمد
1766 (1791)، وداي الشرق صاحب (1771-1792)

... في تلك المصم هذه الظاهر، فلم يكن كل العلماء يوافقون على الجزائر ذوي مستوى محدود، بل وجد
... مع مستوى عال كعائلة العلي التي قدمت من الأماصون والشيخ فتح الله القادم من سوريا

مكة، عبد الكريم، المصدر السابق، ص 97.

نفسه، ص 79.

نفسه، ص 81.

نفسه، ص 90.

... أبو القاسم، المصدر السابق، ص ص 141، 142.

مكة، المصدر السابق، ص ص 75-76.

نفسه، ص 93.

نفسه، ص ص 92-93.

نفسه، ص ص 84، 89، 91.

11. Devoulx (A) « Les edifices religieuses » R.A., 1867, p p 388-389

عدد على مجموعه من المصادر والمراجع لإعداد هذا المجلد ومنها

- مكة، عبد الكريم، المصدر السابق.

- (راشدي، بن محمود، المصدر السابق.

- عتوف، محمد بن محمد، المرجع السابق.

- كنان، المرجع السابق.

- لطاف، محمد، المرجع السابق

- سعد الله، أبو القاسم، شيخ الإسلام ، وقايع الحرائر النفاي ، تحرير 1 و 2

- لادن، أحمد توفيق، محمد عثمان باشا...

- لخواوي، أبو القاسم، تعريف الخلف.....

- علان، عماد، العلماء الحنابلة في البلدان العربية الإسلامية خلال القرنين التاسع والعشرين

ميلادي (3-14 هـ)، ديوان مطبوعات جامعة، الجزائر، ص 1995

Joachim de Gonzalez, Op. cit.,

- سارث، أحمد بن العطار، تاريخ قسطنطينية ، ص ص 76 78

في المصدر والمصاحف

عبد الله، توفيق، كتب من الشيخ أحمد ربيع، وكانت منشورة في مناطق البروقية وتالاه

من بلاد مصر د سعد الله أبو القاسم، قايح الحرائر النفاي . ، ص 3، در العرب الإسلامي، الجزائر،

1991، ص 297

سعد الله، أبو القاسم، أبحاث... ، ص 197.

- سيد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ... ج 1، ص 444.
- ... أبو القاسم، الترجمة...، ص 151.
- المصدر نفسه، ص 374.
- در، المصدر السابق، ص 127.
- م. خليفة إبراهيم، المرجع السابق، ص 83.
- سيد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ... ج 1، ص 399.
- سيد محمد، "قراءة في رحلة محمد بن مسيب إلى المحار في القرن الثامن عشر"، كتاب صدر عن
- م. ب. بحالة العرب والمسلمين بالجزائر، 21-24 فبراير 2005، ص 226-228.
- سيد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ... ج 1، ص 43.
- ج. ك. م. م. م. المصنف المسمى التمساني أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، البستان في ذكر
- العلماء بتلمسان (تقديم طالب عبد الرحمن)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- المصدر نفسه، ص 260، 261.
- سيد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ... ج 1، ص 433.
- ج. م. م. م. التمساني، المصدر السابق، ص 261.
- م. د. هلال عمار، المرجع السابق، ص 166-167.
- م. ك. م. م. م. معجم المؤلفين (ترجم مصطفى الكلب العربية)، الجزء العاشر، مطبعة ترقى،
- دمشق، 1960، ص 71.
- م. ب. م. م. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، الطبعة الثانية، منشورات
- مكتبة شعاري لثقافة ونشر والتوزيع، بيروت، 1980، ص 188.
- م. د. هلال، المرجع السابق، ص 167، 168.
- م. ب. م. م. عادل، المرجع السابق، ص 343.
- سيد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ... ج 1، ص 434-435.
- م. ح. م. م. أبو القاسم، تعريف الخلف...، ج 1، ص 416.
- م. ب. م. م. محمد، رحلة ابن مسيب...، ص 229.
- م. الطمار، محمد، المرجع السابق، ص 292.
- م. ك. م. م. عبد الكريم، المصدر السابق، ص 57.

¹⁷² . Raymond, André. Op.cit, p. 28.

مقدمة، في نفسه، أبحاث وآراء، ص 198

في الثاني، الفصل السابق، ص 37

في نفسه، ص 39.

ص 40

الباب الثاني

وظائف لها علاقة بالقضاء ونماذج
من أقضية القضاة الأحناف والمالكيين

المصل الأول: موظفو الحكومة وعلاقتهم بالأمن والقضاء

المصل الثاني: موظفو الإدارة المحلية والبايليك وعلاقتهم بالأمن والقضاء

المصل الثالث: نماذج من قضايا الأحوال الشخصية

المصل الرابع: نماذج من قضايا المعاملات

الفصل الأول

موظفو الحكومة وعلاقتهم بالأمن والقضاء

أ. الباشا.

ب. بيت المالحى.

ج. رياس البحر.

د. على العرب.

حدث في الفصول السابقة عن دور المفتي والقاضي، غير أن هذا الدور انحصر في القضايا الشرعية .. فلو أن ما يخص قضايا الخمر والجرائم فاختص بها موظفون آخرون، فمن ناحية العملية كان .. الذين يمارسون مهم قضائية على مستوى قطاعاتهم وتخصصاتهم، إضافة إلى دورهم في استباب الأمن والاستقرار.

رسى في هذا الفصل المهام الأمنية والقضائية التي أنيطت بكار موظفي حكومة الإيالة وبأني .. من هؤلاء أمشاشا الذي اعتبر القاضي الأعلى في الحكومة، فكان ينظر في شتى القضايا، ماعدا تلك .. حروب الشرعية التي كان يوجهها إلى القاضي، إلا أنه نظرا لتعدد مهامه وتشابكها، فإنه مع .. من صلاحياته لعدد من الموظفين مثل بيت المال الذي كان ينظر في قضايا والميراث بمساعدة قاضي .. قاضي بيت المال" أمّا على مستوى المياء فمارس عدد من الموظفين مهام الأمن والقضاء في حدود .. منهم، منهم وكيل الخرج، الأميرال وقائد المياء إلى جانب آغا العرب الذي كان يسهر على الأمن .. حراج مدينة الجزائر.

الباشا:

يشكل هرم اجهزة التنفيذي في حكومة الإيالة، ولذلك فهو بمثابة القاضي الأعلى والمسؤول الأول وجهاً للعدالة⁽¹⁾، فكان يظفر في القضايا المعقدة والخطيرة بحضور أعضاء الديوان والموظفين السامين⁽²⁾، حيث يتمتع بكل الحقوق والصلاحيات، إذ بمجرد انتخابه يصبح المشرف الأول على السلطة عينية، وتصبح أحكامه نافذة غير قابلة للطعن، كما يصحح في نفس الوقت القائد العام لقوات الجيش سنة، ويتولى تعيين في كل المناصب ومنها القضائية. كما يكون له حق إعلان الحرب أو توقيع هدنة السلام، ويتحكم في حياة أو موت الأشخاص، والغرض من كل هذه السلطات الواسعة حكم من العدل وحماية مصالحه وتطبيق القوانين بكل صرامة ودون تمييز⁽³⁾، ويؤكد حمدان حوجة هذه "حينما يقول" ومن واجبات الداي كذلك العمل على معرفة مشاكل سكان الإيالة، وسلوك ولائه، من كيفية تطبيق العدالة⁽⁴⁾، ويذهب الحذ بالدكتور "شو" إلى إضمار حكم الداي بنوع من التبرير، حينما يخصص كل الصلاحيات في هذا الشخص، حيث يعتبره السيد المطلق للبلاد والناظر في نقد الدنيا والإحرامية يكافئ ويعاقب حسب هواه، يرسل اخلاعات، يشرف على الجيش والشركات، يحجب من أي أحد⁽⁵⁾، غير أن هذه الصلاحيات لم تمنحه من التصرف بحرية خاصة تجاه الجيود المتبرية الذين كانوا سريعي الغضب، والذي قد ينتج عنه مقتل الداي، وفي أحوال عرلة

لأن ما تجسّر الإشارة إليه، أن صلاحيات الباشا، وخاصة القضائية منها، قد ازدادت منذ عام 1710-1718) بطرد الباشا المبعوث من قبل السلطان، وهكذا فتح مجرماً من هيمة الباب العالي قابلاً لاسمها له فقط، لا يتلقى أي أوامر منه، غير أنه كان يستقبل من عند رعيهم "القاضي-باشي"

كان الباشا يباشر مهامه القضائية في مقره بقصر الخيمة، والذي انتقل إلى حصن القصبة في أعالي سنة حرائر عام 1816 في عهد الداي علي باشا (1816-1817)⁽⁶⁾، وكان المقر عبارة عن قاعة مدمجة في النطاق الأرضي للقصر، حيث يجلس الباشا على كرسي حجري مرصع بالآجر ومغطى من ركني وثير عليه حلة أسد، يرافقه في مجلسه عدد من الموظفين والمساعدين، يتشكون من أربعة من يجلسون عن يمينه فوق حصر، ويضع كل واحد منهم سجلاً يكتب فيه أوامر وأحكام الداي، حاضر مجلس الباشا كل من الخراجي، الخرحم - الدرغومان Drogman الذي يتدخل في القضايا ويكون أحد أطرافها أحياناً، الباشا شاوش، ويصنف "ديوانايفيل Dubois Thainville" إلى هؤلاء من شقي والقاضي الخفيين، أعاد الملالين والوكلاء⁽⁷⁾، أما خارج القاعة فوجد عدد من حذائهم بكثافة يجلسون على كرسي عند مدخل القصر، ويقولون هكذا مادام الباشا في القاعة لأنه قد

سليم في أي وقت لتفيد أحكامه القضائية التي يصدرها ضد أحد المتهمين، أو لإحصار آخر أو
... ويخضع هؤلاء الجنود للباشا شاوش⁽⁷⁾.

ثم إن التوقيت المخصص للنظر في الأمور القضائية من حلقات وبراعات وجرائم وغيرها، ما
... القضاء الشرعية التي كان يوجهها إلى القاضي، فإن الباشا كان يخصص لذلك الفترة الصباحية من
... يوم الخميس الذي كان محصيا لرياره عائته ويوم الجمعة حيث يؤدي الصلاة⁽⁸⁾ بعد
... الصباح كان الباشا يهبط إلى قاعة المحكمة ويجلس على كرسيه حتى موعد صلاة الظهر،
... يخصص أصحاب القضايا مهما كان اتمازهم الاجتماعي أغنياء أم فقراء، فيطرحون قضاياهم
... دون حضور محامي أو وكيل عنهم، لأن العدالة في الخرائر آنذاك لم تعرف وجود المحامين، وكان
... يستمع باهتمام للمشتكى ويحضر نظره في حثيات القضية، وعند الإتمام بكل جوابها فإنه يصدره
... فيها، وباعتباره القاضي الأعلى فإن أحكامه كانت نهائية لا طعن فيها، حيث يتعد الحكم في حبه
... لروار وأعوانه، أما إذا كان المدعي من الجنود الانكشارية فيتم إرساله إلى مقر آغا الملاحين ليال
... بعدا عن أعين الناس⁽⁹⁾ وفي حالات أخرى قد يكتشف كذب المشتكى، فيأمر بضربه عددا
... من الضربات على بطن القدمين، كما يجبره على الاستجابة الغير مشروطة لكل مطالب من أقمه
... والمطال⁽¹⁰⁾.

أما إذا كانت القضية معقدة وعجز الباشا عن إصدار حكم فيها، فإنه يشارر أعضاء الديوان
... في القاعة، وحسب بعض المصادر فإن هذه الاستشارة لم تكن إلا محاولة منه لإبعاد أي لوم أو
... عن تحميل الديوان حرجا من المسؤولية في الحكم الصادر⁽¹¹⁾، غير أن حمدان خوجة يبين أن
... الديوان مع الداي كانت ديمقراطية وشملت كل المجالات فيقول: "وأداء هذا الواجب يكون على
... موضوع مناقشة بين الديوان والداي كلما دعي المجلس للإعقاد. وإن ارتباط المصالح والرواح من
... ترتيب قد جعل من اختصاص أعضاء الديوان أن يتداولوا فيما يخص منافع البلاد وما يجري في
... وكانت مجهوداتهم تهدف دائما إلى تحقيق السعادة والأمن العموميين، وباختصار لقد كانوا
... كأرباب أسر تجاه أبنائهم⁽¹²⁾".

عندما جاز من القضايا التي ينظر فيها الباشا:

كان ينظر في كل القضايا المدنية والإحرامية، باعتباره القاضي الأعلى، ما عدا القضايا الشرعية
... والوقف والرواح والطلاق التي كان يوجهها إلى القاضي المحلي في أغلب الأحيان، كما أنه
... لالتزاماته وكثرة مشاغبه فإنه كان يكلف موظفين آخرين لممارسة القضاء باسمه، وتطعننا المصادر،
... لاجبة منها، على عندما جاز من القضايا التي حكم فيها بعض الدايات ومنها

1.1. السرقة:

كانت حكومة الإيالة وعلى رأسها الباشوات يشددون على محاربة هذه الآفة الخطيرة ومعاقبة
الذين دون رحمة، وكثيراً ما كانوا يجوبون الشوارع بأنفسهم ويراقبون الأوصاع ميدانياً، فإذا ما أثار
ربحش شكوكهم فإنهم يحققون معه في الحال، وكان الداى إبراهيم (1710) المنصب "بالخجون" ثمودجا
بالدييات، لمجرد اعتقاله لعرش الإيالة حله، للداى محمد بكداش (1707-1710) أظهر شدة
دون نصايا العدالة والقضاء، وكان عرجه من ذلك تخويف الأشرار ودوي الأخلاق العاسية وكسب
بإحسان السكان، ففي إحدى المرات بينما كان يتجول مع موظفيه قرب المياه، صادف شخصاً تظهر
بعلامات البؤس والعقر يدخل يده من حين لآخر في سلة كان يجأها تحت ملابسه ويخرج منها شيئاً

أثر هذا الفعل شكوك الداى إبراهيم، فاقرب منه سائلاً إياه عما يأكله، ثم قام برفع ملابسه
سبعة سعة مملوءة بمأكلة الشمس، وفي الحال سأل من أين أحضر هذه السلة، فأخبره بأنه اشتراها من
البحرة القادمين من مدينة مرسليليا، غير أن الداى لم يصدق ذلك لأن وضعه المادي لا يسمح له
بذلك، وتأكد بأنه سرقها.

ثم أمر الداى أحد شواشه باقتياد المتهم إلى القصر ليحاكم هناك، وبول بعنه إلى المياه حيث
سعى ظالم السعة القادمة من مرسليليا سائلاً إياهم إن قاموا ببيع سلة من الشمس. ولكن قائد السعة
جاءه بأن السلة قد سُرقت منهم.

عند الداى من الطاقم مرافقته إلى القصر، وهناك تأكد الجميع بأن الشخص سرق السلة ولم يشتريها،
عندئذى بإرجاع السلة إلى أصحابها ومعاقبة المتهم بحسمانة جديدة بسبب كذبه على الداى وبالشق
بسرقة، ونفذ هذا الحكم في حينه دون تأخير⁽¹⁴⁾.

ومن صدقت هذه الحادثة، فإنها تبين لنا بشكل جلي مدى حرص الباشوات على تطبيق العدالة
في الأمن والطمأنينة بين السكان دون تميز، ويظهر أن هذه السياسة حققت غايتها، فعلم الأمن
استقرار ربوع الإيالة، ونعم الجميع، بما فيهم الأحمات بذلك

2.1. مراقبة الأسعار:

رغم أن هذه المهمة كانت ملقاة على عاتق موظفين آخرين كالمحاسب، وأماء الطوائف الحرفية،
الذين كان يشارك في عملية المراقبة والمحاسبة، وهذا لا بد من التأكيد أن أسعار المواد الغذائية الواسعة
بذلك، وخاصة الحبوب بكل أصنافها، كانت محدّدة من قبل الحكومة⁽¹⁵⁾، ولهذا فإن أي تاجر يقص

كانت تهمة رفع الأسعار أو الغش في الميزان وامتياز، فإنه يعرض أمام الداي ليال العقاب الذي
 يظهر أن الداي كان على اطلاع بأحوال السوق بفصل عيونه هناك، فإذا ما وصلت أخبار أحد
 من الذين يرفعون الأسعار، فإنه قد يلجأ إلى التحقق من الأمر بنفسه، وهذا ما حدث للداي إبراهيم
 1716، فلما وصلت أخبار بغش أحد التجار تكرر في هيئة عبد وخرج في الصباح الباكر رفقة أحد
 سنده، حيث توجهوا إلى دكان التاجر المشتبه فيه واشترى منه أرزا وعا بمجموعها بأسعار أعلى من تلك التي
 سنده البايك.

ومعرد عودته إلى القصر، أمر الداي إبراهيم العبد الذي رافقه بتقديم شكوى رسمية ضد التاجر
 لتبديد برفع الأسعار. وهكذا أرسل الداي أحد شواشه لإحضار التاجر إلى قاعة المحاكمة، غير أن هذا
 لم يكر التهمة وأقام العبد بالكذب والتحدي عليه، فما كان من الداي إلا أن أرسل بإحدا إلى أحياء
 به يطلب من كل ساكن له شكوى ضد هذا التاجر أن يحضر إلى القصر صباحا قبل صلاة الظهر
 من مكرهه رسميا أمام الداي، فكان أن حضر عدد كبير من المشتكين، وبالتالي ثبت التهمة ضد التاجر
 من حكم عليه الداي بعقوبة أولية غدت في خمسمائة صرة على بطن قدميه مع دفع غرامة مالية قدرها
 ثمانية باسرة، وبعد تنفيذ هذه العقوبة استشار الداي أعضاء ديوانه في نوع العقاب النهائي الذي
 سنده التاجر، فاتفق رأيهم على أن يشق حتى يكون عبرة لغيره من التجار، وتم تنفيذ ذلك في حبه¹⁶.

3.1 فصاها الجود

كان أباشا بمثابة القائد الأعلى للبحش، مما مكنه من محاكمة أي جندي ارتكب جريمة أو جريمة،
 بعد صدور الحكم يرسله إلى آغا اهلالى ليعقد ذلك سرا، لأن القانون كان ينص صراحة على مع
 ذلك أي جندي إنكشاري عل أمام الملاء حتى يحافظ على هيئة هذه الفرقة، فإذا كانت الجريمة بسيطة
 من بعدد محدود من الصربات، أمّا إذا كانت جريمة خطيرة تتعلق بأمن الأشخاص أو الدولة فيحكم عليه
 في مقر الآغا

وقد استطاع بعض الدايات فرض سيطرتهم والانضباط في صفوف هؤلاء الجود الذين كانوا
 من عوامي والمرد، ومن هؤلاء الداي محمد عثمان باشا (1766 1791) حيث أصبحت تصرفات
 مدني عبيده أقل عدما وأكثر انضباطا، ذلك أن هذا الداي عرف بصلاحه وعدله وانصافه، فكان
 من سرون هو دة كلّ جندي يرتكب أي مخالفة أو جريمة أو ينثر الفوضى، فتجده يعاقب السارق منهم
 من الأعراض والقاتل بمساعدة جهاز رقابة وشرطة مصيطي¹⁷، كما أن الداي علي خوجة

(1817-1818) الذي تولى حكم الإيالة في فترة حرجية وحظيرة، استطاع أن يقصي عنى تمرد اجنود من الطاعة في صفوفهم بفصل إصلاحاته وصرامته، فقبل ألف ومائتي جنديا ومائة وخمسين صابطا. ورحل ما بقي منهم إلى الأناضول⁽¹⁸⁾.

4.1 قصايا الأحياب:

كانت حكومة الإيالة تعقد الاتفاقيات مع كثير من دول أوروبا، وكان من بين السود التي تص الاتفاقيات، قصايا تطبيق العدالة فيما يخص رعايا هذه الدول الذين يستقرون في الجزائر بصفة دائمة. وهذا فإن الداي كان المسؤول الأول للطر في هذا النوع من القصايا، وكانت الإجراءات تص من قبل فصل الدولة التي تعرض أحد رعاياها لتجاوزات مهما كان نوعها، أو إحلال بنود الاتفاقية مع بلدين ابليدين من قبل أحد الخرائيرين، يحصر أمام الداي ويطرح شكواه، في هذه الحالة يأمر الداي بحل مكلف بتسحيل الاتفاقيات لفتح السجل وبقراءة بنود الاتفاقية، فإذا كان الفصل على حق فإن ي بصفه، أما إذا كان محطنا فترفض شكواه لأنها غير مؤسنة⁽¹⁹⁾، وهكذا تحل المشكلة في فترة بومهم، كانت النتائج التي ستمنعض عنها

كما كانت قوانين الإيالة تنص على أن كل أجنبي يرور مدينة الخرائير كان يجب عليه أن يتوجه لمرسل إلى قصر الحكم، حيث يرافقه قائد المضاء أو أحد صباطه، فيقبل يد الداي كتعبير عن احترامه منه. ثم يسأله هذا الأخير باللغة التركية⁽²⁰⁾ - ربما بواسطة مترجمه - عن بلده الأصلي وعن أخبارة منحه، ثم يستعصره عن سبب حصوره إلى الخرائير والطريق الذي سيسلكه، وهكذا يحمده موافقته مع بالخروج بموافقة أحد المترجمين⁽²¹⁾، ويظهر أن هذا الإجراء كان لأهداف أمنية انطلاقا الحكومة من خلال الأحياب.

ومن الإجراءات الأمنية كذلك مع الأحياب من حمل السلاح أثناء تجوالهم في مدن الإيالة عامة، من خرائير خاصة. كان هذا القانون يمس حق القصاص والصلابة الأحياب. ويرجع "ناسي" فرص هذا الأمر إلى صيق شوارع المدن بحيث أنه يمكن لسيف أحد الأحياب أن يلمس أحد المارين وخاصة الجنود الحربية مما يسبب خصومات ومشاكل كان يجب تصديدها في كل الأحوال وبكل الطرق⁽²²⁾.

وكانت العادة تنص على أنه إذا صادف أحد السكان، سواء أكان من الخنبيين أو الأحياب، فإنه يضطر إلى فتح الطريق أمامه والصبر على إهائه وعدم الرد عليها لتعادي تأزم الموقف - لأنهم كانوا متأكدين من عدم الحصول على حقهم حتى وإن قدموا شكواهم إلى الداي نفسه

ويخبرنا "تاسي" عن قصة وقعت للفصل البريطاني في الجزائر "توماس تومسون Thomas Thopson" سنة 1716، فيما كان متوجها إلى الميناء لملاقاة ربات السفينة صادف عد المول شاهبا غلا، فارتبك المول كان صبقا لا يسمح لمرور شخصين، قام الشاب بدفع الفصل معتبرا نفسه الأحق بالمرور باسم الفصل مسيحي، ووصل به الحد أن صرب الفصل، ولما تدخل قائد الميناء فر الشاب⁽²³⁾.

وباعتبار أن القصيدة خطيرة جدا قام أميرال الميناء بطرحها على الداي الذي أمر بدوره "الباشا" بـ "احتجاز المتهم"، وبعد حضوره سأله الداي عن سبب فعلته، فأجابته الشاب بأنه صرب "مسيحي" وأخبره على فعلته، وفي حين أصدر الداي حكمه الذي نص على توجيه ألفين ومائتي ضربة إلى ركبت الشواش بتفصيها في الحال أمام مرآى الفصل، فطلق الشاب ألف ضربة على بطن قدميه، بسبب عدم قدرته على التحمل، ومحاولة الداي إطالة مدة التعذيب حتى يكون عبرة للآخرين، أمر بالصرع وإدخاله إلى السجن، ليتواصل ذلك في صباح الغد، حيث أرسل في طلب الفصل ليشهد بـ "كمال العقاب"، فكان أن تنفى الشاب من حراء ذلك ألفا ومائتي ضربة على مؤخرته، مما جعله يصرخ على الكلام والتعصب ولم يقف العقاب عند هذا الحد، وإنما أمر الداي بسجته وتركه يموت "دعفت"⁽²⁴⁾.

والأد، كانت القصيدة المطروحة على الداي تتعلق بأحد الأسرى المسيحيين الذي استحق الإعدام، الذي يظهر نوعا من النجاسة تجاه المتهم، فيحيره بين الموت أو اعتناق الإسلام لإبقاء نفسه، غير أن هذا لا يكون إلا في قصايا التي تكون الحكومة طرفا فيها، أما إذا كانت القصيدة بين العبد وشخص "فإن الداي لا يستطيع أن يخبره، وإنما يطبق عليه الحكم الذي يستحقه"⁽²⁵⁾.

وقد طرح على الباشا قصة يكون طرفي النزاع فيها أحد المسيحيين ويهودي، وفي هذه الحالة فإنه ليس أحد القاصلة الأوروبيين المعروفين بعد التهم، وفي أغلب الأحيان يكون الفصل الفرنسي، مما حكم فيها، غير أن ذلك لا يتم إلا بعد عرض هؤلاء الأجانب قصيتهم عليه شخصيا، وهو الذي يروح لقصايا التي يعرضها على الفصل الفرنسي⁽²⁶⁾.

غير أن بعض القاصلة الأجانب استفلوا هذه الامتيازات القصبانية والحصانة الدبلوماسية للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمع الجزائري، فيخبروا "شالرو" أن شابين من منطقة القبائل التجأ إلى القصبلة ملكة هروبا من العقاب، وكان ذلك بعد ثورة اندلعت في بلاد القبائل وأدت إلى مقتل عدد كبير من "رأس المقي الخنفي"، فما كان من الداي حسين باشا إلا أن أصدر حكما قصايا ينص على "س" على أن يعقد الحكم فهما بمجرد حروجهما من مقر القصبلة⁽²⁷⁾.

5.1 قصاص الديون

شكلت أهم القضايا التي كان الداي يباشر النظر فيها، وكان قانون الإيالة صارم في هذا المجال. لا يحل لأي شخص سواء أكان من سكان المدينة أو غريباً بالخروج منها قبل أن يسدد كل ما عليه من ديون. ولا يقدم رها يعادل قيمتها، وبشروط في هذه الحالة موافقة المدين وإبداء رضاء أمام الداي.²⁸

وكانت الإجراءات القضائية تنص على أنه في حالة وقوع مراع بين شخصين حول مشكلة الدين، لا يتصور كان يتوجه إلى الداي مباشرة ويقدم شكواه أمامه. وفي الحين يستدعى المتهم أو يحضر بالقوة من الشواش لممثل أمامه، فيسأله عن حثيات القضية، فإذا أنكر ما عليه من دين، فإن المشتكي يكون بطر لإحصار شهود ليؤكدوا دعواه والدين يجب أن يكونوا من ذوي السمعة الحسنة لتزجده شهادتهم ولا عسراً، وإلا فلن يعتمد عليها في القضية.

إذا ثبت الدين على المتهم، فإن الداي يعاقبه بعدد محدد من الصربات على بطن قدميه بسبب إنكاره، ويأمره بدفع قيمته مضاعفة مرتين، أما إذا ثبت كذب المشتكي، فإنه يتلقى صربات محددة بطن قدميه، ويجبر على دفع نفس القيمة التي ادعى إقراضها للمتهم، وتبحة لذلك فإن تدفق التهم من الأشخاص كدما ومعتدا كان يادر الحدوث خوفاً من العقاب.

أما إذا اعترف المتهم بمد البداية بقيمة الدين، واعترف بعجزه عن التسديد بأذلة وبراهين مقنعة، داي يمنحه مهلة لا تتعدى شهراً واحداً لتسديده، وقد يمنحه مدة إضافية تقدر بشمانية أيام كإضافة لهذه السابقة الذكر. فإذا انقضت المدة وحان وقت الدفع، فإن هذا الأخير يأمر الشواش بالتوجه إلى بيت يجرحون كل ما فيه من أثاث وأواني تباع بالمراد العلني، وبعد تحصيل المبلغ المصرح به في ثوب، فإنه يعطى للمشتكي كتعويض على ديه دون أن يؤخذ منه شيء كعصية للحكومة أو ألعاب بوف لا ما يقلعه المشتكي عن طيب خاطر إلى الشواش.

إذا كان المتهم لا يملك مسكناً أو أي شيء ذي قيمة يمكن دفعه، فإن الداي يصدر أمراً بسحبه بسدد كل ما عليه من دين، ويضاف إليه قيمة العوائد بسبب التأخر وعدم احترام المدة المحددة، ولا من هذا العقاب إلا إذا تارل المشتكي عن شكواه وبعد حصوله على ديه كاملاً فإن المشتكي يعلم بذلك ويشكره على اهتمامه بالقضية، كما يتم إطلاق سراح المتهم.²⁹

إن دور الباشا في مجال القضاء هام وخطير في آن واحد، فهو يظر ويحكم في القضايا الخطيرة معنية على الموظفين الآخرين باعتبارهم المسؤولين والقاضي الأول للإيالة، فدوره في هذا المجال لم يقتصر

من سكان أغليش، بل وحتى أولئك الأحماب الذين يهدون إلى الخرائر وينسبون في مشاكل قضائية أو
بفكان عليه ان يتعامل معهم بحزم وفي نفس الوقت بحكمة حتى لا يتسبب حكمه في أزمة سياسية مع
الحكومة بعد التي ينبغي إليها هذا الأحمي. كما أنه كان مضطراً إلى الحكم بالعدل بين المتخاصمين دون
اعتداء منسوب أو الجاه أو الانتماء العرقي. وإذا استعصت عليه قضية ما، فإنه كان يسعى بأعضاء
بإيجاد الحكم العادل.

بيت المالجي:

يعبر من بين الموظفين السامين في الإدارة العثمانية التي استحدثت هذا النصب للتصرف في
أموال والثروات التي تصبح ملكاً للدولة بعد وفاة أصحابها أو سمرهم دون عودة أو فقدانهم دون أن
يترحم على أثر، وذلك لانهدام ورثة شرعيين يرثوهم⁽³⁰⁾، أما الوثائق الشرعية فصره كالتالي "الناظر
بما خرج على شغل الموارث المحترمة وبيع ما هو على ملك بيت المال عقره الله تعالى من دور وأراضي
من داخل البلد المذكور وخارجه يادن من له ذلك شرعاً ومعوض إليه فيما ذكر التعويض التام"
كما يبيحه في هذه المهمة قاضي وموثق وكاتباً صيغ ومسجلون، كما كان يشترط فيمن يتولى هذا
عب - يكون تركياً بالأصل⁽³¹⁾ ومن أفراد الجيش الإنكشاري. فكانوا في البداية يختارون من رتبة
أبواب. ومع نهاية الصف الأول من القرن الثامن عشر أصبحوا يختارون من رتبة البلوكاشية⁽³²⁾.

ولما سبق فإن مهام البيت المالجي كانت الإشراف على مراقبة تركات الأشخاص الذين يتولاهم
نهم و ينادرون البلاد دون رجوع فتعثرهم الحكومة من الأموال، كما أنه كان يجمع أن يدرس أي
خص لا بعد الحصول على إذن من هذا الموظف. حيث يقوم أهل الميت بتقديم معلومات مفصلة عنه
بأن تحديد حقوق الورثة حتى وإن كانوا متغيين، فيقوم قاضي الموارث رفقة أحد المسؤولين السامين
بمراجعة وكيل يمثلهم كما يعين أوصياء على القاصرين، ثم يقوم بتحديد وصية الميت إن وجدت بعد تسجيلها
بكم من صحفها³³.

بعد إتمام إجراءات تحديد الورثة من قبل بيت المالجي وقاضي الموارث، يمح الإذن بحمل الميت إلى
داره لأنه من الإشارة أن مقابر مدينة الجزائر كلها كانت موجودة خارج أسوار المدينة، وبالتالي فإن
وحدة كانت مضطرة للحرج غير أحد الأبواب حيث تخضع لمراقبة أحد موظفي بيت المالجي للتأكد
بوجود تسريح بالدف³⁴ وبعد ذلك يتوجه الموثقان إلى محل سكن الميت لإحصاء كل الممتلكات
جوديه، أما الأشياء الثمينة من أموال وذهب وغيرها فيتم نقلها إلى مكان آمن خوفاً عليها من الصياغ
بغلة حضور الورثة وذوي الحقوق⁽³⁵⁾.

ولمجرد حالة أخرى وتمثل فإنه إذا لم يكن للمتوفي ورثة حاصرين أو غائبين، ففي هذه الحالة تخمس تركته المصاريف المترتبة عن دفعه وتدفع ديونه وتبعد وصيته إن وجدت بشرط ألا تتجاوز المقدار المنصوص عليه الشرع بحيث يشترط ألا يتعدى ثلث تركته حتى ولو ترك ورثة من أقربائه، أما المقتاتين منكم فيكم ضمها إلى أملاك الدولة⁽³⁶⁾.

في حالة الأخرى فتمثل في أن يكون الميث غريب أو أجنبيا أو مجهولا لا يعرف له أصل أو كان مستعينا، فإن بيت المال يصبح مخنهم الرسمي، إذ يقوم ببيع تركته بالمراد العلني في أماكن محصنة هذا هو تعريف سوق الدلالة، حيث تخبرنا الوثائق الشرعية على مثل هذا النوع من البيع إذ ترد فيها هذه التلية " . وذلك بعد النداء عليها في أماكن الرغبة ومصاف الريادة حيث يادى على مثلها بالبدن ذكر الأمر المألوف بحيث لا عين ولا حيف عن الجانب المذكور⁽³⁷⁾ وبعد إتمام إجراءات البيع يحفظ منه "كوديعة مقدسة" بعد أن تخمس منها المصاريف التي يشترط ألا تتجاوز نسبة 7 % لتدفع كأحور كبري كاتب الصبط والموثق إلى صاحب المصاريف البيع بالمراد العلني، ويودع المبلغ في صندوق عمومي سجل مقداره في ثلاثة سجلات، وهكذا فليس بإمكان أي شخص أن يتصرف فيه إلا بإذن من³⁸، كما كانت الإدارة تتحمل نفقات إساقية يشرف على دفعها بين المالحى مثل أجرة المرأة المكينة من حنث النساء الأموات والتي تقدر بـ 2 بوجو أسبوعيا، وأجرة حارس المقبرة "الجاشي" المقدرة بـ 1 بوجو أسبوعيا⁽³⁹⁾.

وكان نشاط هذه الهيئة يبرز بشكل حلي في فترات الجوائح التي كانت تصيب البلاد من فترة بـ كادارل والأوبئة ، التي كانت تخلف أعدادا كبيرة من الوفيات، فيقوم بيت المالحى ومساعديه بجمع أعداد الموتى وأسمائهم، كما يسهر على تنظيم عملية الدفن لتجنب الفوضى، ثم يتكفل بالتركات من ويقوم بعملية توزيع الميراث على أصحابه الشرعيين⁽⁴⁰⁾.

كما نجد بيت المالحى يتدخل لمصادرة ممتلكات الأشخاص الذين يصدر في حقهم مثل هذا النوع من العقاب، والذين كانوا في أغلب الأحيان من الطبقة الحاكمة، فلقد تعرض عدد من الباشوات إلى هذه الممتلكات بعد ثورة الخوادم منهم سبب عجزهم على تلبية المطالب المادية للثولاء، وغالبا ما يكون من هذه الشخصيات من يقتلهم، ومن نتائج ذلك الداي شعبان باشا (1688-1695) الذي لار عليه سريون متهمين بإيداء باهاكهم في الحروب ضد تونس والمغرب، فسجنوه، ثم خنقوه بأمر من حليته من حمد باشا (1695-1698) بعد تعرضه للتعبيد بفرض إجباره على كشف المكان الذي خيا فيه⁽⁴¹⁾.

لبن جانب تدخل بيت المال في تصفية أملاك الخوارج والمقصود عليهم من الباشوات كان له نصيب في ممتلكات الأشخاص الذين عادروا الخزانة دون عودة فاعتبروا من المفقودين. وتخبرنا وثيقة من أن جنديا انكشاريا أسر في حرية مالطا وبعد مدة وصلت أخبار معادها أنه قد ارتد عن دينه المسيحية، فقام باظر بيت المال بتصفية ممتلكاته في الجزائر، حيث مع أربعين دينار ذهبية من بلاحة حسين الانكشاري، وما تبقى منها وصعه في حرية بيت المال⁽⁴²⁾.

ومما يذكره بيت المال في تصرفه على بعض الأعمال الخيرية، كتوزيع الصدقات مسخفها، والتي كانت تقطع قيمتها من بيت المال حيث تراوحت بين 15 و 20 بوشو أسبوعيا، كما توزع خلال يوم الخميس على حوالي مائة فقير من فقراء مدينة الجزائر، كما تجده يتحمل النفقات على ذوي الفقراء الذين لا مال لهم وكانت تتراوح ما بين ست وثمانية بوشو كما كان يتكفل بتغطية نفقات بعض المؤسسات الدينية كالروايا والمساجد والافتاء الأخرى المسلمين الذين لم يروا وعمرها من أرض الكفر، ويدفع أموالا موحية إلى فقراء الحرمين الشريفين، مكة المكرمة بيت الثورة⁽⁴³⁾.

كان يساعد بيت المال على أداء مهامه المتعددة مجموعة من الموظفين هم القاصي والموظفان وكانوا من مسجلين⁽⁴⁴⁾، وكان أمر تعيينهم وعزلهم بيد الباشا نفسه، وكان يطلق على هذا القاصي "قاصي" بال، ويذكر "بارادي" أن أناسا قلوبون كانوا يقبلون تتولي هذا المنصب وذلك لأن بيت المال يجره حيا على تسهيل أحكام قضائية تتناى معصوص الشرع⁽⁴⁵⁾.

كان بيت المال مضطرا إلى دفع مبالغ مالية إلى خربة الدولة مقابل بقاءه في منصبه قدرها "شالر" أربعين الذي كان يدفعه بايات الأقاليم الثلاثة⁽⁴⁶⁾، وقد بلغ حوالي أربعمائة بوشو في كل شهر⁽⁴⁷⁾، ولكن يتبقى أحرا على مهامه وإنما يحصل على نصيب مما جمعه من أموال بعد تقديم المبلغ المخصص مدينة ويظهر أن هذا المنصب كان يدر على صاحبه أموالا طائلة جدا فقد حلف الحاج علي بيت المال في سنة 1206 هـ، 1791م ثروة طائلة قدرتها بحو 13343 ريالاً، كما كان حسين بيت المال في من سكان مدينة الجزائر ما بين عامي 1817-1826⁽⁴⁸⁾.

وحلاصة القول، فإن بيت المال كان يشرف على مؤسسة هامة في الإدارة العثمانية بالجزائر، إنها ما كان لها ساهمت في مساعدة أصحاب الحاجة من الفقراء والمساكين، وحافظت على حقوق الورثة، كما حظيرة المنصب يظهر أنه كان يجمع الرواج على من يتولاه باعتبار أنه يتصرف في أموال طائلة، وبعد ذلك الدولة تستولي على كل ممتلكاته⁽⁴⁹⁾.

ج. رئيس البحرية:

خصص بعض صباط البحرية الجرائرية بصلاحيات قضائية مكتسبة من النظر والحكم في تلك القضاة والممارسات التي تحدث في مجال تخصصهم، أي القضاة البحرية أو تلك التي تحدث في الميناء، وقد تسببت هذه المهمة عدد من الموظفين الذين هو صميم الداي للنظر في القضايا وإصدار الحكم على أصحابها، مما يمكن مسموحاً لهم بممارسة القضاء إلا يادون رسمي منه باعتباره القاضي الأعلى والأول لكل الإيالة، لا لاسارة أنهم كانوا لا يسيطرون إلا في القضايا البسيطة، أما تلك المعقدة والخطيرة فكانوا يوجهونها إلى المحاكم فيها بنفسه، ونعدهم هؤلاء الموظفين في الآتي:

2.2 وكيل الخرج

يعتبر عمادة وزير البحرية، أو كسبت إليه مهام عديدة منها الإشراف على الصناعة البحرية، التسليح، في العائمات، مراقبة البحارة وأعمال الميناء، حل الخلافات بين رجال البحر، البث في القضايا المتعلقة بحرية الخارجية والنقل البحري⁽⁵⁰⁾.

ولأداء هذه المهام المتعددة كان تحت إشرافه عدد من الموظفين مهم قائد البحرية، الخوجة أو قائد الميناء والرئيس، إلى جانب التي عشرة بلوكياشيا مكلفين بحراسة مخازن الميناء وتسيير أوامره⁽⁵¹⁾.

كما تمتع بصلاحيات قضائية مكتسبة من النظر في القضايا التي تحدث في الميناء ويصدر حكمه فيها من مكان، إذ كان له مقر مخصص لهذا الغرض يقع عند مدخل أحد المخازن يجلس فيه ليحكم بين بعض أصحاب القضايا⁽⁵²⁾.

2.3 أميرال البحرية:

كان يختار من قبل الداي، ولا يشترط في الشخص الذي يتولى هذا المنصب أن يكون من أقدم رجال البحرية⁽⁵³⁾، ورغم استحواد وكيل الخرج على معظم صلاحياته إلا أنه حافظ على بعضها وخاصة المتعلقة بالشؤون القضائية والممارسات التي تقع في مجال تخصصه، وحسب بعض المصادر فإن مقره كان في محل - أو كسكك - يقع في نهاية الطريق السمي للميناء قرب باب الجزيرة، وهناك كان يجلس مع رئيس مشككين ما يسمى "مجلساً قضائياً" أو "محكمة أميرية" يحضره بعض الاكثارية الأكبر - الرئيس وصباط برتبة "سوك باشي"⁽⁵⁴⁾، أما القضايا التي ينظر فيها فكانت تلك التي يعيها إليه من تلك التي تقع بين التجار ورواد الميناء⁽⁵⁵⁾، وكثيراً ما كان يحضر إلى محكمة الأميرال بعض من الأوروبيين إذا تعيق الأمر بقضيه يكون أحد أطرافها رعية من رعايا دولهم⁽⁵⁶⁾.

2.4. قائد المياء

موظف سام تمتع بصلاحيات واسعة، وكان يتولى هذا المصب بتعيين من الباشا الذي يختار له هذا مظهرا في الس دي خيرة وتجربة طويلة في ميدان البحرية، كما يشترط فيه حسن السمعة
57

ولحسن أداء وظيفته كان يستعين بعدد من الموظفين والمساعدين مهم اثنين من رياس المص. من أو كاتب، ورديان باشي - أو مفتش - ومجموعة من الموظفين يلقبون "بحراس المياء"، وهذا فهو يشرف العام على شؤون المياء، مكلف بمراقبة شرطته وتلقي القضايا الموجهة إلى الباشا⁵⁸.

كما كان يراقب المص التي ترسو بالمياء، وخاصة المسيحية منها، فيجمع كل المعلومات الخاصة بها، ثم يقدم تقريراً مفصلاً عنها إلى الداي، كما يرافق الأحاب الذين يصلون عبر المياء إلى قصره. ثم يحصل على ترخيص بالبقاء في الإيالة يحمله لهم الداي بعد توجيه مجموعة من الأسئلة إليهم. كما يترأس المسيحية التي تغادر المياء، حتى يتأكد من عدم وجود أسرى مسيحيين فارين على متنها⁵⁹.
بحري حساب كل هذه المهام الواسطة بين الباشا والرياس، حيث كان مكلفاً بإبصال أوامره وقراراته. وهذا كان مصطراً للحضور كل صباح إلى قاعة الحكم ومقابلة الباشا لسماع هذه الأوامر.
60

كما يتولى قائد المياء بعض المهام القضائية، ومنها النظر في الخلافات ومشاجرات التي تحدث في البحر داخل مفرقه هاك، أما إذا كانت القضية المطروحة خطيرة ومعقدة فإنه كان يستدعي الأميال وكل البحريين في مكان اجتماعهم قرب الدون، وهناك يطرح عليهم تفاصيل القضية ويستشروهم حولها، ثم يحكم فيها فيكون بالتصويت ابتداء بأكبر الرياس. وبعد ذلك يكتب تقريراً مفصلاً يقدمه إلى الداي. ويكون ذلك قبل تعيد الحكم المتفق عليه - باعتباره يقضي ويحكم باسمه -، والفرص من ذلك من موافقته على الحكم، وفي معظم الأحيان كان الداي لا يعارض ذلك⁶¹.

غير أن الدور القضائي هؤلاء الموظفين قد تراجع في الفترة المتأخرة من تاريخ إيالة الجزائر، لما سجد الداي وأعضاء ديوانه على كل الصلاحيات وجمعوها في أيديهم، وهذا ما يؤكد الأسير ديكى "كاثكارت" حين يقول "كانت أحكامها - أي المحكمة الأميرالية - في الماضي بدون استئناف، ثم وزير البحرية أصبح يتدخل كثير، في هذه الأحكام في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت الآن بعد لداي نفسه مثل جميع مقاليد السلطة في البلد، وتحدد القرارات وتنفذها باسم الداي الذي هو

(د. رحل عجزور ومقدم⁽⁶²⁾) وهو يقصد ها الداى محمد بن عثمان باشا الذي تولى حكم الإيالة ما بين 1766-1791.

وإذا كان هؤلاء الموظفون يشرفون على الشؤون الأمنية والقضائية في المياء، فإن مراقبة تصرفاتهم على أي حال أوكست إلى ضبط كبير في المس يطلق عليه "آغا المية" مهمته الإشراف وقيادة هذه لاكشورية الدين كانوا يشاركون في الحملات البحرية، وكان هذا الصابط بمحرد عودته إلى المياء، حيث بشرة إلى الداى ليقدّم له تقرير، مفصلاً على سير الحملة، فإذا أشار التقرير إلى أن الرئيس لم يتم عمله كعدم مواجته لإحدى سفن العدو، سواء بأسحابه خلال المعركة أو لسبب آخر كخوفه من حبه، فإنه يعاقب بشدة، وهذا ما وقع لحسن مير ومورطو، الذي أصبح بعد ذلك دأماً لعجائره ما بين 1683 و1688، حيث كان عقابه جسمانية صرية بالعصا وإرساله مرة أخرى إلى البحر بسبب ذلك بواجبه⁽⁶³⁾.

عما العرب:

يحل هذا المنصب أهمية كبيرة وحظيرة، فهو نائب الباشا خارج مدينة الجزائر والمسؤول الأول لفرقة الخامة الاكشورية المتواجدة في أهم مدن الإيالة وفي المناطق الاستراتيجية كملتقى الطرق وعلى ساحل⁽⁶⁴⁾.

تمتع هذا الموظف بصلاحيات واسعة ومتنوعة، فإلى جانب وظيفته العسكرية تولى مسؤولية توفير إمدادات القضا في أرجاء الإيالة، فكان المسؤول الأول على كل الموظفين الذين سمحت لهم صلاحيات لإشراف والطرف في شؤون سكان الأرياف والأوطان، كما أنه كان المتصرف الفعلي في مصالح هؤلاء سكان ومطراً لتعدد صلاحياته واحتكاكه بالسكان حدّد له مقر ثابت، وهناك كان ينظر ويحكم من قضايا بمساعدة القياد والشيوخ، فكان مقر آغا العرب في دار السلطان يقع بمحوش الآغا خارج سحرين عند المخرج الشرقي لمدينة الجزائر⁽⁶⁵⁾.

وكان آغا العرب يباشر مهامه نفسه، فيقوم بدوريات وجولات على رأس فرقة اخلة بموجب ذلك الأرياف والمناطق البعيدة، وقد يستعين أثناء ذلك بقائيل المحرّين الموالية للسلطة المركزية، والتي لم تدور كثير في تدعيم الأمن والاستقرار من خلال توظيفها في مناطق استراتيجية تمكّنها من مراقبة ومراقبة القبائل الرعية وسكان خيال - خاصة القبائل - والصحراء الذين كانوا دائمي الثورة والتعرد من الأتراك وخلال هذه الجولات كان آغا العرب يعاقب العصاة والمتمردين والرافضين لدفع الضرائب⁽⁶⁶⁾.

كما تمتع آغا العرب بصلاحيات قضائية، فكان بإمكانه إصدار عقوبة الإعدام في القضايا الجنائية من الفحوص والأوطان، ويسطر في القضايا المطروحة عليه ثم يصدر حكمه فيها، كما كان يشرف على تطبيق أحكام الإعدام في داخل الأسواق والتجمعات السكانية⁽⁶⁷⁾ وإضافة إلى ذلك كان يسطر في القضايا التي تنسب فيها الجنود الانكشارية خاصة في الخاميات، فيصدر حكمه فيها. فكتب آغا بوبة مستعاضاً أربعة من جنوده بمخممانه صرية بعد اعتدائهم على امرأة⁽⁶⁸⁾ وقد يسبق في المقاطعة في القضايا التي يكون الجنود أطرافاً فيها، وهو ما حدث في عهد أحمد باي لبطينة شب جندي الذي قتل زوجته وهرب إلى مقر البوية، فما كان من الآغا إلا أن أرسله إلى الباي مكبلاً لئلا يطلب قديمه هذا الأخير⁽⁶⁹⁾.

هوامش الفصل الأول

أثناء السقاية في ليلة حرائر شبيه بصوره في تونس، يذكر "مايسن" أن الساي كان يضر في القضايا
بدراسة سارده، حيث جلس على أريكة رفقة شواشه وكنانه، يحضر أمامه أصحاب نقصايا، فيطر
مذهب إذا خرج من أريف فإنه يختص حرقاً من وقته يحكم في قضايا الناس خاصة أولئك الذين لم
يتمكنوا من التقل إلى تونس لطرح قضاياهم في قصره. أنظر:

Peyssonnel (J.A.) op.cit., pp 76-77.

2. Ibid. op.cit., p 231.

3. حمدان، المصدر السابق، ص 131.

4. Shaw. Op.cit., pp 128, 129.

أما الذي علي حوجه نقل مقر الحكم من قصر الخبة الفريب من تكاثب الجود إلى حصص القضاة في
من مديته وتجهيز بالمدايع، وكان هدفه من ذلك التحكم في اضطرابات الجود بوضع إقامتهم في مرمى
التي من حيث بعد مركز الحكومة عن شواصن، فيكون في مأمن من أي عدوان خارجي، خاصة بعد
1816 التي أدت إلى قسم البحر، كبره من مديته، أنظر بوشالي، محمد، "الداي علي حوجه"، ص 18.

6. Colombe, Marcel « L'Algérie turque », in initiation à l'Algerie , p 113

Tassy. Op.cit., p. 134.

7. Shaw. Op.cit. p. 158.

Colombe, Marcel. Op.cit., p 158.

أما في بين الإيالة فتح على ناسا اصحاب عائلته إلى مقر الحكم، فكان عليه أن يعيش هناك حياة
مستقرة - جميع حدود، لا يسمح به بالبيت مع بقاته إلا يوم خميس فقط، أنظر -

- Grammont (H. D de) Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Im-
Leroux, éditeur, Paris, 1887, p.369

- Kaddache, Mahfoud. Op.cit., p.92.

- Gramaye. Op.cit., p 147.

Renaudot. Op.cit., pp 94-95

10 Aperçu historique. . op.cit., pp 157-158

Ibid, p. 158.

Bombardement, op.cit., p - Tassy Op.cit., p 148

1. حوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 131-132.

2. سيرة، ولیم، المرجع السابق، ص 111.

Tassy. Op.cit., p. 81.

3. نفس المصدر والمرجع والصفحات.

4. من مبادئ لي أليطت بالناس عدد اسعانه. بوفير المواد العدائنة الأساسية (حوب) بأسعار معقولة حتى لا يتأثروا كل السكان وفي هذا الإطار قدم الداي علي حوجة (1816-1817) شخصيات أسعارها ليست باليسار، غير أنه سرعان ما تخلى عن قراره بعدما عرفت المدينة بكرة في هذه المواد كادب أن من ندعه حصيرة أنظر: بوشافين محمد، "الداي علي حوجة"، ص 154.

16. - Tassy. Op.cit., p.81.

- Peyssonnel. Op.cit., p. 230.

17. V. de Paradis. Op. cit., pp. 223-224.

18. دة، أحمد الشريف، المصدر السابق، ص 134-135.

19. Grammont (H D de). Op.cit., p.p 381-382

19. Tassy. Op.cit., p.140-141.

20. بيك شارل أن اللغة الفرنسية Langua Franca، كانت مريحا من اللغة الإسبانية والفرنسية في المغرب، واستعملت للاتصال بين الجزائريين والأجانب، أنظر. شالر، ولیم، المصدر السابق، ص 141.

21. Tassy. Op.cit., p.70.

22. Tassy. Op.cit., p.70.

23. Ibid, p. 71

24. Ibid, pp 71-72.

25. Ibid, p 62.

26. Idem.

27. شالر، ولیم، المصدر السابق، ص 200.

28. Tassy Op.cit., p.201

- Shaw Op.cit., p 178

29 Tassy Op.cit., pp 176.178

- Shaw Op.cit., p 147 148.

في صبيحي، ناصر الدين، "الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية - نموذج مقاصدة دار السطون"، في
 مجلّة المجلد العلمي الرابع لدراسات العثمانية حول الحياة الإدارية وبروز القوميات ودور الأقليات في
 بلاد العربية أثناء العهد العثماني، مسرّات مركز الدراسات والبحوث العثمانية وأمريكية والوثائق
 العربية، ريفان (تونس)، فبراير 1992، ص 256.

حاجّة، حمدان، المصدر السابق، ص 134.

عائشة، الحرف...، ص 126-127.

حاجّة، حمدان، المصدر السابق، ص 134.

34. Tassy. Op.cit., p.142.

حاجّة، حمدان، المصدر السابق، ص 135.

عائشة، الحرف...، ص 125.

من التوضيح راجع الفصل الرابع، عنصر البيع والشراء.

حاجّة، حمدان، المصدر السابق، ص 134-135.

39 Genty de Bussy (M.P.) de l'établissement des français dans la régence d'Alger
 2ème édition, Paris, 1839, pp. 89-90.

حاجّة، حمدان، المصدر السابق، ص 134.

عائشة، الحرف...، ص 125.

سيد الله، أبو القاسم، أبحاث...، ج 2، ص 332.

عدد 3205، صف الثاني (فقه المحصرات)، مكتبة المؤسّسة باحرائر، ورقة 21.

43. Genty de Bussy (M.P.). op.cit., p.90.

في صبيحي، ناصر الدين، "موظفو..."، ص 186.

حاجّة، حمدان، المصدر السابق، ص 134.

45. V. de paradis. op. cit., p.113.

سيد، ولیم، المصدر السابق، ص 49.

47 Shaw Op.cit., p. 169

عائشة، الحرف...، ص 127-128.

49. Renaudot. Op.cit., p.101

50. BELHAMISSI, Moulay Marine et Marins d'Alger (1518-1830) Tome I, Bib. nationale d'Algérie, Alger, 1996, p.157.

51. Idem

52. Renaudot. Op.cit., p.101

53. Shaw. Op.cit., p. 172.

٦٠ تكررت، انظر المصدر السابق، ص 68.

Gramaye. Op.cit., p.214

55. Shaw. Op.cit., p. 174.

56. Belhamissi (M). op.cit., p.161.

57. Shaw. Op.cit., p. 172.

58. Tachrifat. Op.cit., p.22.

59. Renaudot. Op.cit., p. 156- Shaw Op.cit., p. 173

60. Tachrifat. Op.cit., p.22.

61. Renaudot Op.cit., p. 173- Shaw Op.cit., p. 173

٦١ تكررت، المصدر السابق، ص 68.

63. Peyssonnel. Op.cit., pp 242-243

Belhamissi (M). op.cit., p 128-131

٦٢ من مصاديق راجع

٦٣ حركات عبارة عن مراكز دائمة يتناوب بحود الانكشارية على الإقامة فيها مدة عام واحد، وتسمى بحرية، وتشكل كل حامية من عدد معين من السرايا - أي فائدة - التي كان الحود يتجمعون حولها. صعد من المهام التي أقيمت لها، حماية وحراسة الطرق الرئيسية، فرض الطاعة والاستقرار في بلادها، محاصرة عيالات شمردة أنظر بوشناق محمد، الجيش الانكشاري، ص ص 167-177

٦٤ صديقي، ناصر الدين، ورفقات...، ص 274.

٦٥ من المرجع والمصحة.

٦٦ صديقي، ناصر الدين، "موظفو..."، ص 189.

67 Saïdoum (N). L'Algérois . p 312

٦٧ نسخة 3190، ملف الأول، (قسم المخطوطات)، مكتبة الرعية بدار البر، ورقة 282

٥٠ مجموعة رسائل من أحمد باي إلى حسين داي، محفوظ في مكتبة الوطنية الخرائطية، رقم 1642، رسالة

24

الفصل الثاني

موظفو الإدارة المحلية والبايليك وعلاقتهم بالأمن والقضاء

(أ. في مدينة الجزائر

1. الشرطة.

2. شيخ البلد.

3. المزوار.

4. المختب.

5. الأمناء.

6. البسكريون والحراسة الليلية.

7 قائد الفحص.

(ب. في البايليك

1 الباي

2 قائد الدار.

3 الحاكم.

4 القايد.

5 شيخ القبيلة.

6. المرابطون

في جانب موظفي الحكومة الذين كانوا يسهرون على حفظ الأمن وممارسة صلاحيات قضائية، قد دخل مدينة الجزائر عدد هام من الموظفين المدنيين الذين مارسوا نفس المهمة، أهمهم شيخ البدو رزغيب، الذين كانت لهم علاقة وطيدة بجهاز القضاء، فكانوا يسفون مهامهم معه.

وبما أن القضاء يرتبط ارتباطا وثيقا بجهاز الأمن، أو الشرطة، أولت الإيالة هذا الجهاز أهمية خاصة، ورزعت مهامه على عدد لا يحصى من الموظفين، الذي مارسوا هذا الدور بالتناوب ليلا ونهارا، حيث أنهم لا تعمل على أي جمعة أو حرملة ولهذا أعجب كثير من راروا الجزائر آنذاك بصرامة ولاس وانضباطه، كما حلت المدينة من اللصوص ودوي الأخلاق الفاسدة الذي كان يصيبهم الخوف من نعره رؤية هؤلاء الموظفين.

وبل جانب هؤلاء الموظفين الرسميين الذين كانوا يسهرون على حفظ الأمن والنظام بمدينة الجزائر، قد سوزرو الإيالة بعض الجماعات والسككية بمهام أمنية، ومن هؤلاء جماعة الساكرة الذين كانوا يحرسون دكاكين وحوايت المدينة ليلا، فتقع على عاتقهم مهمة مراقبة لأحدهم لأنهم يتحمسون بريبة كمنة، فيدفعون قيمة البصاعة المسروقة ويألون العقاب الشديد على إحلالهم بواجبهم.

إن على مستوى المقاطعات - أو البلديات - فإن الباي كان المسؤول الأول على الجهاز الأمني الذي يدة على الباشا، فكان يظر في قضايا الخمر والخواتم ويصدر حكمه فيها، كما يساعد في ذلك من موظفين مهم قائد الدارة الحاكم، القايد، شيخ القبيلة وعدد من المرابطين.

ب. مدينة الجزائر

أ. الشرطة:

يسكن نظام الشرطة⁽¹⁾ أهم الخطط التي ظهرت منذ العهد الأول للدولة الإسلامية، واستمر هذا عبر كل المراحل إلى يومنا هذا، فقد اعتبرها ابن خلدون وظيفة دينية ذات صلة وثيقة بالقضاء، فربما يعمل على تنفيذ أحكام القضاة والحكام⁽²⁾.

إن في الدولة العثمانية فإن نظام الشرطة برز عند العهد الأول وذلك بظهور منصب "صوباشي" قائد الشرطة البهارية، ويعاصده في مهامه موظفون آخرون، أحدهم يدعى "عسس باشي" الذي أوكلت له مهمة حراسة المدينة ليلا مقابل صرية يدفعها كل صاحب دكان أطلق عليها اسم "عسسية"، أما عند الآخر فيدعى "المخضر آغا" المكلف بالقصص على الجحود الانكشارية الذين يرتكبون مخالفات⁽³⁾. من راس هؤلاء الموظفين الثلاثة يوجد موظف سامي يدعى "الشاوش باشي" بمثابة صاحب الشرطة في بيت الأموية والعباسية، حيث كان من صلاحياته استدعاء الموظفين الثلاثة، السابق ذكرهم، لمساعدته في قصص على المخالفين للقانون، أو تنفيذ عقوبة القوي أو المصادرة والإعدام في حق المحكوم عليهم. وكان هؤلاء موظفون جميعهم يقيمون من بين الجحود الانكشارية⁽⁴⁾.

وفي مصر، إحدى الولايات العثمانية، فإن جهاز الشرطة ارتبط ارتباطا وثيقا بجهاز الجيش وذلك منذ دخول قسطنطين مصر (فدوسامه مصر) عام 1525، فقد أوكلت مهمة الشرطة في القاهرة إلى أفراد من جيش الإنكشاري إلى جانب مهمتهم الرئيسية المتمثلة في حراسة الحصون والقلاع، وهذا أطلق عليهم اسم "مستحفظات قلعة مصر"، أما "أوحاق الكوكليان" فكلّفوا بتوفير الأمن في مناطق مصر الأخرى. القاهرة، في حين أن "طائفة الجراكسة" كانوا يشرفون على مراقبة الأراضي الزراعية وشبكات الري. أربع سباه وتوفير الأمن في الأقاليم ويظهر أن جميع هؤلاء حصصوا لآغا الانكشارية الذي أوكلت إليه مهمة وقضائية⁽⁵⁾.

أما في ريف مصر، فإن حفظ الأمن في أقاليمه كان من اختصاص فرق عسكرية يشرف عليها قائد يدعى "مردار"، وعلى مستوى القرية تتولى هذه الوظيفة "مقدم" يقوم بمهمة طلبة الليل فيحارب المجرمين والمخالفين ويظلم المجرمين، وكان يتولى هذه الوظيفة مختصي عهد يسجل في المحكمة الشرعية في كل سنة باسم الإقليم⁽⁶⁾.

وبشكل عام فقد حافظ حكام الجزائر العثمانية على هذا النظام، حيث كان توفير الأمن واستمرار لسكان الإيالة عامة ومدينة الجزائر خاصة الهاجس الأكبر للباشوات وكبار الموظفين، فبدلوا

من جهودهم في هذا الإطار، ويظهر أن مساعيهم قد كللت بالنجاح والتوفيق، والدليل على ذلك ما ورد في مذكرات وملاحظات الأجانب الذين زاروا الجزائر في فترات مختلفة من العهد العثماني، حيث سنت الانصباط والأمن السائد في الجزائر⁽⁷⁾، وهي نفس الملاحظة التي أبدتها القنصل الأمريكي "سانر" سنة 1824 حيث كتب في مذكراته قائلا "وأنا أعتقد أنه لا توجد مدينة أخرى في العالم تديرها البوليس بشاغل أكبر مما تديره الشرطة الجزائرية التي لا تكاد جرّمة تغتصب من رقابتها، كما أنه لا يوجد آخر يمنع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"⁽⁸⁾، أمّا "فالير Valhière" فأشار إلى ظاهرة شدة الأمن بسيرة النصوص والسراق داخل مدينة الجزائر، ويذكر أنه ما يجرى من مذب من العقاب، باسم الأمن، حسبه دائما، إمارة الشوارع بالمصابيح بمحرو سقوف الظلام، كما أن الأحياء كانت تغلق أبوابها، وكلّ هذا جعل السكان يعيشون في طمأنينة آمين على ممتلكاتهم وأعراضهم⁽⁹⁾، كما أعجب الفرنسيون بعد الاحتلال عام 1830 بجهاز الشرطة الذي استحدثه العثمانيون مشيدين بانصباطه ونجاحه الجرمي والمدني⁽¹⁰⁾.

وإذا كانت الشهادات والملاحظات السابقة تشهد بالأمن والاستقرار الذي عرفته الجزائر إبان العهد العثماني، فإن كتابا آخرين أشاروا إلى انتشار ظاهرة خطرة في مدينة الجزائر، إنها السرقة التي تعشت بين السكان لدرجة أن الأرقاء أصبحوا يقلدون أسيادهم في هذا الفعل الوضيع، كما ذكره "D'ARVIEU" خلال القرن السابع عشر بأن "الأهالي هم لصوص بالطبيعة، وأن الأرقاء يعيشون بفسادهم بدقة - بل بعفوفهم في ذلك - ذلك أن جميع الأرقاء لا تغلق عليهم الأبواب بالليل، وهم كانوا يسكنون مع مالكيهم ويحكمهم الخروج حسب إرادتهم، وهم يعيشون في جماعات، ويدهمون نيرانهم، ويصرعون ما فيها خلال ساعات قليلة وإذا قبض عليهم قلما يعاقبون أكثر من ضربات، بل ويذهب إلى أكثر من ذلك، حيث يتهم أسياد هؤلاء الرقيق بأنهم كانوا يتواطئون معهم، ثم إن السرقة ثم يقتسمون ما عموه معهم، وذلك لأن عقوبة السرقة كانت أخف على الأرقاء من عقوبة الفرار"⁽¹¹⁾ ويظهر أن هذا القول فيه كثير من التحامل على المجتمع الجزائري، وبإع عن حقد

وعسى العموم، فإن الطريقة التي انتهجها حكام الإيالة في قمع الجرائم وصرامة تنفيذ العقوبات من جزائر مطقة آمنة ومستقرة، فقل لها عدد اللصوص والتهوريين، كما بدرت حالات العشر والسرقة، وإذا ظهر أي تفصير من قبل البايك في أداء واجبه الأمني فإن ذلك سرعان ما يبرر في شكل خبير بين السكان⁽¹²⁾، ولتحقيق هذا الأمن فإن الشرطة الخصرية عرفت تنظيمها محكما، كما تقاسم بها عدد كبير من الموظفين مما أدى إلى بروز تعقيد وتداخل في الصلاحيات فيما يخص جهاز

دلت أن السلطات العثمانية سعت إلى مصاعمة أجهزة الأمن دون محاولتها خلق انسجام فيما بينهم. كل جهاز⁽¹³⁾، مع الإشارة أن هؤلاء الموظفين إما أنهم كانوا من أفراد الجيش أو من

ولم يبي يدكر أهم الموظفين الذين مارسوا مهام الشرطة داخل الإيالة

1.1 المدائي:

باعتباره المسؤول الأول على حفظ النظام والأمن داخل الإيالة، فإنه كان يقوم ببعض مهام الشرطة، فكان يسعى من خلال تدخلاته الميدانية لأن يكون قدوة لباقي الموظفين، وكمثال على ذلك ما كتبه به المداي إبراهيم (1710م)، حيث كان يخرج بعضه لمراقبة الأوصاع، فهي إحدى المرات قد بالصدفة عممية سرقة لثلة مملوءة بها كهيئة الشمس كانت على ظهر سعة فادمة من مرسيميا من عاقب المذنب على الفور - كما سبق ذكره -

2.1 كاهية الخرجاجي:

يعتبر لشرف العام على جهاز الشرطة ورئيسها⁽¹⁶⁾، فهو الذي يشرف على شرطة المدينة بمرتبة عالية، وتشمل صلاحيته مراقبة الحمامات والمارل وأماكن الدعارة⁽¹⁴⁾، ونتيجة لدوره الهام فإنه كان له للداي مباشرة⁽¹⁵⁾.

3.1 صوباشي:

موظف عرفته الدولة العثمانية منذ عهودها الأولى وكان ينتمي إلى فرقة الجيش الانكشاري⁽¹⁶⁾

4.1 قول آغا:

هو المسؤول عن الشرطة لمراقبة الحمامات ومارل الدعارة، ويساعده في ذلك أربعون شخصا من حلال البول، وهو يختص لمجرم⁽¹⁷⁾، ويسمى مساعدوه "يورياشي" وهم من الانكشارية⁽¹⁸⁾.

5.1 شيخ البلد:

6.1 المختب:

7.1 المزوار:

8.1 الجراح باشي:

و جرح الرئيسي، كان مكلما بالنظر والحكم في قضايا الخصومات التي تشب بين الأتراك أو
المسيحيين أو اليهود أو المسيحيين والتي ينتج عنها إصابة أحد الأطراف بجروح أو مقتله وكان
قد يس بتولاه أن يكون تركي أو كرغيا لأن هذا المصب يكتسي أهمية كبيرة إذ يمكن صاحبه من
الحصول على ثروة طائلة تسج على الرشاوى التي تقدم له من الأطراف المتخاصمة لحل المشكلة وذبا وعدم
القبلة إلى الجهات العليا كالباشا مثلا⁽²²⁾

وإن رعت خصومة بين شخصين أو عدة أشخاص يسج عنها جروح، فإنه يتوجه بسرعة إلى مكان
الخصومة للاسعافات الأولية للمصابين. ويتقاضى مقابل ذلك نصيبا محددا من الغرامة المفروضة على
المصابين. غير أنه كثيرا ما كان يشجع هؤلاء على الصلح وعدم رفع القضية إلى الجهات المختصة مقابل
الحصول على رشوة منهم⁽²³⁾ ونظرا لأهمية هذه الوظيفة فقد تمكّن "الباش جراح" الذي هو من
الأتراك من إقامة علاقات مع جهات عديدة والحصول على امتيازات واسعة⁽²⁴⁾

9.1 القورلجي باشي:

صايط من أصل تركي، مهمته القيام بدوريات ليلية حيث كانت له صلاحيات توجيه عقوبة
مدد كل شخص من السكان المحليين أو اليهود وسط الطريق وأمام مرأى من المارة باستعمال حبل
من حادة الإزفلت⁽²⁵⁾

كما كانت له صلاحية القبض على أي شخص يجوب شوارع المدينة بعد صلاة العشاء حتى وإن
كان معه مصاحبا، كما يمكنه أن يداهم أي مول يجتمع فيه أناس، ماعدا إذا كانوا مجتمعين لإحياء
منى أو مأتم، أم إذا قبض عليهم متلبين بعمل لا أخلاقي فإنه يسلط عليهم عقوبة الضرب. أما
القبض عليهم من الأتراك فإنه يمنع عليه معاقبتهم وكل ما يقوم به هو إرسالهم إلى قصر الداي ومن
المرسوس إلى مقر آغا الملالين لمعاقبتهم بأعباءه الوحيد الذي يحوله القانون فعل ذلك⁽²⁶⁾

10.1 قائد الروية أو الربل:

كان جمع القمامات والسهرة على مظافة المدينة من نصيب موظف يدعى "قائد الربل أو الروية"،
وكان صايط في شرطة المدينة أو ما يمكن أن نسميه "شرطة العمران"، وكان يشترط فيه أن يكون
عصر التركي²⁷، لقد حصص جمع القمامات في مدينة الجزائر لتنظيم محكم حيث يصعب السكان في
المرحطة في جدران مساكنهم، وفي الصباح يمر رجال النظافة وهم يحترقون أحجرة تحمل قفالا
فيها تلك القمامات ثم يقفونها إلى مكان مخصص لذلك يوجد خارج أسوار المدينة.

كان قائد الربل بالمرصاد لكل شخص لا يحترم هذه الإجراءات كرمي الأوساخ في مكان آخر، حيث فرض عليه غرامة مالية أو يعاقبه بعدد محدد من الضربات⁽²⁸⁾.

أما تنظيف الشوارع وكسها فقد أوكل إلى جماعة البكريين "سوبوريجي" ويقدر عددهم ما بين مائة ومائة شخص يخصصون مباشرة لقائد الربل، ومقابل عمله كان السكان يدفعون إليه صرية مالية في كل شهر⁽²⁹⁾.

11.1 قائد القصة:

يسمى على رأس المدينة حارس حلال الليل، كما يطبق الأحكام الصادرة ضد المجرمين والمذنبين⁽³⁰⁾.

ساهم هذا العدد الكبير من الموظفين وتداخل صلاحاتهم في إعفاء تنظيم محكم على تسيير المدن، من البشوات الذين عني عائقهم توفير الأمن والانضباط، والسعي إلى حل المشاكل والأزمات وتدارك داخل المدن وبالضبط العاصمة، ونتيجة لذلك فإن وظيفة الشرطة اكتسبت أهمية استراتيجية في تجهيز الأمن للإمالة، وطبعت بالشدة والصرامة

وما تحذر الإشارة إليه أن رجال الشرطة مختلف انتماءاتهم وتخصصاتهم كانوا لا يتفقهون عن مسؤوليات في أحياء المدينة وأسواقها وخاصة في أوقات محدّدة، حيث وجدت ما يسمى "بفرق سرية مضقة". وكانت تقوم بعملها ليلاً وعاماً لقمع كلّ التجاوزات التي يرتكبها الأشخاص وتسييط على المنتعق عليهم مهما كان انتماءهم الاجتماعي والسياسي، وبذكر "شالر" حادثة تورط فيها رجل في مكانه الاجتماعية ورغم ذلك تعرض لعقاب فيقول "أعرف شخصاً رجلاً يملك منزلاً في المدينة ومنزلاً لا يقع بجانب منزلي في الريف، وباحتصار رجل يتمتع بثروة ورجاء يمكن أن يعتبر من الطبقة الرأية في بلدنا العالم، فاجأه رجال الشرطة مع آخرين في منزل سيء السمعة بالليل وفي وقت متأخر، من مفر الآغا وحلده هاك مائة جلدة"⁽³¹⁾ ويظهر أن ذلك هو حد الرضا مصداقاً لقوله من "الربة والربي فاجدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأحدكم بهما رافة في دين الله إن كنتم مسلمين بالله وأبوم الآخر وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين"⁽³²⁾.

وخلاصة القول، فإن نظام الشرطة وخاصة الليلية منها استدعى انتباه كل شخص رار الجرائر من حيث تجرّد إرجاء الليل سدوله على المدينة تعيق أبواب الأحياء ويفصل بعضها عن بعض، فكلّ من يمر ليلاً لا بد أن يحمل في يده مصباحاً، وإلاّ تعرض لاستجواب وعقاب الشرطة الليلية إذا ما تمّ حمله شكوك مهما كان طابعها كما أن توزيع مهام حفظ النظام والأمن على عدّة أشخاص ذوي مهارات، سواء العسكرية أو المدنية، مكّن من مراقبة تحركات السكان في محيط جغرافي ضيق ومعقد،

بحر السوق مثلا، حيث كان أهل الخرف مراقبين من قبل الأمراء، واعتد هذا النظام الرقابي ليشمل
بذلك جميع مهما كانت حياياتهم أو دياناتهم بما فيهم أهل الدعة من يهود ومسيحيين⁽³³⁾.

2. شيخ البلد:

تعتبر وظيفة شيخ البلد من أهم الوظائف المدنية، حيث تكتسي أهمية استراتيجية داخل التنظيم
البلدي. في جانب أنها وثيقة الصلة بالسلطة القضائية ويظهر أن هذا المصب لم يتحدث مع
العثمانيين في مطلع القرن السادس عشر، بل وحد قبل ذلك بفترة طويلة نتيجة التركيبة الاجتماعية
المتغيرة على فكرة القبيلة والخصوع للشيخ، فما كان من احكام العثمانيين إلا أن أبقوه وأعطوه
موقعه في التنظيم الإداري العثماني بالجوانب⁽³⁴⁾، غير أن بعض المصادر المتقدمة مثل "طوبوغرافية
البلد" تحدث عن هذا المصب⁽³⁵⁾، ولا بد من أن كان ذلك سهوا أم لأسباب أخرى، باعتبار أن
البحر حري تعود قريبا إلى نفس الفترة تقدم إشارات إلى ذلك، حيث يرد ذكره في كتاب
البلد⁽³⁶⁾، في حين أن معظم مصادر القرن الثامن عشر تتحدث عن هذا المصب وصاحبه بكثير من
عناية والتدقيق مثل "شو - Shaw" و"تاسي Tassy" و"نايسونال Peyssonnel" وغيرهم

ونظر لأهمية المصب وخطورته، فإن مهمة تعيينه كان يشرف عليها الباشا شخصيا، خاصة وأن
يجب سبب الواسطة بينه وبين السكان المحليين من عرب وبربر⁽³⁷⁾، ولهذا كان يشترط فهم يتولاه أن
يكون من عصر الخليل ومن العائلات العريقة ذات حظوة والمكانة داخل المجتمع، وعلى سبيل المثال، فإن
البلد التي توارثت هذا المصب في مدينة فسطاط كانت عائلة بن قانة والمقراني وبوعكار، وهي
عائلة معروفة مكانتها الاجتماعية وعلاقاتها المنسجمة مع السلطة الحاكمة⁽³⁸⁾، وقد دفع هذا الوضع
إلى تسمية "بصير" في أواخر عهد الإيالة إلى تشبيهه برئيس "المور Maure" - أو السكان المحليين -،
كما يذكر أنه في معظم الحالات يكون طاعا في الس ويأخذ مهم الضرائب ويسلمها بدوره إلى
البحر⁽³⁹⁾، كما أن مصادر أخرى تحاول أن تقاربه "بريس البلدية" في أوروبا⁽⁴⁰⁾، وربما يرجع ذلك إلى
تشابه الوظائف والصلاحيات.

ويجب علاقه المباشرة بالباشا، إذ تعدد الواسطة بينهما، فإن مقر شيخ البلد كان يتواجد قرب
الباشا، مركز الحكم، وحسب "دوهو" فإنه كان يقع في القصبة السفلى - شارع كورون La
COURONNE بعد الاحتلال⁽⁴¹⁾، ويظهر أن ذلك كان قبل أن يقوم الداي عني باشا (1816-
1818) بنقل مركز الحكم من قصر الحية المتواجد بالقصبة السفلى إلى حصن القصبة المتواجد في أعالي
البلد وعلى العموم فإنه كان يراعى في مقره كذلك قرب من الأسواق حتى يتمكن من أداء وظيفته مراقبة

في حرف وصانع، فكان مقرة عبارة عن حاويات في أحد هذه الأسواق، وعلى صييل المثال، فإن المدعو
شم شيخ البلد كان مقرة بسوق الشبارلية⁽⁴²⁾.

يشكل شيخ البلد حلقة وصل هامة بين السلطة الحاكمة ومجتمع المدينة. ولذلك أوكلت إليه مهام
رئيسية واجتماعية واسعة جداً. ومن بين هذه المهام الموكلة إليه، مراقبة أهل الحرف، فكان يسهر
على حسن لمحتف القابات الحرفية مثل نقابة الشماعين والتخايطين وغيرها، فيسقى مع أسماء هذه
الشيخ حشر مشاكلهم واحتياحاتهم، ثم يتصل بالسلطات لإيجاد الحلول المناسبة لها⁽⁴³⁾، ومقابل ذلك
يتمتع بمهم كل شهرين قمرين صراتيا ورسوما يدفعها إلى حرية البلديك بعد استخلاص أجره
به رد المرمى يخلص سجلا يشرف عليه أحد الخوحدات تسجل فيه قيمة الصراتب وأجره⁽⁴⁴⁾.

كما كان شيخ البلد يتدخل لفصل النزاعات والخلافات التي تشب بين أصحاب الحرفة الواحدة
في النقابات الحرفية المختلفة، أي أنه يبوب عن القاصي لحل خلافات الحرفيين، والتي غالباً ما كان يملح
في طريق الصلح الذي هو حجر مصداق لقوله تعالى "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم
ثم الله لعنكم ترحموا"⁽⁴⁵⁾، ومثال ذلك النزاع الذي سبب بين جماعة النابيين (باتمي النين) وجماعة
شعير عام 1107 هـ - 1697م، حول السعر المحدد لبيع الخطب، فعرضت القصبة على سي محمد
هو شيخ البلد وتمكن من عقد صلح بين الجماعتين⁽⁴⁶⁾، أو الخلاف الذي حدث بين جماعة الصغارين
والقراذرية في أواسط صفر (1167 هـ - 1753-1754م) فرفضوا أمرهم إلى المكرم سيد أحمد شيخ
البلد حيث استطاع أن يعقد صلحاً بينهم يتضمن تقسيم مهام تصليح الأواني الخنيدية والحامية، فالتى
في تصليح بسيط تكون من نصيب جماعة القراذرية أما تلك التي تحتاج إلى تصليح كبير فتوجه إلى
الصغارين. وهذا ما يؤكد به الصلح حيث ورد فيه "أن الترفيع إذا كان ثلاثة أو أربعة مصامر
سمر يرفعهم القراذرية وأما الرفعة الكبيرة هي للصغارين ما يرفعهم القراذرية"⁽⁴⁷⁾، كما تدخل
في حل مشكلة حول ملكية فرن تقع أعلى سوق الجمعة عندية اخوات بين جماعة بن ميراب ووكيل
الوالي الصاخر سيدي عبد الرحمن الثعالبي⁽⁴⁸⁾، أو الخلاف الذي وقع بين نفس الجماعة وأصحاب
والأخرى حول الخسارة التي يتكبدها جماعة الفرائين من بني ميراب، حيث حضر شيخ البلد السيد
بن إلى جانب أحمد باشا لحل المشكلة⁽⁴⁹⁾.

إذا كانت الأمانة السابقة تبي لنا تدخل شيخ البلد لحل الخلافات بين الجماعات والطوائف
في فانه كان يتدخل كذلك لحل المشاكل الفردية للحرفيين كدخوله لتسديد صراتب من يتوفى مهم
بإبدي ما عليه من رسوم للحكومة، فقد توفي المدعو مهدي السكاكري تاركاً وراءه صراتب لم

بعد لما كان من شيخ البلد إلا أن قام بمساعدة أمين جماعة السكاكبة ببيع حانوته لصمعة ما عليه
 58

وما تجدر الإشارة إليه أن الصلاحيات القضائية لشيخ البلد اقتضت على الكراغنة والعرب دون
 59

كما أبطت بشيخ البلد. إلى جانب مهامه القضائية، مهام أمية فكان يسهر على السير الحسن
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100

ولم يقتصر تدخل شيخ البلد في الشؤون المدنية فحسب، بل امتد في كثير من الأحيان إلى مجالات من كالبأساء والحيش، فلقد كان لمسيدي عبد الحق الفكون شيخ بلد قسطنطينة دور في القبض على ⁽⁶¹⁾ علي (1771-1792) وإهاء أمره. عندما تحالف مع آغا محلة الجزائر ضد الباي، وانتهى الأمر بصدخ دي في حصص القصة ليلة الأحد 16 محرم 1207 هـ/ 1 إلى 2 ديسمبر 1792 ⁽⁶²⁾ كما تدخلت في شأنا عدة قادة الجيش على جمع المتطوعين وتدعيم فرق الأوحاق ⁽⁶³⁾ التي كانت ترسل لقمع المتمردين أو جمع الضرائب في إطار ما يعرف بالعلات ⁽⁶⁴⁾ ووصل به الأمر في مدينة قسطنطينة أن يمس بعض صلاحيات القاضي في أواخر العهد العثماني، حيث بات يشرف على أوقاف الجامع الكبير المدينة ويتصرف في أموال الحرمين الشريفين، وبالتالي احتكر المداحيل والضرائب التي كانت تملكها أرواد حارة وبني واقطين بغرض الإنفاق على الأوقاف التي أصبح يشرف عليها من ترميم ⁽⁶⁵⁾ حتى تستدام منفعة الوقف.

نظر لصحة المسؤوليات الملقاة على عاتق شيخ البلد، وحشد عدد من الموظفين يعاونه في عمله على أدائها، حيث احتضن كل واحد منهم مصلحة خاصة وعرفوا "بالقياد".

يساعد شيخ البلد على أداء مهامه، إلى جانب جماعة القياد، موظف آخر يدعى "الشاوش" وهو من كان العام كما يوصف به في حالة غيابه، أما اختياره فيتم من بين حربي الأسواق أو من خارجها. من ذلك نجد الشاوش الذي تولى منصب الشاوش في عهد أخاخ أحمد شيخ البلد ⁽⁶⁶⁾ أما فيما يخص من لا حظ العامة وخاصة النساء ذات السمعة السيئة فيعاضونه في ذلك موظف يدعى "المروار"، من بوردكور Baudicourt إلى هؤلاء المساعدين، مساعد آخر يسمى "نقيب الأشراف" وهو من يلقب الرسمي للعائلات ذات السب الشريف التي اجتمعت في شبه تنظيم على غرار ما كان الحال في كثير من المدن الإسلامية الأخرى ⁽⁶⁷⁾، وإذا كان يطلق عليه في مدينة الجزائر اسم "نقيب الأشراف"، فإنه في مدينة قسطنطينة كان يسمى "مروار الأشراف" ⁽⁶⁸⁾.

من هذه المهام المتعددة والدور الاستراتيجي الذي يقوم به شيخ البلد داخل المدينة، خصص له من مجموع قيمة الضرائب التي يحصلها من جماعة الحرفيين، وقد يخصص له نصيب من أموال من وهذا ما يجبرنا به أحد عقود التحسيس، حيث أوقف الداي حسن باشا بعض ممتلكاته على ثلاث ⁽⁶⁹⁾ من بين ما نص عليه العقد أن يحصل شيخ البلد أو من يخل محله على مقدار من مداخيل ⁽⁷⁰⁾ من ذلك قدر بعشرين دينار ⁽⁷¹⁾ وإلى جانب الآخر القدي الذي كان يتقاضاه شيخ البلد، فإنه كان يحظى آخر عبي، حيث يطعما دهر "الشريفات" أنه كان يتقاضى كل عيد أصحى خروفا ⁽⁷²⁾

كما يخبرنا نفس المصدر أن شيخ البلد بدوره كان مضطراً. مثلما هي عليه عادة موظفي الإمالة، إلى أن يساق بين دار الإمارة قدره خمسمائة صائمة وهذا بموجب مرسوم وقعه الداي الحاج شعبان باشا في جمادى الأولى عام (1105هـ، 1694م)⁽⁷⁰⁾، كما أنه كان مجبراً على شراء الخطب المخصص للشيخ بقيمة أربعة ريالات ونصف (التي فروكات وسبعين ستيماً) وإحضاره إلى القصر، كما أنه يشتري من خطب المحصن حصص القصبة تبلغ قدره ثلاثة عشر ريالات (سبعة فروكات وثمانين ستيماً)⁽⁷¹⁾، لا أنظر لا يعطى معلومات عن الأموال التي كان يدفعها إليها شيخ البلد لشراء هذه المستلزمات، هل يتعبد من قيمة الصرائب التي يستخلصها من القبايات الخرفية أم من مصادر أخرى؟.

وإلاصه القول، فإن دور شيخ البلد يبدو بارزاً وذو تأثير كبير في الإدارة المحلية، فهو بمثابة رجل العام ورئيسي على المدينة، ودلت نتيجة الصلاحيات الممنوحة له من جمع الصرائب، وحفظ النظام، وحلّ للحلقات، وهكذا أصبح وسيلة اتصال بين القبايات الخرفية والجماعات العرقية وتلعب مدينة من جهة وبين الباشا من جهة أخرى مما أكسب حظوة ومكانة عند الطرفين.

3 المزوار:

يبدو ظهور هذا المنصب في بلاد المغرب إلى عهد الموحدين، حيث قام مؤسس الدولة الموحدية، أبو يوسف بن علي الكومي السرومي، بتعيين شخصين على رأس كل قبيلة، أطلق على كل واحد منهما اسم "مكاف" يشرف على السكان الأصليين، أما الثاني، فيطر في القضايا التي لها علاقة بالعناصر القادمة من الدولة، وفيما يخص صلاحياته فهي شبيهة بتلك التي كان يقوم بها الختسب، ومع زوال الدولة الموحدية بقي هذا المنصب قائماً مع تغيير في صلاحيات صاحبه⁽⁷²⁾.

وبصرفاً لأهمية منصب المزوار في إدارة شؤون المدينة، أنقى عليه العثمانيون ومكثوا صاحبه من إعجاب واسعة، فورد ذكره في المصادر المتقدمة مثل "طوبوغرافية هايدو"، إذ تبين لنا الدور الهام والخطير الذي كان يؤديه المزوار داخل المدينة من أجل حفظ النظام والمصالح العامة⁽⁷³⁾، كما يشهد "فرماي Gramat" "بأمير الحزن Prince de deuil"، ويذكر بأن دوره خطير وهام لإشرافه على الشرطة من مدينة⁽⁷⁴⁾، أما للوصول إلى هذا المنصب فكان يضطر إلى دفع مبالغ مالية طائلة قدرت حسب بعض المصادر بـ 2000 ريال أو ما يعادل 1200 فرنك⁽⁷⁵⁾، وذلك راجع إلى ما سيديره عليه المنصب من مسؤوليات مدنية ومعنوية ويعتبره "فوتوردي بارادي V. de paradis" متعباً للعدالة باسم الباشا أو لا على جهاز الشرطة، فيحافظ على الأمن والنظام في المدينة بمساعدة عدد هام من الموظفين⁽⁷⁶⁾.

وكان المرور يختار في كل الحالات من السكان الحصر، لأن الأتراك كانوا يعرفون من تولي هذا
باعتباره وظيفة مبهمة ارتبطت بمهام لا أخلاقية أثارت كره واشتراء السكان تجاه كل من يتولاها
من كانت تدور من أموال على صاحبها من خلال الصرائب المفروضة على النساء العاهرات⁽⁷⁷⁾

أما فيما يخص التسمية فيظهر أن كلمة "مرور" هي كلمة بربرية حيث وجد هذا المصطلح في بلاد
الفرج في مرحلة متقدمة من مجيء العثمانيين⁽⁷⁸⁾ وإذا كان هذا الاسم منتشرًا في مدينة الجزائر،
للسبب كان يطلق عليه "قائد القصة" مع وجود تشابه في الوظائف والصلاحات⁽⁷⁹⁾

لعدد من مهام المرور وتوعد داخل المدينة، حيث تركزت على حفظ الأمن والنظام، غير أن ذلك
تبرع عن السكان المحليين دون الأتراك الذين لم يكن له أي سلطة عليهم⁽⁸⁰⁾، وبإمكانها حصر وظائفه

1.3 مراقبة النساء ذوات الأخلاق المشبوهة

كانت هذه المهمة المشيئة في دور السكان من كل متولي هذا المنصب باعتبارها بعيدة عن
دين الإسلام ولا تمت بصلة إلى عادات وتقاليد المجتمع، وإذا كانت المصادر المحلية تسكت عن
محتوى هذه "المهمة الأخلاقية" فإن نظرتها الأخوية تطب في الحديث عنها وتقدم لنا تفاصيل دقيقة
من كفة أدائها

كان للمرور سلطة مطلقة على النساء الباعيات، حيث كان يقوم باحصائهن وتسجيل أسمائهن في
كل حين يحتفظ به لغرض استخلاص الصرائب المفروضة عليهن مقابل ممارسة هذه "المهمة القدرة".
كان بإمكان كل امرأة - مهما كان سنها - أن تتصل به ليسجلها في سجله الخاص وبالتالي يصرح
بممارسة الدعارة تحت حمايته الشخصية، فلا أحد يستطيع معها من ذلك حتى لو كان من أفراد أسرهما
غير أن أصبحت ملكا لبابيك⁽⁸¹⁾، وبدون ذلك فإنه يجمع عليها القيام بهذا العمل بحيث إذا لم يص
في حالة تيسر فإن مصيرها سيكون العقاب الشديد، ولا نجو منه إلا بدفع مبلغ مالي كبير عبارة
عن "مصدق" للمرور حتى يفصل الطرف عن القصة.

إن ظاهرة البغاء انتشرت بشكل ملفت للإنتباه باخترائر خلال العهد العثماني رغم أن ذلك يتناق
دين الإسلاميين. وقد حثت هذه الظاهرة اهتمام كثير من الرحالة والأحباب الذين راوروا المنطقة، حتى
روى Rozet "أحصى ثلاثة آلاف باعية في مدينة الجزائر وحدها غذاة الاحتلال الفرنسي للمدينة
1831⁽⁸²⁾، وهو عدد مرتفع مقارنة بمجموع عدد السكان الذي قدر آنذاك بحوالي ثلاثة ملايين نسمة
بالتقديرات الجسوس "بوتان Boutin"، ولما زاد في انتشاره، حسب المصادر الأخوية، ذلك

سرع يدق لقيه من المسؤولين أنفسهم الذين أعطوه صيغة رسمية فأصبح "بغاء رسمياً" ويظهر أن هذا جميع كانت له دوافع وأسباب لمحصرتها فيمايلي

• امتناع الشباب الأتراك المحدثين في فرقة الانكشارية، خاصة وأن حكومة البايك كانت مع هؤلاء على حياة العروبة إلى جانب تشجيعهم على الانخراط في الجندية والقنوم إلى الجزائر بسبب عدم بيوت الدعاية في تركيا يتيح لها إغراء الجود الجدد من الأتراك بالقنوم إلى الجزائر، التي تمكثهم في بيوتها فيها حياة داعرة طليقة من كل قيد⁽⁸³⁾، غير أن هذا الحكم فيه كثير من التحامل والظلم وحكومة الإيالة.

• تدعيم الخربة عدا حيل من خلال دفعهن لصرية شهرية يشرف المرور على جمعها حيث تدفع كل واحدة مهن ما بين خمس وعشر قطع بوجو كل شهرين فمريض⁽⁸⁴⁾، يصع منها حبة لعمومية مبلغا قدره ألفي بيستر **Piastres** كل عام⁽⁸⁵⁾، أي ما يعادل أربعة وعشرون ألف 24000 فرنك ويتحاسب في ذلك مع الباشا شخصيا⁽⁸⁶⁾ وحسب "بارادي" فإنه كان يتم إلغاء هذه منه إذ مارست هاته السوة مهتهن مع حدود أترك⁽⁸⁷⁾

وحق بحكم المرور مراقبته وسيطرته على هاته السوة، فإنه كان يجبرهن على الإقامة في مقر تابع لبلات عن بقية السكان، وهناك يتم تقسيمهن إلى عدة فئات⁽⁸⁷⁾، غير أن المصادر لا تبين المعايير التي تلتزمها في هذا التقسيم، هل يكون حسب السن؟ أم الانتماء الاجتماعي؟ أم لأسباب أخرى؟ خاصة النساء اللاتي يتمين إلى فئات اجتماعية مرموقة يتم وضعهن في أفاكى خاصة، كما أن للمحادية كذلك في هذا التصنيف.

وقد تقوم بعض النساء بممارسة المهنة الوضيعة بعيدا عن أعين المرور ومساعدته، وفي هذه الحالة يرميهن لعقاب الشديد إذا اكتشف أمرهن، وقد يصل ذلك إلى حكم الإعدام عن طريق وضعهن في سجن في البحر⁽⁸⁸⁾، أما في الحالات المحففة فقد يتم سجنهن مع الأخريات كما تفرص عليهن إلى سلك عرامة مالية⁽⁸⁹⁾، غير أن العقاب لم يكن يطبق على النساء المحالقات للقانون فحسب بل حتى تركن تحت مراقبته لا تنجو منه، بحيث أن كل واحدة مهن تتخلف عن إحصار الصرية الشهرية -تفرض- حسب الأسير "بغايمر"، أن تطلق ما بين خمسمائة وستمائة صربة بالعنقة، وقد تلقى بعضها عدة القذرة عل التحمل دون أن يلغى المرور أي نوع من العقاب على ذلك⁽⁹⁰⁾.

لما عن طريقة عملهن فإن المرور كان يقوم مكراتهن إلى الأتراك أو أي أحد من السكان المحليين في إغراق على السعر والوقت بين الطرفين⁽⁹¹⁾ وقد تقرر الفتاة الخروج لوحدها إلى الشارع لممارسة

وفي هذه الحالة كان عليها الحصول على رخصة من المرور مقابل دفع نصيب من مدحها كصحية من سحاح لها بالخروج⁽⁹²⁾

2.3 حفظ النظام والأمن داخل المدينة

كانت هذه المهمة موكلة إلى المرور حيث يعبر المصابط المكثف بالشرطة اللبية، ويعاينه في سبيله من الخرس المشاة الذين لا يتلقون الأوامر إلاّ من مباشرة، وبسبب ذلك كان يطلق عليه "قائد" وكانت العادة المتبعة في المدينة أن كل السكان مضطرون للإلتحاق بممارهم ساعة ونصف بعد غروب الشمس أي بعد أداء صلاة العشاء⁽⁹⁴⁾. وبعد ذلك يتم علق الأبواب الخارجية للمدينة إلى جانب باب حرم تمصل بين الأحياء داخلها. وهكذا يجمع على كل شخص السير في الشوارع دون حمل سلاح، وقد يقتصر ذلك على الأطباء والجراحين والأشخاص المعروفين الذين تصطبرهم ظروفهم جرح ليلاً⁽⁹⁵⁾، إذ أن معظم السكان كانوا يفضلون البقاء في بيوتهم بمجرد سقوط الظلام، وخاصة في الليل. حين كانوا يتعرضون لإجراءات مهينة، فلا يسمح لهم بحمل المصباح وإنما كل ما يستطيعون حمله بعد سطقاً في أي وقت قرب فيه الرياح، أما الأوروبيون فكان مسموحاً لهم بحمل المصباح أثناء السير⁽⁹⁶⁾.

وكان المرور إلى جانب قائد رداة المكلفين بالدوريات اللبية داخل المدينة يمتلك سبباً خاصاً في سبيل انقوصحية⁽⁹⁷⁾ يصعد فيه كل من يقص عليه في حالة تلبس أو ارتكاب لإحدى المخالفات. وبعد صلاة العشاء في الشارع دون مصباح، وهكذا يضطر إلى دفع غرامة مالية تختلف قيمتها حسب درجة خطورة المخالفة التي ارتكبها، أما إذا كانت القصية خطيرة جداً فإنها تطرح أمام الباشا في يد ويصدر حكماً مناسباً على مرتكبها⁽⁹⁸⁾. وهذا السبب فإن المرور كان مضطراً إلى تقديم تقرير عن حال كل ما حدث في المدينة ليلاً إلى الباشا في اليوم الموالي⁽⁹⁹⁾، وبدوره كان المرور على اطلاع بما يحدث في المدينة هاراً حيث كان الأمن والنظام موكلاً لموظفين آخرين مثل "كاهية الخرجاجي".

وكما سبق ذكره، فإنه لم تكن للمرور أية سلطة على الجنود الأتراك، فكان يجمع عليه القبض عليهم أو معاقبتهم، حيث أبطت هذه المهمة بآغا الهلالين. كما وجدت فرقة متكوّنة من خمسة عشرة شخصاً على رأسهم صابط يسمى "آغا الخل" مهمتها القبض على كل يولدش يثير مشاكل داخل المدينة⁽¹⁰⁰⁾.

3.3 إشرافه على تنفيذ العقوبات:

من بين المهام الملقاة على عاتق المرور، إلى جانب ما سبق تبيان، كان الداي يكلفه بتنفيذ العقوبات حسب كلاً من الإعدام والجلد على كل المخالفين من غير الأتراك. كالكسان المحليين وغيرهم، فكان أتباعه من عقوبة الضرب بالعصا على كل مخالف يستحق ذلك سواء داخل قصر الداي أو في مقره¹⁰¹. أما إذا كان المتهم يستحق عقوبة الإعدام فإن "البورو" *Le bourreau* الذي هو أحد مسؤولي مرور يقوم بهذه المهمة، حيث يقتاد المتهم إلى المكان المحدد لذلك وهناك يتم تنفيذ الحكم فيه. أما إذا كان من السكان المحليين وحرماً إذا كان من اليهود¹⁰².

كما أُنيط للمرور ومساعديه معاقبة كل عبد يقص عليه متلبساً بمحاولة الفرار، فيخبرنا أنه في إحدى المرات حاول الفرار رفقة أحد الأسرى الهولنديين، غير أن محاولتهما باءت بالفشل فقص عليهما قرب شارع البحرية، فتم اقتيادهما إلى قصر الداي، وهناك يقول "وحسب المرور" في نظارته، إذ أن كبير أماء القصر كان قد أمر بصرباً بالهتفة، فانقص عليهما عيد الجلاد. وحسب الصارية، وأوقعوا أرضاً، فكان نصب كل ما مائة وخمسين ضربة على الأقدام¹⁰³.

يساعد مرور على أداء هذه المهام الشاقة والمحددة عدد من الموظفين، ومن ذلك فرقة من الحرس تتألف من رجلين ولا تتعد عنه أبداً بحيث أنها لا تنفك الأوامر إلا منه شخصياً، وعلى رأس هذه الفرقة صابط بلقب "باش ساقجي" *Bach Sakdji*¹⁰⁴. كما يرد ذكر صابط آخر يدعى "القول باشي" *Kol-bachi* الذي يكون من العصر التركي ومهمته الإشراف على دورية ليلية تتشكل من العنصر¹⁰⁵. وإلى جانبه توجد فرقة تتشكل من عناصر رواوة بقودها صابط يدعى "قائد رواوة"، غير أنه لم ينتمي إلى هذا العنصر بل كان من أصل تركي¹⁰⁶. ويذكر "بارادي" مساعدين آخرين يطلق عليهم اسم "السير" *Les sbires*. حيث يخبرنا بأنه إذا صدر الأمر إلى المرور بإعدام أحد المتهمين من الأتراك فإن أحد هؤلاء المساعدين يقوم بوضع الحبل حول عنقه، ونتيجة لذلك فإن السكان كانوا يكرهونهم كثيراً هؤلاء لدرجة أنهم كانوا لا يدفنون في مقابر المسلمين بعد وفاتهم، وإنما يدفنون في مقابر المماليك. ولكن هذا السبب - حسب بارادي دائماً - رال فيما بعد وسمح لهم بأن يدفنوا في مقابر المسلمين. ولكن رغم ذلك فإن السكان بقوا يكرهونهم كثيراً، لدرجة أنهم كانوا ينفذون من يعرفون كل من يقوم بهذا العمل أنه أتى شيئاً من العار¹⁰⁷. وإلى جانب كل هؤلاء المساعدين - مرور كان يستعين بقائد الفحص¹⁰⁸ الذي كانت صلاحياته تشمل المناطق المحيطة بمدينة الجزائر، لأن على أحوال المنطقة الواقعة خارج أسوار المدينة

وعلى العموم، فإنه مقابل هذه المهام الصعبة وموقف السكان المختفر لكل من يتولى هذا المنصب، ذلك لم يستش كثيرا من السكان الحصر إلى السعي للوصول إليه ودفع مقابل ذلك "بشماقا" أي مبلغا بمرتعا، باعتبار أن هذا المنصب سيمكّن صاحبه من الحصول على ثروة طائلة في فترة وجيزة، فإلى ما جره الذي كان يقتطعه من الضرائب المعروضة على بات أهوى، كان يتحصل على هدايا وأموال ببيت التي يقدمها له البيات أثناء حضورهم إلى مدينة أكرات لتقديم الدوش⁽¹⁰⁹⁾، كما يجزوا "دفر سريقت" أنه كان يتقاضى خروفي حلال كل عيد أصحى من حكومة الإيالة⁽¹¹⁰⁾.

4. الخصب:

يشكل نظام الحبة⁽¹¹¹⁾، إحدى أهم الوظائف الدينية والاجتماعية والاقتصادية التي تستمد سرعتها من النص القرآني مصداقا لقوله تعالى ﴿ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف﴾⁽¹¹²⁾، وقد عرفها ابن خلدون بقوله أنها "وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"⁽¹¹³⁾، أمّا الماوردي فيقول عنها "الحسبة هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه وهي عن كذا ظهر فعله"⁽¹¹⁴⁾، وعرفها ابن تيمية ودور صاحبها بقوله "وأما الخصب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم"⁽¹¹⁵⁾.

ومن بين الفقهاء الذين ربطوا بين وظيفة الحساب والقضاء نجد ابن عبدون حيث يقول "حساب نحو القضاء، فبدلت يجب أن يكون إلا من أمثال الناس وهو لسان القاضي وحاجبه وحليفه يرون اعتد القاصي فهو يحكم مكانه فيما يليق به ويخطئه"⁽¹¹⁶⁾، فوظيفة الخصب وثيقة الصلة به، كما أصبحت في العصور الوسطى الوسيلة بين خطة القضاء وخطة المظالم رغم ما يفصل بينهما بصلاحات واختصاصات⁽¹¹⁷⁾، ومن بين النقاط التي تتفق فيها الحسبة مع القضاء بذكر الإدعاء أمامه في بعض حقوق الأفراد كقص في المكائ أو الورن أو غش في بيع أو غش⁽¹¹⁸⁾، أو تأخير دفع ربح فسرة المدعى على دفع ما عليه⁽¹¹⁹⁾، أمّا من مظاهر الاختلاف بين الوظيفتين فإنه يمكن للمحسب أن يجرأ بما أمر به من معروف وينهى عن منكر وإن لم يحصره خصم مستعد في حين أنه لا يمكن من يقوم بذلك إلا بحضور خصم فيسمع الدعوى منه⁽¹²⁰⁾.

وقد أبقى العثمانيون في أكرات على هذا المنصب المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، حيث لا يفرق ملحوظا، كما أن صاحبه كثيرا ما كان يطلق عليه لقب "قائد السوق"⁽¹²¹⁾، في حين أن الشريعة تنفقه بالخصب وهو نفس القاب الذي حافظ عليه في بلد المشرق وهكذا أصبح المشرف

لحسب المحافظة على السر الخس داخل المدينة وخاصة في الأسواق فيجمع كل أنواع الغش ويحارب عند الاحتمال، كما أصبح بمثابة الواسطة بين حكام الإيالة وبقية السكان.

وكان اختيار الختس يتم من العصر المحلي كالخضر أو الكراغلة، ومن بين العائلات التي توارثت منصب عائلة ابن الفراسدي وعائلة بوطالب⁽¹²²⁾.

سبح الختس، نتيجة صلاحياته الواسعة، يتدخل في مراقبة كل ما يعرض في أسواق مدينة الجزائر من بضائع وأخرى عامة كالمواد الغذائية والملابس وكل ما يتجه أهل الحرف، والغاية من ذلك المحافظة على الأسعار المحددة والتأكد من مطابقة المكاييل والموازين للمواصفات، ومع كل أنواع الغش والتزوير وسد له بعض التجار بفرض الريادة في أرباحهم⁽¹²³⁾، وتكس تحديد وظائف الختس في الجزائر من عهد العثماني فيما يلي:

1.4. تحديد الأسعار:

كانت حكومة الإيالة تلجأ في كثير من الأحيان إلى تحديد أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية حتى لا يتحول معظم السكان، ومنها الخبث والبريت التي كانت أسعارها تنحصر لتدعيم من قبل الدولة حتى تباع بأسعار جد منخفضة، حيث كان الداي علي باشا (1816-1817) قد لجأ إلى هذا الأسلوب حينما خفض أسعارها مما سبب ندرة في مادة الخبث بأسواق مدينة الجزائر فاضطر إلى إلغاء هذا الأسلوب⁽¹²⁴⁾ وللتأكد من عدم طغى التجار إلى الريادة في السعر المحدد من قبل الحكومة، كان الختس يراقب الأسواق ويتأكد بنفسه من عدم الإخلال بالقانون

وكان الختس يتدخل في كثير من الأحيان لتحديد أسعار بعض المواد، ويطلقا مخطوط "قانون الأسعار" على نماذج من تدخل الختس في هذه العملية، فقد ساهم سليمان إلى جانب موظفين آخرين في سنة 1110هـ (1601م) بأمر من الداي بابا حسن في تحديد سعر مادة السم حيث كان الاتفاق أن يكون ثمن درهم للرطل الواحد⁽¹²⁵⁾، وفي نفس العام وأمر من نفس الداي حصر إلى جانب شيخ البلد في موضع سعر مادة الصابون⁽¹²⁶⁾، كما عهد عبد الرحمن الختس بتحديد سعر مادة الرلاية من زهرهم وبعد تدخل معلمي الصحة من بني ميراب أضاف إلى ذلك أربعة دواهم أخرى⁽¹²⁷⁾

2.4 مراقبة المكاييل والموازين:

كان الختس بالمحصار لكل تاجر يفتش في الميزان هدف الربح السريع، ولهذا الغرض كان يراقب المكاييل والموازين، فتحمل يحمل معه ميزانه الخاص ليرى به كل بصاعة يشك في وريها وهذا مصداقا لقوله (ويزن لمطعمين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزعهم يخسرون)⁽¹²⁸⁾

ويعتبر مادة الخبز من أكثر المواد الغذائية التي تخضع لمراقبة الختص، باعتباره مادة غذائية أساسية للاستهلاك. وخاصة ذلك الخبز الموجه إلى فرق الاستشارية أو ما يطلق عليه "خبز العسكر" (129)، حسب ما ورد في "دفتر التبرعات". حدد وزن العجينة الموجهة لصنع خبزة واحدة بعشر أو نصات، سواء بصبح ورماء بعد طهيها تسع أونصات (130)، وإذا كان الخبز أقل من ذلك فإنه يستولى عليه ورعه على الفقراء مع تسليط العقاب الشديد على الخباز (131).

ونكر ما تجدر الإشارة إليه أن وزن الخبز لم يكن ثابتا طيلة الفترة العثمانية، بل كان يتغير من فترة إلى أخرى حيث كان يسمح للتجارين بتغيير الوزن أو "الغش المباح"، فيقصون من وزن الخبزة الواحدة إذا سب الأيلاد جائحة كالطاعون أو غزو الجراد مما يؤدي إلى نقص في إنتاج الخبوز، وهكذا يهبط الداي بوزن يبيع فيه هذه العمية لتعويض الخسائر الناتجة عن ارتفاع سعر هذه المادة (132)، على أن يعود إلى حالته الطبيعية بمجرد تحقيق فائض في الإنتاج.

كان تحديد سعر وزن الخبز يتم في معظم الحالات باتفاق بين الختص وموظفين آخرين من جهة أو من جهة أخرى، وهذا ما يجزم به مخطوط "قانون الأسواق"، حيث وقع اتفاق مع الكواشين لخص خبز العسكر وبه كالتالي "ثلاث حبرات بدرهم واحد وميران الخبز أربعة عشرة أوقية، حبات روج حبرات بدرهم وميران الخبز عشرون أوقية"، كما حصر سليمان الختص عام (1107 هـ - 169م) اتفاقا تم خلاله تحديد وزن الخبز ونص على أن وزن العجين يكون عشرة أوقية وبه يصبح بوزن في مرة أخرى تدخل الختص بأمر من الداي بابا حسي (1682-1683)، حيث توجه مع جماعة من ديار القاصي وأخبروه بأن ثمن الزرع أصبح بريال وثنى وهذا اتفق الجميع أن يصح وزن بوزن خبز الواحد ثلاثة عشر أوقية وبعد طهيها يصبح اثني عشرة أوقية (133)، ويظهر أنه في هذه المرة طلب الخباز فائضا في إساح الخبوز ولهذا تم الريادة في وزن الخبزة الواحدة مقارنة بما كان عليه الوزن السابق أي عشر أوقيات قبل الطهي وتسع أوقيات بعد ذلك، وكانت قيمة الريادة ثلاث أوقيات في خبزة.

3.4 فيض الرسوم والضرائب

كان من نتائج إشراف الختص على الأسواق، أن أصبح يتدخل في مراقبة كل ما يدخل ويخرج من مصانع فيض رسوما على أصحابها حسب نوع البضاعة ووزنها، ويظهر أنه كان يتقاسم هذه الرسوم مع أمراء الحرف وموظفين آخرين تابعين للبلديات، حيث يطلق على مخطط "قانون الأسواق" على نماذج من الرسوم ومساهمة الختص في استخلاصها ومنها (134).

- إشرافه إلى جانب الياياباشي وكاهية البابليك وأمين الأمان على مراقبة القوافل المحملة بالتمر التي تدخل أسواق المدينة، حيث تم الاتفاق على فرض رطل على كل حمل من التمر
- اتفاه مع طائفة بني ميراب عام (1162هـ - 1749م) حول مادة الريش التي يحصرها هؤلاء إلى المدينة، ونص الاتفاق على فرض "زوج سلطانية للقطار"
- يأخذ على كل قرطال من حلوى البقلاوة ربع دراهم صفارا، أما إذا كان القرطال كبيرا فيأخذ عليه ثلاثة أثمان دراهم صفارا.
- يأخذ على كل صندوق من التفاح نصف ريال دراهم صفارا
- يأخذ على كل صندوق كبير من السكر "حمصة قطع ذهبية"، أما الصندوق الصغير فيأخذ عليه "ثلاثة ذهبية"
- يأخذ على كل حمل تمر سبع قطع ذهبية.
- يأخذ على الحرير العجمي سبع قطع ذهبية.
- يأخذ نصف ريال على كل رأس من الغنم.
- 4.4 إشرافه على بعض الخدمات المدنية:
- كما نجد المختص يشرف على بعض الخدمات كإخمالة والسقاية والدلالة، ويمن لنا مخطوط "تاريخ لأسواق" بعض مباح هذا التدخل من قبله، كمدخله لمنع الدلالين واحمالين من ممارسة التجارة العامة كل من يحل بهذا القانون⁽¹³⁵⁾ كما شارك عام 1087هـ/1676م في توقيع اتفاق بين جماعة مدني، مضمونه⁽¹³⁶⁾:
- م يخرج من سبع من باب الحرية، ومخرج الكورد - أي الحمارك - يختص به حاملو الرمانة،
- م يدخل من باب البحر من بعد البصاري ويتزل دار الإمارة لحماي جماعة باب البحر
- م يبيع التمار المسلمون واليهود والبصاري، إذا كان المشتري مسلما لحماي الرمانة، أما إذا كان لمشتري يهوديا أو نصرانيا لحماي باب البحر.
- إذا اشترى يهودي أو نصراني سلعة فاصدا بها بلد الإسلام فلحماي الرمانة.
- ويظهر أن هذا الاتفاق قد جاء لمحو من الخلافات والخصومات التي كانت تقع بين الحين والآخر بين الجمالين حول توزيع المناطق فيما بينها.

وإن جانب ما سبق ذكره، كان الخشب يسهر على صيانة المرافق العامة للمدينة كتسهيل حركة
السيارات والشوارع ومع كل ما يعرف ذلك كالدواب وتقل الجمالين بسلهم⁽¹³⁷⁾، كما كان يتدخل
تدعيم كى بنية مهددة بالأضرار والتي قد تشكل خطراً على السكان، أما ليلاً فكان يسهر على الإضاءة
جداً للمدينة⁽¹³⁸⁾.

كيف كان الخشب يتصرف تجاه كل تاجر يكتشف تزويره أو عشه؟ تحقق معظم المصادر على
هذا الشديد الذي كان يسلطه على أمثال هؤلاء في حربه دون تأخير أو تأجيل ويظهر أن دورياته في
السوق كانت تتم الرعب والفرع بين التجار، حيث كان يرافقه حامل الميزان لوزن البضائع التي يشتك
في واحد موظفي المروار يدعى "البورو" المكلف بتنفيذ العقاب الذي يحدده الخشب⁽¹³⁹⁾، فكان بمجرد
تساقط حالة العش يبادي على هذا الموظف ويطلب منه قطع اليد اليسرى للتاجر المتهم، ثم تعاقب في عقه
غالبه في شوارع المدينة على ظهر حمار حابس عليه بالملقوب (وجهه إلى الخلف وظهره إلى الأمام)
بمطاردتهم السكان وصياحهم، إلا أن العقاب قد يقتصر على عدد محدد من الصربات على بطن القلم.
برؤساء الذين كانوا يتعرضون إلى هذا النوع من العقاب هناك الحبارون، حيث لم يلجأ إلى قطع أيديهم
لأنهم سوف لا يتمكنهم عن الخبز، ولكن إلى جانب الصرب كان الخشب يصادر الخبز المغشوش ويوزعه
من لدرء المدينة⁽¹⁴⁰⁾.

غير أن بعض المصادر الأوروبية الأخرى تخبرنا بعقوبات أشد وأخطر كان يتعرض لها المتهمون،
ذكر دائما كانت تشير الاستغراب باعتبار أنها "لا إنسانية"، ومنها على سبيل المثال، برع جزء من حصر
الجزر يغش في الميزان، يكون على حسب القصد الذي اكتشفه عند الوزن، كما كان يحرق الحبارين
من يمتنون في وزن الخبز على إحلاس فوق آية طهي الخبز وهي ساحة⁽¹⁴¹⁾، غير أنه لا يمكن الجزم
بحدود النوع من العقاب أو انعدامه لسكوت المصادر الخفية عن ذلك.

ولتسهيل مهمته كان الخشب يستعين بعدد هام من الموظفين، فإلى جانب مساعديه المقربين، كان
يستخدم "بورو" لتنفيذ العقاب وبأسماء الطوائف الخرفية حيث يتصل بهم عن طريق أمين الأسماء⁽¹⁴²⁾،
لكنه التحكم في كل حركات السوق والحفاظ على الانضباط داخله ومحاربة كل الآفات من عش
إبر.

كان الخشب يتقاضى، مقابل هذه المهام المتعددة، أجرة يفتطعها من الرسوم التي كان يعرضها على
مع الورود إلى السوق، فإلى جانب الرسوم النقدية، كان يعرض رسوماً عينية على السلع كالخضر
بزره والخليب والخبوب، ثم يقوم ببيع ما جمعه حيث يبال أجره وما تبقى يدفعه إلى خربة
سنت⁽¹⁴³⁾، فكان مصطراً إلى دفع مبلغ سوي يقدر بأربعة آلاف وثمانمائة صائمة (4800 صائمة) إلى

144 وإلى جانب أحمد القدي، كان المختب يتحصل على خروف واحد خلال عيد
العرس (145).

وإن كان المختب قد لعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات مختلفة من
العصر الإسلامي، فإن هذا الدور ما لبث أن تراجع بشكل ملحوظ في أواخر العهد العثماني، خاصة منذ
نصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد يرجع ذلك إلى تدخل موظفين آخرين في وظائف مثل القاضي
من أبناء وشيوخ البلد¹⁴⁶. وهكذا انحصر دوره في مراقبة أصحاب الحرف خاصة تلك المتعلقة بتوفير
المساكن كخزائين والخبازين، والحفاظ على النظام داخل الأسواق حيث يراقب نوعية البضائع
باعتها، إلا أن هذه الظاهرة لم تقتصر على مدينة الجزائر، بل شملت كل مدن الدولة العثمانية⁽¹⁴⁷⁾.

5. الأمناء:

ما نجد الإشارة إليه أن هذا التنظيم ظهر منذ العهد الأولي لبداية الإسلام في معظم المدن لما
تطلب الحرف عن بعضها البعض "التخصص الخرفي" وعين على رأس كل واحدة منها شيخ "أو أمين"
يسؤون أهل حرفته، فيحصل في حلافهم ويطلق نظامها، ويشر بينهم روح التكافل بمساعدة المحتاجين
م كدفع الغرامات عنهم، كما يسبق مع مشايخ الحرف الأخرى، التي تتشابه أو لتكامل مع
148

148 منذ حرائر خلال الفترة العثمانية عن هذا النظام، حيث عرفت مدنها هذا التنظيم بتعيين مسؤول
م كل جماعة حرفية أو سكانية يدعى "الأمين" الذي كان يمثل رمز الوحدة والتعاون والتكافل داخل
مدن كجماعة الساكرة أو الميرانيين أو غيرهم، وحتى العبد كان لهم أمين يدعى "قائد العبد" ولم
يترس هذا التنظيم إلا جماعة رواد¹⁴⁹. وقد أطلق على هذه الجماعات الوافدة إلى مدينة الجزائر
من "البرابرة" وكان الأمين يعين مباشرة من قبل الداي نفسه في مدينة الجزائر، أما في البلديات الناحية
من الشرق والغرب والبيطري - فإن أمر تعيينه كان على ما يظهر من اختصاص قائد الدار أو
150

ويظهر أن صلاحيات ومهام الأمين كانت متعددة وواسعة داخل جماعته، حصل عليها من حكومة
أما التي تقتصر تدخلها على أمور قليلة ذات أهمية كبيرة وحظوة بالغة، حيث منح صلاحيات أدبية
تتبع وتاديبية جعلته يكون مسؤولاً أمام الباشا على تصرفات أفراد طائفته، وبالإمكان حصر وظائفه
بشيء 151

- لحصل الصرائف المفروضة على جماعته ودفعها إلى الخيرية العمومية.

- التدخل لمساعدة أفراد طائفة إذا استدعت الضرورة ذلك

- التدخل لدى الإدارة لحل مشاكل جماعته.

- مراقبة حوذة الإنتاج الحرفي ومحاربة الغش والتزوير والاحتيال.

غير أن أهم وظيفة أبطت بالأميين، إلى حساب وظائفه الإدارية والاقتصادية، كانت بدون شك تلك المتعلقة بالحواسب القضاية والامية، فتمتع صلاحيات قانونية لمراقبة ومحاسبة تصرفات أفراد طائفته، مما جعله يستحوذ على بعض صلاحيات "المختص"، ومن ذلك مثلاً أنه كان يمنع على أي شخص من أبناء طائفته الخروج من مدينة الجزائر دون إخبار الأميين الذي كان يحضه الموافقة لمفاداة المدينة⁽¹⁵²⁾، كما اعتبر القاصي قاضي جماعته والمكلف بالأمن داخلها من خلال قيامه بدور مسؤول الشرطة حيث يجبر "شالر" أنه كاتب لأمين شرطته الخاصة وشواشه وسعه الخاص به⁽¹⁵³⁾.

أصبح الأميين، بسبب صلاحياته، مسؤولاً عن أي مخالفة يرتكبها أحد أفراد جماعته، فيعاقب كل من يخطئ أو يفرط غرامات مالية عليه، أما إذا كان الخطأ جسيماً يستحق عقوبة أشد كالإعدام أو السجن، فإنه كان مضطراً في هذه الحالة إلى طرح القضية أمام الباشا بعنه ليث فيها ويصدر حكمه⁽¹⁵⁴⁾. وفي حال أميين جماعة الساكرة الدين كانوا مكلفين بحراسة المدينة ليلاً، فإذا وقعت سرقة لأحد الدكاكين، يعرف الخرم، فإن كل أفراد الجماعة كانوا مضطرين إلى دفع تعويضات على الخسائر الناجمة عن السرقة، كما يعاقب المقصرون من قبل الباشا.

وعلى العموم، فإن هذه الصلاحيات لم يفردها أبناء الجزائر، بل تمتع كذلك بها نظرائهم في المدن الإسلامية الأخرى حيث أصبح "شيخ الحرفة" المصدر الأول الذي تلجأ إليه الجماعة لحل مشاكلها الداخلية. وكنت أحكامه تستند إلى التقاليد والأعراف المتوارثة عبر الأجيال، مع تدخل الحكام في القضايا الخطيرة، غير أن الاختلاف الوحيد يظهر في تعيين الأميين، فهي الجزائر كان يعين من قبل الباشا في حين سدت هذه المهمة في مدن إسلامية أخرى إلى الحاكم الشرعي - أو القاصي - الذي أصبح وصياً على شؤون الحرف وأصحابها، خاصة إذا ما اشتد الخلاف وتوسع داخل أعضاء الحرفة الواحدة، فتجدهم يرضون بعض الخصام وإيجاد مخرج شرعي له⁽¹⁵⁵⁾.

كان الأبناء في مدينة الجزائر يسقون أعمالهم مع الجهات القضائية المختصة، فعرض خبرتهم عنهم الطويلة في حرفهم، كان القاصي يلجأ إليهم في كثير من القضايا قبل أن يصدر حكمه فيها، فبهم هل ثقة وحرية، فكان يكتفهم بالتحقيق في الحواسب الضمنية والميدانية للقضية، فتجدهم يروون ما يقع من النزاع بأنفسهم أو يكلفون أفراداً من جماعتهم للقيام بذلك، ثم يبنون آراءهم وملاحظاتهم وفق

هبة، وعلى ضوء ذلك يصدر القاضي حكمه النهائي في القضية، فقد تخاصم محمد باش شاوش وكيل
إلى خرمين الشريفيين مع إسماعيل التركي بن عثمان قارة الذي أوجافه مائة وثمانية وثلاثون (138)
من ملكية حائط يصل بين دار إسماعيل المذكور وبين فندق محبس على فقراء الخرمين الشريفيين بأن ادعى
أن طرف ملكيته للحائط، ولما طرحت القضية على القاضي ما كان منه إلا استدعاء - يظهر أنه أمين
شريف - "من له خيرة ومعرفة بذلك من أرباب الصعة فامتل أمره السعيد" وتوجهوا إلى المكان
شرع عليه "وأمن نظرهم فيه إمعانا فأبما فرحدوا أن الحائط خاص لإسماعيل المذكور ولا مدخل
للمحبس المذكور" وعلى ضوء تلك المعايير حكم القاضي بملكية الحائط لإسماعيل⁽¹⁵⁶⁾، ونتيجة هذا
قرار فكثيرا ما كان يطلق عليهم لقب "أعوان القاضي"⁽¹⁵⁷⁾.

كما كان الأمراء يتعاونون مع المحتسب، فيندخلون لمراقبة جودة الإنتاج ومطابقته للمواصفات
على غيرها بين أصحاب الحرفة الواحدة، ويقمعون محاولات الغش والتزوير كمرافقتهم للمكاييل
بين ومعاملة الحرفيين لبرائى⁽¹³⁸⁾، كما كانوا يكلفون بمهمة حراسة الأسواق والسهل على السير
من داخلها، وقد أوكلت هذه المهمة إلى موظف يدعى "أمين العساكين"، والذي كان يمين من قبل
مداينة وكبار التجار⁽¹⁵⁹⁾.

• أمين الأمراء كان هذا الموظف ينح من بين أمراء كل الحرف المتواحدة في المدينة،
كان عمية الانتحاب تتمير بالتنافس الشديد بين المترشحين ويظهر أنه تمتع بمصالحات أوسع من تلك
ترتفع بها الأمراء، فشملت المجالات الإدارية والقضائية والاقتصادية، فكان يتدخل لعقد الصلح بين
عند الطوائف الحرفية مثل الخلاف الذي وقع بين جماعة التباين والصباغين، أو ذلك النزاع الذي وقع
بجماعة الصغار بين وجماعة القرادرية⁽¹⁶⁰⁾، وكانت هذه الاتفاقات تسجل عند شيخ البلد بحضور أمين
الأمراء، فصاح ذات طابع رسمي متداولة بين الحرفيين، وقد أطلق على ذلك السجل اسم "عوائد السوق"
من مع مصنوا لتظيم الحرف داخل المدينة.

وبسبب دوره ومكانته أصبح هذا الموظف مقربا من اليأش، فيستظنه شخصا ويطلع منه على
ملفات اجتماع الأمراء، وكثيرا ما كان اليأش يكلفه بحل الخلافات بين الطوائف الحرفية دون الدخول
الكافية وشيخ البلد⁽¹⁶¹⁾، وبالرجوع إلى مخطوط "قانون الأسواق" يمكننا أن نعرف على بعض المهام
التي كان يؤديها أمين الأمراء، ومن ذلك أنه كان مكلفا بجمع الضرائب، حيث يطنعنا نص المخطوط على
سبيلها⁽¹⁶²⁾.

يحدد نصف صدوق على كل خمسين صدوقا من عند "الشركسي" - موظف بالسوق من أصل
شركسي -،

- يأخذ نصف صدوق على مادة الريب والبور والبن،
- يأخذ عشر قطع ذهبية على حمل عن غسل السكر.
- يأخذ على مكيا "بتي" كبير من الشلمون - سلك الشلمون - نصف ريال دراهم صفار، أما القرطيل الصغير فيأخذ عليه ربع دراهم صفار.
- يأخذ على كل مملوك زيان دراهم صفار.
- يأخذ سبعة أرباع على مادة الزلاية،
- يأخذ نصف ريال على كل عمرن تابع للعنواحي خلال كل شهر
- يأخذ ربع قلة على كل حمل من الزيت.

وكند سبق ذكره، فإن أمين الأمان كان يساهم في عقد مصالحات بين أهل الحرف، ويظهر أنه كان يكتب بتسجيل نص الصبح في سجل "عوائد السوق" حيث ترذ عبارة "وكتاب الحروف عبد الله" من إخراج يوسف الشويخ ¹⁶³، كما عده يشارك إلى جانب القاضي الحفي وكاهية السكر في تصريف الشوارع وعلق الخمر الذي يؤدي السكان ¹⁶⁴.

وقد وجدت في مدينة الجزائر طوائف سكانية تمتعت بامتيازات فصالية واجتماعية، ومن هاته الطوائف: بو ميراب، التي انضمت المرادها على أنفسهم ولم يحتكوا بالطوائف الأخرى، إلا أنهم كانوا يمدون فيما بينهم ويساعدون بعضهم بعضا، خاصة عند تسديد ديون من يتولى مهمهم، أو من يعنى بابهم أو من يرتكب مخالفة تستحق دفع غرامة مالية ¹⁶⁵، ولعل من أسباب انتمائهم للمذهب الصفي الخارجي، في حين أن بقية السكان كانوا من أتباع المذهب المالكي أو الحنفي.

ومن الناحية التاريخية، فإن الامتيازات التي حصل عليها بو ميراب تعود إلى بداية عهد الإيالة، من منحهم إيها البيرباي حسن آغا (1544-1552) كمكافأة ثم لما أبلوهم من تصحيات لصدة هجومهم عام 1541م، وهذا ما تؤكد الرسالة التي بعثها هؤلاء إلى أول والي علم فرسي في الجزائر "Drouet d'Erain" ومضمونها أنه: "عد مرور الإسبان على الأرض الإفريقية - أي الجزائر -، كان بو ميراب لا يبالون أي حظوة من قبل السلطة الحاكمة التي كانوا يكتون لها احتراماً وتقديراً، ولهذا لا استياء على حصص الإمبراطور، فسكروا في ربي الساء وجأوا تحتهم أسلحتهم ثم لجأوا إلى الحصن عشرين بأنهم ملاحقون من قبل حاكم الجزائر، فاستقبلهم الإسبان أحسن استقبال ولكن بمجرد دخولهم

سيروا أسلحتهم واستولوا على الخصى وكمافاة لهم محييم الذي كل الغنائم التي وجدت في
 1661 حتى

إلا أن بو ميراب رفضوا أخذ هذه الغنائم وفصلوا مقابلها الحصول على امتيازات وحقوق
 حيث فيمايلي (167).

- أمين الميرانيين هو الوحيد المسؤول على شرطتهم ومحتلهم أمام السلطة

- اشرافهم على تسيير حمامات المسبة وبعض المهن كالمحابر

- يتقاضى الأمين حقوق الدكاكين والغلات التي تمكنها هذه الطائفة

- يتحصل أمنهم على هدايا من الباشا والبايات.

- له حق معاقبة كل من يهدد الأمن العام من بي ميراب إما بالصرب أو السحر أو الطرد

- الأمين مضطر إلى التصرف بعدالة وأمانة عند أدائه لمهامه

وكان أمين اميرانيين يختار وفق تقاليد متعارف عليها، فترشح الجماعة مرشحين لتولي المنصب، غير
 حكام لإبالة لا يشتون المرشح الفائز إلا بعد تقديم هدايا حذ معبرة إلى الباشا وكبار الموظفين (168).

ومن بين الخصائص التي امتاز بها بو ميراب، خضوعهم لنظام قضائي خاص، فإلى جانب الأمين
 كان يث في الخلافات والخصومات التي تشب بين أفراد جماعته، وجد مجلس قضائي أطلق عليه
 "جلسة" يساعد الأمين لمطز في مشاكل وقضايا الطائفة الميرانية، ويظهر أن هذا المجلس كان يتشكل من
 169

- هيئة تقديم التي تساعد في الشؤون القضائية، غير أن دورها كان استشاريا فقط

- هيئة العناء ورجال الدين التي تكملت بتسجيل العقود وحل الخلافات بالاعتماد على المنع
 الإياضي.

أما إذا كانت القضية المطروحة صعبة ومعقدة، فإنهم كانوا يطرحونها على قاضيهم المتواجد في
 بهم لأصلي بغدادية (170)، وبالرجوع إلى مخطوط عوائد السوق يستخلص نمادجا من القضايا التي كان
 ميراب طرفا فيها، كاتفاقهم مع احتسب عام 1162هـ، 1748-1749م على قيمة الصرية التي
 يجب هؤلاء مقابل مادة الريش التي يحصرونها إلى أسواق مدينة الخرائر والتي حددت "بزوج سلطانية
 الواحد"، أو حل الخلاف بينهم وبين جماعة الجيحية حول طعن الحبوب الموجهة لصناعة خمير
 عام 1018هـ/1609م، كما وقعوا على اتفاق عام 1111هـ/1699-1700م يخص تنظيم

الجماعات في المدينة، حيث نص الاتفاق على أن كل فرد من هي ميراب يتخلى عن كراء أحد حاديت لصالح شخص من غير الميرانيين، فإن العمال "الطبايين" لا يتوقعون عن العمل في الحمام، بل سمون ذلك ليتواصل عمل الحمام ولا يظل كراءه⁽¹⁷¹⁾ وفي نفس العام تعهدت جماعة منهم كانوا بشؤون حمامات المدينة، بأنه في حالة غياب أحدهم قبل أن يتم تسديد ما عليه من ديون لصاحب الحمام بحدادها⁽¹⁷²⁾.

أما الجماعة الثابتة التي سكنت مدينة الجزائر وتمتعت بامتيازات خاصة فكانت جماعة الجياعين، وللدور الذي لعبه هؤلاء في تدعيم التواجد العثماني في الجزائر حوما استقبلوا الأحرار عروج مراديين عام 1514 بعد مغادرتهم لمياء حلق الوادي بتونس بسبب خلاف مع حاكمها آنذاك أبو عبد محمد⁽¹⁷³⁾، واعترافا بهذا الدور منحهم حكام الجزائر امتيازات واسعة شبيهة بتلك التي حصل عليها الأتراك ماعدا عدم حصولهم على أجرة "عسوفة" كل شهرين قمرين، فكان من حقهم حمل السلاح في المدينة، وارتداء الملابس المطرزة بالذهب، وهو ما كان مموعا على غيرهم، كما كانوا يتحاصرون الأتراك دون خوفهم من العقاب، ويمر على المزارع القصب عليهم بسبب ذلك كما كان لهم أمين على مصالحهم، والوحيد الذي كان بإمكانه معاقبتهم ومحاكمتهم هو الداي نفسه. أما دورهم في مدينة فكان الإشراف على أفران البابلية المحصنة لطهي خبز الخرد⁽¹⁷⁴⁾.

يذكرنا "دفتر التشريعات" أن أمين طائفة الميرانيين والجياعين كان يتحصل كل واحد منهما على رول خلال مناسبة عيد الأصحى يسمح له من قبل حكومة الإيالة⁽¹⁷⁵⁾، وهذا كإمبار مموح لهما أتا فيما حر لأحور فيظهر أن البليديك لم يكن يدفع لكل الأسماء أجورا باعتبار أنهم حصلوا على وظائفهم من نظام الالتزام، فكان من نتائج ذلك أن أصبح الأسماء ملزمين بدفع صرية "البشماق" إلى الخربة مدينة، فقد دفع أمين الجياعين عام 1691 مبلغا قدره مائتي صائمة إلى الخربة، أما أمين الخربة فلدفع في خمسمائة صائمة⁽¹⁷⁶⁾.

وحلاصة القول، فإن تعيين الإدارة العثمانية في الجزائر للأسماء ساعدها على تحقيق عدة أهداف، من جهة مكنتها ذلك من توفير الأمن والاستقرار داخل المدينة دون أن يكلفها ذلك مشقة التدخل في شؤونها الداخلية مختلف الطوائف، والتي كانت في معظم الأحيان تجهل أصولها وعقلياتها وفي أحيان حق قد حاصه وأن الأتراك كانوا عرباء عن المنطقة وعاشوا معزل عن بقية السكان، ومن جهة ثانية ضمن اسماء يتصرفون باسمها داخل المدينة، فأصبحوا بمثابة عيون لها على السكان يراقبون تحركاتهم، وفي الوقت شكست بواسطتهم من إيصال أوامرها وقراراتها إليهم، والجدول رقم (10) يعطينا أهم خدمات التي وفدت إلى مدينة الجزائر والوظائف التي مارسها هناك

الجماعات	أهم مشاغلها
بريون	الحمامات، بيع الخصر والعواكه، الحراقة، المحابر، القل بالأجرة
سكريون	احماله، بيع العواكه، الحراسة الليلية، نقل الأوساخ (الظافة).
راوة (القبايل)	الباء، المحابر، الحراقة، الخياطة، الخدادة، البسة
ساربه	الحماله، الحمامات، حمل الماء، أعمال يدوية.
لاغواطيون	تجارة الزيت
بريون	الحماله، السجج والخياطة، وزن الخبواب في سوق الرحبة
سهرود	الصباغة، ضرب النقود، الصيرفة.
عبد	أعمال يدوية، بيع ونقل الخبز، العمل في البيوت

6 البسكرون والحراسة الليلية:

كانت حراسة مدينة الخرانلا ليلا من مهام موظفين عديدين مثل المرور وقائد رواوة، وإلى جانب ذلك، ساهم أهل بسكرة الوافدين إلى المدينة في هذه العملية وخاصة المكهوفين منهم¹⁷⁷، حيث كان يربطهم عبر أحياء المدينة وأمام أبواب الدكاكين والحرايت فيقصون الليل هناك، مما جعل كاتباً أوريبا يسميهم بـ "السوفويار Les Sovoyards" الذين كانوا يتراحدون في مدينة باريس ويقومون بالأعمال كطيف الشوارع والمداحين وجلب الماء والخطب¹⁷⁸، وقد بلغ عدد هؤلاء الحراس البسكربين أمانة وخمسين شخصاً¹⁷⁹، يخضعون لأمرهم ويتكلم باسمهم لدى السلطات العليا، كما يقومون بجمع صرية إلى الداي يستخلص قيمتها من البسكرة الذين يطون المدينة ومن الصرانب التي يجمعها سكان وأصحاب الدكاكين مقابل حراسة أموالهم وممتلكاتهم¹⁸⁰، ويمكن تحديد أنواع وقبلة هذه التي كان يستخلصها أمين البسكرة كالآتي¹⁸¹:

بعد ثلاثة بوجو على كل أربعة وعشرين حانوتا.

بعد خمسين بوجو على كل بسكري يصل إلى مدينة الخرانر حديثاً

يصل على ثمانية يوجو مقابل تعيينه لشعاعية بساكرة لوظيفة الدلالة بالسوق

يصل من البلدية على قبة من الملح سعتها خمسون لترا وقطعة من القماش كل شهر وأربع خيرات يوما

أما عن كيفية ممارسة مهمتهم، فإنه بمجرد سقوط الظلام يقوم الأمين بتوزيعهم على شوارع المدينة حسب الذي كان يتم فصلها عن بعضها البعض بواسطة حواجز توضع بعد أداء صلاة العشاء وهكذا يتم يسكنون في الأسواق وعند أبواب المدينة الستة وأبواب الأحياء السكنية، وهناك يأمرون أمام هذه الأبواب والدكاكين على أفرشة متواضعة أو على الرصيف حسب إمكانية كل واحد منهم بمحرسون العرب، فيحتفظون بالمفاتيح ولا يفتحون الأبواب إلا للأشخاص الذين يحملون في أيديهم مصابيحاً¹⁸².

لا بد أن نعرض أحد الدكاكين أو امارت للسرقة؟ في هذه الحالة تقع المسؤولية على جماعة البساكرة محس، ويحمون قيمة الخسائر الناجمة على ذلك مع تعرضهم للعقاب الشديد الذي قد يصل إلى حد الموت غير أن حالات السرقة كانت نادرة الحدوث.

وكانت الإحصاءات تنص أنه في حالة حدوث السرقة، فإن الشخص المتضرر يقدم شكواه إلى القاضي مباشرة، كما يقدم له إحصائيات بقيمة الخسائر، وفي الحين يرسل القاضي في طلب أمين البساكرة فيمحصر معه الخراس الذين كانوا مكلفين بحراسة المكان الذي وقعت فيه عملية السرقة، حيث يتوجه القاضي شخصياً، وإذا شك في توطينهم مع السراق فإنه يحكم عليهم بالسجن حتى الموت، ويسبب في حينهم إلى باب عروون ليستد فيهم الحكم هناك، أما بقية البساكرة، فيكونون مضطرين إلى دفع قيمة الخسارة التي يدفعها الأمين عنهم في الحين، ثم يحدد بدوره لكل واحد منهم القيمة المالية التي يدفعونها لدفعها حتى يسترجع ما دفعه من أموال¹⁸³.

7. قائد الفحص:

د كان شيخ البلد مكلما بتسيير شؤون السكان داخل مدينة الجرائر، فإن المناطق الريفية المحيطة بالبلد التي أطلق عليها اسم الفحص، أو كمت إلى موظف أطلق عليه قائد الفحص فيرد ذكر هذا الموظف بكتب اشتريعات إلى جانب وظائفه المحصورة في حفظ الأمن وحراسة مناطق الفحص بمساعدة جماعة من ساعدي المدحجين بعضي من الحديد يقومون بدوريات ليلية في مناطقهم، كما كان مكلما بتنفيذ هذه لإعدام في حق المتحكمون عليهم من قبل آغا العرب، ويكون ذلك عند باب عروون أحد أبواب مدينة الجرائر ويقال أن اختبار هذا المكان يعود إلى كثرة أشجار الزيتون، وإضافة إلى ما سبق ذكره كان يسهر في تسيير أحسن للحفلات والأفراح التي تقام في مناطق الفحص ومع أي إخلال بالنظام العام¹⁸⁴.

وسبجة لكثرة مهامه كان الأتراك يرهقون في السعي لتولي هذا المنصب، وتركوا ذلك للسكان
والأعلاج¹⁸⁵، ولعل من الأسباب الأخرى التي جعلتهم لا يتحمسون للحصول عليه، أن صاحبه
يتردد التعامل مع السكان من غير بني جلدتهم، في حين أن الأتراك اعزلوا عن هؤلاء وعاملوهم بترفع
فكان أن تركوا الوطنف المدنية كشيخ البلد وقائد الفحص والمروار لغيرهم

وبى صاحب مهامه الأمنية، تولى قائد الفحص مراقبة قنوات الماء والعيون والجسور الموجودة خارج
البلدية، وهذا ما يتجربا به عقد قصاني وقسي، حيث يذكر أن الداي حسى باشا (1791-1798)
قد وقف عدة عقارات على ثلاث قنوات للماء تمتد من وادي القسي إلى مقهى بنى مراد رابى
بى خادم إلى عين الربط بالمكان المسمى "الفادوس"، ومن بين ما نص عليه العقد أن يعطى 32 ديبرا
لحسن الأوقاف في إصلاح وترميم العيون والخزانات والقنوات الخشبية، أما شيخ البلد أو من يحل
محل نصيبا قدره 20 ديبرا، ويكون نصيب قائد الفحص 4 دبابير كمكافأة له على ما يبذله من
في حراسة قنوات الماء وترميمها وصيانتها¹⁸⁶، غير أنه بدوره - أي قائد الفحص - كان مجبرا على
إعطاء 100 قدره مائة صائمة إلى عزينة البايلىك⁽¹⁸⁷⁾.

١. في البايليك

- 1 الباي
- 2 قائد الدار.
- 3 احكام
- 4 القاييد
- 5 شيخ القبيلة.
- 6 لم رابطون

بـاي.

م يكن بيات الأقاليم - أو البايليكات - بمعزل عن النظر في الشؤون القضائية، فاعتبارهم نواباً عن باشا في مقاطعاتهم، فإن هذا الأخير منحهم صلاحيات لنظر في أمور القضاء، ولهذا فإنهم لم يقتصروا جزءاً مهماً من يومهم لنظر في مختلف القضايا وإصدار أحكامهم فيها، أما فيما يخص الباي الذي كان يخصصها كل باي لنظر في القضايا، فإن باي التطري كان ينظر في القضايا ويعمل فيها في يوم جمعة في حوشه - مررته - الذي يقع على بعد كيلومترات من عاصمة البايليث المدية⁽¹⁸⁸⁾.
يصف الربيعي عن صلاحيات الباي القضائية فيقول "وليات هؤلاء القواعد الثلاث التصرف المطلق في عدالته للعرب والصرب والسجن والعقوبة بكل وجه والخطية للعرب وغيرهم دون تعرض أحد لهم من غير أن الباي لا يقدر أن يقتل أحداً من الأتراك إلا بمشاورة الباشا بالجزائر"⁽¹⁸⁹⁾.

ما ندر الإشارة إليه، أن القضاء في البايليك لم يختلف في خصائصه ومؤسساته عن ذلك المطبق في بقية الإيالة. فإلى جانب القضاة الذين كانوا يشاركون النظر في قضايا الأحوال الشخصية والمعاملات، كان بعض المهام إلى كبار الموظفين وحق سلطانهم فأصبحوا بدورهم ينظرون ويحكمون في كثير من القضايا، وخاصة الجنائية منها⁽¹⁹⁰⁾.

وكانت السلطة القضائية في البايليكات تتشكل من محكمتين، الأولى تابعة للمذهب الحنفي وأخرى حاصلة للمذهب المالكي، وإلى جانبهما وجد مجلس شريف - أو مجلس علمي -، كما هو الحال في حرات، يضم مفتيان وقاضيان وجماعة من العدول، يترأسه الباي أحياناً أو قائد الدار في أحيان أخرى. وكان يجتمع يوم الجمعة للنظر في القضايا التي يصعب على القضاة حلها⁽¹⁹¹⁾. وقد يجتمع هذا المجلس بدعوة من الباي إذا لحأت إليه الأطراف المتنازعة عند رفضها لحكم القاضي وإحساسها بالظلم، من الذي في طلب اجتماع أعضاء المجلس، حيث تطرح عليهم القضية من جديد، فإذا كان حكم من عدل ذلك الذي يطق به القاضي فإنه يعزل في حينه، أما إذا كان مطابقاً لحكم القاضي، فإن من يعتبر غير مؤسس. ويال المدعي عدداً معيماً من الصعوبات لتشكيكه في براءة القضاء، ولهذا فإن من ينظر في حكم القاضي أمام الباي كانت تادئة الخدود⁽¹⁹²⁾.

وكتيراً ما كان البايات يستعيون بالقضاة في كثير من الأمور الغير قضائية، ومنها أمور الجهاد، حيث سأل محمد الكبير للقاضي الطاهر بن حوا بقيادة جيش مكون من الطلبة أثناء حصار وهران عام 1771 - كما سبق الحديث عنه - أن صالح باي الشرق (1771-1792) فكان يستعين برجاله لتشجيع الحركة العنيفة، ومن هؤلاء الشيخ عبد القادر الراشدي الملقب الحفي. وشعيا بن جلول

الباي اعفي وبطيريه المالكي الشيخ العباسي⁽¹⁹³⁾، أمّا أحمد باي (1827-1850) فإن مجده لم يكن يهتم من المقتيان والقاصيان لكلا المذهبين، كما بين الحظوة التي تمتع بها هؤلاء لدى هذا الباي الذي بسكته الشديد بتعاليم الإسلام وبعده وإنصافه⁽¹⁹⁴⁾.

أما كانت القضايا الشرعية من اختصاص القضاة، فإن القضايا الجنائية كان ينظر فيها الباي بنفسه بصدر حكمه فيها، فبحرنا "تيدنا" Thedenat الذي عمل وريثاً لدى الباي محمد الكبير على نماذج القضاة من الأخير في هذا المجال خلال حملته إلى الجنوب، ومن ذلك حادثة تم فيها القبض على أحد تفرس الفاحشة مع إحدى النساء، فاقيد أمام الباي الذي حكم عليه بتعليقه عند باب السجن ليكون عبرة لغيره من العبيد، ونفس العقوبة تقرر لتليطها على المرأة غير أنه تراجع عن حكمه بعد ثلاث "تيدنا" لديه، وتم تخفيفه إلى مائتي جلدة لكل منهما⁽¹⁹⁵⁾.

ويواصل "تيدنا" حديثه عن علاقة الباي بالقضاء، فيذكر بأنه كان بارعاً في حلّ القضايا الأكثر دقة عن القضاة إذا كان يصدر حكمه فيها في الخبي، أمّا في أحيان أخرى فكان يوجد أصحابها إلى وإذا تعمق الأمر بقضية حثية، فبعد القبض على القتال كان الباي يستدعي أهل القنيل، فيخبرهم أنه أو أحد الدبة منه، وإذا اختاروا الدبة فإن نصفها يكون من نصيب الباي. أمّا إذا اختاروا قتله فإن شخصاً لنصحية هو الذي بعد الحكم قرب خيمة الباي على بعد عشرين خطوة، وأمام مرأى من أن يتمكن من التدخل باعتبار ذلك مباحاً للقانون⁽¹⁹⁶⁾.

وخلال حملته على الجنوب كان الباي يعاقب كل من يخل بالقانون أو يرتكب أي نوع من الله فيذكر "تيدنا" أنه شاهد بنفسه عملية قطع رزوس سبعة أشخاص في أقل من عشر دقائق لقيامهم بعض رزوس الأغنام من أحد الدواوير، ودلت أمام مرأى الباي نفسه، ثم يقول أن المعتدين مسحوا بهم بكن برودة على ملابس الصحايا. وبعد وضعها في أعمادها ظهروا أمام الباي بكل هدوء وكأنهم يحاولون غيوتاً من القهوة⁽¹⁹⁷⁾.

وساهم الباي محمد بن علي، المدعو الدباح في نشر الأمن بمنطقة القبائل، حيث عرف بحزمه وقيل نوبله لمنصب كانت الطرق في المنطقة تعج بالنصوص فقطع الطرق الذين كانوا يهبون من كان من الباي الدباح إلا أن لاحق هؤلاء ونجح في التخلص منهم، فكان إذا قبض على أحدهم به بقطع رأسه، ولهذا سمي بالدباح، فرغم أن السكان كانوا يرتعدون من سياسته إلا أنهم لم يرضوا في تخليصهم من النصوص وقطاع الطرق ومن مظاهر الحزم لدى هذا الباي أنه كان لا يمعنة مركب احرامهم مهما كانت مكانته الاجتماعية. فهي إحدى امرات قتل أحد أعيان منطقة

من شواش قائد برح سيار، فقام الباي بالقبض على الجاني ووالده وأرسلهما إلى مدينة
جربنتلا أمام الداي الذي حكم عليهما بالإعدام⁽¹⁹⁸⁾.

ومن مظاهر اهتمام البايات بالقضاء، تلك الرسالة التي بعث بها أحمد باي إلى الداي حسين
1830-1831)، وهي تعالج مجموعة من القضايا التي طرحت على الباي في باييك الشرق، ومنها
أنه قد حدثت بقرطنة مضمون أن أحد الأشخاص - ويظهر أنه حدي - قتل زوجته عمدا، ثم لجأ
إليه سيرة بالقضية للهروب من العقاب، إلا أن الباي طلب من الآغا تسليمه غناكمته، وإثناء ذلك
قد حدي زوجته ممارسة الفاحشة مع أحد حيراه، غير أن السكان شهدوا بحسن أخلاقها، وأن هذا الجار
من اسمه الروح كان معهم وقت الحادثة خارج المدينة يغسل ثيابه في الوادي، فكان قرار الباي القبض
على الإعدام دليل غير فعلة وباعتباره جديا فإن الباي لم يكن بإمكانه إصدار حكم الإعدام ضده إلا بعد
مسيرة الداي في ذلك، أو أنه يطلق سراحه ليتمكن من القرار إلى مقر النوبة إلى جانب إخوانه
جربنتلا⁽¹⁹⁹⁾.

وفي نفس الرسالة يشكو الباي من فساد أخلاق الجنود الذين أصبحوا يرتكبون الجنايات ويعززون
لنوبات للدعاة من العقاب باعتبارها أمكا لها قداسها وحرمتها، ومن مظاهر فساد هؤلاء الجنود
قدومهم على السكان خاصة الأطفال والنساء، ومثال ذلك أن أحد البولداش تسبب في جرح امرأة
فقد - سبعة - وهرب غير أن الباي طالب من آغا النوبة بحصاره مكبلا في الأغلال ليال العقاب الذي
جربنتلا⁽²⁰⁰⁾.

كما أن فساد أخلاق الجنود امتد إلى البايليكان الأخرى، ففي باييك الغرب يخبرنا أب اسبابي أن
الجنود انكشارية استغفروا برول غلام من سعية الخيرية كانت ترسو في مياه وهران، ومارسوا معه
الفاحشة، مما دفع القصل إلى تقديم شكوى إلى الباي، الذي قبض على أحد الجنود الخمسة المتهمين،
فقد أربع أو خمس حلدات عقابا له على فعلته، ويظهر أن العقاب كان رمزيا فقط مما جعل الجندي يصر
على إعادة فعلته إذا صادف الغلام مرة أخرى⁽²⁰¹⁾.

لنائد الدار:

يعتبر من الموظفين الرئيسيين في البايليك فكان المشرف على إدارة شؤون المدينة عند غياب الباي
من كفيادته حملة ضد إحدى القبائل المتمردة أو توجهه إلى مدينة الجزائر لأداء الدبوش، وقد مكنته
ذلك أن يصبح مثالا لسلطة العمومية على مستوى البايليك⁽²⁰²⁾.

وبسب أهمية هذا المنصب فقد تعددت وظائف ومهام قائد الدار لحصرها في مايلي

- مرافقه على الجماعات الحرفية في المدن عن طريق الأسماء⁽²⁰³⁾.
- مرافقه على أراضي العزل⁽²⁰⁴⁾.
- نفس الأجانب والشخصيات الأمنية⁽²⁰⁵⁾.
- سرف على التنظيم اعظم للمدينة من كل الجوانب⁽²⁰⁶⁾.
- سرف على دفع أجور الخوود (أو العلوفة) وعلى خربة البايك وعلى تخريب الخوب التي تجمع عن دين العشور وعلى جمع المواد الغذائية المحصنة لموظفي المساجد وغيرهم⁽²⁰⁷⁾.
- سرف على أملاك البايك الموجودة في الأرياف وتلك المصادرة الموجودة في المدن⁽²⁰⁸⁾.
- وإن جاب المهام السابقة الذكر كان قائد الدار مكلفا بمهام أمنية حيث كان يشرف على شرطة البلد وكان هذا الجهاز في مدينة قسطنطينية - رتلته في كل المدن الأخرى - يصم أربع مجموعات، وكل مجموعة تشكل من سبتي رجلا يجندون من بين سكان المدينة، ويشرف عليها قائدان، أما تنظيمها فأوكل قائد القصة الذي هو في نفس الوقت قائد المجموعات الأربعة، ويساعده في ذلك حوكة الخيل الذي يقوم بدوريات ليلية في شوارع المدينة⁽²⁰⁹⁾، وكان من نتائج هذا التنظيم الأمني اعظم أن عرفت للإيالة حالة من الأمن والاستقرار حيث قلّت نسبة الجرائم كما كان عليه الحال في مدينة الجزائر.
- كما كان قائد الدار يشرف على الأمور القضائية للمدن فكان المتخاصمون يطرحون عليه ما هم ويحتكمون إليه في مراعاتهم ومشاجراتهم، كما يجده يتدخل لمقاصة مرتكبي الجناح والجرائم في ب إصدار أحكامهم مع تحديد العقاب حسب أحكامهم مع تحديد نوع الجريمة⁽²¹⁰⁾.
- ولأداء هذه المهام على أكمل وجهها وضع تحت إشرافه عدد من الموظفين المساعدين هم⁽²¹¹⁾
 - مقدم الذي كان يشرف على شؤون طائفة اليهود في المدينة.
 - قائد الباب الذي كان يتلقى رسوم الجمارك.
 - قائد السوق الذي كان مكلفا بمراقبة الأسواق.
 - قائد الربل المشرف على نظافة المدينة وشوارعها وأسواقها.
 - قائد القصة المشرف على الشرطة ومراقبة النساء الباغيات.

خاكم.

بشكل أهم موظفي البايليك، فإذا كان القائد يمارس مهامه في الأرياف والأوطان، والشيوخ في
أعراسهم، فإن الخاكم كان يمارس مهامه على مستوى المدينة، وهذا ما جعله يكتسب أهمية
أكبر. اعتبر أن المدن كانت تشكل نقطة ارتكاز للنظام المركزي في العاصمة، ونتيجة لذلك تم تحديد
مهام من المعايير والصواب لاختيار هذا الموظف، حيث كان يتقن بعناية فائقة خاصة بالنسبة لبعض
مهام ذات الأهمية الاستراتيجية كمدى المدينة ومليانة في بايليك التيطري، فكان حاكمها يختار من
رأي مباشر في مدينة الجزائر⁽²¹²⁾.

وكانت الوظائف الموكلة للحاكم مشابة لتلك التي يؤديها القائد وبقي الفرق الوحيد بينهما أن
الحاكم في المدن والمناطق اعطية بها أما الثاني فهي الأرياف، وبمعاك حصر وظائفه فيما يلي⁽²¹³⁾:

- لإشراف على تسيير المدن ذات الأهمية القليلة كالبلدة وشرشال ومليانة والمدينة.
- لإشراف على شؤون القبائل بمساعدة الشيوخ الذين كانوا يحصلون الصرائب بتوعيتها نقدية
وعينية.

- مراقبة الأسعار ومعاينة الموردين في المكاييل والموازين

وإن حجاب هذه الوظائف كان الخاكم يشرف على توفير الأمن والاستقرار داخل المدن عن طريق
شرطة الذي كان مورعا على عدد من الموظفين مثل الرور، كما يعمل على قمع الخمر والجرائم
في شكاها خاصة في مدن ومحوض البلدة والقلعة وشرشال، ويساعده في ذلك موظفون تابعون له
بمعد العقوبات والتي تتراوح ما بين الجلد والغرامات المالية إلى الشق⁽²¹⁴⁾. أما في المدن فيساعده
من الموظفين مهمتهم السهر على حفظ النظام والأمن وصمان السر الحسن للحساب الاقتصادية
البلدية ومن هؤلاء⁽²¹⁵⁾:

- شيخ البلد الذي يعاينه في تسيير شؤون المدينة
- لكاهية الذي يشرف على الخامية العسكرية في المدينة
- الخسب الذي يراقب الأسواق والأسعار والموازين والمكاييل.
- الرور الذي يشرف على الأمن والأخلاق ويعد الأحكام
- أمين العيون الذي تقع على عاتقه مهمة توفير المياه لسكان المدينة

4. القاييد:

كانت الباييكات الثلاثة (الغرب، الشرق والنيطري) مقسمة إلى عدد من الأوطان التي كانت
تتكون من عدد من القبائل أو الدواوير⁽²¹⁶⁾ وكانت هذه الأوطان حاصلة لموظف يدعى
"القاييد" الذي يمثل سلطة الباييك ويوب عن الباي في حكم المنطقة وكان هذا الموظف يعين من قبل
الباي مباشرة باقتراح من آغا العرب أو أحد الموظفين السامين، كما يشترط فيه أن يكون من العصر
العثماني أو العثماني أما من الناحية العملية فيظهر أنه كان يباشر مهامه تحت إشراف آغا العرب، حيث
كان يواظب على هذا المنصب من التمتع بصلاحيات وسلطات شملت المجالات الأمنية (الشرطة) والقضائية
والعسكرية⁽²¹⁷⁾.

ويمكن تمييز القاييد عن باقي موظفي الباييك من خلال حائمه الخاص والبروس ذوي اللون الأحمر
الذي كان يلبسه. كما أن الأعراف كانت تستدعي من كل شخص يعين في هذا المنصب أن يحضر أمام
بعض أيدي كان له فصل في تعيينه ويتلقى منه البروس الذي أصبح من حقه بحكم وظيفته، ومقابل
ذلك فإن القاييد كان مضطراً إلى تقديم هدية معترف إلى هذا الشخص كاعتراف بالجميل، وكثيراً ما
كانت قيمة هذه الهدية بالشخص الذي يقدمها من جهة وبالذي يتلقاها من جهة أخرى⁽²¹⁸⁾.

وقد تمتع القاييد بحرية واسعة داخل أوطانه. وكان يساعد في مهامهم عدد من شيوخ القبائل
الذين كانوا يمارسون شؤون قبائلهم أو أحد الدواوير، وكان هؤلاء الشيوخ يختارون من الأعيان، ويدفعون
لهم ذلك مبالغاً مالية طائلة وهذا معترف. ولهذا عملوا جاهدين لاسترداد ما دفعوه بأراضي السكان
الذين كانوا يهاجمونهم⁽²¹⁹⁾. ويظهر أن تعيين هؤلاء الشيوخ ومسحهم الصلاحيات الواسعة كان الغرض منه
إبعادهم عن اتصال القاييد بالسكان المحليين لتعادي الدخول في المناوشات أو المواجهات، باعتبار أن القاييد
من غير العصر اعني مما ولد حساسة بين الطرفين.

كما كان يساعد القاييد إلى جانب شيوخ القبائل عدد من أعوان الشرطة لحفظ النظام والأمن
في الأوطان وقاضي يحكم في القضايا الشرعية بمساعدة الخليفة والكاظم والعدل⁽²²⁰⁾ أما إذا داهم
العدو أو خطر فإن القاييد كان يدعو إلى طلب المساعدة والدعم من فرسان القبائل المحاربة الموالية للسلطة
في حمايات العثمانية التي كانت تتمركز في المدن القريبة من الوطن المعرض للتهديد⁽²²¹⁾.

ويمكننا أن نحصر مهام القاييد فيما يلي:

كان القاييد يمارس مهام العدالة وتطبيق القانون بين سكان المنطقة أو الوطن الذي يقع تحت نفوذه
سبع و ذلك. حسب "غراماي Gramaye" خلال القرن السابع عشر، بقاص يطلق عليه
بإلهي (223).

كما كان القاييد يصدر أحكامه القضائية بحضور شيوخ القبائل، حيث كان بإمكانه تسليط
عقوبات على المذنبين، أو وضعهم في السجن، أو يجبرهم على دفع غرامات مالية يدفعها إلى البلدية
أو تصاع يصيب منها لصاحبه، وكانت قيمة هذه الغرامات تصل في بعض الأحيان إلى عشرة سبطاني
أو حوالي ألف فرنك). أما إذا رادت قيمتها على ذلك أو استحققت الجريمة المرتكبة عقوبة الإعدام فإنه
مضرا إلى إخطار الباي بذلك واستشارته في الحكم، وفي حالة ما إذا كانت المحنة بسيطة فإنه كان
يكن الشيوخ والأعيان الذين كانوا يصدرون حكمهم فيها دون الرجوع إليه (223).

وهناك حالة أخرى تمثل في وقوع خلاف أو نزاع بين قبيلتين، حيث يعتبر ذلك من القضايا المدنية
أو قضية إجرامية أو أمية، فكان لابد من تدخل الإدارة لغض النزاع وعقد الصلح بين الطرفين،
بإصلاح القاييد على كل حينها، يتوجه إلى عين المكان يرافقه القاضي ومساعديه، وهناك بشكل
محدد تنظر في القضية وتصدر حكمها فيها (224).

وفي المناطق الاستراتيجية كالطرق التي تعبرها القوافل أو تلك التي تقطعها قبائل متفرقة -
سنة رواوة- إلى جانب المدن، أقامت السلطة عددا من الأبراج للمراقبة تقيم فيها حاميات من
رجال الاستكشافية، يشرف على كل برج موظف يدعى "قاييد البرج"، والذي كان يقيم مع عائلته
وحده، ولا يحضر إليه إلا لقضاء المصالح العامة للكان الذي كانوا يحضرون في أوقات معينة لتقديم
الخدمات، فيحكم فيها بعد الاستماع إلى كل الأطراف (225). غير أننا لسنا ندري إن كان هذا الموظف له
سلطات وصلاحيات قائد الوطن أم أن ذلك لا يعدو أن يكون تشابها في الأسماء مع اختلاف في
سلطات

وكان القاييد يسبقون فيما بينهم في الخواب القضائية، فهي رسالة بعثها القاييد محمد بن العربي قائد
بصرة، إلى قائد وطن بني خليل، يطلب منه التدخل لحل مشكلتين تمثلان فيما يلي (226):

- القضية الأولى تتعلق بسرقة بغلة، فقد استولى بعض الأفراد من بني صالح على بغلة تعود ملكيتها
لمرابط عمر الصفصافي، واستعملوها في شق الأعمال لمدة خمسة أشهر، رغم للمحاولات

المكررة لإقاعهم بمكينة ها. ولهذا يطلب منه التدخل شخصيا لحل المشكلة وإعطاء كل ذي حق حقه وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية.

- لقصة الثانية تتعلق بسرقة يدقبة يملكها المدعو الشيخ سعيد بن مجذوب والتي سرقت منه من بي مصر. فقامت الجماعة بالبحث عنها حتى عثرت عليها عند رجل من بي مصر، وتم إرجاعها إلى صاحبها. أما السارق فقد قيد وفرصت عليه غرامة مالية كعقاب له على فعلته.

٤ القيام بمهام الأمن والمراقبة:

كان القياد يسهرون على إقرار الأمن والهدوء في أقاليمهم وخاصة في الأسواق حيث كثفوا من دورهم عليها من خلال إشرافهم على مراقبة عمليات البيع والشراء أو المقايضة بين أفراد القبائل مجتمعة، والتي كثيرا ما كان ينتج عنها خلافات وبراعات بين الأفراد أو الشيوخ المتنافسين، فتتحوّل إلى دماء لم يتم استنقاذها في حينها، وهذا ما جعل القايذ يتدخل شخصيا لحل هذه الخلافات، أو يسعى إلى حلها عن طريق تابع له مباشرة يدعى "قائد السوق"⁽²²⁷⁾. كما كان القياد يلجأون إلى تسقي الجهود فيما بينهم وتوحيد عملهم لحفظ الأمن من خلال اجتماعات دورية، مما جعلهم يمارسون ما يمكن تسميته بمهام سلطة الاقتصادية المشرفة على الأسواق⁽²²⁸⁾. وإلى جانب ذلك أربطت بهم مهمة تحصيل الضرائب من صعدت أحرفه في الأسواق، وقد أدى ذلك إلى ظهور منصب "قائد العشر"⁽²²⁹⁾.

شكلت هذه الصلاحيات والمهام، وخاصة الاقتصادية منها، مصدرا مكن للقياد من تكوين ثروة وانه من خلال استغلالهم للضرائب التي كان يدفعها نصيب منها، إلى جانب الهدايا والرشاوى التي كانوا يحصلون عليها في مناسبات عديدة كتعيين أحد الشيوخ في منصبه أو جمع الضرائب أو فرض ضرائب على المدينين، مما جعلهم يصبحون من ذوي الامتيازات والمكانة المرموقة في مناطقهم⁽²³⁰⁾.

غير أن هذه الصلاحيات دفعت بالكثير من القياد إلى الإحلال بواجبهم بممارسة أنواع من الاستبداد والاستبداد تجاه السكان، فكانت كثير من القبائل التي تعرضت لهذا النوع من الظلم من قبيلهم يتقدم شكوى إلى الباي الذي كان يجتمع كل أسبوع للسماع لشكاوى الناس وهكذا فإن هذه الشكاوى التي تتجّع بها القياد لم تمنعهم من الخضوع للمراقبة والمخاضة من قبل الباي⁽²³¹⁾.

5 شيخ القبيلة:

يظهر أن هذا المنصب كان متوارثاً منذ العهود القديمة، أي قبل مجيء العثمانيين بوقت طويل، ولما جرد هؤلاء إلى الجرائر حافظوا عليه ودعموا صلاحياته، حيث ورد ذكره في المصادر المتقدمة التي أرخت إلى مثل "قوامي"⁽²³²⁾.

كان هذا الشخص يشرف على تسير شؤون القبيلة، فيحار من بين الأعيان وفق شروط محددة يعرف عليها كالأخلاق الحميدة والحكمة والمكانة العائلية المرموقة والثروة والعود أما تنصيبه في منة فيكون من قبل القابض الذي يستشير في ذلك آغا العرب، وبسبب ذلك اعتبر متحرراً من السلطة كريمة في مدينة الجرائر وتمتع ببعض الصلاحيات والسلطات في حدود قبيلته⁽²³³⁾.

ويظهر أن هذه السلطات التي تمتع بها الشيخ لم تكن مطلقة، فكان عليه قبل اتخاذ أي قرار أن يستشير مجلس القبيلة ويأخذ موافقته، ثم بعد ما تم الاتفاق عليه داخل المجلس وعموماً يمكن حصر وظائفه في⁽²³⁴⁾.

- مراقبة استغلال الأراضي التابعة للقبيلة خلال موسمي الحرق والحصاد.

- توزيع الأراضي المشاعة على أفراد القبيلة لاستغلالها

- الإشراف على توزيع مياه السقي بالعدل وتحديد مناطق الرعي

- اختيار المكان الملائم لاستقرار الدوار أو الدشرة بالنسبة للقبائل المتقلة الممارسة لحرفة الرعي

- يربط عن القابض في مراقبة الأسواق في الأرياف ويعرض الغرامات ويجمع الضرائب التي تفرضها السلطة على السكان.

أما فيما يخص صلاحياته القضائية، فإنه يشكل القاضي الأول داخل قبيلته، فيدعى إليه أفرادها لحل النزاعات التي تنشأ بينهم، ويعاقب كل من يتسبب في مخالفة مهما كان نوعها كقتل الجروح وسرقة وغيرها، فيعرض غرامات مالية على المخالفين يأخذ نصيباً منها لصالحه⁽²³⁵⁾، إلا أن هذه الصلاحيات القضائية التي تمتع بها الشيخ كانت محدودة حيث انحصرت في القضايا البسيطة أما تلك الصعوبة فإن كان يوجهها إلى القابض ليظر فيها ويصدر حكمه، ولكن هذه الحالة لم تطبق إلا في القليل من الحالات والتابعة للسلطة. أما تلك التي كانت متحررة عنها فقد كان لشيوخها اليد المطلقة في تطبيق العدالة في أفرادها.

كان الشيخ يختار أماناً معينة ليحكم فيها بين الناس، فعادة ما يكون ذلك في أحد البساتين تحت
 ظل الأشجار، أو عند قبة أحد المرابطين، أو في ساحة أحد الأسواق، وهناك يعقد جلسات المحاكمة
 خير من المرابطين والعلماء والأعيان ومساعدة عدد من الشواش⁽²³⁶⁾. ويظهر أن مهمة هؤلاء - أي
 شوش - كانت تسليط العقوبة المحددة من قبل الشيخ.

6 المرابطون:

تتبع المرابطون بعمود كبير بين السكان، فأصبحوا يتدخلون في شؤونهم الإدارية والقضائية،
 كتب لهم سلطة روحية وهيبة مكنتهم من فرض آرائهم واحترام كلمتهم، ولم يقتصر ذلك على العامة
 بل امتد إلى الأعيان كذلك، كما أن آغا العرب والقياد وبعض الشيوخ كانوا يسبقون ويتعاونون معهم.
 فكان من نتائج ذلك أن تتبع المرابطون بعثة امتيازات أثناء حياتهم، وبعد التحاقهم بالرفيق الأعلى أصبحت
 درجاتهم وروايتهم مراثيات يؤمنها الناس للترك لها، كما كانت ملاجئ يجمع على أي شخص مهما كانت
 له سيئة حرمتها، فأصبح كل من ارتكب ذنباً يلجأ إليها هروباً من العقاب⁽²³⁷⁾.

وقد مارس المرابطون وظائفاً قضائية مستغلة في ذلك العوامل السابقة الذكر، فكانوا يحكمون بين
 الناس وفق نصوص الشريعة الإسلامية، فيصلحون بين المتخاصمين ويعتوهم في شتى القضايا والمسائل، مما
 سبب سخطاً في شر الأمن والهدوء داخل المجتمع⁽²³⁸⁾.

وكخلاصة، فلقد ساهم هذا العدد الهائل من الموظفين وتداخل صلاحياتهم في توفير الأمن للسكان
 الذين أموا على أرواحهم وممتلكاتهم وأعراضهم، فقل عدد اللصوص والظلمين، وأصبحت الإيالة،
 خاصة مدينة الجزائر، مودعة للاستقرار والهدوء. لقد أعجب الكثير من رايوا الجزائر بحسن تنظيم جهاز
 الأمن وتوزيع المهام القضائية والأمنية على هؤلاء الموظفين، كل في مجال تخصصه، فكانت القضايا
 خصوصاً تلك التي فيها دون انتظار أو تماطل، ما عدا تلك القضايا الخطيرة التي كان يجب أن تطرح
 أمامها نصيب، أو تلك المتعلقة بأحوال الشرعية التي تطرح أمام القاضي، سواء الخفي أو المالك،
 فيحكم وفق نصوص الشرع الإسلامي.

هوامش الفصل الثاني

1- منه وصيغة تتبع القضاء، وسموا بهذا الاسم لأنهم أشرحو وأفسحوا أنفسهم بعلامات يعرفون بها، لأنهم من وضع هذا النظام في الإسلام كان عمرو بن العاص في حين يحيى أحرور بن أبي معاوية بن سبال هو أول من استعمل الشرطة.

2- من مـ: صبح أنطر (مرفاعي، أنور، النظم الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1973، ص 104).

3- من حسنة، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار احبيش، بيروت، بدون تاريخ، ص 245-246.

3 Behmouer (w) « Memoire sur les institutions de police chez les arabe. les persans et les turcs » J.A., tome 17, Août-Septembre 1860, p.115

4. Ibid, pp 115-116.

5- عبد الموهب، "نظام جهاز الأمن والإدارة في مصر خلال العصر العثماني الثاني (1805-1914)، مقال منشور في المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول الحياة الإدارية وبروز القوميات ودور الأقليات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية وأمور هسكية والوثائق العثمانية، زغوان، فبراير 1992، ص 53-54.

6- من المرجع، ص 54.

7 Em. nt (M). « Un astronome français à Alger en 1729 » R.A., T84, 1940, p 253

8- شالر، وليم، المصدر السابق، ص 77-78.

9- عطاس، عائشة، الحرف...، ص 112.

10- جنود، ب. وولف، المرجع السابق، ص 173.

11. Boyer (P). La vie..., p.230.

12. Raymond (A). op. cit., p.140.

13- أنظر: سبسر، وليم، المرجع السابق، ص 67.

14- عطاس عائشة، الحرف...، ص 105.

15- شالر، وليم، المصدر السابق، ص 77.

V. de paradis.op.cit., p 217

15. Tachrifat. Op.cit., p.20.

16. Behmouer (w). op.cit., p.115.

1. شالر، وليم، المصدر السابق، ص 77.

2. عطل، عائشة، الحرف...، ص 106.

3. شالر، وليم، المصدر السابق، ص 77.

4. حول دوره واجع نفس الفصل.

5. حول دوره واجع نفس الفصل.

6. حول دوره واجع نفس الفصل.

22. V de Paradis. op.cit., p 258

23. Boyer (P). La vie..., p.125.

24. Idem.

25. V. de Paradis. op.cit., p 258.

26. Idem.

7. عطل، عائشة، الحرف...، ص 113-114.

28. Raymond (A). op.cit., p. 143.

29. بديمر، ميمون، المصدر السابق، ص 172.

30. Boutin (c) Reconnaissance des villes, Ports et batteries d'Alger, Publie par Esca Gabriel, Librairie de la societe de l'histoire de France Paris. 1927, pp. 72-73

3. شالر، وليم، المصدر السابق، الفامش رقم 1، ص 78.

3. سورة السور، الآية 2.

Raymond (A). op.cit., p 147.

3. انظر:

3. عطل، عائشة، الحرف...، ص 112.

34 Ben Hamouche. Mustapha. « la gestion municipale de la ville d'Alger à l'epoque Ottomane ». R.H.M n° 87-88, Zaghouan. Mai 1997, p.286

35. بكر هيدو وجود مؤسسات مدنة تسهر على حصص النساء والأمن في مدينة حران، أنص: Haedo. « Topographie... », p.468.

36. Tachrafal Op.cit., p. 23.

3. بن حموش، مصطفى، السلطة والمدينة، ص 25

38. نقاشي، هذه المبرودة موساري، الريف القسطنطيني اقتصاديا واجتماعيا أواخر العهد العثماني (1792-1830)، تحت ميث تيدوم المراسلات المعمدة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1983، ص 32.

39. بديقر، المصدر السابق، ص 166.

Tassy op.cit., p. 142

40. من هذه المصادر والمراجع نذكر عابدي

Raymond (A). op.cit., p. 124. - Boyer (P). La vie p. 124.

41 Devoulx (A) « Les édifices » R.A. n° 12, 1868, p. 280

42. ابن حموش، مصطفى، المدينة والسلطة...، ص 99.

43. سعيدوي، ناصر الدين، "موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، صلاحاتهم الإدارية، بناتهم الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة المورخ العربي، عدد 31، بغداد، 1987، ص 198.

44. Tachrifat. Op.cit., p. 23.

45. سورة الحجرات، الآية 10.

46. الشويهد، عبد الله، محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ، 1695-1705م)، ص 2006، ص 50.

ص 1378، ورقة

47. نفسه، ص 84

48. م.ش. ع 32، و 26.

49. الشويهد، المصدر السابق، ص 97-98.

50. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 98.

51. Baudicourt. Op.cit., p. 268

52. Bontems, Claude Les institutions Algériennes de la domination turque l'indépendance Tome 1 « Les institutions Algériennes sous la domination turque », p. 4

53. Shaw. op.cit., p. 167.

54. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 97.

55. ابن حموش، مصطفى، المدينة والسلطة...، ص 134.

Tassy op.cit., p.235

Raymond (A). Op.cit., p 167

Lerroy Op.cit., p.44

Shaw op.cit., p 167

2. من ر.ع 2/14، و22.

2. من ر.ع 1/22، و16.

956 من حميس، مصطفى أحمد، فقه العمدان الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (1549م - 1246هـ/1830م)، الطبعة الأولى، دار النحوت للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2010م، ص 26 وكذلك

Raymond (A). op.cit., p.123 Peyssonnel (J.A.).Op.cit., p.239

2. من أسماء النوراني كثر يسمي بـ فئات اجتماعية دينية ومحطة، بحال أمرهم إذا ارتكبت أخطاء إلى انقراض
وكانت مكلف مراقبة الأخلاق العامة، وينفذ فيها إعفاءات عينا أنظر

- Tachrifat. Op.cit., p.23.

59. Shaw.op.cit., p.167.

رجع

Histoire d'Alger et du bombardement. . op.cit., pp 228-229

Aperçu . op.cit., p.154

Tassy Op.cit., p. 142

Shaw.op.cit., p.167.

6. سيدوني، ناصر الدين، دراسات وأبحاث...، ص 73.

62. Bontems (c). op.cit., p.30.

6. بوساتي، محمد، الجيش الإنكشاري...، ص 161-167

6. سيدوني، ناصر الدين، الوقف ومكانته...، ص 91.

كذلك:

Feraud (L) « Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine » R.A « 1868, pp 130-131.

6. عطاش، عائشة، الحرف...، ص 98.

66. Baudicourt. Op.cit., p.268.

6. عطاش، عائشة، الحرف...، ص 135.

6. م.ش، ع 56، و47

69. Tachrfat. op.cit., p.37

70. Ibid., p.43.

71. Ibid., p. 52.

٦٠ عطاس، عائشة، الحرف...، ص 110.

73. Haedo. « Topographie... », p.463.

74. Gramaye. Op.cit., p.147.

75. Tachrfat. op.cit., p.45

76. V. de Paradis. Op.cit., p. 239

77. Ibid, p.257.

Rozet. Op.cit., p.116

78. Raymond (A). op.cit., p.141.

Boutin. Op.cit., pp. 72-73.

٦١ أنظر:

٨٠ مصع لاكتشافية من الساحة القابلية والامية لسطة اعا اهلان الذي كان بمثابة انقاله الاعلى هذه
٨١ ولكن كان لا يفتى في مشبه الا مدة شهرين فمريين فقص، وهذا اطلقت عليه هذه التسمية

Tachrfat. op.cit., p.22

٨٢ Renaudot. Op.cit., p.76

Boyer (P). La vie , p.229

V. de Paradis Op.cit.

82. Rozet. Op.cit., p. 113.

٨٣ بدير، سيمون، المصدر السابق، ص 179.

84. Rozet. Op.cit., p.116.

٨٤ سعيدوي، ناصر الدين، "موظفو الإيالة .."، ص 194

Peyssonnel Op.cit., p.239

Aperçu Op.cit., p.157

٨٥

- Shaw Op.cit., p.176 - Histoire d'Alger et du bombardement p. 236- 237

86. V. de Paradis. Op.cit., p.257.

87 Peyssonnel Op.cit., p.239

- Aperçu Op.cit., p.157

- Bombardement. Op.cit., pp 236-237.

89 Shaw Op.cit., p.176.

Peyssonnel. Op.cit., p.239

٩١ بدير، المصدر السابق، ص 178.

- Peyssonnel. Op cit., p 239 Aperçu. Op cit., p. 76 ٧٠
- Renaudot. Op.cit , p. 77 Shaw op.cit., p. 176.
- وليام، المرجع السابق، ص 99-100.
92. Bombardement. Op.cit., p.236-237.
- Peyssonnel. Op.cit., p.239
93. Tachrifat. op.cit., p.239
94. Paradis. Op. cit., p.253.
- 95 - Ibid. p.254 - Boyer (P). op.cit., p.125
96. - Paradis. Op.cit., p.254
- Boyer (P). op.cit., p.126.
- ٧١ عطش، عاتشة، الحراف...، ص 111.
98. Paradis. Op.cit., p.256.
99. Shaw.op.cit., p.175
- Aperçu. Op. cit., p.157.
100. Aperçu. Op. cit., p.141.
101. Tachrifat. op.cit., p.22.
102. Peyssonnel. Op cit., p.239.
- بين، عبد القادر، المرجع السابق، ص 76.
- 10٣ بفايفر، المصدر السابق، ص 28-29.
104. Tachrifat. Op.cit., p.22.
- V de Paradis. Op.cit., p.257 - Aperçu Op. cit , p.157
- Bombardement. Op.cit., pp 236-237
105. Boyer (P). op.cit., p.125.
106. Tachrifat. Op.cit., p.23
107. Paradis. Op.cit., p.257.
- 1٠٨ 1. سميدوني، ناصر الدين، "موظفو..."، ص 193.
- 10٩ 10. الرهارة، المصدر السابق، ص 42.
110. Tachrifat. Op.cit., p.37.

1. الحبة عة، من الاحساب، تعني إدخار الأجر، ويكون معني حسن التدبير والنصر، فيقال فلان حسن في الأمر، أي حسن التكر والنصر فيه. واحتسب عليه أي أنكر ومه اعسب، أنصر التهور أهدي، مغروس عيط. القصة الثانية، مكية ومصبغة معطى السبي الحبي، 1371 هـ-1952م، فصل حاء باب الجزء الأول، من ص 56-57.
2. سورة آل عمران، الآية 104.
3. ابن خلدون، المصدر السابق، ص 249.
4. بلالوردي، الأحكام السلطانية...، ص 391.
5. من تيمية، تقي الدين أحمد، الحبة ومزولة اخكومات الإسلامية، انصرين لشير وسوريج، ص 20، 1990.
6. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 107.
7. م.س. نقباء، كتاب التسيير في أحكام التسعير، الشركة الوصة لشير والتوزيع، الجزائر، 1981.
8. نفسه، ص 71.
9. حسبي، بعبه. القضاء والقضاة في العهد الرياني، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990-2000، ص 7-8.
10. نفسه، ص 8.
11. بوشير، فتحة، الحياة الحضرية في بابلوك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 117.
12. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 109.
13. نور الدين، عبد القادر، للرجع السابق، ص 76.
14. بومسلي محمد. "الداي علي باشا وإصلاحاته"، ص 154.
15. الشويهد، عبد الله بن محمد، المصدر السابق، ص 76.
16. المصدر نفسه، ص 76-80.

12. نفسه، ص 82.

13. سورة المصم، الآية 1.

14. كان حندي عمر متزوج ينشئ يوميا أربع حبرات، وكان هذا «حبر ردينا مصوغا من دقيق القمح
من سمور. يشبه ذلك الذي كان يقدم للأمرى. كما كان السكاك اليدوي يقدمونه كغلاف حيواناغم
من سمور. وكثير ما كان حمود يتحاور إلى بيعة ويشرون عوصه حرا، مصوغا من السميد الخالص،
«شالي محمد، الجيش الإنكشاري...» ص 93.

130. Tachrifat. Op.cit., p 61.

131. Touati (H). « Note sur l'organisation des corporations de metier a Alger au XV
siècle » R.H.M n° 4, decembre 1987, p 274

132. Boyer (P). La vie..., p 125

15. الشويهد، عبد الله بن محمد، المصدر السابق، ص 61.

16. نفسه، ص 44، ص ص 50-51

17. نفسه، ص 70.

18. نفسه، ص ص 74-76.

19. يذكر شائر أن سارع مديده احراز كتاب صيفه حد لدرجة أنها لم يكن يسمح مرور فارسين على
جوديهما في وقت واحد «نصر شائر، وليم، المصدر السابق، ص 97.

20. عطاس، عائشة، الطرف...، ص 109.

21. بورو كسة معاصي الخلال مكنت تسببه العقاب على المحائف، أنظر:

Behrmauer. op.cit., p.116.

Raymond (A). op. cit., p.122.

وكذلك:

140. Boyer (P). La vie. .. p 125

141. Raymond (A). op. cit., pp 122-123

22. سعيدي، ناصر الدين، «موظفو...»، ص 193.

23. ابن حموش، المدينة والسلطة...، ص 26

24. سعيدي، ناصر الدين، «موظفو...»، ص 193.

Tachrifat Op.cit., p.22

144. Ibid. p.45.

145. Ibid. p.37

141. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 109.

142. ابن حموش، المدينة والسلطة...، ص 150.

Raymond (A). op. cit., p.122

143. ريادة، خالد، "السلطة..."، ص 512.

144. لامي، محمد، "ملاحظات حول سياسة تهميش..."، ص 35.

Baudicourt (L). op. cit., p. 268

145. الوليش، تيجة، المرجع السابق، ص 68.

146. الأمين، محمد، المرجع السابق، ص 35.

147. ابن حموش، المدينة والسلطة...، ص 137.

148. شار، ولیم، المصدر السابق، ص 93.

149. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 42

Baudicourt (L). Op. cit., p.268

150. ريادة، خالد، المرجع السابق، ص 513.

151. م. ش.، ع 51، و 44.

152. ابن حموش، السلطة...، ص 167.

153. نفس المرجع والصفحة.

154. عطاس، عائشة، الحرف...، ص 268.

• Touati (H). op. cit., p.274.

155. الشويهد، عبد الله بن محمد، المصدر السابق، ص 84

156. ابن حموش، السلطة...، ص 168.

161. الشويهد، المصدر السابق، ص 51-52.
162. نفسه، ص 88.
163. نفسه، ص 65.
164. الأبي، محمد، المرجع السابق، ص 35.
166. Lespès. René « Quelques documents sur la corporation des Mozabites d'Alger aux premiers temps de la conquête 1830-1838 » R.A. n° 66, 1925, pp 198-199
167. Ibid, p. 199
168. Ibid, p.201
169. ابن حموش، مصطفى، المدينة والسلطة...، ص 171.
170. سببر، ولیم، المرجع السابق، ص 84.
171. الشويهد، المصدر السابق، ص 91.
172. نفسه، ص 92.
173. بنان، عبد المجيد، خلاف كان يقب كـ صرف من الثنائ، حيث كان الاتفاق بين على حصول بر على خمس الثنائ، مقابل مائة حرة للأحواي عروخ وحو الدس، نصر الخيلاني، عبد الرحمن، بن الجزائر العام، ص 38.
174. Paradis. Op.cit., p.119.
175. Tachrifat. Op.cit., p.37
176. عطاس، عائشة، "الوافدون" الـرابية على مدينة الجزائر (1787-1830) بين التهميش والتمجيد"، مجلة التاريخ العربي بدراسات انضمامية، العدد 25، منشورات مؤسسة التميمي للبحث عن وثائق، رغواي، أوت 2002، ص 172.
177. نفسه، ص 176.
178. شالر، ولیم، المصدر السابق، ص 109-110.
178. Peyssonnel. Op.cit., p.255.
179. Raymond (A). op.cit., p 141.
180. Peyssonnel. Op.cit., p.255.

Tassy. Op.cit., pp 149 et 203.

18. أنظر: عطش، عائشة، الحرف...، ص 43.

19. سعيدوني، ناصر الدين، دراسات وأبحاث...، ص 100.

Shaw Op. cit., pp 180-181

Tassy Op. cit., p. 49

Baudicourt Op.cit., p. 269

Boyer (P). La vie . p.50

20. عطش، عائشة، الحرف...، ص 269.

Tassy Op. cit., p 149

- Shaw Op. cit., p 181

Peyssonnel Op.cit., p. 255

- Baudicourt Op.cit., pp 269 - 270

Tachrifat Op.cit., p 22

- Raymond (A) op.cit., p124

Saidouni (N). L'Algérois rural. . p 312.

21. أنظر، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون...، ص 144.

22. سعيدوني، ناصر الدين، "موظفو..."، ص 192.

23. م. ش.، ع 56، و 47.

187. Tachrifat. Op. cit., p.45.

188 Kaddache, Mahfoud. Op.cit., p 129

189. الزباني، محمد بن يوسف، دليل الحيران وأيس السهران في أخبار مدينة وهران (تأليف وتقدم

م. ش. مهدي)، شركة ابوظبي للنشر والتوزيع. الجزائر، 1978، ص 190

190. فرانسوا، صاحب. الحاج أحمد باي قسطنطينية (1826-1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

199، ص 42.

191. Kaddache (M). op. cit., p.155

192 Baudicourt (L). Op.cit., pp 282-283

193 Kaddache (M). op. cit., p.155.

194. فرانسوا، صاحب، المرجع السابق، ص 42.

Kaddache (M). op. cit., p.158

195 Emirt. Marcel « Les aventures de Thedenat esclave et ministre d'un Bey d'Algérie au XVIIIe siècle ». R.A. T89, 1948, p.176.

195. عميروتي، حميدة، الجرائد في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا
ص 71-72

196. Emirli (M). Op. cit., p. 178.

197. حميدة، المرجع السابق، ص 76-77.

198. المرجع نفسه، ص 77-78.

Emirli (M). Op. cit., p. 178.

198 Seghir, Mohamed Feredj Histoire de Tizi ouzou des origines à 1954, En A P edr
Alger, 1990, p p 37-38 et 47.

199. مجموعة رسائل من أحمد باي إلى حسين داي، مخطوطات مكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 1642 .
24

200. نفس المخطوطات والرسالة.

201. بيس، ميكال دي ونوسلاني، "ملاحظات أب اساني بيور وهران في عهد مصطفى
ملازم"، بحث تاريخي مغربي، عدد 12، تونس، 1978، ص 201

202. فركوس، صالح، المرجع السابق، ص 27.

203. القشاعي، فلة، المرجع السابق، ص 36.

204. "رسمي يعرف هي رسم ملث البحث تعين عليها عن طريق انقصادة.

205. سعدوي، ناصر الدين، النظام المالي للجرائد، ص 90-91.

206. القشاعي، فلة، المرجع السابق، ص 36.

207. الوالي، فتحة، المرجع السابق، ص 68.

207 Kaddache (M). op. cit., p.151.

208. القشاعي، فلة، المرجع السابق، ص 36-37.

208. Kaddache (M). op. cit., p.151.

209. فركوس، صالح، المرجع السابق، ص 27.

210. Kaddache (M). op. cit., p.151.

211. القشاعي، فلة، المرجع السابق، ص 37.

211. Kaddache (M). *op. cit.*, p.151.

212. Bontems (C). *op. cit.*, p. 29.

21 سعيدوني، ناصر الدين، "موظفو..."، ص 192.

214. Saïdouni (N). *l'Algérois....*, p.312.

215. القشاعي، فلة، المرجع السابق، ص 31.

216. فارس، محمد عوي، المرجع السابق، ص 75.

217 نفس المرجع والصفحة

Saïdouni (N). *l'Algérois....*, p.312.

218 Baudicourt (L). *op. cit.*, p.273.

219 سعيدوني، ناصر الدين، موظفو...، ص 191.

220 فارس، المرجع السابق، ص 75.

Bontems (C). *op.cit.*, p.28.

221. الواليش، فتحة، المرجع السابق، ص 19.

222 سعيدوني، ناصر الدين، موظفو...، ص 191.

222. Gramaye. *Op.cit.*, p. 214.

223 Baudicourt. *Op.cit.*, p.284

224. *Idem.*

225 Weisman, Nahoum. *Les janissaires (étude de l'organisation militaire des ottomans)* Librairie orient. Paris. 1964, p.171.

226 فارس، حماد، بصوص ووثائق، ص 180-181

227 سعيدوني، ناصر الدين، ورفقات، ص 276

القشاعي، فلة، المرجع السابق، ص 30.

228. Bontems. *Op. cit.*, p.29.

229 *Idem.*

230 سعيدوني، ناصر الدين، "موظفو..."، ص 191.

231. Baudicourt. *Op.cit.*, p.273.

232. Gramaye. *Op.cit.*, p. 214.

233. Saïdouni (N). L'Algérois..., p 315.

234. سعيدوني، ناصر الدين، ورقات...، ص 277-278.

235. Saïdouni (N). L'Algérois..., p 316.

236. Idem.

237. سعيدوني، ناصر الدين، ورقات...، ص 283.

238. محمد الله، أبو الحسن، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 271 ونفس المرجع، الجزء الرابع، ص 4.

الفصل الثالث

نماذج من قضايا الأحوال الشخصية

الأوقاف.

ب. العناء.

ج. الزواج.

د. الطلاق.

هـ. الوصايا.

و. الفريضة (الميراث).

ز. الصدقات وأعمال البر.

ح. نفقة الأيتام.

ط. الحجر.

ي. العتق.

ك. الهبات.

ستعرف في هذا الفصل إلى نماذج من القصايا الشرعية التي كان القضاة، سواء الأحاف أو
من بعدهم أثناء حللتهم، ومنها قصايا الأوقاف حيث ترحر وثائق المحاكم الشرعية بكم هائل من
نوع من القصايا، خاصة وأن السكان بمختلف انتماءاتهم كانوا يقبلون على وقف ممتلكاتهم، وقها
محرية، بصاف إلى ذلك قصايا المرواح والطلاق والميراث وغيرها من القصايا

بكال القضاة يرنكرون في إصدار أحكامهم على جملة من القرائن ووسائل الإنبات، محاول أن
يحدد عدد دراستها لهذا النوع من القصايا معتمدين في ذلك على وثائق المحاكم الشرعية

سكنت لأوقاف - أو الأحباس - ظاهرة ميرت انجمن الجزائر في طيلة العهد العثماني، فلقد راد
بإتلاف الوقوف بشكل ملعت ثلاثيه آتاك بعد إقدام السكان على وقف ممتلكاتهم من بيوت
الرجال وحب وغيرها بغرض بل رضى الله وثوابه، وذلك ما تنص عليه عقود الوقف من خلال العبارة
بأنه بذلك وحده الله العظيم ورحاه ثوابه الحميم إن الله يجري التصديق ولا يصح أحمر من أحسن
ما كما تضمن نفس العقود التهديد والوعيد تجاه كل من يريد تغيير الحبس عن أهدافه من خلال
الوقف أو غير فيما ذكر فافه حميه وسايه ومتولي الانتقام منه وسيعلم الدين ظلموا أي مقب

الوقف في الجزائر شكلين، فهناك الوقف العام الذي تنفق مداخله على المصلحة العامة
سكان الكات وأصراحة الأولياء الصالحين وفقراء الحرمين الشريفين، وهناك الوقف الخاص أو الأهلي
مخصص مد حميه على الوقف نفسه وعقبه وبعد انقراض الجميع يعود الوقف للمصلحة العامة أن
بما نريد عدد الأوقاف فإن الأستاذ سعيدوني يحددها فيما يلي⁽¹⁾

أشار ظاهرة التدين بين السكان، ومن مظاهر ذلك تزايد أتباع الطرق الصوفية والروايا، إلى
من أسس الأمن بسبب الأخطار والاضطرابات المندقة بالجزائر من خلال الاعتداءات الخارجية
والضربات الداخلية، وتزايد الكوارث الطبيعية كالزلازل والجفاف والخراب واستخدام الباشوات
من فرض إحكام سيطرتهم على السكان، فلجأوا إلى وقف كثير من ممتلكاتهم لإظهار التقوى والتقرب
من ربه ورجال الدين.

وقد العرض كانت المحاكم نفع بالوقفين بغرض تسجيل عقود الوقف (التحسيس)، إلا أن ما
عند إعلانه على وثائق المحاكم الشرعية، أن معظمها قد سجلت بأحكام الحمية، ولعل ذلك راجع
بأنه الوقفين كانوا من أتباع هذا المذهب، من أتراك وكراغلة وبعض الحضر، كما أن هذا المذهب
بأنه لا فيما يخص قضية الوقف، ومن ذلك أنه كان يجوز ارتفاع الوقف وعقبه من عوائد الحبس
لا حول إلى الغاية التي أوقف من أحبها إلا بعد انقراض الأعقاب أو الورثة الذين ورد ذكرهم في
الوقف " يستمع بغلة ذلك مدة حياته مقددا في ذلك بعض أئمة مذهب أي حيفة ثم بعد وفاته
ذلك حبس على من سيولد له إن قدر الله تعالى من ذكور وإناث على أن يكون للذكر مثل حظ
للأنثى في ذريتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا ولا تدخل في ذلك الطبقة السفلى مع وجود الطبقة
ولا لآباء مع وجود الأبناء فإن انقراض الجميع يرجع الحبس وقفا على سبيل الخيرات *

تأيد بعض المذهب المالكي فإنه يظهر تشدداً في قضية صرف الوقف للغاية التي أوقف من أجلها، فيصرف عوائده للمصلحة العامة بلا تردد أو إرجاء إلى وقت آخر، وانتشر هذا النوع من التصرف في بلاد أين كان سكانها من أتباع هذا المذهب، ثم أصبح يتعمم بمحض مغبة الجرائر نتيجة لظلم الولاة والأغنياء بسبب الجوائح التي كانت تصرب البلاد كالآلوة والجماعات⁽²⁾ إن هذا الوضع كان حجة على القول بأن معظم فقهاء الخرائر أجمعوا على اتباع المذهب الحنفي الذي تجبر على الشريعة، والغرض من ذلك - حسب - زيادة مردود الممتلكات الموقوفة على مختلف الجهات التي تحتاجها فيما يلي⁽³⁾

- ذلك الحرم الشريفين

- ذلك مؤسسة سبل الخيرات التي كانت تصرف عائداتها على المساجد الخفية.

- ذلك جامع الأعظم والمساجد المالكية

- ذلك مؤسسة بيت المال.

- ذلك الأراضي والمعوزين من الجنود.

- ذلك الأراضي العامة والشركات.

وكان بعض الواقفين يفصلون عدم توثيق ما أوقفوه أمام القضاة وخاصة الأغنياء من الحصر، (إمداد السيرة في الصدقات، فإن كبار الموظفين في حكومة الإيالة كانوا يقبلون على توثيق ما أوقفوه من أموالهم⁽⁴⁾ وما يلاحظ أن عقود الوقف كانت تتميز بشموليتها ودقة المعلومات الواردة فيها،

- سم شخص الوقف

- بعينه واتماؤه الاجتماعي.

- نوع الجنس أكان عقاراً أو أرضاً زراعية (حقل، بحيرة، ...)

- سببه منه أو الموقوف عليه

- ماله مع ذكر حدوده بالتفصيل

- دعوة الحبس أهلي أم غيري.

تحريف والترهيب من تبديله عن الغرض التي حبس من أجله

كما تنكس هذه العقود أهمية كبرى من حيث أنها تعطي معلومات دقيقة على الملكية العقارية سحافاً، وكيفية انتقالها داخل الأسرة الواحدة، إلى جانب أنها تنكس من معرفة أسماء الأحياء والأرقعة أبواب والأسواق والخارات وغيرها من معالم المدينة. ويرجع ذلك إلى أسلوب التدقيق الذي اعتمدته المحاكم في كتابة العقود. كما كان يراعىصوص الشرع الإسلامي فيما يخص توزيع عائدات الحبس من مسجئها ومن ذلك قوله تعالى ﴿لذكر مثل حظ الأنثيين﴾.

ونظراً لحساسية موضوع الأوقاف وحولها من صياح الحقوق وصرف عوائدها في غير ما حددت وكنت للقضاء مهمة مراقبتها والإشراف على سيرها واستغلال مداخيلها، من خلال موظف يدعى "محرر الوارث" الذي يرد ذكره في مختلف عقود الأوقاف، ويظهر أنه تمتع بسلطة مطلقة في رعاية المحرر الذي خصص للإمباق على المصالح العمومية، كما كانت له اليد الطولى على باقي موظفي الدار الذين يختصون له ويعملون تحت مسؤوليته، ومن هؤلاء "ناظر الوارث المحررة" الذي كان يمكنه تفاضي التدخل في عمله إذا ما أساء التصرف في شؤون الأوقاف أو ظهر منه اختلاس أو

1 الوقف المحرري

نرحر سجلات المحاكم الشرعية بمادح عديدة لهذا النوع من الوقف الذي مارسه مسؤولو الإيالة الباشاوات والموظفين الساميين، وحتى الأغنياء من عامة الناس لأغراض دنية محصنة، تتمثل في بيل رضى من حوائله، وفيمايلي أمثلة لهذا الشكل من الأوقاف

1.1 الباشاوات كان حكام الإيالة يبادرون إلى حبس كثير من ممتلكاتهم لأغراض دنية، ومنها مدح الله تعالى وبيل رجائه، وأخرى دنيوية منها إظهار الورع والتقوى وكسب تعاطف السكان. من المصادر فإن حجر الدين باربروس كان أول حاكم عثماني في الجزائر يوقف مع خادمه الذي كان معه عند الله صغرى، والذي بنى مسجداً سماه باسمه "جامع صغرى"، فأوقف عليه عشر رويجات من الإمباق على صيانه ودفع أجور موظفيه^(٦) وفي مايلي مادح لأوقاف الباشاوات اعتماداً على المحاكم الشرعية:

سني باشا (1724-1732) بنى مسجداً يحمل اسمه، وبعد إتمام البناء أوقف عليه فندقاً يتكون من برف وست دويرات وحائوتا وثلاثة محار وسته طوابق وداراً واسطبل^(٧)

نصفي باشا (1798-1805) كان من أكثر الباشاوات الذين اهتموا بالأوقاف بمختلف أشكالها ونوعها، حيث ترخر وثائق المحاكم الشرعية بمادح عديدة من ذلك، ومن أمثلتها:

بحر حوت يقع بالعلوي الكبير قرب حمام الملح بمدينة الجزائر على ساقية الماء الآتية من عيون حيدرة
بحر حوت الواقعة بباب السوق، يضاف ذلك إلى الماء الداخل لداره.

كد ربيع من ماله الخاص به مبلغا قدره أربعمائة دينار ذهبا، يصرف على فرق الجيش، واشترط
في ذلك ربيع أدنى "ألا يبيع أحد الماء المذكور من دخوله للندار المسطورة طال الأمر أو قصر أصلا
وحتى ١٨٠٠".

فادى الباشا بيباء برح قرب قلعة الفول خارج باب الواد "مخارية أعداء السيى الهارى"، ثم
بالباشا إلى البرج من عين الماء حته بمحصى رعاة المعروفة بحجة الساجي، ولإيصال الماء كان
بـ نرد غير مباحات من الأراضي فيها ما هو ملك خاص وآخر محبس

لأرض تقع أسفل حته، حيث احتاج لتميرها إلى ستة أذرع من أرض هذه الخنة، فاشترى ذلك
برناكيا غريبة وابها السماعيل الانجشاري الخياط بنصف قدره ستون دينار ذهبا سلطانة

من أرض حبها المدعو الحاج عبد الرحمن بن الوران عليه وعلى ذريته ودرية ذريته (وقف أهلي)،
ثم بوزنه لباشا بتمير الساقية عبر الأرض مقابل اثنين وعشرين دينار ذهبا سلطانة ليستعملوا بها
من غرس الأرض من حوت وغيرها.

من أرض محبة على ذرية الحاج عبد الهادي الوران. محمد وحذوكة وعائشة وابن احهم نفوسة
بمحمد بن أحمد بن القاصي. فادوا له بتمير الساقية مقابل مبلغ قدره عشرون دينار ذهبا سلطانة
منه لأرض المحبة

من أرض مرفوعة على السيد محمد التاجر ابن الحاج حميدة وشركاته، فادى له بتمير الساقية ودفع
بذلك ذلك ستة عشرة دينار ذهبا سلطانة يستعمل بها على خدمة الأرض

من أرض محبة على فقراء الحرمين الشريفين، فادى له وكيل الأوقاف السيد الحاج إبراهيم
جرح التركي بن السيد عبد الرحمن في ذلك مقابل ثلاثين دينار ذهبا سلطانة^(٩)

وهكذا تمكن هذا الباشا من إيصال الماء إلى البرج المذكور، بعد الاتفاق مع أصحاب الملكيات
التي دفع مبلغ مالي قدره مائة وثمانية وأربعون دينار ذهبا سلطانة، فاصدا بذلك "وجه الله العظيم
جوابه الجسيم"

وقف مصطفى باشا حابوتا يقع قرب سوق السم على حصن باب الواد، وكان قد اشتره من
بشير كانا بدمسان فيه حرقه الصياغة بنصف قدره "أربعمائة دينار كنفها ذهبا سلطانة صرف كل دينار

بـ "بلاذ درهم صغار"، واشترط أن تصرف عائداته "في مصاخر الحج". من ريت وخبر وحضور
الشيخ نيه كما هي العادة القائمة بالأبراج بالبلد المذكور تصيرا تاما⁽¹⁰⁾.

• محمد باث (1805-1808) اشترى حايوتا تقع قرب دار الإمارة العنية المعدة لصنع الخلاية،
على عني ساقية الحامة مقابل الماء الذي أدخله إلى داره الواقعة قرب صريح الولي الصاخر سيدي علي

• غير باث (1815-1817) قام بحبس دكان يملكه على جنود أوجاقه والذي رقمه مائتان
بـ "بلاذ" (232)⁽¹²⁾.

• محمد باث (1766-1791)

من رولف لله تعالى "جميع المصدق المعد لربط الدواب الكاين خارج باب عرو" وذلك بكل ما
سئل عليه هذا المصدق من بيوت ومضاف موجودة أو محدثة في داخله أو خارجه، على أن تخصص
بـ "بلاذ" على عيون الماء داخل مدينة الجزائر، وجعل النظر في ذلك لوكيل ساقية العيون⁽¹³⁾.

من ريت بمسكها لتستعمل كمقبرة يدهي فيها جنود أوجاقه رقم ثلاثمائة وأربعة عشرون (324)
هـ "بلاذ" داغ دوران⁽¹⁴⁾.

• حسين باشا (1818-1830):

من حايوتا يقع بالعنوي الكبير قرب حمام الماخر، اشتراه من الدمي موشي بن لياه يعني بنمن قدره
بـ "بلاذ" ديناراً صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغار ونصف الريال، وكان قد أوقفه
موسى الخيرات⁽¹⁵⁾.

من ريت 1826 هـ حية (بستانا) على مسحد صغر (مسحد حفي)⁽¹⁶⁾.

من ريت حواست ودارا على المسحد الواقع قرب القصبة الجديدة بعد إعادة ترميمه⁽¹⁷⁾.

2.1. الموظفون الكبير كان هؤلاء يبادرون بدورهم إلى حيس جزء من محتكا قلم لأغراض
بـ "بلاذ" على الصبانية قد أوقف عام 1795 حايوتا يقع في سوق الفراخية (حرفة تدويب وسبك
الحديد) للماء تصب في مكان الوصوء بمسرة القاصي المالكي التي باها، واشترط أن تصرف
في حايوتا لصيانة وترميم القاعة إذا تعرضت لأي تلف⁽¹⁸⁾، كما أن أحد الأغوات بنى قاعة للصلاة
للقاعة للوصوء وأوقفها لله تعالى⁽¹⁹⁾، وبني قائد للحيش مسجداً على مساحة من الأرض اشتراها من
بـ "بلاذ" خاص⁽²⁰⁾.

3.1 الوقف على أهل العلم كان بعض الأشخاص يوقعون عقارات وبساتين وغيرها على من هم. حيث يخصصون مداخيل هذه الأوقاف للإعاق على هؤلاء، ويشرطون مقابل ذلك أن يقوم المصدق وطبائفا بقراءة شيء من القرآن الكريم على الوقف أو والديه، أو أن يعلموا أبناء المسمى بالقرآن. وأن يقرؤوا إحدى كتب العقيدة يعلمون من خلافا المسلمين تعاليم دينهم، وتكون صدقة بهنقه وعلى والديه، ومن غادح هذا النوع من الوقف مابلي.

* وقف "المعظم المعظم المرعي المحرم السيد قارة مصطفى باخر الموارث المحرية محروسة الجرائر" تاريخ بن الحاج محمد التركي "جميع السنين من حمام يقع قرب سويدي محمد الشريف سد الجبل من الجرائر، على المسجد الذي يقع قرب دار الإمارة والمعروف بجامع السيدة، وتورع مداخيل الوقف

بـ واحد في كل شهر لمن يقرأ على والديه * تليه الأمان في علو مقام نبينا محمد صلى الله عليه

بـ ذلك وقت الروال من كل يوم في السنة إلى آخر الأبد

بـ واحد يعطي لإمام المسجد كل شهر مقابل تعليمه أولاد المسلمين قراءة القرآن²¹.

* وقف المرحوم السيد الحاج أحمد الذي كان يشغل وظيفة شيخ البلد حامونا كان يملكه، والذي كان يدر اليهود بالسوق الكبير، على طلبة العلم مسجد الرابطة القريب من باب البحر، ويكون مداخيله كالتالي

بـ إمامه أربعة ربات في أشهر رجب وشعبان ورمضان مقابل لتدريسه وسرده لكتاب البحاري.

بـ واحد لمدة تزيد على أربع سنوات للروال.

بـ من غنة الوقف يصرف للعناية بالدار الموقوفة.

* أوقف السيد أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولاتلي ابن السيد محمود دارا على أن تصرف من كراتيا على طلبة العلم، ويكون توزيعها كالتالي

بـ ربات لكل فارئ من القراء الأربعة يقرأون حربا في الصباح وفي المساء بالجامع الأعظم

بـ ربات لثلاثة قراء يقرأون سورة الإخلاص جماعة بالجامع الأعظم عند الروال.

بـ واحد يعطي كل شهر لمن يقرأ كتاب "تليه الإمام" - بالمسجد الأعظم بعد الروال إلى الظهر.

بـ واحد يعطي كل شهر لمن يقرأ نفس الكتاب بمسجد القهوة.

في كل شهر لقارئ الكتاب نفسه بعد الروال بجامع السيدة القريب من دار الإمارة واشترط إلى جانب ما سبق ذكره، أن يعود النظر في ذلك من بعده لأولاده وأولادهم ما بعد انقراضهم يعود ذلك لأنمة المساجد الثلاثة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها⁽²²⁾.
رحل بوقف ثلاثة قطع أرضية على طلبة المرحوم الرميلي⁽²³⁾.

4.1 الوقف على الأولياء والصالحين: كان من مظاهر تمسك الجواريين بالإسلام أنهم كانوا يكونوا احتراماً متزايداً لرجال الدين والأرباب، هؤلاء الذين رادت حظوظهم خاصة بعدما أصبحوا على احترام من الباشاوات، كما ساهموا في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية، فكان السكان يحاولون إليهم هذا الغرض، وبعد وفاتهم أصبحت أصروحتهم مزارات يتركها هؤلاء. ولهذا السبب كان كثير من السكان يوفضون بعض أملاكهم على هؤلاء الأولياء وأصروحتهم، فلقد حيث الولية فائمة بت عبد الله معتقة بن ماي دارا تقع بسوق الجمعة بمدينة الجزائر "على التصلين الركبين السيد بوربان والسيد أحمد ولدي الشيخ الولي الصالح الرباني سيدي محمد علي وعني عنيهما وعقب عنيهما ما تأسلوا ثم بعد انقراضهم على صريح والدهما الشيخ المذكور شرف عنيهما فيما يحتاج إليه حمماً ذلك من في رسم التحسيس"⁽²⁴⁾.

أما السيد مهدي الحساوي وأنته ست البات فقد أوقفها عدداً من الأماكن على "الولي الصالح" فصار سيدي عبد الرحمن وعلى ذريته ما تزايدوا وامتدت فروعهم في الإسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فإن انقراض الجميع رجع الوقف وقفاً على فقراء الحرمين الشريفين مكة المكرمة "سورة"⁽²⁵⁾.

إن جانب الأحياس الموقوفة على الأولياء والصالحين كان بعض السكان يخصصون أوقافهم للإنفاق على مسجدها وصيانتها وتزيمتها راحين من ذلك الأجر والثواب العظيمين، فلقد تم في إحدى المرات وقف على ثلاث مساجد، أولها المسجد الواقع بالقصة، والثاني مسجد بن العريف الواقع أسفل القصة، أما الثالث فمسجد يقع قرب حوائط زيان⁽²⁶⁾.

5.1 أوقاف الجود لم يقتصر الوقف على السكان المدينين فحسب، بل شمل أفراد الجيش (كشاري الدين) كانوا يبادرون لوقف ممتلكاتهم لتخصص عائداتها للإنفاق على الجود وحيانة السكان والأبراج والحصون وغيرها من المنشآت العسكرية ويظهر أن تفصيل هؤلاء الجود لحياة العزوة وعدم إقبالهم على الزواج، جعلهم لا يتركون ورثة يرثوهم بعد وفاتهم، فكانوا يقبلون على وقف كل ما يملكون على رفقاتهم الجود، والذين كانوا من نفس الأوجاق، ومن أمثلة هذا

النوع من الأوقاف، قيم بعض الباشاوات، باعتبارهم جوداً سابقين، بحسب بعض ممتلكاتهم على رفقائهم الجود من نفس الأوقاف. كقيام عمر باشا بوقف دكان على أوجاقه الذي رقمه 232 حيث ورد في العقد مايلي:

سيد عمر باشا - جلسة حابوت (دكان) كائن بسوق المقايضة الثانية أوقفه على أهل أوجاقه رقمه (رقمه) 232 القاطنين بدار الانكشارية المذكورة، يضاف ذلك لسائر الأوقاف الموقوفة على أوجاق المذكور، وتصرف ذلك في مصالحهم مع التبدية بإصلاح ما تستداه به منفعة الحسب المذكور من متفيع⁽²⁷⁾.

وهناك وثيقة أخرى تخبرنا أن المدعو حسن بن السيد حسين وكيل الخرج أوقف بعض ممتلكاته بأوجاقه الذي رقمه 138 بشكة باب عرون⁽²⁸⁾، كما أن أحد الجود أوقف دكاناً بملكه على أوجاقه برجل رقم 208 بشكة أوسطى موسى واشترط أن تورع مداخله بشكل عادل على جود⁽²⁹⁾.

وقد ساهمت هذه الأوقاف في ترديد مداخل الجود وتحسين وضعهم المادي، فبالإضافة إلى جانب علوفهم، تحرر استغلوا هذه الأوقاف لممارسة أنشطة اقتصادية تسر عليهم أموالاً جعلتهم يعتمدون على الحاجة⁽³⁰⁾.

6.1 وقف خيرى على أشخاص. كان أصحاب الأموال يلجأون إلى مساعدة الأشخاص الذين يوفقون عليهم بعض ممتلكاتهم حتى يوفروا لهم بذلك مصدر دخل يمددهم عن الحاجة والمقاة، ولت بولية فطمة بين المرحوم حاج أحمد روعة الحاج عثمان باي النبطري عدداً من ممتلكاتها على من الأشخاص، إلا أنها اشترطت أن هؤلاء لن يستفيدوا من هذه الأوقاف إلا بعد وفاتها حيث يرد في العقد من خلال العبارة التالية "واشترطت للانتفاع بجميع ما حبه المذكورة مدة حياتها بل ذلك مذهب الإمام الأعظم أي حبة العماد رضي الله عنه وبعد وفاتها يرجع إلى ذكر على ما⁽³¹⁾

7.1 الأوقاف على عيون الماء نظراً لأهمية الماء بالنسبة للسكان، أولته سلطات الإيالة أهمية كما خصصت له موظفاً يشرف على صيانة العيون والخرابات يدعى "خوجة العيون"، كما نصب مداخل للقيام بذلك تقتطع من عائدات الأوقاف الخبسة على العيون التي كان كبار الموظفين كان يوفقون من أحياء عقارات من دكاكين ودور غيرها للإتفاق عليها غير أن بعضهم كان يشترط

حيث أن يستفيد من ماء هذه العيون الداخل إلى داره، وهذا ما اشترطه الداي مصطفى باشا لما
من حياوتها على ساقية للماء القادمة من عيون حيلوة.

والتي تصب في داره حيث ورد في عقد الوقف عبارة " في مقابلة الماء الداخل للدار المسطورة
واللا يبيع أحد الماء المذكور من دخوله للدار المسطورة طال الأمد أو قصر أصلا بوجه أو حال⁽³¹⁾.

مثل لوقف على عيون الماء الباشوات وكبار الموظفين، كما ورد ذكر لمحاج لذلك سابقا⁽³²⁾.
وحاج هؤلاء كان عامة الناس يحدون كذلك إلى هذا العمل الخيري، ومن هؤلاء إقدام أفراد عائلة
في داره وثلاثة بحوة على وقف حياوت يقع قرب سوق الصغاريين على ساقية للماء وذلك في
من ساحل من هذه الساقية إلى دار هؤلاء الواقعة أعلى سوق الكتان⁽³³⁾.

2. الوقف الأهلي:

لنوع الثاني من الوقف الذي انتشر في الجزائر خلال العهد العثماني، فكان الوقف الأهلي أو
من كم سبق ذكره، على أن معظم هذا النوع كان يسجل في المحاكم الخفية لأن المذهب الحنفي
من ذلك، وهذا ما يرد ذكره في عقود الوقف من خلال العبارة " مقلدة في ذلك مذهب أبي
ومشايخ بلج وعلماء الخفية رضي الله عنهم من أن تحبس المرأة على نفسها أولا لا يخرجها عن معنى
أو عبارة " مقلدة في ذلك بعض أئمة مذهب الإمام أبي حنيفة " ⁽³⁴⁾.

وقد درس هذا النوع من الوقف كبار موظفي الإبلالة والسكان العاديين، خاصة وأنه يحكمهم
من الانتفاع بموائد الوقف الذي لا يوجه إلى الغاية التي حبس من أجلها إلا بعد انقراض الورثة
من ذكرهم في عقد الحبس، فلقد أوقف مصطفى باشا حياوتها يقع بسوق الحاشية الثانية على يسار
سوق السم، على أن يتبع بعائداته طيلة حياته، وبعد وفاته يعود ذلك وقفها على أبنائه وهم:
ومحمد وعائشة وعلى روحته عائشة بنت عبد الله التي تصبح بعده وصية على أولاده، وعلى من
من أبناء، ثم على ذريتهم ودرية ذريتهم، فإذا انقضى الجميع يرجع ذلك الحياوت وقفها على
مريم الشريفيين، ولكن بعد المبادرة بترميم الوقف حتى تلوم منته⁽³⁵⁾.

د باي التطري مصطفى، فأوقف عددا من الخوات (ساتين) عما قصته من أشجار وغيرها على
من حياته، وبعده على ابنته المدعوة خديجة وعلى ولديها فاطمة ومحمد وعلى من سيولد لابنته من
من يساوي الذكر والأنثى في ذلك، ثم يكون وقفها على ذريتهم ودرية ذريتهم، فإذا انقضى الجميع
على فقراء الحرمين الشريفين، وتم ذلك بحضور قاضي المدينة السيد عبد القادر بن العجار
وسيد بن عيسى وبالا اعتماد على فتاوى مذهب الإمام أبي يوسف ومشايخ بلج⁽³⁶⁾.

و. حاسب كبار مسؤولي الإيالة الذين كانوا يلجأون إلى هذا النوع من الوقف، فلقد مارسه بقية
 من هؤلاء شخص يدعى أحمد بن الحاج الذي أوقف حصة تقع خارج مدينة الجزائر على أن يتبع
 له حاته. ثم يرجع ذلك وقفا على أولاده ودرينهم، وإذا انقرض الجميع أصبح ذلك وقفا على
 «أسى»³⁸. أمّا السيد مصطفى بن شعبان فأوقف عددا من الحيات والدور وأرض زراعية تقع
 خارج مدينة مبنية وقفا عائليا على أن يعود ذلك بعد فناء الجميع وقفا على فقراء الحرمين
 «س»³⁹. أمّا الولية قمرية بنت الحاج مصطفى فقد حبست عددا من الحيات تقع بكاف سيطن قرب
 مدينة نفس القرص⁴⁰. وبالرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية أمكا ملاحظة أعداد هامة من
 قضايه تصنف بالأوقاف في هاتين المدينتين، أي المدينة ومليانة⁽⁴¹⁾.

3 التراجع عن الحبس

لا كان بعض الذين أوقفوا ممتلكاتهم وقفا خيريا أو أهليا يحترمون ذلك طول حياتهم، فإن بعضهم
 لم يرجعوا ما يتراجع من قراره لأسباب متعددة، فتوجهون إلى القاضي طالبين منه إلغاء عقد
 حبسهم، وأكثر ما كان ذلك بسبب خلافات بين صاحب الوقف والوكيل المشرف على الهيئة التي تم
 إبرامها فيها، ونتيجة لذلك يتراجع الطرفان أمام القاضي الذي يدرس القضية من كل جوانبها ثم
 يقرر فيها وفقا لما نص عليه الشرع وأقطاب المذهب الحمفي، فإذا كانت الحالة المطروحة تبيح
 الرجوع إلى الوقف فإن القاضي يلغي ذلك ويصبح الحبس ملكا كما كان في أول أمره، وإلا فإن الوضع
 يبقى كما هو.

أخيرا وثائق المحاكم الشرعية على حالات كثيرة وقع فيها التراجع عن الوقف الذي لم يقتصر
 بمراتبه أساسا بل شمل كبار موظفي الإيالة كالياشاوات، ومن هؤلاء مصطفى باشا الذي كان قد
 تبرع بوقفا أهليا كما ورد في نص العقد، حيث حبسه على نفسه وبعد وفاته أصبح وقفا على
 زوجته ثم على درينهم، إلا أن مصطفى باشا قرر بعد مدة من الزمن التراجع عن الحبس وتحويله
 إلى رعايا دار الإيالة. وهذا ما دفع وكيل أوقاف الحرمين الشريفين السيد الحاج إبراهيم التركي إلى معارضة ذلك
 بطلبه منحه أن الوقف صحيح، وبسبب تعقد القضية تراجع الطرفان، الحاج إبراهيم الوكيل ووكيل
 مصطفى باشا حاج العربي ترحمان دار الإمارة. أمام القاضي الحمفي أبو الحسن السيد إبراهيم أفندي،
 الذي كان معروف بدعوته، وبعد السماح إليهما قرر القاضي اعتمادا على نص الشرع "أن الحبس صحيح
 ببقائه ومن عني ما يقول الإمام أبو يوسف رضي الله عنه الذي يرى صحته بالقول "وهكذا
 سادى مصطفى باشا"⁽⁴²⁾.

واقعة ثالثة عديلة البليدة، أوقفت امرأة داراً على نفسها ثم على ورثتها وورثتهم (وقف أهلي) من مذهب الخفي، واقترحت أنه إذا انقضى الجميع يصبح ذلك وقفاً على فقراء الحرمين الشريفين. فراجعوا القضية تراخعت عن قرارها وأرادت إبطال التحيس، إلا أن وكيل الحرمين الشريفين سافر مع وكيلها أمام القاضي الخفي السيد الحاج أفندي، فقدم وكيل القضية إلى القاضي بالدفعة وتمنع، وكان حكمه رفض دعوى القضية والتأكيد على صحة الوقف⁽⁴³⁾.

وكانت الحالتين السابقتين قد حكم فيهما القاضي بصحة الحبس ورفض دعوى التراجع عن وقفه على فتوى أتباع المذهب الخفي، فإنه وجدت حالات أخرى تمّ فيها قبول طلب الحبس من القاضي مستنداً في ذلك على عقد الحبس نفسه، إذ أن بعض الخبيين كانوا يشترطون إمكانية إخراج بنت في أي وقت شاؤوا، وذلك استناداً على نصوص المذهب الخفي التي تظهر تساهلاً في ذلك ومن ذلك حالة عروست على القاضي الخفي أبو الحسن السيد إبراهيم أفندي، وتعلق بدار بنت كانت قد أوقفها امرأة تدعى آمنة بنت السيد مسعود وقفاً أهلياً على نفسها ثم على ابنتها. وبعد انقضاء الجميع أصبح وقفاً على فقراء الحرمين الشريفين، كما اشترطت في العقد أنه إذا تراجع عن تحيس الدار إذا ما احتاجت إلى ذلك وبعد مدة قررت بيع الدار المحبة، فرفض القاضي الخفي، الذي طلب منها إحصار العقد، فقراءه تمنع حيث وجدته متصفاً للشرط من شكر وباءاً على ذلك سمح لها بإلغاء الوقف وإرجاع الدار ملكاً، وعموجب ذلك قامت السيدة ببيع دار لـسيد أحمد الدلال بمبلغ قدره "مائة دينار واحدة وسبعة عشرة دينار كنفاً ذهباً عبا"⁽⁴⁴⁾.

كما أن أحد الأشخاص ويدعى سليمان بن أحمد كان قد أوقف بدوره داراً، غير أنه بعد مدة بدم من بعض العلماء الذين اتفوه بإمكانية التراجع عن الوقف، واستناداً إلى تلك الفتوى رجعت داراً كما كانت في بداية الأمر، إلا أن العقد لا يبين لنا الأسس التي ارتكز عليها هؤلاء العلماء في ذلك⁽⁴⁵⁾.

4 التعويضات

1.4. التعويض لأغراض محبة وإذا كان بعض الواقفين يسعون إلى إلغاء الأحباس وتصويرها من حيث كانت في بداية الأمر، كما سبق ذكره، فإن بعضهم الآخر كان يلجأ إلى إلزامهم لغرض آخر، من وقف بوقف آخر، معللين ذلك بأسباب تكون في معظم الأحيان تدهور حالة الوقف وتراجعها بالنظر بالدور الذي حبس من أجله، وفي هذه الحالات لم يكن القاضي يبادر باتخاذ قرار في القضية وإنما يطرأها على العلماء من المفتين ليستعين بأهل الخبرة الذين يتقنون إلى

... يوفى ويضعون على حالته، فإن لمسوا أنه حقاً متدهور يخرون القاضي بذلك، وفي هذه الحالة
... لم يصححه تعينه واستبداله بوقف آخر أكثر مردوداً ونفعاً، ويخبرنا أحد العقود أن شخصاً كان قد
... كتبها أو شكت على السقوط ولم يكن بإمكانه إعادة ترميمها وتجديد بنائها، فأراد استبدالها
... من ذلك، استبقى أحد العلماء في ذلك الذي حدد له مجموعة من الشروط للقيام بذلك
... السلطان وكون الدار المملوكة أكثر ريعاً ورغبة من الدار الموقوفة وكونهما في محلة واحدة،
... في بئر السلوكة حيراً وأرضي وأحسن من محلة الموقوفة. فإن توفرت هذه الشروط سمح
... بالكان القاضي مباشرة عملية الاستبدال، أمّا إذا انتهى شرط من هذه الشروط فلا يجوز ذلك. وقد
... في عدم في فتواه هذه على مجموعة من فتاوى أقطاب المنهج الحنفى ورد ذكرها في الوثيقة وهي:
... بئر الأمير لشيخ رادة وفتاوى قارئ الهداية والقبية ومحنة الفتاوى وغيرها من الكتب المعبرة⁴⁶
... في هذه الفتوى حكم القاضي الحنفى محمد بن حسين بصحة التعويض وحوارة⁴⁶.

... كان القاضي الحنفى قد استند في الحالة السابقة على فتوى العلماء للموافقة على التعويض
... في حجة أخرى أرى في حكمه على تقرير أصحاب الخبرة من البائين، فلقد أوقفت الولاية شمية بنت
... الأسنى داراً بسوق الجمعة "على الفاصلين السيد بوريان والسيد أحمد ولدي الشيخ الولي الصالح
... السيد محمد علي وعلى عقبهما وعقب عقبهما"، غير أن الدار أو شكت على الإهمال، فعرضت
... بغيرها بدار أخرى تقع بأعلى برّ احاج، وعرضت الأمر على القاضي الذي كلف شخصين من
... حرد في الباء، والمدين اتفاقاً مع الحالة المتدهورة للدار، وهكذا تمت المعاوضة بناءً على تقرير الخبرة
... القاضي⁴⁷.

2.4 التعويض لأغراض عسكرية كما سبق ذكره، فإن الأراضي والعقارات الموقوفة بحرم
... والاسيلاء عليها وتحويلها عن الأغراض التي أوقفت من أجلها، فكان ناظر الأوقاف يشرف
... على جميع العائدات المترتبة عليها، واستعملها في دفع رواتب النظار ورجال القضاء والوكلاء
... من الطلبة وغيرهم من رجال العلم والدين، وقد يعود نصيب منها إلى الفقراء والمحتاجين، وفي كثير
... من نوازل عاتية معينة الإشراف على الأوقاف ومثال ذلك عائلة المكون في مدينة قسطنطينية.

غير أن المصلحة العامة كانت تستدعي في كثير من الأحيان إلغاء الوقف واستبداله بآخر لإقامة
... مدينة أو عسكرية تعود بالنفع على البلاد والعباد، وهذا ما يستدعي تدخل القضاء لمصلحة الموافقة
... على ذلك فكانت القضايا الأمنية والدفاع عن المدينة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إلغاء
... خاصة وأن الجرائر كذلك كانت دائمة التعرض للهجمات البحرية من قبل الأساطيل الأوروبية.
... تدعى تدعيم التحصينات وتقوية الدفاعات ببناء الأبراج والقلاع فوق أراضي قد تكون ملكاً

بحر أو بحسة، مما يتطلب تدخل القضاء لإيجاد مخرج شرعي لذلك، فلم يكن بإمكان الباشا إنجاز العمل العسكري إلا بعد الحصول على موافقة المفتي أو القاضي، وهذا فإن كثيراً من العقود القضائية يستلزم عبارة "وام" (48).

ومن نماذج هذا النوع من القضايا قرار مصطفى باشا براء دار للبارود فوق أرض يملكها والواقعة بـ "بحر توي الصالح سيدي يعقوب"، غير أنه احتاج إلى الاستحواذ على عين للماء بحسة على عتبة داره بسببها حبس على الجامع الأعظم، وسدسان وقف على الولدين دحمان وإبراهيم وثلاثة أسدان شرعي مسجد الشواش. كما احتاج إلى حجاب العين إلى قطعة أرض تستغل كممر لممر ماء العين للبارود عبر هذه الأرض الملاصقة لأرض المعمل. فعرض على المعين بالحبس استبدال وتعويض العين بـ "بولين خائوت بمسكة قرب فرن البطحاء، فما كان من المعين وهم الخاج على معني المالكية مثلاً مسجد الأعظم ومحمد السراج بانيا عن ولديه والسيد أحمد إمام مسجد الشواش، إلا أن توجهوا إلى من حفي السيد إبراهيم أفندي وأخبروه باقتراح مصطفى باشا طالبين منه حكماً شرعياً يحرم ذلك موافق على ذلك لأنه يخدم المصلحة العامة، وبموجب هذه الموافقة أصبحت العين والممر ملكاً من مصطفى باشا وحررت من طائلة الوقف، أما الخائوت فأصبح وقفاً على من سبق ذكرهم يقتسمون ذلك حسب نصيب كل واحد منهم في الوقف السابق (49).

وفي قصة أخرى أراد نفس الباشا براء برج للحراسة فوق أرض مقبرة أوقفها المدعو أحمد خوجة بركان يعمل دفتر دار، بدار الإمارة لدى أموات عائلته ودرته من بعده وكانت هذه المقبرة تقع بـ "باب غروب"، فلما قدم برج تافورة قرر مصطفى باشا براء برج حديد فوق أرض المقبرة لصدع بـ "باب غروب"، فاستغنى القاضي الحفي أبو الحسن السيد إبراهيم أفندي طالباً منه صحة فتوى شرعية بـ "ذلك"، باعتبار أن من دهموا هناك قد اندثرت جثثهم ولم يبق في تلك القبور لا عظام ولا غيرها، مما حذر ذلك لأن فيه مصلحة ومنفعة للمسلمين، وبعد ذلك تحصل الباشا على إذن من ورثة المرحوم بـ "إزالة البرج في مكان المقبرة مقابل مبلغ مالي قدره مائة دينار واحدة كنها ذهباً سلطانية على وجهه بـ "وحرراً خطاً بهم ويستعيروا بها على بناء جبانة أخرى للدفن أمواتهم" (50).

5 الفصاة واستغلال أموال الأوقاف

شكل استغلال الأوقاف من أراضي ودور ودكاكين وغيرها إحدى اهتمامات الهيئات القضائية، مما وأن الإشكال كان يطرح في مدى جوار استغلال هذه الأموال من أجل المصلحة العامة، فقود ذلك كانت تنحصر بين طائفتين فقيرة ترهب وتخوف كل من يسعى إلى تغييرها أو تبديلها عن الغاية التي بنت من أجلها "فمن بدل أو غير في ما ذكر فافقه حسيه ومسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الدين

التي يجب بقبولها، وعموما فإن علماء المذهب الحنفي وحق المالكي يجيرون استثمار الفائض المالي من أجل المصلحة العامة⁵¹ كما أن الإدارة العثمانية في الجزائر كانت تصاهر في هذا الموضوع، ذلك لا يتم إلا بعد صدور موافقة رسمية من القاضي. وقد يعرض المشروع على الباشا نفسه في هذه الحالة فإن الوثيقة كانت تبدأ بالعبارة التالية "بعد أن وقع الإذن من له النظر في صلاح بلاد العباد وهو أبو الحسني السيد علي باشا في التاريخ للمعظم الأجل الركني الأفاضل الناصر الحاج اعتمر السيد الحاج إسماعيل خوجة بن حليل الناصر على أوقاف عيون الماء داخل محروسة"⁵²، وحق في هذه الحالة كان على الباشا أن يحصل على موافقة القاضي كذلك.

وبعض عقود المحاكم الشرعية على عداد وحالات كثيرة وقع فيها استغلال أموال الأوقاف في سبيل دماء عامة. ومنها عقد يتضمن منح الداي علي باشا إندنا للسيد الحاج إسماعيل خوجة ناصر على عيون الماء بمدينة الجزائر، تضمن السماح له بتحديد بناء حوران على الماء الواقع بقاع السور باحية البوادي من جهة البحر. وبعد إتمام تجديد أراد الناصر أن يحدث بناء فوق الخزان وآخر أعلى سور المدينة. على أن تصرف نفقات البائين من مداخيل أوقاف عيون الماء بالمدينة. فاستشار في ذلك على باشا الذي أذن له بذلك بشرط أن يكون البناء الجديد وفقا على عيون الماء.

وبعد إتمام البناء تدخلت السلطة القضائية بعدما أرسل الباشا السيد الناصر إلى القاضي الحنفي أبو عبد الله مصطفى ليكتب له عقدا يتضمن ما اتفق عليه سابقا، فكان نصه كالتالي "جميع العيون المذكورة حبا ووقفا على جميع عيون الماء داخل البلد المذكور ومنحفا بجميع الأوقاف الموقوفة عليها في غلة ذلك في مصالح عيون الماء المذكورة

وفي ما تستخدم به مفعة ذلك على الدوام والاستمرار"⁵³.

وفي قضية أخرى مشاهة أراد السيد أحمد خوجة العيون إعادة بناء حانات تقع خارج باب غرون مدينة بندق الكبير، من مال أوقاف عيون الماء لمدينة الجزائر. مدعى أن الحانات كان قد تقدم في زمن⁵⁴ وأصبح مهجورا لا مال له. كما أنه ليس قابعا للأوقاف، فما كان منه إلا أن رفع أمره إلى محمد باشا طلبا منه الموافقة على المشروع. فأمر هذا الأخير شيخ البلد السيد أحمد أن يبحث في أمر الحانات، إن كان ملكا أو وقفا بغرض زيادة التأكد، وبعد بحث طويل في أوقاف الحرمين الشريفين وذلك من الحانات وسؤال أمراء الحرف لم يعثر له على مال له. فأمر الباشا شيخ البلد وخوجة العيون فوجه إلى القاضي الحنفي ابن عبد الله السيد محمد أفندي، فأخبراه بتفاصيل القضية وطلبا منه الموافقة في ذلك. فسمحهما الموافقة الشرعية حيث "أشهد شهيديه على نفسه أنه وافقهما على بناء الحانات المذكورة من حواش الأوقاف المسورة لعدم ظهور من يستحق ذلك الآن".⁵⁵

بني بالعناء أو الحكر عقدا قضائيا يحصل بموجبه الحكر على حق عيني يمكنه من الانتفاع بالعقار من حلال بدء ما يشاء فيه أو عراسة إن كانت أرضا زراعية، ولكن بشرط ألا يصير بالوقف، ما ينت يذفع أجرا مسويا لمشرفي على هذه الأوقاف، والغرض من ذلك يكون استغلال الأوقاف وتزويج المتضرر منها حتى تستمر قائدا ومردودها غير أنه ذلك لن يتم إلا بعد طرح القضية من دار شرف على القاضي أو المجلس العلمي الذي يتأكد من مصاد مبلغ الأجر المتفق عليه.

وتضمن عقد العناء في أغلب الأحيان مايلي:

- دفع الوقف وطبيعته خيرى أو أهلى.
- الأسباب المؤدية إلى طرحه للعناء، كتهديمه، أو تضرره.
- جهة التي عرض عليها الأمر، القاضي أو المجلس العلمي.
- قيمة العناء وصاحبه.
- رأي أهل الخبرة.

من رقم (11) يقدم لنا عقودا من العناء أنجرت أمام القضاة

توقف	أسباب دفعه إلى العناء	الهيئة	قيمة العناء
بيع بمسوي الكبر قرب وقعه مصطفى باشا 56	أوشك الخابوت على السقوط وعجز حليل حوجة العمود على ترميمه، فرام دفعه بالعناء	اعلى العلمي للجامع الأعظم عمدية الجزائر	24 ريالا مسويا يدفعها الحاج أحمد خوجة وكيل أوقاف سبل الخيرات
على ثلاثة مساجد ⁵⁷	قدم القرن وعجز أئمة المساجد الثلاثة على ترميمه لقللة أوقاف المساجد	نفسه	سبعة ريالات قضية مسويا يدفعها مصطفى التاجر.
بعض مراد رابى تقضى فقراء الحرمين يستمع بها 58	تدهورت حالتها وأصبح لا يستطيع بها	نفسه	15 ريالا قضية في كل عام يدفعها السيد عى
على ثم وقعهما عى عمدية الجزائر ⁵⁹	قدم الخابوت والعلوي وعجز إمام المسجد على ترميمها	نفسه	48 ريالا في كل عام يدفعها إبراهيم

الجامع قاضي.			
30 ريالاً في كل عام	الجلس العلمي للجامع الأعظم	تدهور العموي وأصبح مهدداً بالسقوط وعجز الاس على ترميمه لفقره فرام دفعه بالعناء.	تدهور كوشة الوقف في سنة 60
تسعة ريالاً ونصف الريال	نفسه	تعملت معتمداً	علي بن أبي الصالح أبوب
تسعة ريالاً كل عام يدفعها أحمد شارش دار الإمارة.	نفسه	قدمت وتعملت معتمداً وعجز إمام المسجد على ترميمها	دعوة على مسجد علي بن عبد
45 ريالاً كل عام يدفعها علي الكواش		قدمت كذا وعجز إمام الجامع على إعادة بنائها	علي الجامع

وكان الداي علي باشا قد أعاد بناء حسين حانوتاً موقوفة تقع بسوق الدخان قرب مقر الحكومة،
تمام العملية قرر أحد بعضها عن طريق العاء على أن يدفع مبلغ ذلك من أموال البابليك، فكيف
سأوح أحمد شيخ البلد الذي عاين جميع الخواص التي خصصت للعاء مع تحديد قيمة كراتها في كل
سنة.

وإذا كان بعض المحسنيين للعاء يحترمون الشروط المتفق عليها في العقود، فلا يصرون بالوقف،
بل يسمونه وريادة مدخوله، فإن بعضهم الآخر كان يخل بسود الاتفاق ويهمل الوقف مما يؤدي إلى
تدهور صرا كبراً ويتراجع مردوده، وقد يؤثر ذلك مباشرة على أهلية التي حسن عيها العقار موضوع
الوقف ومن تعادج هذه الحالات قيام شخص يدعى أحمد بن مرزوقه باكتراء بحيرة (بستان) تقع خارج
البلد، وتوفي كانت وقتها على فقره الحرمين الشريفين، غير أنه أهمل صيانتها وخدمتها، فتراجع محصولها،
فدفع هذا الوضع السيد مصطفى باظر الأوقاف إلى برع البحيرة (البستان) من مكترها بعدما أحصر
بعض الشهود إلى عين المكان، والذين شهدوا على تدهور حالتها⁽⁶⁵⁾.

الزواج.

يشكل الزواج أحد المظاهر الاجتماعية التي دعا الإسلام إلى تشجيعها مصداقاً لقوله
(سبحان الذي خلق الأزواج كلها، مما تست الأرض ومن أنفسهم وما لا تعلمون)⁽⁶⁶⁾.

وقد عرف المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني إقبالا على الزواج من خلال منات العقود التي وردت موقوفة انماكم سواء في مدينة الجزائر، أو في المدن الأخرى كقسنطينة حيث كان سكانها يلجأون في بعض الأحيان إلى المحكمة المالكية لتوثيق عقود الزواج⁽⁶⁷⁾.

وبرحرح سجلات المحاكم الشرعية بأعداد معتبرة من هذه العقود، ففي إحصاء قامت به الأستاذة علي. تم إحصاء مائة وأربعة وثلاثين (134) عقدا تشمل الفترة الممتدة ما بين 1115 هـ إلى 1271 هـ. 1703م إلى 1854م، مع ملاحظة أنه لا يوجد إلا عقد واحد يرجع إلى القرن السابع عشر الميلادي عام 1672، كما أن هذه العقود تخص سكان المدن فقط، مثل الجزائر ومدينة والمدينة، لأنهم لم يندرون إلى توثيق عقود الزواج في المحاكم⁽⁶⁸⁾ ويظهر أن سكان الأرياف لم يكونوا يلجأون إلى ذلك. فكانت مراسيم الزواج تتم بحضور الشيخ والشهود دون توثيق ذلك في سجلات خاصة، لأن بركة بيليت لم تكن تحرر المقليل على الزواج تسجيل ذلك أمام القضاة وعسوفهم.

وقبل الحضور إلى المحكمة لتسعيد الإجراءات، يجزوا "بعايفر" أن أي شخص يرغب في الزواج كان عليه أن يحدى المقاهي لیسأل عن شخص له ابنة، أو قد يسأل أحد الخطاب لیبحث له عن امرأة مناسبة من بين ما يحرر على ما بدله من مجهود للبحث عن المرأة المناسبة، وعدد إنجازها "يتمتع الخطيب بحرية، أو وكيله في مقهى من المقاهي، فيطلب الأب من الخطيب مهرا".⁽⁶⁹⁾ كما وجدت طرق من سما إليها الراعيون في الزواج للبحث عن امرأة مناسبة.

إن مطالعة عقود الزواج تدفعنا إلى طرح مجموعة من الاشكاليات نحصرها فيما يلي. ما هي المحاكم التي كانت تسجل فيها هذه العقود؟ ما هي الفئات الاجتماعية التي كانت تقبل على ذلك؟ ما هي قيمة الصداق ومكوناته؟ وما يجب الإشارة إليه أن هذه العقود تضمنت معلومات هامة ومفصلة حول قضايا الزواج، فكانت تبدأ بمقدمة، ثم تذكر اسم الزوجين، ثم قيمة الصداق، فإذن الولي، وأخيرا الموافقة وإعلان الزواج.

1 المقدمة أو المدخل:

بدأ العقود بالعبارة التالية "أحمد لله ثم على بركة الله تعالى وتوفيقه وعلى مهناج الشرع القويم وطريقه"⁽⁷⁰⁾.

2. اسم الزوجان وأصنامهما:

كان هؤلاء يتمون إلى فئات اجتماعية متنوعة، فمهم الأعياء والفقراء والمعتقون، ومن فئات
مختلفة. إلى جانب اشتغالهم بمهن متعددة، ويمكنا تبيان ذلك من خلال نماذج عقود الزواج المسجلة
في دكا. سواء الخفية أو المأهولة، وهي كالآتي:

جـ 1.2 السن

كان القصة يتحرون بشكل دقيق من الزوجين ويسجلون ذلك في عقودهم، فقد ورد في إحداها
"والد روح بنته رغم صغر سنها وحجره عليها، وقد قبل الروح ذلك"⁽⁷¹⁾. وفي كثير من الوثائق
نرى رد عبارات تدل على سن المتزوجين، ومثال ذلك "تزوج الولد الصغير" "تزوج الشاب" وتزوج
"⁽⁷²⁾، فلقد تزوج "الشاب" حمدان الشباري بن حليلة الولية آمنة بنت مصطفى باش ساس، وكانت
بالبالغا في حجر والدها"⁽⁷³⁾.

وعلى العموم، يظهر أنه في كثير من حالات الزواج، كانت النساء أصغر سناً من الرجال حتى أن
هن كن يسمين بعد، ففي إحدى العقود تعهد الروح بأنه لن يدخل بروحته إلا بعد مرور أربع سنوات
بإيج كتابة العقد"⁽⁷⁴⁾، وهذا يبين أن القصة لم يكونوا يشترطون سناً معينة على المتزوجين، حتى أن
هن العقود كانت تسكت عن تبيان سن المتزوجين.

جـ 2.2 ثيب أو بكر

نجد كثير من العقود عن حالة الروجة، إن كانت بكر أم ثيب، ومن أمثلة ذلك مايلي

- "روح مهدي بن سيد أحمد الرووق "مخطوبته وكرمتها البت المصونة الدرة المكنونة لاطمة بنت
سيد محمد بن أحمد الكر البائع في حجر والدها"⁽⁷⁵⁾
- "روح السيد محمد بن عدة بن سكران مخطوبته الولية فطيمة معتقة حسين باشا كان. وذلك بعد
وضع حملها"⁽⁷⁶⁾ أي أن الروجة هذه المرة كانت ثيباً

جـ 3.2 الانتماء الاجتماعي والحرية للزوجين

يكون المصاهرات في كثير من الأحيان بين أفراد الفئة الاجتماعية الواحدة، غير أن ذلك لا يعني
عدم زيجات بين أفراد يتمون إلى فئتين اجتماعيتين مختلفتين، وهو ما يمكن أن نطبق عليه "زواج المصلحة"،
حيث يكون الدافع وراءه سعي بعض الأشخاص إلى الارتقاء اجتماعياً أو مهنياً، فيقتضون على مصاهرة

حجاب العود والثروة، مما يتسبب عنه اختلاط بين الفئات الاجتماعية، غير أن ذلك كان نادر الحدوث،
رأى ذلك.

- الشاب حمدان الشباري بتروح آمة بنت مصطفى باش سايس⁽⁷⁷⁾

- سعيد بن السيد معمر الميرقي الذي كان يعمل حمالا بتروح مع ابنة أحد الأعيان تدعى عائشة بن
بن التركي⁽⁷⁸⁾

كما انتشرت داخل المجتمع الجزائري طاهرة الرواح بن المعقب⁽⁷⁹⁾، حيث تطلعتنا ولاتق المحاكم
شرعية على نجادح من هذا الرواح، فكانت تذكر اسم المعتق واسم معتقه، كم تطلعتنا على اسم المعتق
نقل على الرواح، ومن ذلك على سبيل المثال، أن أحد المعتقين يدعى سالم معتق الحاج عيسى اللغواطى
الوطي، بتروح مع الولية فطيمة معتقة محمد النابلي⁽⁸⁰⁾

وإن حجاب ذلك كان كثير من الرجال الأحرار يقبلون على الافتراء بمعتقات لأن أسباهن كانوا
من الفئات المتميزة اجتماعيا، وعرضهم من ذلك بل احتفوة والمكانة الرفيعة من خلال التقرب من هؤلاء
نساء عن طريق هاته النساء اللاتي اعتقوهن، ولهما يلي نجادح من هذا الرواح المسجل في سجلات
وكم الشرعية⁽⁸¹⁾

- بتروح الحاج سيمان السكري من الولية مسودة معتقة السيد إبراهيم شاوش.

- بتروح سعيد بولدناش الولية حيرة معتقة موسى حوحة⁽⁸²⁾

- بتروح عامر بن عيسى الأغواطى الولية عافية معتقة السيد إبراهيم الخزماحي.

- بتروح عبد السلام الكواش بن عبد السلام الرعطوشي الولية فاطمة معتقة مصطفى قايد المحص

- بتروح أيوب بن صاغ الميرابي بمعتقة حسن باشا

- بتروح معلم حمام دار سركاجي سعادة معتقة إبراهيم التركي

وفي حالات أخرى، قد يحدث العكس، فيكون الزوج عبدا مملوكا لم يحصل على حريته، أي لم
يأمن الروحة فتكون معتقة، ومثال ذلك الرواح الذي تم بين عبد يدعى مرجان والولية فاطمة معتقة
بن محمد حوحة (سعياني)⁽⁸³⁾

كما قد يكون الزوجان مملوكين ولم يعتقا من قبل أسباهما، ورغم ذلك يتم زواجهما ويوثق ذلك
بالحكمة، فلقد بتروج المدعو مهدي مملوك السيد نعمان حوحة محطوبته وكريته الولية سعادة مملوكة
بن فاطمة روضة نعمان حوحة المذكور⁽⁸⁴⁾، أي أن العبد والأمة مملوكين لنزوجين

وعلى العموم، يظهر أن معظم أولئك الذين يقبلون على الاقتران بالمعتقدات كانوا من الوافدين إلى
تجارتهم، أو البراءة، والذين كانت أوضاعهم المعيشية والمهية تضطربهم إلى هذا النوع من الزواج
بحسب أوضاعهم المعيشية⁸⁵ والجداول رقم (12) يبين لنا الحالات التي ورد ذكرها فيما يخص رواج
الزواج والعيب.

الزوجة	الزوج
عقبة	حر
عقبة	عتيق
عقبة	مملوك
مملوكة	مملوك

4. المصداق:

يشكل المصداق أحد أهم أركان الزواج، حيث أكدت عليه الشريعة الإسلامية مصداقا لقوله
من (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طعن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هبنا مرينا)⁸⁶، ولهذا فإن
تصاد في الحرائر العنابية أولوه أهمية كبيرة، فحرصوا على تسجيل كل كبيرة وصغيرة من مكوناته في
صك الكاح، والغرض من ذلك ضمان حقوق الزوجين إذا ما وقع الطلاق أو وفاة أحدهما بعد البناء،
كأن المدول يكتبون في وثيقة العقد المبلغ المالي والمكونات الأخرى من أثاث وأقمشة وغيرها.

1.4. المبلغ المالي:

يُرد ذكره في وثيقة العقد، مع ملاحظة أن قيمته تختلف من عقد لآخر حسب الانتماء الاجتماعي
حاله مادية للزوج، وعلى العموم فإنه كان يتراوح ما بين أربعة دنانير وألف ومائتي (1200) دينار،
في معظم العقود كان يتم حسابه "بالدينار الحميري"⁸⁷، إلا أنه وجدت عقود أخرى تم حساب قيمة
صداقها بالريال، فلقد كان صداق إحدى النساء خمسة وأربعين ريالاً كتبها ذراهم صفاراً⁸⁸،
جدول رقم (13) يبين لنا توزيع قيمة المصداق اعتماداً على سجلات المحاكم الشرعية⁸⁹.

عدد الحالات	القيمة
حالة واحدة	ألف ومائتي دينار
أربع حالات	ألف دينار
حالة واحدة	ثمانمائة دينار
إحدى عشرة حالة	ستمائة دينار
ثلاث حالات	خمسمائة دينار
ثلاثون حالة	أربع مائة دينار
ست حالات	مائتا دينار
حالتان	مائة دينار
سبع حالات	أقل من مائة دينار

يظهر من هذا الإحصاء الذي قامت به الأستاذة عطاس أن معظم القيمة المتداولة بين المقيمين على روح كانت أربعمائة دينار خمسي، إذ بلغت ثلاثون حالة، وهو مبلغ متوسط مما يبين لنا الوضعية الاجتماعية للمتزوجين، في حين أن أعلى مبلغ كان ألف ومائتي دينار خمسي، ولكن لم يتم إحصاء الإحالة هذه، وهو مبلغ ناهض لا يقدر عليه إلا أصحاب الحالة الميسورة، ونحن الخال بالنسبة للصدّاق الذي قدره ألف دينار خمسي حيث لم توجد إلا أربع حالات أما بالنسبة للمهور الأدنى قيمة فتراوحت ما بين مائة دينار وأقل من مائة دينار خمسي، وبلغت في مجموعها خمسة عشرة حالة.

جـ 2.4 الأقمشة:

و. حسب المبلغ المالي. كان يشترط في الصدّاق أنواع من الملابس والأغطية والأفرشة، وهي تشمل من العموم القمطان، كمية من الصوف، الخرام، الغليظة والحايك.

كان الروح يقدم إلى روحه كمية من الخجوراب وعددا من الإماء يقمن بخدمتها داخل البيت، غير ذلك اقتصر على العائلات الغنية فقط⁹⁰. أما الأسير "بعبقر" فيحدد لنا مكونات الصدّاق في الحلّي منه و القصية، الملابس، الحارية أو عدد من الخواري حسب المستوى المعيشي للحاطب⁹¹ وذلك كما ورد في عقود الزواج، وعلى العموم فإن قيمة الصدّاق ومكوناته ارتبطت بالمستوى المعيشي الزوج والأهله التالية توضح ذلك:

روح الشاب أحمد الشباري بن حليمة من الولاية آمة بنت السيد مصطفى باش سائس وكان الصداق مكوناً ممايلي:

• بمائة دينار كلها حرارية خمسية العدد بين نقد ومحصر وكالي مؤخر

• مائة وأحزمة بقيمة عشرة دنانير كلها ذهباً سلطانية.

• دون اثنان

• نقدان صوف (92)

• روح اندعو مهدي بن أحمد الرووق من فاطمة بنت السيد محمد بن أحمد عني صداق بتشكيل ممايلي

• مائة دينار كلها جزالية خمسية العدد.

• نقدان اثنان.

• ثلاثة أفراد.

• ثلاثة فاطير صوف.

• اثنا اثنان جوهر.

• واحدة من رقيق السودان الصالحة للخدمة (93).

• روح السيد محمد بن عدة بن سكران من الولاية قطيعة معقة حسين باشا على صداق قدره ثلاثمائة دينار
• حرارية خمسية العدد لا غير (94). أي أن الصداق اقتصر على المبلغ المائي دون الأقمشة والخصي
• غيره

جـ 3.4. تسديد قيمة الصداق:

• ما فيما يخص تسديد قيمة الصداق، فيظهر حسب الوثائق أنه لم يكن يسدد دفعة واحدة، حيث
• قد صيرفتين لهذا الغرض، التسديد على مرحلتين أو التسدي على ثلاث مراحل.

• التسديد على مرحلتين فالشطر الأول يطلق عليه "القد اغصير" ويدفعه الروح قبل الباء
• أي قبل إتمام مراسيم الزواج. ويقتل في أغلب الحالات نصف المبلغ المتفق عليه، وما تبقى فيطلق
• باسم "الكالي" ويدفع بعد الزواج. وهذا ما نلاحظنا به الوثيقة التالية *... على صداق قدره ثلاثمائة دينار
• ب حرارية خمسية العدد لا غير. من ذلك قبل الباء ما وإرجاء الشتر عليها شطر الدماير المرقومة
• باسم الكالي وهذا الشطر الباقي (95).

• السيد عيسى ثلاث مراحل: ويكون على الطريقة التالية القدر والحال والكافي

- القدر يدفع قبل الزواج. أي مباشرة بعد كتابة العقد.

- الحال يدفع قبل الزواج. ويكون على المدى القريب

- الكافي: يدفع بعد إتمام الزواج البناء بالزوجة.

ش

* ذلك صدق قدر عدده بستمانه دينار كتبها حرارية خمسية العدد من سكة التاريخ وذلك القدر والحال والكافي⁽⁹⁶⁾.

5. السولي:

لا يكتمل الزواج إلا بحضور الولي الذي يكون والده للزوجة أو وصيا عليها أو الأقرب من نسبها أو من له سلطة عليها كالحاكم وغيره لقوله - صلى الله عليه وسلم - " لا نكاح إلا بولي"⁽⁹⁷⁾.
ابن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - " لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها، أو ذي الرأي من أهلها أو سلطان"⁽⁹⁸⁾. فكان الفصاح، سواء المالكية أو الأخلاف، يشترطون حضور الولي عند كتابة العقد ويوثق من اسمه فيه، وفي كثير من الوثائق يكون الوالد وليا على ابنته حيث ترد العبارة التالية: " أنكحها إتياء مني فيه والديها المذكور لصغرهما وحجره عليها"⁽⁹⁹⁾.

غير أنه في حالات أخرى فإن الولي لا يكون الوالد وإنما شخص آخر له سلطة أو قرابة مع زوجة. وذلك لأن الفتاة، إما أن تكون بتيمة الأب أو معتقة أو مملوكة، فهي هذه الحالة إما أن يكون لها أو سيدتها، فقد كان ولي المدعوة سعادة مملوكة السيدة فاطمة المدعو الحاج محمد التركي وكيل مرج بن خلبل بعدما وكلته سلفا لذلك، في حين أن الخاطب للمملوك مهدي كان سيده عثمان حجة¹⁰⁰. وفي حالة أخرى كان قائد العبد معتق الداي حسين باشا وليا على المسماة لطيفة معتقة سيد حسين باشا كذاك، حيث زوجها للمدعو محمد بن عبد بن سكران⁽¹⁰¹⁾.

6. الشهود:

مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل". أي أن يكونا شاهدين بذكر. ولا يرد ذكر الشاهدين في العقد، فيظهر أن هؤلاء كانوا من عدول المحكمة

والى حسب ما ذكر، قد يرد في عقد الزواج أمور أخرى تسجل فيه، ومن ذلك على سبيل المثال، روح يتعهد بالشفقة على أولاد زوجته من رجل آخر، أو يتعهد بعدم إخراجها من المدينة التي نطق

في ورجيحها إلى مدينة أخرى⁽¹⁰²⁾ كما قد يرد ذكر الانتماء الجغرافي للروح إن لم يكن من مكان مدينة الجزائر "سيد البكري". أما إذا كانت الروحة على ديانة أخرى، يهودية أو مسيحية، واعتقت إسلام قسم الإشارة إلى ذلك من خلال عبارة "إسلامية"، فلقد تروح المدعو عبد القادر البكري أمين على كعبة إسلامية⁽¹⁰³⁾.

وإذا كان معظم المتزوجين يتحررون الإعلان عن رواجهم من خلال توثيقه في المحاكم لدى القاضي، نجد أشخاص من أتباع المذهب الحنفي من كان يبقى رواجاً سرّاً موافقة القاضي الحنفي، ويسمى "زواج السر". فيخبرنا ابن حمادوش في رحفته أن "الخرباجي الذي تولى الإمارة مع أهله (روحه) كان من مدح، فلامه بعض أصحابه في أنه على توليته شهر الصوم، فاستظهر بوثيقة فيها ألقاهما على تكاح سر عسى مذهبهم، فأمر بإفشائه، فبعث به إلى قاضي القضاة بالجزائر ليشره، فلقاه قاضي المواريث عليه"⁽¹⁰⁴⁾.

أما إذا كان المقبل على الزواج من الطود الولداني، فإن قوانين الإيالة تظهر صرامة تجاهه، إذ أن القاضي لم يكن يسمح له بتسجيل العقد إلا بعد إحصار الحدي إذا كتبها من آغا الاكشارية والذي يجب يمكن للقاضي إتمام إجراءات الزواج⁽¹⁰⁵⁾.

الطلاق:

يشكل الطلاق أبغض الحلال عند الله لقوله تعالى ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدنهن حصوا العدة وانفقوا الله رنكم﴾⁽¹⁰⁶⁾ وقد انتشر الطلاق في الجزائر العثمانية بشكل مدحوظ وتعددت سببه وظروفه رغم أن الوثائق سكنت على ذلك، إلا أن الدكتور أبو القاسم سعد الله، واعتماداً على شهر المدينة، يحدد لنا بعض الأسباب التي كانت تؤدي إلى الطلاق، فهناك حالة كان سببها جنون الروحة، حالة أخرى عبارة عن جمع، وحالة ثالثة ناتجة عن هروب الروح بعدما ترك زوجته عند والدته دون عناية⁽¹⁰⁷⁾ أما عن أنواع الطلاق التي انتشرت آنذاك فكانت تلك التي نص عليها الشرع الحكيم، وهي كالآتي:

« طلاق بانس وهو نوعان، بانس يومية صغرى، أي أن يكون بطنقة واحدة مثلاً، وبالتالي بإمكان الزوج إرجاع طليقته لقوله تعالى ﴿الطلاق مرتان فإمساك معروف أو تبريح بإحسان﴾⁽¹⁰⁸⁾

والانطلاق البانس يومية كبرى، فيحرم عليه إرجاعها إلا بعد أن تكح روحاً غيره لقوله تعالى ﴿فإن منها فلا تحل له من بعد حتى تكح روحاً غيره﴾⁽¹⁰⁹⁾، ويكون ذلك بعد الطلقة الثالثة

« انطلاق الرجعي - بإمكان الزوج مراجعة مطلقته دون الحاجة إلى عقد ومهر جديدين عادت في هذه مصداقا لقوله تعالى (ويعولنهن أحق بردهن في ذلك إن أودوا إصلاحا)⁽¹¹⁰⁾

« الخلع مآخوذ من كلمة جمع الناس. وهو أن دفع المرأة مبتغا من المال لزوجها حتى يطلقها.

كما وجدت أنواع أخرى للطلاق تذكرها كتب الفقه، وانتشرت داخل المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني وإلى جانب ذلك فإن عقود الطلاق تبين لنا بعض المعطيات على الأشخاص المعيين بالطلاق بحيث انتماتهم الجغرافي والاجتماعي والحرقي.

وكان القصة يتحرون قبل تسجيل عقد الطلاق توفره على كل أركانه، كحضور الزوج والروحة من يرب عنها، إلى جانب اللفظ الدال على ذلك كقول الزوج "هي طالق وحارمة علي كما حرمت بك عسى اليهود"⁽¹¹¹⁾، هذا إلى جانب التأكد من عدد الطلقات التي يطلق بها الزوج وتسجيل ذلك في حد والمادج التالية تبين لنا ذلك:

احالة الأولى "طلق المكرم محمد المكاه ابن محمد روحه الولية عائشة بت عابشة طلفة واحدة"

احالة الثانية "طلق المكرم عبد القادر بن قاسم الموسى روحته فاطمة طلفة واحدة صادقت آخر مات بعد البناء بها"⁽¹¹²⁾.

احالة الثالثة "طلق المكرم عبد القادر بن اخاخ بن محمد الماروني الاعشاري روحته الولية حيمة ب القسماقي طلفة واحدة بلفظ الحرام"⁽¹¹⁴⁾.

احالة الرابعة "طلق المكرم محمد الشفماقي روحته الزهرة بت قويدر بن حاحي طلفة واحدة مالد بها وإرخاء السر عليه وعليها"⁽¹¹⁵⁾.

احالة الخامسة. "طلق بالمحكمة الحميرة عثمان بولداس بن حسن روحه الولية فاطمة بت (4) طلفة

احالة السادسة "طلق بالمحكمة الحميرة المكرم عثمان البكياشي بن حسن روحه الولية دومة بت عند طلفة واحدة قبل البناء بها"⁽¹¹⁷⁾.

كما كان القصة يحرسون على الفصل في قضية المداق بين المطلقين، من أجل المحافظة على حال الروحة المطلقة، فلقد تروى عسى أحد المطلقين كالي (مؤخر) صداق قدره "سبعة دنانير صرف كل بر سبعة ريالات ذراهم صفارا"، إلى جانب التي عشره ديناراً كنس للقططان، أي أن مجموع ما عليه

بأ عشرة دياراً، غير أن وكيل المطلقة لم يقص منه إلا دينارين فقط من مجموع المبلغ، فلما طالبه بكل بدفع ما بقي عليه "امتنع امتناعاً كلياً لعقره وقمة ما بيده"، فما كان من الطرفين إلا أن طلبا من القاضي أن يفرض لهما نفقة، ففرض للروحة نفقة قيمتها دينارين على كلٍ آخر يتقاسمه الزوج، عني أن يكون دينار، مقابل الدين المذكور والديار الآخر في مقابلة نفقة الروحة⁽¹¹⁸⁾.

ثم إذا كان الزوج ميوس الحال فإنه يدفع كافي (مؤجر) الصداق دفعة واحدة بمصور القاضي الذي يكون شاهداً على ذلك، فيدفع إلى وكيل المطلقة ما عليه ويتم الطلاق بشكل رسمي، فقد دفع أحد الأشخاص إلى وكيل مطلقة الذي لم يكن إلا أبوها ما تبقى من صداقها والذي مقداره ثمانية عشرة دياراً بمائة واحدة⁽¹¹⁹⁾.

وقد تصادف حالات من الطلاق ترافقها كتابة شروط يوافق عليها الطرفان، ومن ذلك أن امرأة سب زوجها ثلاث طلقات، فاتفقت معه أن تتارل له على كل صداقها مقابل أن يعق على ابنتها المدعوة بـ "ميرة" وألا يشرعها سواء تزوجت من بعده أو بقيت مطلقة ولم ترتبط بشخص آخر⁽¹²⁰⁾.

وفي جانب حرص القاضي على أن يدفع الزوج مؤجر الصداق لزوجته، كان يفرض لمطلقة نفقة يكفي من العيش مع أسانها بعيداً عن العاقبة، وكان الزوج يدفعها كل شهر تحت صيانة القاضي، فلقد فرض القاضي المحكمة المالكية بمدينة الجزائر "لمولية عائشة بنت إبراهيم في نفقة ولديها وهما عثمان وخديجة ولد له ريس قبض ذلك في كل شهر ما قدره أربعة ريالات. قبض ذلك من مطلقها المذكور في كل شهر كذا ذكره فرضاً تاماً"⁽¹²¹⁾.

ومن الملاحظات التي يستخلصها من عقود الطلاق أن هذه الظاهرة شملت كل فئات المجتمع بدون تمييز، فقد انتشر بين العائلات ذات المكاية الاجتماعية والدينية، كما عرفته الطبقات الدنيا من المجتمع في أولئك المعتقدين والممويكين. ومثال ذلك أن أحد معلمي الداي حسين باشا ويدعى فراسي طلق زوجته بـ "رحمة معتقة بنس الداي"⁽¹²²⁾، وفي حالة أخرى طلق المدعو سالم مملوك عني بن دحمان قايد وطني بـ "من روجه مرجانة معتقة إبراهيم التركي"⁽¹²³⁾، فهي الحالة الأولى كان المطلقين من فئة المعتقدين، أمّا في حالة الثانية فإن الزوج ينتمي إلى فئة المملوكين والروحة إلى المعتقدين.

وإذا كان بعض الأرواح يطلقون روحان ثلاث طلقات فتصبح محرمت عليهم حتى يتزوجوا تحت آخر كما نصّ الشرع الإسلامي على ذلك، فإن آخرين كانوا يطلقونها طلاقاً رجعيّاً، حيث كان مدونة من الرمز يتوجه إلى المحكمة ويصرح أمام القاضي أنه راجع زوجته، فقد راجع الشاب مصطفى راجع عحوالة بعد مدة قصيرة من طلاقها، إذ أنه طلقها في أواخر صفر عام 1233هـ وراجعها في أوائل

مع الأول من نفس العام، وبص العقد على أن يراجعها على جميع صداقها ويزيد لها على ذلك مئة
آلاف دراهم، قبضها منه مهر الروحة فلور بن مصطفى⁽¹²⁴⁾

في الوصايا:

قد بصطر بعض الناس إلى تسجيل وصاياهم وتوثيقها لدى القضاة، بحضور جماعة من الشهود العدول
من سجل أسماءهم وتوقيعهم في آخر العقد ومن بين درائع كتابة الوصايا، ككتابة الأبناء بعد وفاة
بني، فقد حضر يوسف باش جراح أمام القاضي المالكي وأشهد شهيديه على نفسه أنه إن جاءه أحله
عقد، فيكون الوصي على ابنه إبراهيم والدته الزهرة "على العموم والشمول والاستفراق والإطلاق من غير
معارض في ذلك ولا مزارع ولا مراجع أصلاً طال الرمان أو قصر"⁽¹²⁵⁾

وقد تكون الغاية من كتابة الوصية، تداركاً عن أملاك لصالح فرد أو جماعة، فقد أوصت إحدى النساء
بأن يرفعها الميتة، فإن ثلث أملاكها يخرج من ممتلكاتها - أي لا يدخل في الميراث. ويعطى كما هو مجموعة
من طلبة العلم، يضاف ذلك للأوقاف الموقوفة عليهم⁽¹²⁶⁾. وقد يكون عبارة عن عقد يتمحور موضوعه
من حقوق مالية كالديون⁽¹²⁷⁾.

غير أن الوصايا لا تقتصر على الخواسب المالية فحسب، بل قد تمتد لتشمل أدوات وأشياء متنوعة،
لقد حضر المدعو أحمد بن عاشور إلى المحكمة لحماية بمدينة الجزائر، واعترف أمام قاضيه أن إبراهيم النجار
والسيد أمانة لابنه إلى غاية بدوعه من الرشد. وصمت مجموعة من الأواني المزينة. "أدوات نحاسية وطحرة
ميريس ومكحلة طويلة وبشطولتين" (وأشياء أخرى)⁽¹²⁸⁾

لأن ما يجب تتيحه في هذا المجال أن هذه الوصايا لا تصبح سارية المفعول إلا بعد وفاة الوصي، وهذا
تؤكد عليه عقود الوصايا من خلال عبارة "وأشهدهما على نفسه إن أتاه أحده المحتوم وتوفاه الحي
ميريس...".

: لفريضة (الميراث):

شكل موضوع تصفية تركات المتوفى وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية إحدى اهتمامات قضاة
محترفي العهد العثماني، فكان الوراثة بتوجهون إلى المحاكم لتقسيم ما خلفه المتوفى اعتماداً على ما نصت
عليه الشريعة الإسلامية كقوله تعالى ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما
ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً﴾⁽¹²⁹⁾

ولهذا الغرض كان الموثقون يسجلون عقوداً تص على أسماء المستعدين ويصيب كل واحد منهم. جميعاً تكتسي أهمية كبيرة، فهي تطلعنا على الطرق المتبعة في تقسيم التركات وقيمتها، وبالتالي أخذ بعين الاعتبار الواقع المعيشي ومستوى الثروة داخل المجتمع، كما نغزوا إلى جانب ذلك، على مكونات تلك التي قد تكون أموالاً أو أثاثاً أو عقارات تخلف قيمتها حسب ثروة المتوفى، كما أنها تطلعنا على توزيع الثروة لم يكن يتم إلا بعد تصفية ودفع كل ما يقع على تجهيز الميت وإجراءات أخرى والتي نذكر فيما يلي:

- دفع ما على الميت من ديون
- دفع أجره القاضي وكتابه.
- تجهيز الميت من كفن وجنازة
- التصديق عليه.

ومن الملاحظات التي لا بد من الإشارة إليها، أن القاضي كان يبادر قبل توزيع الثروة إلى بيع الأثاث والملابس وغيرها من حلال البيع بالمراد العلني في سوق الدلالة، حيث وجد شخص يقوم بالداء على مخيمات المتوفين حتى تقف على آخر مراد، ويسجل ذلك في عقد الفريضة من حلال العبارة ". بيع ذلك بسوق الدلالة داخل الجوانب المحمية بالله تعالى حيث يباع مثله بعد الداء على كل من أفرادها (وبدفعه على آخر مراد فيه" (130).

وبالرجوع إلى نماذج من عقود التركات يمكننا أن نستخلص كل ما ذكرناه سابقاً، من خلال تصابيا طرحت على القصة الأحصاف أو المالكية، ومن ذلك مثلاً أن أحد المتوفين ويدعى الحاج أحمد بن عمر برك ولدين صغيرين هما أحمد الذي أنجب من أمته ووضع تحت وصاية ابن عمه محمد الحرار، وابنته فرة الذي أنجبها من غيرها، كما خلف تركة تشمل ملابساً وأثاثاً بيته من أغطية والفرشة وأواني نحاسية، إلخ. وأموالاً كان قد أقرضها لعدد من الأشخاص، فأمر القاضي ببيع كل ذلك في سوق الدلالة، فكان بيع ما نتج عن ذلك 882 ريالاً ونصف الريال، يضاف إليه قيمة الديون والتي بلغت 738 ريالاً ونصف الريال، صرف من المجموع 44 ريالاً كآجرة للدلال ومصاريف أخرى، و63 ريالاً في تجهيز الميت والأصنام، و40 ريالاً ونصف كآجرة للقاضي والموثقين، وبعد اتمام كل هذه الإجراءات قسم المبلغ المتبقى بين الورثتين، فكان نصيب الابن محمد 982 ريالاً وربع الريال قصه عه ساجره محمد، أما البنت فأنها مع قدره 491 ريالاً وثلث الريال قصه بابة عنها روحها السيد الحاج حسين الانكشاري (131).

رئيس الحالة تطبق على امرأة توفيت تاركة وراءها ورثتين هما أبوها وزوجها، كما خلعت
 ، من على مايلي قميص، ملحفة، شاش، مراء، قيطان، وسادة وملحفة كلحفة وأخرى اسكندراي،
 مرج، مبرتين، حلاتل وحلحال فصة وحلاتين صغيرتين من ذهب، صندوق من السرو، مقفول من
 مجموعة أواني منزلية شملت على إماء كبير (ليان) ومحسي وكيروانة ومهراس وطاوة وأشياء أخرى
 منقسم هذه التركة تم بيع كل المخلفات بمبلغ مالي قدره اثنين وأربعين ريالاً، صرف منه خمسة
 سرون ريالاً لشراء كتف المتوفاة والتصدق عليها، وستة ريالات ونصف الريال كاتعاب القاضي
 بالان ونصف الريال كانت من نصيب عدول وأعيان المحكمة، وما تبقى قسم بين الورثتين¹³²،

وإذا كان بعض الورثة يلحأون إلى القاضي بفرص تقسيم ما خلعه المتوفى، فإن بعضهم الآخر كان
 يتردد على بيع التركة كلها لتسديد الديون التي ترتبت عن المتوفى، وبالتالي فقد لا يبالغ منها أي نصيب،
 من هؤلاء ورثة المرحوم سي محمد بن سي الطاهر الذي خلف حجة وإلى جانبها ديوناً نصالح عدد من
 الأشخاص، فلم يجد الورثة من سبل لتسديدها عنه إلا ببيع الحجة بشم قدره سبعة ريالات، غير أن ذلك لم
 يأت بعد اتفاق جميع الورثة وبحضور القاضي¹³³، أما المتوفاة فاطمة بنت محمد الطيب فقد خلعت بعد
 مال ملكية ثلثت في ثلث دار تقع بالبلدة، غير أنه كان قد ترتبت عليها ديون، مما اضطر الورثة إلى
 بيع الميراث باتفاق بينهم، وسجل ذلك في العقد من خلال العبارة التالية "وتوافق الجميع على بيع ما
 ذكر ليسبقوا من صرر التركة ويستخلصوا ديون المالككة ويتوصل كل واحد نصيبه"، ولهذا الغرض تم
 مكتب الدال لبيع في المزداد العلني حتى وقع على آخر مراد بشم قدره ثلاثمائة ريال¹³⁴،

ملاحظة أخرى يجب الإشارة إليها إنها خوء بعض القضاة إلى إلغاء التقسيم بين الورثة بعد أن يقوم
 القاضي أو فقيه آخر، رعى لأن ذلك لا يتوافق مع مصوص الشريعة أو بعد شكوى يقدمها أحد الورثة،
 بعد ما حدث لورثة المدعو مختار بن مريان محكمة تلمسان، وهما ولديه أحمد ومحمد، فلقد أبطل القاضي
 تقسيم الحاق القسمة بينهما والتي قام بها الفقيه عبد القادر بن علي¹³⁵،

الصدقات وأعمال البر:

إن تعلق اجرائيين بتعاليم الإسلام خلال العهد العثماني، جعلهم يبادرون إلى أعمال الخير ومساعدة
 المحتاجين عن طريق الصدقات مصداقاً لقوله تعالى ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
 بالزكاة فتوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾¹³⁶،
 حتى يضمن هؤلاء وصول الصدقة إلى أصحابها، كماوا يوثقون ذلك عند القاضي الذي كان يحرر عقداً
 لهذا الغرض. وكان العقد يتضمن أسماء الشهود الذين حضرروا التسجيل ونوع الصدقة، وعلى سبل المثال

جماعة من الشهود شهدوا أمام القاضي أنَّ الولاية حليلة تصدقت على (٩) بن الخاج (يبدو أنه من خراج المربطين) بكل ما ورثته عن أبيها والمشمول في ساقية ماء، بساتين مسقية وبعلية، أشجار عنصرة وبنصرة، وكان غرضها من ذلك "وجه الله العظيم ورحاه". الجسم أنه يجري المتصدقين ولا يصعب رعين. كما بين العقد أنَّ هذه الصدقة تمت برضاها دون ضغط أو إكراه من أحد "وهي التي سكت في حال الرضى والرشد والطوع صدرت عنها من غير حشمة ولا إكراه قبل ما ذلك وشكرها بوجار الاستقلال في حال صحتها وجوار أفعالها صدقة صحيحة صدرت منها من غير شرط". غير أن ما ذكره في العقد لم يسجل إلا بعد مرور عامين من إتمام الصدقة⁽¹³⁷⁾.

قد يكون الصدقة موجهة إلى أحد أفراد عائلة المتصدق، ومثال ذلك أن امرأة تصدقت عام 1238هـ، 1822-1823م على ابنة زوجها بالسهم المعروفة بابن حرة، ويظهر أنها كانت عبارة عن "عرفة"⁽¹³⁸⁾، أما عاتمة بنت بلقاسم فقد وهبت كل ما تملك لأحفادها أبناء ولدها، وكان ذلك بحكمه للملكية أمام القاضي أبو العباس أحمد العلمي⁽¹³⁹⁾.

ملحق الأيتام:

شدد الإسلام على حقوق الأيتام وجعل أكل أموالهم من المحرمات مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا سِمَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حَبًّا كَبِيرًا﴾⁽¹⁴⁰⁾، كما من الإنفاق عليهم وصمان عيش كريم لهم من واجبات الدولة الإسلامية، ولهذا كان القضاء متشددا في هذه القضية، فكان القضاة والموثقون يسجلون عقودا تتضمن اسم اليتيم وقيمة المقة التي يحددها القاضي له حسب الحاجة بحيث يكون من حقه الريادة فيها أو القصاص حسبما عليه الظروف " في كل شهر من ربي، ولا يقص ولا يرداد إلا عند موجب القص والاردياد"⁽¹⁴¹⁾. كما كان القاضي يعين إلى ذلك اسم الخاص المكلف بقص المقة من مال اليتيم وصرفها عنه حتى يبلغ رشده ويصبح قادرا من التصرف في ماله بنفسه والجدول رقم 14) يعطى عازجا من عقود العققات المسجلة بالمحاكم.

اسم التيم	اسم الحاضن	قيمة النفقة
بن المرحوم سي ¹⁴²	ابن عمه المكرم أحمد بوسعدة	ريالين صحيحين في كل شهر
بن يحيى ⁽¹⁴³⁾	أخته الولية روزة بنت الحاج محمد	تسعة ريالات دراهم صفار
بن ودومة ولد الحاج ¹⁴⁴	أخيهما الولية عزيزة بنت الحاج محمد	ريالان الثمان صحاحا في الشهر بينهما
بن المرحوم محمد ¹⁴⁵ بن عبد الصمد الخوار	المكرم محمد بن عبد الصمد الخوار صناعة (وبما يكون عمه)	سنة ريالات دراهم صفارا في كل شهر.
بن الطاهر بن الرزق ⁽¹⁴⁶⁾	مصطفى باش سائس دار الإمارة العبة	ريالان الثمان كليهما بمعيها ضرب الكفرة
بن أيتام أولاد الفاضل السيد سليم الشريف ⁽¹⁴⁷⁾	حنيفة الولية الزهرة	خمس ريالات دراهم وربع الريال دراهم لكل واحد منهم في كل شهر.
بن بنت المرحوم ⁽¹⁴⁸⁾ السيد	محمد بلكباشي الذي قبض نفقة أربعة أشهر مرة واحدة	نصف دينار ذهبية في كل شهر

فمن خلال الجدول نستنتج أنّ قيمة النفقة تختلف من يتيم لأخر، فأعلاها تسعة ريالات في كلّ شهر وإدناها ريالين خلال نفس المدة، ويرجع ذلك إلى قيمة الثروة التي خلفها المالك للأبناء، فالقاضي لا يحد قيمة النفقة إلا بعد اقتسام الإرث بين الورثة، أمّا الحاصون فعليا ما يكونون من المقربين كالأمّ والعمّ لأخ وأجد أو ابن العمّ.

حجر

من الأسباب التي كانت تؤدي لحواء إلى الحجر صغر سن المحجور عليه مما يجعله غير قادر على مسؤولية التصرف في أمواله وممتلكاته مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم عن ثلاثة: عن مجنون حتى يحكم عقله، وعن نائم حتى يستيقظ، وعن محجور حتى يعقل". فيصع القاضي أمواله في أيدي شخص آخر حتى يبلغ أشده ويصبح قادراً على التصرف فيها، ومن ذلك قصة طرحت أمام القاضي الحفي عديبة متر ومصور أن شخصاً يدعى محمد العداسي قبض من يد القاضي مبلغاً قدره ثلاثمائة دينار ذهباً، يعود لطفيين صغيرين يتيمين يدعيان المروري (٩) وعبد القادر على وجه الحفظ والأمانة، كما أن هذا اعترفت بدورها أنها تحتفظ لابیها بملع مائتا دينار ذهباً سلطانية كأمانة، وكان الاتفاق على أن يرسلوا اليتمين لدى الخاجر والأُم حتى يبلغا رشدهما ويصبعا قادريين على التصرف في مالهما⁽¹⁴⁹⁾.

وإذا بيع المحجور عليه أشده وأصبح بالغاً ومسؤولاً، فإنه يلجأ إلى القاضي طالباً منه فكاه من ربة حجر ومن وصية حاحره، وفي هذه الحالة فإن القاضي يتأكد من أنه قد بلغ حقاً سن الرشد وبالتالي يمكنه التصرف في أمواله، فإذا تم ذلك فإنه يحرقه من الحجر ويدعو الخاجر إلى المحكمة بغرض اعحاسة في ذلك، فيقبض المحجور عليه أمواله كاملة. ويرى القاضي الخاجر بحضور جماعة من الشهود العدول، كما يرعد قصائداً يتضمن ذلك، ومن ثم ادح اعحاسة ورفع الحجر مابيه.

اعحاسة بين أخوين كان المدعو محمد بن العتي وصيا على أخيه الصغير محمد العتي، فبقي يتفق عليه من حتى كبر، ولما بلغ رشده وأصبح يحسن التصرف فيما له، أراد التخلص من ربة الحجر من وصية من لطلب من قاضي البلدة ابن العباس أحد بين مصور أن يتحاسب مع أخيه، فأذن له في ذلك بعدما أكد بأنه أصبح راشداً، ولذلك أحضر جماعة من الشهود العدول ليشهدوا اعحاسة من الأخوين في إثبات ذلك، والتي أنتحت خمسة وعشرين ديناراً ذهباً سلطانية، قبضها الشاب محمد وبرنت ذمة الوصي⁽¹⁵⁰⁾.

اعحاسة عم وابن أخيه تحاسب الشاب محمد بن أحمد بن الخاج مع عمه السيد مصطفى باش سايس، متى كان وصيا عليه بعد وفاة والده، وكان ذلك أمام القاضي الحفي عديبة الحرانر، فكان مجموع ما تركه الوالد المتوفي لابنه ثلاثة وخمسين ديناراً وربع الدينار ذهباً سلطانية، أبقى منها العم الوصي على نفسه ابن أخيه وكراء مسكنه ومصاريف أخرى ما قدره ثلاثة وعشرون ديناراً وثلاثة أرباع الدينار، وبقيت من يوم وفاة والده، وبقي من المبلغ تسعة وعشرون ديناراً ونصف الدينار قبضها الابن من عمه، وكان من القاضي إلا أن أبراه من جميع ما جلبت يده من جميع متروك ما سطر الإبراء العام براءة قصص

بناءً على حق محث لم يبق له قبل عمه حاجرته السيد مصطفى المذكور في جميع متروك ما ذكر بقية حق ولا نفوذ ولا مطلب ولا حجة ولا جاعة ولا علة⁽¹⁵¹⁾.

لأن أن الحجر لم يقتصر على صفار السن فحسب، بل هناك أسباب أخرى تدفع إلى ذلك مهما كان عمر الشخص أو وضعه الاجتماعي، ومنها المرض والجور وغيرها من الدوافع التي تجعل الشخص يراد على تحمل المسؤولية، وتطلعنا إحدى الوثائق أن القاضي الخيمي لمدينة الجزائر وبحضور عدد من سيدو العدول قدم بالحجر على امرأة تدعى آمنة بنت الحاج محمد بوشامخ لأنها "معتوهة في حالها لكبر سببية في حالها مخدوعة في بيعها وابتاعها لفساد رأيها"⁽¹⁵²⁾.

في العتق:

ما تجدر الإشارة إليه، أن امتلاك العبيد والإماء خلال العهد العثماني، كان أمراً عن انتماء صناعي ومستوى ثراء الشخص والعائلة، فكلما زاد مستوى الغنى زاد عدد العبيد، ومن ذلك مثلاً أن للمسيحي لوحدته كان يصمم بين أرحانه ثلاثة وثلاثين عبداً وأمة⁽¹⁵³⁾، وبمكافأة عموماً أن يحدد ثلاث فئات من حيث امتلاك العبيد⁽¹⁵⁴⁾.

- الفئة الأولى تعتبر الأكثر امتلاكاً للعبيد، وتصمم كبار موظفي الإدارة والجيش بما فيهم الباشا نفسه وآباء الانكشارية والخرابجي وغيرهم، ومعظم العقود سجلت بأسماء هؤلاء.
- الفئة الثانية تصمم أصحاب الحرف والتجار وعلى رأسهم أمراء الطوائف الحرفية.
- الفئة الثالثة تشكل من المعتقين أنفسهم، الذين كانوا في يوم ما عبيداً حرروهم سيادتهم وبندوبهم امتلكوا عبيداً وإماءاً فاعتقوا الكثير منهم.

أصبح عتق العبيد والإماء من أفعال البر التي كان يقبل عليها السكان رجاء ثواب الله وغفرانه، بر أن ذلك لا يكون نافداً رسمياً إلا إذا وثق بعقد في إحدى المحاكم، حيث أن معظم المعتقين كانوا من الترحه إلى المحاكم الحمية لإعتبار هذا النوع من العقود، وقد يرجع ذلك إلى أنهم كانوا من أتباع سلفهم الحمي باعتبار أن الوظائف السامية، سواء الإدارية أو العسكرية كانت حكراً على الأتراك الأعلاج. وقد يرجع كذلك إلى التسهيلات التي يمنحها المذهب الحنفي في هذا المجال، فحسب إحصاء استاذة التواليش هناك حوالي 98 % من عقود العتق أُنجزت في المحاكم الحمية بينما 2 % فقط منها حكم المالكية⁽¹⁵⁵⁾.

وكان القصة والموقوفون يتحرون مجموعة من المعلومات الدقيقة عند تسجيلهم لعقود العتق، فيذكر
• عكمة التي أنجز فيها العقد إسم أو أسماء المعتق، اسم المعتوق أو المعتقة مع أوصافهم وأصوبهم
• لهم، لغتهم، والغاية من العتق.

أما من أهم الأسباب التي كانت تدفع الناس إلى عتق عبيدهم، بل رضا الله وأجره العظيم وهذا ما
• العتق من خلال عبارة " قصد وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم"، وقد تكون العبارة أكثر
• كانت لي "رجاء أن يعتق الله بكلّ عصفوها عصوا من معتقها من النار كما جاء في صحيح الأخبار
• من نعتار (عليه السلام) أماء الليل وأطراف النهار. قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم إن الله
• عدلين ولا يصعب أجر المحسين". وقد يكون العتق لغايات أخرى كأن يرجى ثوابه على أحد
•، وفيما يلي نماذج لعقود عتق أنجزت بأعكمة.

عن عني نفسه أعتق السيد الحاج محمد وكيل باي البيطري "جميع الأمة المسماة رقية الصغيرة
• جمعة عتقا حائرا ناعرا أطلقها به من حل الرق والعبودية وألحقها بحرائر المسلمين فيما لم
• مبهن تذهب حيث شاءت لا سبيل لأحد من خلق الله عليها" (156).

عتق عني متوفاه وكل السيد حسن حوكة بن مصطفى أخاه السيد عبد الله حوكة إمام جامع السيدة
• عتق جميع العبد المسمى بلخير ربحي اللون ربع القامة إلى الطول وحمل ثوابه في وجه المرحومة
• سدة حدارح بنت المرحوم السيد حسن الخرماسي" (157).

عن جمعي على متوفاه قام أولاد المرحوم القايد سليمان وهم سي علي وسي محمد وأحمد، وروحة
• نبي لاهمة عتق "الأمة السوداء المسماة شرة على القايد سليمان المذكور ونحروا عتقها عنه
• حوكة بأحرار المسلمين لها ما لهم وعليهم ولا سبيل لأحد عنها" (158).

عتق عني نفسه مع اشتراط سريان ذلك بعد أربع سنوات من تسجيل العقد أعتق المدعو حسين بن
• يحيى عبدة أمام السيد القاضي، غير أنه اشترط أن العتق لا يتم فعلا إلا بعد مرور أربع سنوات من
• بيع تسجيل العقد، وكان ذلك عام 1240هـ/1825م (159).

ونظرا لتزايد عدد المعتقين أصبح هؤلاء يشكلون فئة اجتماعية قائمة بداتها لها رئيس يلقب في
• "القبايد العبيد"، والذي أصبح بمثابة الممثل والمدافع عن مصالح جماعته، فكان يحرص في القصايا التي
• ما أحد المعتقين طرفا فيها، وإذا ما تطلب الأمر أن يدفع أحدهم غرامة مالية فإن القايد هو الذي يصم
• عه، ومن ذلك أن القايد سليمان معتق حسين باشا تعهد بدفع مبلغ مالي مكان إحدى المعتقات التي
• ما عدي وصحية مالية حرة (160).

كما استطاع كثير من المعتقين أن يحصلوا على ثروة مكتسبهم بدورهم من اكتساب عدد من العبد (د). وبعد مدة قاموا بحريتهم من ربيعة العبودية، ومن هؤلاء الولية عائشة معتقة الولية خديجة التي بنت أمها مبروكة، أمّا قائد العبد بلخير معتق الحاج محمد بن بابا علي فقد أعتق عبده أحمد وأمه عبد. كما أن أحد المعتقين ويدعى عمار معتق حسين باشا أعتق أمته التي هي أم ولده فاطمة¹⁶¹.

شككت الهبات مطهرا من مظاهر التكافل الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري في تلك الفترة، فكان من يسون على وهب جزء من ممتلكاتهم ابتغاء مرضاة الله ورفع العن عن الموهوب له. وفي هذا الإطار نذكر مالكية أن الشخص إذا وهب هبة بقصد بها صلة رحم أو صدقة فإنه لا يجوز له التراجع عنها، أمّا ربيب يريد بها الثواب فإنه بإمكانه التراجع عنها، وفي هذه الحالة فإن بإمكان الموهوب له أن يعطي ربيب قيمة الهبة مالا يقدره يوم قبضها منها¹⁶².

وفي معظم الأحيان تتم الهبات بين أفراد العائلة الواحدة، فتحدد في العقد العلاقة التي تربط بين الوهب والموهوب، ويوع الهبة إن كانت عقارا أو أثاثا أو حليا وغيرها. كما يشترط في صحة الهبة أن الوهب على ثلاثة شروط هي العقل، البلوغ والملك. أمّا الموهوب فيشترط فيه أن يكون مقبولا بوشاع متميز غير مشغول¹⁶³.

وكان القاضي قبل كتابة عقد الهبة، يشترط على الوهب إحصار عقد الملكية إذا كانت الهبة دائمة. فثبت ذلك في العقد، كما يسجل اسم الوهب والموهوب والغاية التي يرجوها الوهب من هذا من والتي تكون غالبا "لصد وجه الله تعالى ورجاء ثوابه واستجلاب محبة الموهوب وصلة الرحم"، فلقد كتب بولبة حديجة بنت عبيد لعتمها الشاب مصطفى الانكشاري ثلث الخوش الواقع بوطي بني موسى بئرته ملكا من أملاك الموهوب له عتمها مصطفى المذكور فقبل ذلك منها قبولا تاما وشكرها على¹⁶⁴.

عما السيدة فاطمة بنت علي التدلبي هومت لابنتها بموضة مجموعة من الخلي تشمل "شركة بوم ثلاث وسطا (كدا) مع أربعة فردات مساييس من الذهب مع خمسة حواتم مه مع رويجة مناحش لوز مه مع رويجة مقاييس حبكة مع ستة فردات مقفول كبار مع رويجة وناييس مه. مع صارمة مه. بضاف إلى ذلك مجموعة من أثاث البيت وتشمل في "إزار للأركان بالخواشي مع إزارين من الشاش خواشي للباب مع رويجة بخايد مطرورة" وملابس تتضمن "قفطان أحضر من الكمحة" وأدوات تستخدم

أحمد محسين للحمام واحد كبير والآخر صغير مع تشيعة مطروقة⁽¹⁶⁵⁾. وكانت امرأة قد وهبت
لها ثلث حصيداتها أبناء ابنها⁽¹⁶⁶⁾.

هوامش الفصل الثالث

- سعودي، ناصر الدين، "الوقف..."، ص ص 88-89.
- د. دؤوبه والكوثر التي أصابت حرائر خلال العهد العثماني راجع- سعودي - ناصر الدين، النظام
ص ص 53-57.
- سنة الزهارة أحمد الشريف، مذكرات...، ص 51.
- رحمة حمدان، المصدر السابق، ص 270.
- سعودي، ناصر الدين، "الأوقاف بمحضر مدينة حرائر، دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية"، مجلة
دراسات إسلامية، عدد خاص سنة الوقف في حرائر أثناء القرون الثامن عشر والتاسع عشر،
29 30 ماي 2001، جامعة حرائر، 2001-2002، ص 34
- د. دؤوبه من توضيح حول أوقاف مختلف مؤسسات، راجع مقالات التالية في نفس المجلة ونفس العدد.
- م. عتيق، "حول أوقاف مدينة حرائر في القرن الثامن عشر" أوقاف سجل حيرت من خلال
بالمساجد الخفية"، ص ص 118-137.
- عاصر، عائشة، "حول الوثائق المسجلة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة حرائر"، ص ص 140-
151.
- موسوي، هبة المصاغي، "أوقاف أهل لأسس مدينة حرائر أثناء العهد العثماني"، ص ص 168-
172.
- د. دؤوبه، عتيق، "أوقاف مديني عدا ارحمن لتعالقي"، ص 173
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الخرائر الثقافي ، ج 1، ص 278
- دؤوبه، ربيع، أوقاف المدينة وفحصها 1206-1290 هـ/1791-1873م، مذكرة ماجستير عبر
مشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 28.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الخرائر الثقافي ، ج 1، ص 231
- د. حموش، مصطفى أحمد، المدينة والسلطة...، ص 211.
- دؤوبه، ع 99-100، و 48.

م.ش. ع 2/47، و11.

مجموعه 3205، المجلد الثاني، قسم المحفوظات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 37.

من المجموعة، وثيقة 12.

م.ش. ع 109-110، و10.

مجموعه 3205، المجلد الثاني، قسم المحفوظات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 55.

م.ش. ع 1، و20.

مجموعه 3205، المجلد الثاني، قسم المحفوظات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 16.

م.ش. ع 99-100، و27.

مجلات البايبيث. سجل رقم 29، المركز الوطني للأرشيف، الجزائر.

مجلات البايبيث، سجل رقم 257.

18. Devouix (A). « Les edifices . » RA. n°8. 1864. p.41

من حموش، مصطفى محمد، المدينة والسفطة ، ص 211

20. Devouix (A). « Les edifices . » RA. n°7. 1863. p 189

م.ش. ع 141، و22.

م.ش. ع 141، و40.

م.ش. ع 2/14، و84.

م.ش. ع 141، و31.

م.ش. ع 34، و97.

م.ش. ع 141، و61.

مجموعه 3205، المجلد الثاني، قسم المحفوظات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 55

منها، وثيقة 90

منها، وثيقة 54

م.ش. ع 34، و299

١٨ م.ش، ع 99-100، و48.

١٩ يمكن الرجوع إلى الوثائق التالية لمزيد من التوضيح:

م.ش، ع 109-110، و10: وقف حاويات من قبل أحمد باشا على ساقية عامة.

٢٠ م.ش، ع 1، و20 وقف فندق برصد أموال من قبل محمد باشا على عيون الماء داخل مدينة الجزائر.

٢١ م.ش، ع 109-110، و4: مرسى اباندا بوقف حاويات بسوق الشماحية، على عيون الماء، عني أن تخصص ملاهيها في بناء وإصلاح وتقية العيون.

٢٢ م.ش، ع 1/26، و19.

٢٣ م.ش، ع 34، و15.

٢٤ م.ش، ع 51، و1.

٢٥ م.ش، ع 28، و9.

٢٦ م.ش، ع 34، و3.

٢٧ م.ش، ع 15، و1.

٢٨ م.ش، ع 34، و83.

٢٩ م.ش، ع 34، و15.

٣٠ م.ش، ع 34، الوثائق 58، 59، 60، 66، 68، 72، 74، 75.

وعلياً أنظر: م.ش، ع 34 و70-164.

٣١ م.ش، ع 34، وثائق 65، 157.

٣٢ م.ش، ع 28، و9.

٣٣ انشأ إحدى الوثائق أن ابدي أحمد باشا (1805-1808) مقرر إلى إيصال وقف بيت كان قد وقفه ابدي مصطفى باشا على فقراء خرمين الشريطين، ووجهه في ذلك أنه بناء من أموال الحرية وليس من ماله الخاص، وأرجع البيت إلى ملكية دار الإمارة. أنظر مجموعة 3205، السجل الثاني، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 8.

٣٤ م.ش، ع 104-105، و57.

- 4 م.ش، ع 1/26، و4.
5 م.ش، ع 108-109، و104.
6 م.ش، ع 99-100، و18.
7 م.ش، ع 141، و31.
8 م.ش، ع 1/26، و4.
9 م.ش، ع 108-109، و104.
10 م.ش، ع 99-100، و18.
11 م.ش، ع 141، و31.
12 م.ش، ع 1/26، و4.
13 م.ش، ع 108-109، و104.
14 م.ش، ع 99-100، و18.
15 م.ش، ع 141، و31.
16 م.ش، ع 1/26، و4.
17 م.ش، ع 108-109، و104.
18 م.ش، ع 99-100، و18.
19 م.ش، ع 141، و31.
20 م.ش، ع 1/26، و4.
21 م.ش، ع 108-109، و104.
22 م.ش، ع 99-100، و18.
23 م.ش، ع 141، و31.
24 م.ش، ع 1/26، و4.
25 م.ش، ع 108-109، و104.
26 م.ش، ع 99-100، و18.
27 م.ش، ع 141، و31.
28 م.ش، ع 1/26، و4.
29 م.ش، ع 108-109، و104.
30 م.ش، ع 99-100، و18.
31 م.ش، ع 141، و31.
32 م.ش، ع 1/26، و4.
33 م.ش، ع 108-109، و104.
34 م.ش، ع 99-100، و18.
35 م.ش، ع 141، و31.
36 م.ش، ع 1/26، و4.
37 م.ش، ع 108-109، و104.
38 م.ش، ع 99-100، و18.
39 م.ش، ع 141، و31.
40 م.ش، ع 1/26، و4.
41 م.ش، ع 108-109، و104.
42 م.ش، ع 99-100، و18.
43 م.ش، ع 141، و31.
44 م.ش، ع 1/26، و4.
45 م.ش، ع 108-109، و104.
46 م.ش، ع 99-100، و18.
47 م.ش، ع 141، و31.
48 م.ش، ع 1/26، و4.
49 م.ش، ع 108-109، و104.
50 م.ش، ع 99-100، و18.
51 م.ش، ع 141، و31.
52 م.ش، ع 1/26، و4.
53 م.ش، ع 108-109، و104.
54 م.ش، ع 99-100، و18.
55 م.ش، ع 141، و31.
56 م.ش، ع 1/26، و4.
57 م.ش، ع 108-109، و104.
58 م.ش، ع 99-100، و18.
59 م.ش، ع 141، و31.
60 م.ش، ع 1/26، و4.
61 م.ش، ع 108-109، و104.
62 م.ش، ع 99-100، و18.
63 م.ش، ع 141، و31.
64 م.ش، ع 1/26، و4.
65 م.ش، ع 108-109، و104.
66 م.ش، ع 99-100، و18.
67 م.ش، ع 141، و31.
68 م.ش، ع 1/26، و4.
69 م.ش، ع 108-109، و104.
70 م.ش، ع 99-100، و18.
71 م.ش، ع 141، و31.
72 م.ش، ع 1/26، و4.
73 م.ش، ع 108-109، و104.
74 م.ش، ع 99-100، و18.
75 م.ش، ع 141، و31.
76 م.ش، ع 1/26، و4.
77 م.ش، ع 108-109، و104.
78 م.ش، ع 99-100، و18.
79 م.ش، ع 141، و31.
80 م.ش، ع 1/26، و4.
81 م.ش، ع 108-109، و104.
82 م.ش، ع 99-100، و18.
83 م.ش، ع 141، و31.
84 م.ش، ع 1/26، و4.
85 م.ش، ع 108-109، و104.
86 م.ش، ع 99-100، و18.
87 م.ش، ع 141، و31.
88 م.ش، ع 1/26، و4.
89 م.ش، ع 108-109، و104.
90 م.ش، ع 99-100، و18.
91 م.ش، ع 141، و31.
92 م.ش، ع 1/26، و4.
93 م.ش، ع 108-109، و104.
94 م.ش، ع 99-100، و18.
95 م.ش، ع 141، و31.
96 م.ش، ع 1/26، و4.
97 م.ش، ع 108-109، و104.
98 م.ش، ع 99-100، و18.
99 م.ش، ع 141، و31.
100 م.ش، ع 1/26، و4.

م.ش، ع 141، و48.

م.ش، ع 141، و50.

م.ش، ع 14/2، و33.

م.ش، ع 34، و78.

سورة يس، الآية 36.

عسي. دصه لبرهراء، قسطة المدينة واجتمع في الصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري (من
واسم القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس
التي، 1998، ص ص 296-391.

عصم، عائشة، الحرف...، ص ص 418-419.

6. بليز، سيمون، المصدر السابق، ص 173.

7. راجع مادحا من عقود الزواج مثل:

م.ش، ع 14/1، و66 وكذلك ع 108-109، و53.

م.ش، ع 108-109، و94.

سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء...، ص 279.

م.ش، ع 14/1، و66.

سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء...، ص 280.

م.ش، ع 108-109، و94.

م.ش، ع 108-109، و53.

م.ش، ع 14/1، و66.

م.ش، ع 15، و33.

حول فئة لمعتين ودورها داخل المجتمع الجزائري أنظر:

١٠٠. "قصة استغنى مدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر من خلال الوثائق الشرعية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات الضمانية، رعواد (نومس)، العدد 25، نوت 2002، ص ص 181-196.

١٠١. م.ش، ع 80-81، و14.

١٠٢. استيطا هذه النعاذج من:

١٠٣. عفاش، عائشة، "الوافدون ابريه .."، ص ص 179-180.

١٠٤. نوايس، بحة، "قصة لمعين .."، ص ص 188-189.

١٠٥. مس المرجع والصفة

١٠٦. م.ش، ع 2 و9.

١٠٧. م.ش، ع 108-109، و60.

١٠٨. عفاش، عائشة، "الوافدون البرانية..."، ص 180.

١٠٩. سورة النساء، الآية 4.

١١٠. عفاش، عائشة، "الصادق في مجتمع مدينة الجزائر 1672م-1854م"، إسانيات، العدد 4، مركز بحث في الأثروبولوجيا الاحصائية والاشادية، وهران، حامي-أفريس 1998، ص 25.

١١١. م.ش، ع 108-109، و60.

١١٢. عفاش، عائشة، "الصادق..."، ص 25.

١١٣. ص ص 26-29.

١١٤. ببايفر، ميمون، المصدر السابق، ص 173.

١١٥. م.ش، ع 14، و66.

١١٦. م.ش، ع 108 109، و94.

١١٧. م.ش، ع 108-109، و53.

١١٨. ص ص

١١٩. م.ش، ع 108-109، و94.

90. بحر نري، أبو بكر حابر، مهاج المسلم، الطبعة الثانية، دار نصح الشريفة، الجزائر، 2000، ص 406.

91. رواه أصحاب النسخ.

92. م.ش، ع 108-109، و 94.

93. م.ش، ع 108-109، و 60.

94. م.ش، ع 108-109، و 53.

95. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء، ص 280.

96. عطش، عائشة، "الوافدون الترابية..."، ص 180.

97. ابن حمادوش، الرحلة...، ص 237.

98. بوشالي، محمد، الجيش الانكشاري...، ص 122.

- Shaw, Op.cit., p 184.

100. سورة الطلاق، الآية 1.

101. سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء...، ص 282.

102. سورة البقرة، الآية 229.

103. سورة البقرة، الآية 230.

104. سورة البقرة، الآية 228.

105. سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء...، ص 282.

106. م.ش، ع 1/14، و 69.

107. م.ش، ع 142-143، و 129.

108. م.ش، ع 104-105، و 232.

109. م.ش، ع 108-109، و 71 وكذلك بعض النسخة، الوثيقة رقم 79 82 حول الطلاق مرة واحدة.

110. م.ش، ع 108-109، و 78.

111. م.ش، ع 108-109، و 88.

- 104-105 و 232.
- 108-109، و 71.
- 142-143، و 129.
- 1/14، و 55.
- 80-81، و 14.
- 80-81، و 142.
- 108-109، و 88.
- 1، و 26.
- م ش، ع 2/14، و 73.
- 1/14، و 152.
- مجموعة 2316، قسم المحفوظات، مكتبة الوصية الحريرية، وثيقة 22.
- سورة النساء الآية 7.
- م ش، ع 1/14، و 172.
- م ش، ع 1/14، و 175.
- مجموعة 2316، قسم المحفوظات، مكتبة الوصية الحريرية، وثيقة 28.
- م ش، ع 104-105، و 94.
- م ش، ع 104-105، و 111.
- مجموعة 2316، قسم المحفوظات، مكتبة الوصية الحريرية، وثيقة 52-53.
- سورة التوبة، الآية 60.
- م ش، ع 142-143، و 56.
- سعد الله، أبو القاسم، أبحاث...، ص 285.
- مجموعة 2316، قسم المحفوظات، مكتبة الوصية الحريرية، وثيقة 57.

14 سورة النساء الآية 2

14 م.ش. ع 14، و 52

14 م.ش.

14 م.ش. ع 1/14، و 54.

14 م.ش. ع 1/14، و 59.

14 م.ش. ع 1/14، و 60.

14 م.ش. ع 1/14، و 64.

14 م.ش. ع 15، و 17.

14 م.ش. ع 1/14، و 53

14 م.ش. ع 20، و 20

14 م.ش. ع 1/14، و 159.

14 م.ش. ع 1/14، و 65

14 م.ش. ع 1/14، و 165.

14 م.ش. ع 1/14، و 165.

• V. de Paradis. Op.cit., p 144.

14 م.ش. ع 1/14، و 165.

14 م.ش. ع 1/14، و 165.

14 م.ش. ع 3، و 64.

14 م.ش. ع 3، و 66.

14 م.ش. ع 3، و 63.

14 م.ش. ع 3، و 63.

14 م.ش. ع 3، و 63.

14 م.ش. ع 3، و 63.

١٥. مالك، بن أنس، المصدر السابق، ص 391.

١٦. ابن حموش، مصطفى، فقه العمران...، ص 99.

١٧. د. ش. ع 2/26، و3.

١٨. عتاس، عائشة. سجلات محاكم اشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مجتمع
البحر، المعهد القومي، إحصائيات، العدد 3، مركز البحث في الأثرولوجية الاجتماعية والثقافية،
1997، ص 78.

١٩. مجموعة 2316، قسم المخطوطات، مكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 57

الفصل الرابع

نماذج من قضايا المعاملات

- أ. الخصومات والدفعات.
- ب. البيع والشراء.
- ج. الوكالة.
- د. الشراكة.
- هـ. الشفعة.
- و. الذين (القراض).
- ز. إثبات الملكية.
- ح. المعاوضة.
- ط. إثبات نسب عائلي.
- ي. صياح عقد (رسم) قضائي.
- ك. كراء الدواب.

نحدثنا في الفصل السابق عن نماذج من القضايا الشرعية التي كانت تطرح أمام القضاة لمعالجتها، وسذكر في هذا الفصل نماذج من قضايا المعاملات التي درستها القضاة الأحاف والمالكيون، ومنها حل مشاكل النزاعات والخلافات التي كانت تنشأ بين السكان لأسباب مختلفة، وقضايا البيع والشراء خاصة وإن حركة التجارة عرفت نشاطاً حينئذ، إلى جانب قضايا التوكيل التي كان يمحها بعض السكان لأشخاص معينين. للإشراف على تسير ممتلكاتهم أو بيعها أو تقسيم إرث، وذلك لأسباب عديدة كإعطائهم للسفر، أو عدم تمكنهم من الإخصور إلى أعكمة لبعء المسافة، أو إذا كانت صاحبة القضية امرأة، يضاف إلى ذلك قضايا الشراكة بين الأشخاص والتي كانت توثق أمام القاضي حتى تحفظ حقوق شركاء، وبسبب الوضع بالمة لقضايا الديون، وذلك حتى يحفظ حق صاحب الدين سبب نماذجاً من ذلك بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية.

أ. الخصومات والزاعات:

كان حلّ الخصومات من بين الوظائف الأساسية الموطّعة بالقضاة، سواء كان هذا الخلاف في القضايا الشرعية أو المعاملات. وكان ذلك يتم وفق نصوص الشريعة الإسلامية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله ورسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾^(١).

غير أن القاضي أو المجلس العلمي لم يكن يصدر حكمه في هذا النوع من القضايا إلا بعد التحري السفيق في حيثيات القضية والسماح إلى كلّ أطراف الدعوى والشهود إن وحدوا، وإذا تعدد عليه صدر حكم نهائي فإنه يلجأ إلى الاستعانة بأهل الخبرة خاصة إذا تعلق الخصام بقضايا العقارات أو الحرف، ومن ذلك لجوءه إلى البائين، وعلى صوء تقريرهم يصدر حكمه، وقد يطالب أحد الطرفين بإظهار بيعة على ما يدعيه والتي تكون في معظم الأحيان عبارة عن وثيقة شرعية صادرة عن المحكمة، أو جماعة من شهود يشهدون لصاحبه.

أما فيما يخص القضايا التي كان بدور حولها الخلاف فهي متعددة، ونعطيها وثائق المحاكم الشرعية متعقبة بالمزارعات) ممدحا عديدة هذا النوع من القضايا، ومنها المنازعات حول الميراث والأوقاف والديون والعقارات وغيرها وفي مايلي ممدح لذلك.

الخلافات حول أميراث كانت قضايا الميراث وكيفية تقسيمه بين مستحقيه وفق النصوص الشرعية كثيرا ما تنجر خلافات تستدعي تدحل الجهات القضائية، كالقاضي أو من يقوم مقامه، ففي إحدى ميرات تدحل قايده وطن الخشنة لحلّ مشكلة ميراث بين عصابة أحد الهالكين يدعيان محمد بن سالم وسالم بن محمد صد، المكرم محمد شاوش بن مصطفى وكيل الولاية فاطمة بنت شعبان روجه ابرحوم محمد بن علي، وكان موضوع النزاع عقار حلفه الهالك محمد يقع "برمام حواب ومن وطن الخشنة نظر محروسة الجرائر"، ودعى محمد وسالم أن الخوي حلف روجتين. الأولى كانت المؤكدة، والثانية تدعى مريم بنت أشكير وأن حبيهما عصبه، وبالتالي فإن لكل من الزوجتين ثمن قيمة العقار^(٢).

كما أظهر المدعيات وثيقة قضائية محررة بخط القاضي المدعو علي، مضمونها أن علي الهالك دين لبيته مائه وأربعة وستين ديناراً، منها تسعة دنانير لزوجته الأولى فاضمة. ولما قسمت قيمة الدين بين الورثة باب فطمة المذكورة واحد وعشرين ديناراً، أسقطت منها تسعة دنانير التي كانت دينا على زوجها، ففي ما ان تدفع اثني عشره ديناراً وتال حقها من الميراث، فدفعهم عنها وكيلها من ماله الخاص وذلك بمحضر عدد من الشهود وقائد الوطن^(٣). وفي نفس الإطار قام القاضي بحل خلاف كان قد تشب بين روجه أحد تتوفين وعائلة هذا الآخر حول مؤخر صداقها وما تركه من إرث شمل أموالاً وأثاثاً وقرصاً^(٤).

وإذا كان حل بعض قضايا الميراث يتم برضى كل الأطراف، فهناك قضايا أخرى تكون أكثر تعقيداً، فيستدعي حلها الرجوع إلى كتب الفقه وآراء المذاهب الفقهية لإيجاد مخرج شرعي لها، ومثال ذلك قضية ادعى فيها ابن بنت عم متوفيه تدعى سلطنة أنه الأحق بإرثها من أولاد خالتها مصطفى ومحمد ولا شيء لهم معه وقد دفع هذا الأمر أبناء الخالة إلى رفع دعوى قضائية أمام القاضي الخفي بمدينة الجزائر الشيخ عبد الله السيد محمد أفندي الذي درس القضية من كل جوانبها وتأملها جيداً، فرأى فيها اعتماداً على مذهب أبي حنيفة النعمان أن الأحق في ميراث سلطنة هم أولاد خالتها بالرحم لأنهم أقرب إليها من ابن بنت عمها "ولا حق له معهم فيه أصلاً بوجه ولا حال" (5).

وفي بعض الحالات كان أحد طرفي النزاع حول الميراث يتماطل أو يرفض الحضور إلى المحكمة بسبب الخلاف، فيرسل إليه القاضي استدعاء للحضور مهدداً إيّاه باللجوء إلى القوة لإحضاره إليه، فنقد له قاضي الموازيث بطلان الحاج محمد بن الحاج يارسان إعدداً إلى المدعوان محمد بن مزيان وآمة بنت سعيد يامرهما بالحضور إلى المحكمة ومعهما تركة المرحوم محمد بن المختار بين ليورعهما الورثة الشرعيين، ومعهما ثلاثة أيام وبعدها سيحضر إليهما رفقة قوة من المخزن (6) وأرسل نفس القاضي السيد البشير ريد مفران أمراً قضائياً يطالبهما فيه بإهاء الخلاف بينهما وبين أقربانهم حول ميراث، مؤكداً هما بأن حكم القاضي الذي بين أيديهما باطل ولا أساس له من الصحة (7) وفي مرة أخرى أقم بعض الورثة خصومهم بالاستحواذ على بعض ممتلكات أحد المتوفين ومها بطلاق (سيف) كابوس (مسند) ومكحلة (سقية)، فما كان من القاضي السابق ذكره إلا أن وجه إلى هؤلاء أمراً بالحضور أمامه ومعهم التركة المذكورة، إلا أن هؤلاء أنكروا الدعوى وأنكروا استعدادهم للحضور أمام القاضي (8).

1 الميراثات حول الأوقاف

وكثيراً ما كان هذا النوع من القضايا يحدث حول الأملاك العقارية وطبيعتها هل هي محبة أم العكس، وغالباً ما يكون طرفي النزاع في هذه القضايا الوكلاء المكلفين بالإشراف على الأوقاف والأشخاص الذين يدعون بأنهم الأحق بامتلاك العقار موضوع النزاع، وفي هذه الحالة فإن الجهة الفاعلة في القضية تكون في غالب الأحيان المجلس العلمي الذي ينظر فيها ويقارن بين أقوال الأطراف المتخاصمة ثم يحكم فيها استناداً على ما توفر لديه من دلائل وقرائن.

ومن القضايا التي تظلم عليها وثائق أحكام الشرعية، قضية تخاصم فيها كل من "الركي السيد العربي بن المرحوم السيد اخلاوي نجل الشيخ البركة سيدي بن طية الحاج"، الذي ناب عن نفسه في هذه القضية، والمكرم مبارك بن محمد الذي ناب عن ورثته المرحوم السيد محمد بن الحاج بن السيد اخلاوي، وحسب الوثيقة دائماً فإن موضوع النزاع كان أرضاً زراعية تقع بوطن القبة القريبة من مقبرة سيدي بن

يحي، فادعى السيد العربي بأن هذه الأرض محبسة، غير أن السيد مبارك - الوكيل - أنكر عليه ذلك، وأمام حبل النزاع وانعدام حل له، قرر الطرفان التراجع أمام مصطفى باي التيطري، الذي وجههما بدوره إلى القاضي طالبا منه عقد مجلس علمي فما ليظفر في القضية ويحكم فيها، وربما يرجع ذلك إلى صعوبة القضية وتعقدها.

فانعقد المجلس العلمي بحضور القاضي وعدد من العلماء مهم السيد المازري بن السيد أحمد والسيد العربي بن محمد والسيد السعدي بن السيد أحمد، فما كان من أعضاء المجلس إلا أن طلبوا من كل طرف إثبات ما يدعيه. فأظهر السيد العربي وثيقة مسجلة بمحكمة المدينة عليها ختم قاضيها، تبين بشهادة شخص يدعى أحمد بن الكرد أن الأرض موقوفة، أما الوكيل فأظهر وثيقة أخرى تبين تراجع أحمد بن الكرد عن شهادته. وبعد الإمعان والقراءة للوثائق حكم الشيوخ بأن الوقف باطل⁽⁹⁾.

وفي نفس الخال طرحت أمام المجلس العلمي لمدينة مليانة قضية مشابهة، كان طرفي النزاع فيها مدعو بابا علي نظير أوقاف الحرمين الشريفين من جهة، والسيد محمد حاكم مليانة وابن علي روح الولية رهرة المتودة، أما موضوع الخلاف فكان دارا تقع في حومة تقور الشهيرة بالخاج بركات وجميع الجوان الواقعة بطريق بلد مليانة¹⁰، والتي حلفتها الولية رهرة كلاله¹⁰ بحيث لا غاصب لها إلا بيت المال أي حاكم مدينة، فادعى الروح والغاصب، أي اخاكم أن العقارين منكما ولم يكونا في يوم من الأيام حسبا ووقفا، فلهذا لناصر فاصر على أنهما وقف، وخلص المشكلة جذريا تراجع الطرفان أمام المجلس العلمي المجتمع في جامع الأعظم بمليانة، وأمام أعضائه أدلى كل طرف بدعواه، حيث أظهر الوكيل بية تدعم دعواه، إليها عند وقف بصر على أن الولية رهرة كانت في حياتها قد أوقفت العقارين على روحها السابق المدعو الخاج بركات وبعد وفاته يصبحان وقفا على قبر أبي (ع) كما دعم رأيه بشهادة عدد من الشهود الذين أكدوا بأنهم سمعوا من المتوفاة لما يؤكد هذا القول. أما الطرف المقابل فكانت دعواه مجردة بحيث لم يتمكن من تقديم أي دليل لدعواه، وعلى هذا الأساس اتفق أعضاء المجلس أن العقارين، أي الدار والجهة، هما وقف وليس ملكا⁽¹¹⁾.

وقد يتوسع النزاع حول أملاك الأوقاف ليستقل من خلاف بين الأفراد إلى نزاع بين جماعات، ومن ذلك الخلاف الذي نشب بين فريقين هما الأشراف من أولاد سيدي يحي وجماعة البائدة حول أرض (بلاد) تقع في وطن بني جعد، فادعى الأشراف أن الأرض موضوع النزاع وقف عليهم. في حين ادعى البائدة أنه توحد صميمها أحرار لا تدرج ضمن الحس وإنما هي ملك لهم تحصلوا عليها عن طريق الشراء، وهو ما أنكره الأشراف عليهم.

وأمام احتدام الخصام ترافع الطرفان أمام القاضي اختفى أبو الفرج السيد الحاج مفتاح أفندي، فأدلى كل واحد بدعوته مظهرا بينة تدعم رأيه.

الأشراف: أظهروا عقدا ميا فيه أن الأرض المذكورة ملك لهم، ودعموا ذلك بجماعة من الشهود

- اللبيدة طعموا في مصداقية العند بحجة أنه "رور واقراء وعمل باليد فقط"

ثم قرر القاضي إرسال الشهود مع العقد الذي أحضره الأشراف إلى البلاد المتنازع عليها، ورافقهم إلى هناك شاهدان عدلان من المحكمة إلى حبيب صابط من الجيش الانكشاري "أصاحي" أرسله جلي، فكانت شهادتهم "أن الحدود المذكورة في الرسم هي الحدود المذكورة تعلمها علم اليقين، وأن راسط وأباقوا وغير جلاس (أي المناطق الثلاث التي يدعي البائدة ملكيتها عن طريق الشراء) كذلك هي رسم ومسماهم واحد، وما ذكر من مناطق مفترقة ليس هو كذلك بل هي مجرد تسمية اصطلاحية عليها فقط" وبعدها أعلم السيد القاضي هذه الشهادة، وعلى أساسها حكم بأن الإحق في ملكية الأرض هي الأشراف اعتمادا على العقد الجلي وعلى شهادة الشهود، وعلى ضوء ذلك حكم للأشراف بملكية لأرض¹²

وفي قضية أخرى من نفس النوع، تخاصم أخوين من الأب هما أحمد وعاشور حول قطعتي أرض ريعيتين ورثاها عن أبيهما المتوفي، وكان موضوع الخصام هل القطعتين وقف أم ملك:

- فعاشور ادعى أن والدهما أوقفهما عليه وعلى ذريته من بعده.

- أما محمد فأكره في ذلك مدعى أنهم ملك، وأن والدهما لم يهبهما في حياته، وبالتالي فله نصيب فيهما.

وأمام ترايد الخصام ترافع الطرفان أمام مجلسي العلمي والتجتميع باحتماع الأعظم في مدينة الجزائر، فدلى كل طرف بدعوته أمام الشيوخ الذين طالبوا عاشور بإثبات ما يدعيه من أن والده أوقف البلايين عليه وعلى ذريته، فما كان منه إلا أن أظهر عقدي البلايين "فقرأوهما قراءة غص وتدير فألقوا مصمهما ن وندهم" حسبهما أولا على نفسه وبعده على ابنه عاشور المذكور وذريته وذرية ذريته كما ذكر. وبعد الشاور والتأمل في القضية، استقر رأي العناء على أن الحبس المذكور على عاشور صحيح ولا سيل لنقصه وأن دعوى أحمد باطله. فأشاروا على القاضي الحفي إصدار حكمه وفق رأيهم، وهكذا أصدر حكمه النهائي اعتمادا على ذلك⁽¹³⁾.

2. الخلافات الزوجية:

كانت الخصومات العائلية، وخاصة الزوجية منها، من بين القضايا التي كان القضاة يعالجونها برب. ويظهر أن أسباب هذا النوع من الخلاف كانت متعددة ومتوعة، وإذا كان بعضها يؤدي إلى طلاق، فإن بعضها الآخر يتم حله من قبل القضاة بحلول ترصي كل الأطراف.

وكانت الأموال والأموال التابعة لأحد الطرفين، من بين أهم أسباب خلاف الزوجين، فلقد ورد في إحدى وثائق انحاكم الشرعية أن شخصا يدعى عمر معرول آغا تخاصم مع زوجته المسماة الزهرة بنت إبراهيم اليبدي التي ادعت أنها وكنت زوجها منذ خمسة وعشرين عاما ليقتص عنها كراء الأملاك عيسة، التي كان قد أوقفها عليها أصلا، والمشتمة على أراضي وأبقار وأغنام وخيول ومحاصيل زراعية وعسال وغيرها. إلا أن الروح ادعى بأنه علما أراد السفر إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج دفع برحته، فحصر عدد من الشهود. ملقا قدره مائة دينار كلها ذهباً عيا سبطانية لكي تنفق منها على نفسها وعن ابنتها، أما ما هو موجود معه الآن من أموال فهي ملكه الخاص، ويظهر أنه قبل سفره باع كل الدواب والمحاصيل لامتداد من يرعاها في عيابه، وبالتالي لم يبق لزوجته من الأملاك العيسة إلا ابيع الناتج عن كراء الأرض⁽¹⁴⁾.

وأمام تزايد الخصام بين الزوجين تقرر أن تطرح القضية أمام المجلس العلمي المعقد بالجامع الأعظم في مدينة الجزائر، غير أن أي طرف منهما لم يستطع أن يقدم بية تدعم قوله، وبسبب ذلك اقترح أعضاء المجلس "أن الأقيد والأصح بين من ذكر الصلح الذي سماه الله حياء، ووعد النبي (ﷺ) أجرا، لعدم ثبوت ذكر من اجابين"، أما مضمون الصلح فكان كالتالي "أن المائة دينار الواحدة المسطورة الموصوعة تحت يد امهر المذكورة الباقية الآن هي ف ومن مالها الخاص بها مع جميع شطر العمارة المكتاة الآن بالحوش مشار إليه المشتمة على ما ذكر قبل ذلك كل منهما، ورصي به وحملوه صلحا قاطعا جميع الدعاوى كلها وحاسما لمادته ولا مزيد على ذلك"⁽¹⁵⁾.

3. المنازعات المالية

لم تكن المعاملات التجارية من بيع وشراء تخو من المشاكل إذ كثيرا ما كانت تؤدي إلى حدوث خلافات بين مختلف الأطراف تستدعي تدخل القضاة لحلها اعتمادا على مبادئ الشرع الحنيف، ومثال ذلك ما وقع من خصام بين المكرم عبد القادر والمكرم دالي علي وكيل الخرج حول مبلغ من المال فادعى الأول أن له بصفة الثاني خمسين دينارا نتجت عن ثمن دار كانت ملكا له، إلا أن دالي علي أنكر ذلك مدعيا أنه تخالص معه في ثمن الدار، وبسبب وصول المشكلة إلى طريق مسدود، توافع الطرفان أمام المجلس تسمى المجتمع بقرية البيدة". وهناك استظهر دالي علي بعقد يؤكد دفعه مبلغ الدار كاملا، فبعد اطلاع

عشاء انجلس على العقد تبين لهم أنه صحيح، وعلى أساسه حكموا أن لاحق لعبد القادر في ثمن الدار الذي قدره خمسين ريالاً، ثم رغب الطرفين في الصلح، حيث صالح بينهما صلحا صيغه "أن دالي علي يعطي لعبد القادر ريالاً واحداً ويسقط عنه دعواد، فرصي القانم بذلك والتزم قبض الريال المذكور الفص التام" (16)

وفي وثيقة قضائية أخرى صادرة عن المحكمة المالكية بمدينة الجزائر نخاصم المدعو محمد البعاني بن عبد العزيز الساكن "بقريّة البليدة" مع الولية فاطمة في ثمن حصة كان محمد قد اشتراها من فاطمة وشريكها ابنه فريد بنص قدره عشرين ديناراً كلّها ذهباً عينا سلطانية، وادعى بأنه سلم لها النص كاملاً، غير أن فاطمة أبكرت عليه ذلك وصرحت بأنها لم تقبضه منه، وإنما سلمه لشخص يدعى محمد نعمان الذي دفعه بدوره إلى حاكم البليدة كغرامة على مخالفة ارتكبتها مطلق فاطمة من غير إذن منها ولا رضاها

ولهذا الغرض توافع الطرفان أمام القاضي المالكي بملية الجزائر، فقدم سي محمد عقداً مسجلاً بمحكمة البليدة يتضمن حرراً مما صرح به، غير أن القاضي بعد الاطلاع عليه وجدّه لا يدعم حجة سي محمد، فلم يرد فيه ذكر اسم فاطمة ولا أسماء شهود حضروا تسليم المبلغ، ولما سأله القاضي عن كيفية دفع من اعترف بأنه دفعه للشيخ محمد نعمان الذي دفعه لحاكم البليدة للسبب الذي سبق ذكره

وعنى سوء المعطيات السابقة أصدر القاضي حكمه، فرأى أن لاحق للسيد محمد في المبلغ المذكور باعتبار أن البائعة لم تقبضه منه، كما أمره برد الحصة موضوع الخلاف، إلى مالكتها مع ابنها دون أن يطالبها بالمبلغ، بل يطالب به من قبضه منه، غير أن فاطمة كانت قبضت من سي محمد مبلغ اثني عشرة ديناراً ذهب سلطانية على وجه المبيع أرسعته إليه أمام القاضي، فقبضه منها وأعاد لها الحصة (17)

4. الممارعات العقارية

لم يقتصر نظر القضاة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعاملات، بل امتد إلى كلّ ما يخص حوزب المدينة، فكان القاضي يتدخل في حالات شتى كبناء المساكن إذ يظن إن كان ذلك لا يعيق حركة مرور مثلاً، بحيث كان يشترط أن يسمح مرور دابة محملة بالصانع، كما يجب ألا يسب هذا البناء مشاكلًا للحيوان، كأن يجمع عنهم أشعة الشمس، أو يمكن من الإطلاع على حرماقم بفتح باب أو نافذة في أحد جدرانها، كما كان القاضي يتأكد من أن ورشات الخرف كالخياطة والحدادة والدباغة وغيرها لا تشكل إزعاجاً للسكان القريبين منها بسبب الأصوات أو الروائح التي تصدرها

1.4.1. خصام حول حائط مشترك.

تطلعا وثائق محاكم الشرعية على تعادج كثيرة من النزاعات العمرانية التي كانت تطرح على القضاة. ومن ذلك على سبيل المثال، خصام وقع بسبب جدار يصل بين دار المدعو إسماعيل التركي بن فوره الذي رقم أوحاقه مائة وثمانية وثلاثين، وبين فندق محبس على فقراء الحرمين الشريفين، مكة المكرمة ومدينة امورة، فكان الطرف الثاني في القضية السيد محمد باش شاوش وكيل أوقاف الحرمين الشريفين، وموضوع الخلاف إدعاء كل طرف، أي إسماعيل والوكيل، ملكيته للحائط يتصرف به كيف شاء.

توافع الطرفان أمام القاضي الخفي بمدينة الخرائر، فأدلى كل واحد بدعواه، وحسم الخلاف هاتيا لير القاضي استدعاء معلم "تم له خيرة ومعرفة بذلك من أرباب الصنعة، فامتل أمره السيد"، ويوجهو إلى المكان محل النزاع "وأمعنوا نظرهم فيه إمعانا قايما، فوجدوا أن الحائط خاص لإسماعيل المذكور ولا مدخل لصاحب المحبس المذكور".

وبناء على تقرير الخيرة وحكم القاضي، قام المدعو إسماعيل بإعادة ترميم الحائط، مما دفع السيد محمد وكيل الحرمين الشريفين إلى رفع دعوى قضائية أخرى ضده مدعيا بأنه تعدى على حرمة الفندق محبس من خلال عمية البناء، فترافع مرة أخرى أمام نفس القاضي الخفي، الذي توجه بنفسه إلى الحائط محل النزاع رفقة أرباب الصنعة، أو أهل الخيرة، وهناك حكموا مرة أخرى لصالح إسماعيل¹⁸

2.4.1. خصام حول هواء (علوي أو قضاء)

فهي إحدى المرات حدث نزاع بين المدعو محمد بن محمد بن سيدي محمد بن علي، إمام الجامع الملاصق لدار الإمارة العبية وبين المدعو جلابي الانكشاري أمين جماعة الخياطين، وسبب ذلك قضاء (هواء) قرب يقع بحومة عين عبد الله العنبر في مدينة الخرائر. وكان هذا القوم موقوفا على المسجد، فادعى جلابي أن قضاء القوم ملك من أملاكه ورثه عن أسلافه، غير أن أمام المسجد أنكره في دعواه بحجة أن من ملك أرض فله قضاؤها (هواءها)¹⁹

طرحنا القضية على المجلس العلمي لمدينة الخرائر مجتمع مجامعها الأعظم، حيث أدلى كل من الإمام واندعو جلابي بدعواه، فطالب العلماء هذا الأخير بإثبات ما يدعيه، غير أنه عجز أن يقدم دليلا مشعا على ذلك، وبالتالي اتفقوا أن القضاء (الهواء) موضوع النزاع تابع للمسجد المذكور أي بطلان دعوى جلابي²⁰.

3.4.1 حصاص بين امرأة وحاربها حول استعمال مربلة مشتركة.

كان استعمال الخرافق العمومية المشتركة بين السكان كثيراً ما يؤدي إلى شوب خلافات تصل إلى حد التوجه إلى القضاء لإيجاد حل لها. ومن ذلك ما تخبرنا به إحدى الوثائق القضائية عن مراع وقع بين لاجئين وهما الخاج أحمد بن محمد بن التواتي والسيد محمد بن يسر بن حمزة من جهة، وجارهما المدعوة فاطمة بنت محمد من جهة أخرى. وسبب ذلك مع هذه الأخيرة من الانتعاع معهما بالمربلة الواقعة على يسار دارها والمتلاصقة معها، إلا أنها احتجت عليهما بأن من سكن الدار قبلها كان يتنعم بهذه المربلة.

ويظهر أن القضية طرحت على القضاء مرات عديدة دون الوصول إلى حكم نهائي، حتى تدخل بعض الأطراف للصالح بينهما، فكان ذلك حيث اتفقوا أنه من حق فاطمة أن تتنعم من المربلة كما كان عليه حال من قبلها ومن سباني بعدها²¹. وهذا جسم الخلاف بين الطرفين وحلت المشكلة صلحاً وبحضور عدد من الشهود.

كما كان صبق شوارع مدينة الخرائر آنذاك كثيراً ما يؤدي إلى حدوث خصومات وخلافات بين أصحاب البيوت بسبب تقارها، أو تضرر جدار من أعمال جاره، كالتصالي في البياض مما يحرمه من أشعة الشمس أو الإطلاع على حرمانه. وفي هذا المجال توافع حاران أحدهما يدعى الخاج أحمد والآخر أبو العباس. وكان هذا الأخير قد اشترى خربة (دار مهدمة) تقع قرب مسجد خصر باشا بجهة باب عرون في ضيق غير مغلقة، فأراد إكمال بنائها. غير أن أحد مالكي الدور القريبة من الخربة، وهو الخاج أحمد، ادعى أن جدار بيته المقابل للطريق تضرر نتيجة مرور بعال مالك الخربة بالأحمال من الجير والآجر تكون السكة لا تسمح مرور البغال بالأحمال انكبار لصيقها. وإنما تسع مرور الحمير بما خلف من لاجال²². وأمام ذلك قرر مع مالك الخربة من المرور خوفاً من سقوط الجدار، غير أن هذا الأخير أكد أنه لا ضرر على جدار جاره من مرور الأحمال.

ونتيجة لتسك كل طرف برأيه طرحت القضية أمام "العسكر المصور" الذين أرسلوها إلى القاضي برفقة المدعو قاسم شاوش دار الإمارة العليا، فما كان من القاضي إلا أن قرر الاستعانة بأهل خبرة. واستدعى هذا الغرض أمين الأمان وأمين السانين اللذين أرسلهما مع المتخاصمين إلى المكان (سكة) موضوع الخلاف وعجود ووصلهما إلى هناك قاما بقياس عرض الممر "فألغيا عرضها ستة أشرار لا ثلاثة أصبع بشير الرجل الوسط وذلك من عار بالبيت القائم المذكور لدخايط المقابل له".

وبناء على ذلك أعلن الأمان أن الممر يسع مرور البغال، وبالتالي لا ضرر على حائط الخاج أحمد. إلا أنهما بصحا مالك الخربة بالتعجيل من أحمال البغال عند مرورها بالسكة، حتى لا تلامس حائط لدعي. وإذا تضرر شيء منه فما على المالك إلا أن يقوم بإصلاحه.

وقد نال هذا الرأي رضا الطرفين اللذين تصالحا على ذلك أمام السيد القاضي⁽²²⁾

4.4.1. خصام حول حقوق المرور:

من المشاكل الأخرى التي كانت تطرح على رجال القضاء للحكم فيها، بذكر حقوق المرور عبر أراضي ملك للغير، فكان بعض السكان يصطرون إلى عبور أرض ملك لأشخاص آخرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم، غير أن بعضهم كان يمنع من ذلك مما يضطرهم إلى رفع دعوى قضائية لينمكوا من طرد هذا المنع، فلقد طرحت قضية من هذا النوع أمام المحكمة الخفية بمدينة الجزائر، وكان طرفي النزاع فيها

- إبراهيم بن الطيب وشركاؤه أولاد قاسم.

- الولية آمنة بنت مخلوف التي باب عنها شقيقها محمد بن مخلوف

أما مضمون القضية فكان مع الولية فاطمة من قبل إبراهيم وشركائه من المرور عبر طريق يشق حصيم للوصول إلى أرضها التي كان قد أوقفها عليها روحها، وكانوا أحبروها قائلين لها "ليس لك طريق في بلادنا" فتراجع الطرفان أمام القاضي الخفي السيد أحمد أفندي، حيث أظهر النائب أحمد بن مخلوف عقد الحبس الذي قرأه القاضي فوحده مضمنا للطريق موضوع الخلاف، فما كان منه إلا أن أمر الجميع بالتوجه إلى الأرض، وهناك يقرأ الرسم من قبل كاتبه على مسمع عدد من الشهود، ولما تم ذلك وجد هؤلاء أن الطريق امتارح عليها مدرجة ضمن العقد، وليس لآمنة طريق آخر تسلكها للوصول إلى أرضها إلا هذه، فكان اتفاق الخصمين بما فيهم المتخاصمين، إبقاء الوضع على حاله، أي أنه من حق آمنة المرور عبر الطريق⁽²³⁾.

وفي قضية أخرى من نفس النوع، تخاصم المدعو شعبان بن ناصف مع المدعو محمد بن الخاج على حق المرور عبر طريق تقع في أرض ملك للمدعو شعبان، فادعى محمد أن الطريق موضوع النزاع قديمة كان يمر عبرها مدد زمن طويل، أما شعبان فأذكر ذلك مدعيا أنها مستحدثة، فلم يكن من محمد إلا أن أثبت بالنسبيل القاطع أن الطريق قديمة، فحكم القاضي لصالحه ومنحه حق المرور عبر هذه الأرض⁽²⁴⁾.

ما يستخلص مما سبق ذكره، أن القضاء ساهم بدور كبير في الحد من الصراعات والخلافات مهما كانت طبيعتها وأطرافها، فإذا كانت القضية بسيطة فإن القاضي يحكم فيها في الحين حكما يرضي كل الأطراف، أما إذا كانت قضية متشعبة فإنه يلجأ إلى أهل الإفتاء أو كتب الفقه لإيجاد مخرج شرعي لها، في حين إذا كانت قضية تقنية كقصايا البناء أو الطرقات فإنه يستعين بأهل الخبرة من سائين وغيرهم والذين يكون دورهم استشاريا فقط

ب. البيع والشراء:

يشرح هذا الفصل في إطار فقه المعاملات الذي أولته الشريعة الإسلامية أهمية خاصة، فالباع لغة معناه مقابلة شيء بشيء أو مطلق المبادلة، كما أنه يطلق كذلك على عملية الشراء مصداقاً لقوله تعالى ﴿وليس ما شروا به أنفسهم﴾²⁵، أمّا اصطلاحاً فقد عرفه المالكية بأنه تعليق الدات بعوض أو نقل الملك عن عوض فهو عقد معاوضة على غير ما²⁶، أي بيع سلعة مقابل مبلغ مالي

تمكس العقود التي حررها القضاة، سواء الأحناف أو المالكية، من استخلاص عدد هام من الخفائض لما يخص قضايا البيع والشراء، حيث تميزت بدقة المفردات الواردة فيها وشموليتها، والتي عكسها بمايلي:

- التأكيد على ملكية البائع للعقار أو المالك موضوع البيع، فبمجرد ذلك لم يكن بإمكان القاضي إتمام الإحراءات، ولهذا الغرض كان عقد البيع يرفق دائماً بعقد إثبات الملكية والذي يستهل بالمعارة التالية "الحمد لله بعد أن استقر على ملك . في الرسم انحقوق الذي يلصق آخره بأوله.."
- اسمي البائع والمشتري مع تبيان الانتماء الاجتماعي واخري لكل منهما
- موقع العقار موضوع البيع مع ذكر حدوده بالتفصيل
- النسخ وطريقة التسديد إن كانت دفعة واحدة أو بالتقسط
- حضور الوكلاء والشهود لتثبيت عملية البيع
- البيع بالمراد المعنى وإشراك القاضي على ذلك
- عبارة الإبراء وتثبيت المشتري للعقار بشهادة القاضي " قيص البائع المذكور من المتاع المذكور جميع النسخ ارفقوم باعترافه بذلك القيص التام وأبرأه من جميعه بالإبراء العام وسم له ثملك المبيع المذكور التسليم التام فتسلمه ومسكه دوره وحل فيه محله محل الملاك في أملاكهم ودوي الأموال في أموالهم".
- والحدود (رقم 15) يتحدد لما عداها من عميات البيع بالاعتماد على عقود المحاكم الشرعية

البائع	المشتري	الملك	التمن
عائشة ²⁷	مريم بنت محمد	جنة تقع بفحص مراد واهس خارج باب عرو	300 ريال
ولبة، حفرة الركبة ²⁸ حديقة ست السيد محمد سيدي محمد الشريف	السيد الحاج محمد السمان بن إبراهيم	دار تقع بخومة القادوس أعنى رفقة ابن فارس بمدينة الجزائر	ألف ريال واحد ومائتا ريال ثمان كلها فضية ثمانية دراهم صغيرة
عيسة بنت حسن الصباغ ²⁹	المعظم الحاج (?) السمار ابن عمر وكيل الخرج	جميع البيت الواحد على يمين الداخل من الفندق المعروف بفندق الخشب الكاين بكجاجة داخل محرومة الجزائر	مائتا ريال ثمان وثلاثة ريالات كلها فضية مضمنة.
شعاب الانخشاري ³⁰	عائشة بنت محمد آغا	جنة	
الشاب الحاج عمر الصالي ³¹	خليل بلكاشي	جميع البحيرة الكائنة بغرب سيدي يعقوب الدوكانة	مائة ريال وخمسة وخمسين ريالا
إبراهيم بن محمود الحار حرفة ³²	محمد بوشة النجار صنعة	جنة ببلد البلدة	ألف ريال واحدة وستمائة ريال كلها دراهم صغار
رح وائي الشرافجي ³³ ابن أحمد	زوجه الولية آسية بنت محمد	جميع العلوي الكائن بزنقة بن خوجة	
لأشب الأبر محمد ³⁴ الانخشاري	محمد بن أحسن خوجة	جميع الجنة التي على ملكه الكائنة خارج بلد البلدة	ألف ريال واحدة ومائتا ريال ثمان كلها دراهم صغار

ومن بين الملاحظات التي ستخلصها من عقد البيع، إلى جانب ما سبق ذكره، طريقة انتقال الملكية من شخص لآخر عن طريق الانبعاث، ومن عودج ذلك عقد مسجل فيه أن حاورنا قد بيع ثلاث مرات،

والجدول رقم (16) يبين لنا كيفية الاستئصال والنس الذي يبع به في كل مرة⁽³⁵⁾

السنة	المشتري	المسك	الغكمة	النس	التاريخ
سيد علي الشريف بن عبد القادر الحرار	المكرم السيد الطاهر بن عبي الحرار	حايوت مخصص لصناعة الحرار	المالكية	عشرة دينار دها سلطانية	أواسط محرم 1204 هـ
سيد الطاهر بن عبي الحرار	حسين التركي بن ابراهيم الحرار	نفسه	الخفية	خمسة عشرة دينار ونصف الدينار دها سلطانية	أواخر جمادى الثانية 1206 هـ
حسين التركي بن ابراهيم الحرار	احاج محمد الاكشاري بن ابراهيم خوجة	نفسه	الخفية	خمسة وثلاثون دينار دها سلطانية	أواخر صفر 1217 هـ

يبين لنا هذا العقد كيف أن ملكية اخايوت بعد لصاعة الحرار انتقلت بين ثلاثة أشخاص، كما أن ثمة راد بخمسة دينار ونصف حلال مستين وتسعة عشرة دينار ونصف الدينار خلال أحد عشرة سنة. وفي عقد مشابه اشترت الولاية مريم بنت محمد حة تقع بمحصى مراد رايي حارج باب عرو من الولاية عاشة بنس قدره ثلاثمائة ريال. ثم قامت ببيعها إلى الشاب عبد الرحمان بن محمد بمبلغ قدره أربعمائة ريال. ي فيها حققت ربح قدره مائة ريال⁽³⁶⁾ وبإثباتي يظهر أن سوق العقار كانت تعرف نشاطا بسبب عمليات بيع والشراء، التي كان لغرض منها تحقيق العائدة. غير أنه كان يستحيل استخلاص كل هذه المعطيات في ظل اعدام العقود التي حررها القضاة

ب 1. طريقة الدفع:

إذا كان بعض المشتريين يحدون دفع ثمن العقار أو السلعة دفعة واحدة، فإن بعضهم الآخر كانوا يتمنون مع البائع على تسديد المبلغ بالتقسيط. وفي هذه الحالة فإن القاضي كان يوثق ذلك حيث يحدد لأجل وعدد المرات التي يستغرقها دفع الدين، أي أنه يصبح الصامن لحقوق البائع، فيحرص على متابعة دفع المشتري للأقساط، وذلك مصداق لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه، ولا يخس منه شيئا﴾⁽³⁷⁾.

وتعطيا وثائق انحاكم الشرعية عمادجا عديدة لطريقة الدفع، فيسجل في العقد المعلومات المتصلة بقيمة الشيء المراد بيعه، طريقة الدفع، وفيما يلي نعاذج لما سبق ذكره

- امرأة تبيع حنة للشباب عبد الرحمن بن محمد مبلغ مائتي قدره أربعمئة ريال دراهم صغارا، وكان الدفع عسى مرتين، حيث قبضت البائعة من المشتري مبلغ 353 ريالا، واتفق معها على تسديد الباقي والذي قدره 47 ريالا في فصل الحريف. فسلمته مكية اخوة تحت ضمان القاصي⁽³⁸⁾
- أحمد أوده باشي يبيع حوشا (صيفة) لمصطفى بن أحمد الانكشاري بثمن قدره 375 ريالا كبيرة الصرب. فدفعت المشتري للبائع مبلغ 275 ريالا، أما مائة ريال الباقية فاتفق معه على تسديدها بعد مرور عام كامل من عملية البيع⁽³⁹⁾.
- محمد بن موسى الخوكي صاعقة باع بصيله في بحيرة (بستان) لأحين بثمن قدره ستمائة ريال، قبض منها خمسمائة ريال وسلمهما ملكية العقار، أما المائة ريال المتبقية فتعهدا أمام القاصي بتسديدها في الحريف المقبل⁽⁴⁰⁾

وإذ كانت الحالات السابقة قد تم تسديد المبلغ فيها على مرحلتين فقط، فإنه وجدت حالات أخرى استغرق فيها الدفع فترة أطول وذلك بعد اتفاق يتم بين البائع والمشتري، ومن ذلك مثلا أن شخصا يدعى أحمد بن قاييد الشمع باع حنة تقع خارج "قرية البليدة" لنجاح بوعلام بثمن قدره ألف ريال دراهم صغارا، فدفعت البائع للمشتري 360 ريالا كدفعة أولى، إضافة إلى حنة قدرت قيمتها مائة وخمسين ريالا، أي مجموع ما دفعه كان 510 ريالا، وبقي له أن يسدد مبلغ 490 ريالا، فاتفق معه على طريقة التسديد أمام السيد القاصي والتي تكون عسى الشكل الثاني تسعين ريالا في آخر حريف نفس العام أي 1239 هـ، ولبقي يسدد على مراحل في آخر كل حريف من السنوات التالية، حيث يدفع في كل سنة مائة ريال

بقي السيد بوعلام يدفع أقساط اخوة كما اتفق عليه حتى وافاه أجله، وفي أوائل شهر شوال 1245 هـ دفع ورثته آخر قسط والذي قدره مائة ريال، وهكذا تم تسديد المبلغ كاملا لما كان من البائع أحمد إلا أن أشهد عدول المحكمة على نفسه "أنه توصل لجميع ما بقي له من مجموع اخوة بسمة مبتاعها التوصل التام بحيث لم يبق له قبل من سطر - أي المشتري - مما ذكر بقية حتى ولا دعوى ولا مظالة اليد طال الرمس أو قصر أصلا بوجه ولا حال"⁽⁴¹⁾.

وفي أوسط جمادى الأولى 1187 هـ، باع السيد مصطفى بن يوسف الانكشاري حنة للسيد أحمد أوده باشي بثمن قدره "ألف ريال فصة مئة دراهم صغارا"، قبض منه حنة وعشرين ديارا ويدفع له حنة وعشرين أخرى حلولا، أما الباقي فيدفعه له عسى أقساط مما قدره مائة ريال كل مرة، قسم ذلك حسبما يوضحه الجدول رقم (17)⁽⁴²⁾.

الفصل الرابع: نماذج من قضايا المعاملات

التاريخ	الدافع	القاضي	التمن
أواخر شعبان 1188 هـ	أحمد	مصطفى	25 ديناراً مع 12 ديناراً مختصاً
أواسط محرم 1190 هـ	//	/	12 ديناراً
أواسط صفر 1191 هـ	//	//	12 ديناراً
أوائل ذي الحجة 1191 هـ	//	/	12 ديناراً
عرة ذي القعدة 1192 هـ	//	//	12 ديناراً

في أواخر جمادى الثانية 1166 هـ، توفي أحمد المالكي حنة، فاستقلت ملكيتها إلى روحته وولده محمد. فقام الورثان ببيع الحنة لأخ المتوفي بمبلغ ألف ومائتي ريال، فدفع مبلغ 595 ريالاً ودفعت الباقي على القساط في كل عام ثمانية دنانير وأخذوا رقم (18) بحدود لنا عدد الدفوعات وتاريخها⁽⁴³⁾

التاريخ	الدافع	القاضي	التمن
أوائل ذي الحجة 1167 هـ	عثمان	محمد بنوكيل من والده	ثمانية دنانير
أوائل جمادى الثانية 1168 هـ	.	//	//
أواخر جمادى الثالثة 1169 هـ	/	//	//
أوائل شعبان 1170 هـ	.	//	//
أواخر جمادى الثانية 1171 هـ	//	//	//
أوائل رمضان 1172 هـ	//	//	//

في أواخر ذي الحجة 1188 هـ باع أحمد أوده باشي ليمونة حنة بمبلغ قدره ألف ومائتا ريال دراهم صعد، قبض منها على يد وكيلها علي الانكشاري 340 ريالاً. وما تبقى تؤديه على مراحل في آخر حريف من كل عام بمائة دنانير ذهباً سلطانياً، فكان الدفع حسبما يوصحه الجدول رقم (19)⁽⁴⁴⁾

التاريخ	الدافع	القاضي	التمس
سبط محرم 1190 هـ	محمد الحفاف وكيل بمونة	أحمد	تسعة دنانير ذهباً سلطانية
سبط صفر 1191 هـ	بمونة		
الثلثي دي الحجة 1191 هـ	بمونة	//	//
الثلثي دي الحجة 1191 هـ	باعث بمونة ربع اخوة لولمها محمد الاكشاري		
الثلثي جمادى الأولى 1193 هـ	بمونة	أحمد	//
سبط محرم 1193 هـ	//	//	//
الثلثي محرم 1195 هـ	//	//	//
محرم 1196 هـ	//	//	//
	محمد بن بمونة	حليل وكيل البائع	//

ب 2. البيع بالمراد العلني.

انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني ظاهرة البيع بالمراد العلني حيث وجد في مدينة الجزائر مكان مخصص لهذا الغرض. تعرض فيه الأغراض والعقارات موضوع البيع هذه الصيغة حتى تقع على آخر مراد فتكون من نصيبه. وهذا ما تبينه الوثائق القضائية من خلال العبارة " وذلك بعد النداء عليها في أماكن الرغبة ومصان الريادة حيث ينادى على مثلها بالبلد المذكور - أي الجزائر - إلى أن وقعت على آخر مزايده فيه...".

وكان يشرف على هذه العملية موظف يدعى "ناظر الموارث المخربة" كما تسميه العقود القضائية "باع الأمير الأحصى المرعي المرتضى السيد مصطفى الناظر وقت تاريخه على شغل الموارث البحرية وبيع ما هو على ملك بيت المال. من الدور والأراضي والأخت داخل البلد المذكور وخارجه بدون من له ذلك شرعاً والمقصود إليه فيما ذكر التصريح التام"، غير أن ذلك لم يكن لنيم إلا بعد عرض لنصية على القاضي ليظهر فيها ثم يصدر قراره ببيع المتسكات في المراد العلني.

أما عن الأملاك والمعارات التي كانت تعرض للبيع هذه الطريقة، فمعظمها كانت تلك التي وضع بيت المال - أي البايليك - يده عليها لأسباب مختلفة، كوفاة المالك دون أن يترك ورثة يرثوه أو يكون أحد أحمود الدين خرجوا للجهاد وقتل أو أسر ولم يعد بعد مدة طويلة حيث نخرنا إحدى الوثائق أن حديدا خرج في حملة بحرية، لكنه أسر من قبل فرسان القديس يوحنا بحريرة مالطا، وبعد مدة وصل الخبر بأنه ارتد، فلما كان من ناظر بيت المال إلا أن قام بتصفية ممتلكاته عن طريق البيع، ثم أعطى لأخيه مبلغ قدره أربعين ديناراً، وما تبقى أدخله في حرية البايليك⁽⁴⁵⁾، والجدول رقم (20) يعطى نماذجاً لعقود بيع بالمزاد العلني:

البائع	المشتري	المسك	التمس
الحاج خليل بيت المالحي ناظر الموارث المخزنية ⁽⁴⁶⁾	محمد بلكاشي الانكشاري بن يوسف	حايوت مختص لبيع العظيمة يقع بسوق باب الوادي، من متروكات المرحوم مصطفى بن المراتي	436 ريالاً
مصطفى ناظر الموارث المخزنية ⁽⁴⁷⁾	أنوب وكيل المرح	هواء الزنقة الواقعة أسفل القصبة بحدث فوقه ما شاء من بناء وغيره	خمسون ريالاً دراهم
الحاج حسين بلكاشي ناظر الموارث المخزنية ⁽⁴⁸⁾	محمد بن ابراهيم بن عطاء الله	العلوي الواقع بزنقة ابن خوجة، نتج عن المرحومة آسية بنت محمد	800 ريال فضية
القائد علي آغا بن محمد ناظر الموارث المخزنية ⁽⁴⁹⁾	مائي بلكاشي بن حماد التركي	غرفة بمسك الخصب بكجاجة داخل مدينة الجزائر، تخلعت عن المرحوم رمضان بن عبد الله الذي لم يترك ورثة إلا بيت المال	600 دينار جزائرية
عثمان باش بلكاشي ناظر الموارث المخزنية بالبلدية ⁽⁵⁰⁾	الحاج ابراهيم معزول آغا	دار تقع في البلدة المتخلعة عن أحد التوفيق	200 ريال فضية

ومن الأسباب الأخرى التي كانت تؤدي للحوء إلى البيع بالمراد العلي، تقسيم تركة أحد المتوفين بين ورثته تحت إشراف القاضي، فلقد توفيت الزلية حسي بت الحاج علال التلمساني مخلعة إرثا يشمل "جميع البحيرة التي على ملكها الكاينة خارج قرية البلدة وجميع البحيرة أيضا المجرة لها بالإرث مع أولادها المذكورين من روحها عثمان"، أمّا ورثتها فكانوا أولادها عبد الله وأحمد ومحمد وطبطومة وميمونة وكنيم من روحها عثمان، وإضافة هؤلاء والدقا وأخ لها يدعى علي بن الحاج.

إلا أنّ البحيرتين تعرضتا للإحمال والصباغ، فقرر الورثة باتفاق بينهم بيعهما ووكلا لذلك شخصا يدعى الحاج حسين الذي طلب الإذن الشرعي من قاضي البلدة السيد محمد بن الشيخ عيسى، فأذن له في ذلك، وهكذا تم وضع البحيرتين "في يد السمار ونادي عليها المرة بعد المرة في أملاك الرعية والريادة داخل القرية المرقومة حتى وقفنا على آخر مراديهما وهو المكرم علي بن الحاج علال المذكور بنص قدره ستمائة ريال وخمسون ريالا دراهم صغارا" فتم إطلاع القاضي على ذلك والذي أبدى موافقته على البيع، وقرر توزيع المبلغ بين الورثة وفق ما نص عليه الشريعة الإسلامية⁽⁵¹⁾.

ب.3. التراجع عن البيع:

وإذا كانت معظم العقود تتحدث عن عمليات البيع والشراء، فإنه وجدت عقود أخرى ولكنها قليلة جدا، تتحدث عن تراجع البائع عما باعه وذلك باتفاق مع المشتري، وبشهادة القاضي الموثق الذي يسجل ذلك في عقد رسمي. فلقد باع السيد محمد العطار بن علي للسيد محمد بن منصور "جميع الثكنين من جميع الخوش المذكور معه محموله بنص قدره ألف ريال واحد وخمسة وسبعون ريالا دراهم صغارا وتقايبا في الثمن والشمون بذكرهما"، وبعد مرور مدة من الزمن حصر أمام القاضي وصرحا بأنهما اتفقا على إلغاء البيع، فتقرر أن يرجع البائع الثمن الذي قبضه من المشتري مقابل استرداده العقار، غير أنّ إرجاع الثمن يكون دفعة واحدة، حيث أرجع البائع خمسين ديرا دراهم كدفعة أولى، أمّا ما تبقى من المبلغ فاتفق معه على أن يرجع له كلّ آخر حريف ثلاثمائة ريال حتى إتمام الدفع كليا⁽⁵²⁾.

عرفت حركة البيع والشراء في الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا كبيرا، وشملت كلّ الأشياء من عقارات ومحاصيل متنوعة وحيوانات وغيرها، كما كان لنقصاء في هذه العملية دور كبير مساهمته في الحفاظ على حقوق كل الأطراف خاصة فيما يخص البيع بالتقسيط.

ج. الوكالة:

يمكننا أن نحدد، اعتماداً على العقود، أسباب ودوافع التوكيل فيما يلي:

- بيع ملك مشترك.

- قبض دين.

- قبض نصيب من إرث.

- السفر لأداء فريضة الحج.

وكانت الوكالات بمرص التصرف في بيع عقار أو غيره من أهم الدوافع التي تدفع الأشخاص لتوجه إلى المحاكم وتحرير عقود التوكيل، وبالرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية مستخلص نماذجاً كثيرة من هذه العقود، والجدول رقم (21) يبين ذلك

الموكل	الموكل	المرص
أحمد وعلي وعيسى وأختهم لاطمة ⁽⁵³⁾	أخوانهم عمر	بيع ما لهم من ملك (أشجار زيتون) توجد في وطن الخشة للإخوة الشاب إبراهيم بن أحمد وأخويه محمد وعلي بثمن قدره "أربعين ريالاً" كتبها قضية مئونة ذواتهم صفاراً.
عيسى بن محمد بن سي أحمد ⁽⁵⁴⁾	الشيخ الربيع بن سعد	بيع عقاره القطرة، والذي يباعه بموجب التوكيل الذي معه إلى السيد محمد الأعرج بثمن قدره أربعة دنانير فضة.
حديجة وابنتها آمة ⁽⁵⁵⁾	أحمد الأحشاري بن الحاج حماد روح البت آمة	بيع دار تقع بحومة بير الجماح، والتي باعها لثلاث رهرة وحبيبة وكريمة بثمن قدره تسعمائة ريال كلها فضة مئونة ذواتهم صفاراً.
الأب محمد بن عثمان ⁽⁵⁶⁾	أبيه أحمد	بيع الصف الواحد الخاص من جمع الجلة الموجودة بفحص حجر القلبي.
الولية هومة ⁽⁵⁷⁾	إبراهيم الأحشاري	بيع جلة حابوت إلى المعظم حسين باشا بثمن

قدره خمسين ديناراً صرف كل دينار تسعة ريالاً دراهم صفار أمام القاضي الخنفي.		
---	--	--

وإلى حاسب التوكيل لأغراض إتمام البيع، فهناك وثائق قضائية أخرى تظلمنا على أن أشخاصاً وكنوا مكنهم من قبض عهدهم أموالاً أقرصوها لأناس كانوا بحاجة إلى ذلك، وتخبرنا إحدى الوثائق أن المدعو موسى الإنكشاري الساكن بمدينة الجزائر باع حبة تقع خارج "قرية البليدة" بثمن قدره "مائة ريال" لثلاث وثلاث وستون ريالاً الجميع دراهم صفاراً من سكة التاريخ، فقبض من المشتري اثنين وستون ريالاً من مجموع المبلغ وبقي على عاتقه مائة ريال، فوكل شخصاً يدعى علي بورصالي لقبضها مكانه، غير أن التوكيل لم يقبض إلا مائة ريال ورأاه أحله المحتوم، فأعاد البائع توكيل شخص آخر يدعى أحمد بوعلام الإنكشاري لقبض ما بقي من دينه والذي قدره مائة ريال⁽⁵⁸⁾.

ومن الأسباب الأخرى التي كانت تؤدي إلى تحرير الوكالات أمام القضاة، اضطراب صاحب الأمر لسفر قبل أن يقبض حقوقه كاملة، كذهابه لأداء فريضة الحج، ومنظراً لبعد المسافة فإنه يوكل من يثق فيه ليتم الأمر مكانه وعلى سبيل المثال، فقد وكل السيد محمد بن المرحوم السيد مصطفى الإمام حين أراد السفر إلى بيت الله الحرام الحاج محمد ليوب عنه في قبض مداخل أملاكه وديونه⁽⁵⁹⁾. كما أن أحد الجهود الإنكشارية ويدعى مصطفى بن عمر التركي وكل المكرم الحاج عبد القادر البيدي ليوب عنه في قبض ماله من إرث زوجته. توكيلاً شاملاً لكل الإحراء التي يستدعيها الحصول على الميراث من خصام أو إحراءات قضائية وغيرها، فلقد ورد في نص العقد عبارة: "والإبراء من بعده وعمل ما يعرض له في ذلك من محاكمة ومحاسبة وسائر فصولها توكيلاً مفوضاً عاماً مستوفٍ لفصوله الشرعية أقامه في ذلك مقام نفسه راجحاً قبول ذلك منه والرضى به"⁽⁶⁰⁾، وعلى العموم يظهر أن هذا التوكيل جاء بعد اضطراب الحاج مصطفى للحروح في محلة أو مهمة عسكرية عاجلة فلم يستطع الانتظار حتى يحصل على حقه في الميراث.

وكانت جماعة من سكان مدينة الجزائر قد وكلت المدعو علي حوجة بن عثمان الذي أوحاقه مائتين وسبعة وخمسين والمتواجد بولاية تلمسان "ليوب عنهم في قبض ماله قبل عزم موروثهم الحاج محمد بوشامم وهو المكرم محمد أحمد بن علي"، فكان مقدار ما قبضه مائة ريال وريال واحد إضافة إلى ستة وستين حزاماً من الحرير⁽⁶¹⁾.

وفي حالة أخرى عثرنا على وثيقة قضائية مسجلة بائعاً المالكية تخص عائلة جزائرية كانت تقطن في مدينة نيطوان المغربية، قامت بتوكيل شخص يدعى عبد الرحيم بن الحاج عبد السوسى التاري النيطواني بغرض قبض مبلغ مالي من التاجر السيد الحاج محمد بوشامم القاطن بمدينة الجزائر، وذلك

توجب توكيل مسجل محكمة تطوان، وقد نتج هذا المبلغ عن معاملة تجارية بين المرحوم مولود بن ريس عذّة المستعافي الذي كان يعمل وكيلًا للجزائر بتطوان والسيد بوشماخ، حيث بعث الأول للثاني سلعة تتمثل في الكجيلية ليبيعها له في مدينة الجزائر، وقد ردت هذه السلعة حسب الوثيقة بـ "ألف مثقال ومائت مثقال ومئثال واحد ونصف مثقال الجميع سكة المغرب صرف كل مثقال عشرة أواق". غير أن السيد مولود توفي تاركًا وراءه ورثة هم روحته الولية أم كلثوم ووالده وولديه محمد وعلي، فوكل هؤلاء السيد عبد الرحمن المذكور ليفض عنهم ثمن الكجيلية من السيد محمد بوشماخ، ولهذا الغرض حصر إلى مدينة الجزائر وأمام القاضي المالكي اعترف أنه قبض من السيد بوشماخ ما بقي من قيمة السلعة والتي قدرها "سبعائة مثقال ومئثال واحد ونصف مثقال صرف كل مثقال خمسة ريالات دراهم صغاراً"، وكان قبل ذلك قد قبض من السيد علي التاري التطواني شريك بوشماخ ما قدره "خمسمائة مثقال سكة المغرب". وهكذا قبض الوكيل المبلغ كاملاً⁽⁶²⁾، أي أنه قبض جزءاً من قيمة الدين لصالح موكله من تطوان وما بقي قبضه في مدينة الجزائر من السيد بوشماخ.

وكان محمود اخفي وكيل الجزائر يتوسى قد وكل التاجر حسن الخفي في بيع حوش يقع خارج باب الحديد للسيد حمدان الخفي التاجر، وتم ذلك بالمحكمة المالكية لمدينة الجزائر وبمن قدره ثمانمائة وخمسين ريالاً، تسلمها الوكيل نيابة عن موكله وبشهادة القاضي المالكي الذي حرر عقداً لهذا الغرض⁽⁶³⁾.

وإذا كان الناس يحضرون إلى المحاكم بغرض تحرير الوكالات، فإن أشخاصاً آخرين كانوا يلجأون إلى القضاة لتغيير الأشخاص الذين وكلوهم، ويكون ذلك لأسباب عديدة منها وفاة الوكيل كالذي وقع مع موسى الانكشاري السابق الذكر، أو اضطراره للسفر قبل أن يكمل قبض المبلغ كاملاً، وهذا ما تخبرنا به إحدى وثائق المحاكم الشرعية، فلقد كان السيد أحمد بن السيد محمد بن العنجة الانكشاري قد وكل السيد محمد بن السيد الحاج عبد الكريم بن الطالب لغرض "قبض ماله في الأملاك داخل محروسة الجزائر وحارحها الخمسة عليه وعلى شركائه وعلى الأفراد من بعده"، غير أن الوكيل اضطر للسفر خارج الجزائر، فقدم السيد محمد بن العنجة بعرضه ووكّل مكانه السيد الحاج أحمد الشريف لغرض نفسه، إلا أن عملية التغيير لم تتم إلا بعد إتمام الخمسة بين الطرفين، اللذين حصرا أمام القاضي الخفي، فاعترف الوكيل أن مجموع "ما تحصل بيده من علة الأملاك الخمسة على موكله" ما قدره ثمانمائة ريال وتسعة وثمانون ريالاً ونصف الريال كلّها دراهم صغاراً⁽⁶⁴⁾.

د. الشراكة:

يقصد بالشركة أو الاشتراك لغة امتزاج مصيبي أو أكثر فيصبح من المستحيل التفريق بينهما. كما لا يمكن لأحد من المشتركين أن ينفرد بالتصرف أما اصطلاحاً فقد عرفها المالكية بأنها إذن من أحد لشريكين للآخر في التصرف في أموال الشراكة مع احتفاظ كل واحد منهما بحق التصرف، أما الحنفية فعرفوها بأنها عقد بين الشاركتين في رأس المال والربح⁽⁶⁵⁾

وفي معظم الأحيان تكون الشركة عبارة عن عقار كأن تكون داراً أو أرضاً زراعية تستغل بالاتفاق بين الشركاء على تقاسم الفوائد والأصول وقد تمتد هذه الشراكة إلى ما يسمى "حقوق الارتفاق" ومثل ذلك حق غرز الخشب والاشتراك في الماء والمرور وغيرها⁽⁶⁶⁾

وتظلمنا وثائق المحاكم الشرعية على عمادج من وثائق الشراكة التي أجبرها القضاة الحنفية أو المالكية بقاء على طلب من أصحابها، وكثيراً ما كانت الشراكة تتم بين الأصول والأقارب للمحافظة على بقاء الملكية مشتركة دون اللجوء إلى تقسيمها كالأرواح ومثال ذلك اشتراك الولية آمنة بنت السيد محمد موسى مع زوجها السيد إبراهيم في "جميع الحقة المعروفة بالخربة"، ونص العقد على أن يكون التوزيع ماصفة بينهما فيكون للروح النصف وللروحة النصف الآخر وبعد مدة توفي الروح محلها وراءه إياها من زوجته فاطمة يدعى قويدر، فانتقل نصه من الحقة إلى ورثته، أي روحه وابه، فكان نصب الإبن سبعة أثمان النصف وحصلت الروحة على النصف، وقرر الطرفان الاشتراك في كل الحقة حيث يكون للروحة المذكورة نصف الحقة ونص النصف الموروث عن الروح وللإبن سبعة أثمان النصف وبعد مدة من ذلك قرر الشريكتين بيع كل الحقة لإمام جامع القهوة بمدينة الخراتو، وكان النصف المنفق عليه "أثمان وثمانون ديناراً ونصف الدينار صرفها تسعة ريالاً"⁽⁶⁷⁾

كما اشترك الشاب بلقاسم بن عيسى مع أنه الولية ريب بنت السيد أحمد في قطعة أرض زراعية تقع حارح البلدة، ونص العقد أن يكون للشاب بلقاسم سبعة أثمان القطعة ولأمته ثمنها⁽⁶⁸⁾، ويظهر أن هذه القطعة الأربعة ورثها الطرفان عن الروح المتوفي

وقد تكون الشراكة بين إحداه، ففي 1156 هـ/1743م، اشتركت ثلاث أخوات في دار، فكانت القيمة المالية لهذه الدار موزعة كالآتي:

لأبيه ما قدره ثمانمائة ريالاً وثلاثة وأربعون ريالاً

- لفايمر ما قدره خمسمائة ريالاً وثلاثة وعشرون ريالاً.

لراية ما قدره مئتان ريالاً وثلاثة وأربعون ريالاً.

وبعثة مدة حدثت التطورات التالية-

- توفيت آسية وخلعت ورثة هم ابنتها المتزوجة من المدعو أحمد وأخيها قاسم وراصة.
- ثم توفيت راصية وتركّت أولاداً هم باكير ومحمد من زوجها الأول المدعو محمد، وابنتها عائشة من زوجها الثاني المدعو حسين بولكياشي ابن أحمد، ثم توفي باكير وبقي أخوه محمود وعائشة، ثم توفي محمود وبقيت أخته من أمه المدعوة عائشة التي انفردت بتمراث أمها راصية⁽⁶⁹⁾
- وهكذا انحصر ارث الدار بين ثلاثة شركاء هم: قاسم وعائشة وابنة آسية حيث كانت القسمة كالتالي:

- قاسم: لها ربع واحد وثلاثة أسباع الربع وسبع الربع وأربعة وعشرون جزءاً من إحدى وأربعين جزءاً من صبح الدار.
- ابنة آسية: لها خمسة أسباع الربع وستة أسباع سبع الربع وخمسة أجزاء من إحدى وأربعين جزءاً من سبع سبع الربع
- عائشة: لها ربع واحد وأربعة أسباع الربع وستة أسباع سبع الربع وإثنا عشر جزءاً من إحدى وأربعين جزءاً من سبع سبع الربع

بعد سبع سنوات من حدوث هذه القسمة، أي في عام 1163هـ/1750م قامت عائشة ببيع حصتها من الدار للحاج يحيى التركي بن إبراهيم بن قنبره تسعمائة وخمسة وسبعون (975) ريالاً كنها قضية مفضة فداهم صفار⁽⁷⁰⁾.

وفي أحيان أخرى تكون الشراكة بين أقارب من عائلة واحدة، فلقد اشترك شخص يدعى عبد لقادر بن عني مع أخته وعمته فطومة في مساحة من أرض وراعية، حيث كان التقسيم كالتالي⁽⁷¹⁾:

- يحصل عبد القادر على ثلث البلاد.
- تقسم أخته وعمته الثلثين الباقيين
- وهو نفس ما بطبعاً عليه عقد آخر نص على اشتراك جماعة من الورثة في أرضين زراعتين (بجرتين) المختلفتين عن والدهم الحرفي⁽⁷²⁾

وقد تكون الشراكة في أمور أخرى ومثال ذلك اشتراك الشاب موسى بن سي عبد الله مع المدعو مسعود بن الطب خرت مساحة من الأرض، فزرع كلّ واحد المساحة المحصصة له، إلا أنّ الثور

المخصص للحراثة لم يكن ملكا مشتركا بينهما وإنما كان ملكا خاصا للشاب موسى، وهو ما ورد في العقد الذي شهد به الشهود⁽⁷³⁾.

ولم يقتصر الاشتراك بين المسلمين أنفسهم، بل امتد إلى اشتراك هؤلاء مع أهل النعمة، فكان كثير من المسلمين يشتركون مع اليهود في شق الأمور خاصة التجارة، ويخبرنا أحد العقود الموثقة في المحكمة أن السيدة آمنة بنت الداي عبيد باشا اشتركت مع جماعة من اليهود في ملكية دار تقع قرب دار اللحم المعروفة بدار ابن خدة، فقسمت قيمة الدار إلى اثني وسبعين حظا، وتم توزيع الحظوظ بين الشركاء على الشكل التالي:

- للولية آمنة تسعة حظوظ
- للدمي دافيد شراخة أربعة حظوظ ونصف.
- للدمي موسى بن مرد خاي بن المقدس تسعة حظوظ.
- للدمي موسى بن شمويل ليمى اثنا عشرة حظا
- للدمي موسى مزغبيش خمسة حظوظ.
- للدمي يحيى سبعة حظوظ.
- للدمي شعت بن سخري شراخة عشرة حظوظ ونصف
- للدمي موسى بن سخرية أحد عشرة حظا⁽⁷⁴⁾.

غير أنه في حالات أخرى قد يضطر الشركاء إلى تلك الشركة بسبب أسباب مختلفة، فيتوجهون إلى محكمة لتسجيل ذلك في عقد يحرره الموثق، فلقد تارل شخص يدعى محمد بكياشي بن علي التركي عن ملكية حائط مشترك مع حاره السيد محمد بن الحاج، إبراهيم والذي يقع بحومة الجامع المعلق سد الجبل، الجزء الخليلي من مدينة الخرائر أو القصبة العليا، وكان ذلك بعد أن أوشك الجدار موضوع الشراكة على الانهيار ولزم الأمر إعادة سانه، غير أن المدعو محمد بكياشي عجز عن دفع أجرة الباء، مما جعل حاره محمد بن الحاج إبراهيم يتعهد أمام القاضي بإعادة باء الجدار من ماله الخاص مقابل أن يصبح ملكه وحده ولا يكون لشريكه محمد بكياشي في الجدار إلا الرشق فقط⁽⁷⁵⁾.

وإن جانب الشراكة بين السكان العاديين، كان الجود يشتركون فيما بينهم بغرض زيادة مداخيلهم وتحسين أحوالهم المعيشية، وهذا ما تطلعا عليه الوثائق القصصية، ومن ذلك مثلا أن جماعة من الجود اشتركوا في مبلغ مالي قدره مائة ريال، وكللوا واحدا منهم ليلسده لأحد التجار يشغله في تجارة

بشرط أن تقسم الأربع بينه وبين اخود ماصعة⁽⁷⁶⁾، كما أن جماعة من الانكشارية اشتركوا في ملكية بيت أوقفه عليهم أحد رفقائهم، وبعد خمس سنوات من ذلك قرر هؤلاء تحويل البيت إلى محل للحلاقة⁽⁷⁷⁾، أن بعض رملاتهم الآخرين فاتفقوا فيما بينهم على بيع ممتلكات أحد رفقائهم، الذي يظهر أنه توفي، واستغلال مداخيلها في دفع أجورهم وسد حاجاتهم⁽⁷⁸⁾.

هـ. الشفعة.

توسط الشفعة ارتباط وثيق بالشراكة، والفرص منها مع حق للشريك في العقار موضوع الشراكة فتكون له أحقية امتلاك نصيب شريكه مقابل دفع ثمنه، على أن الشفعة تعلم إذا وقع التقسيم بين الشركاء، ويرى المذهب المالكي أن الشفعة لا تحب للمحار، في حين أن الحنفية تقرها بالنسبة للمحار الجب والمقابل إذا كان الطريق مسدودا، كما يرى المالكية أن الشفعة تثبت للشريك سواء أكان مسلما أو غير مسلم، أما عن مدة الأحد بحق الشفعة فيحددها الفقهاء بعام واحد من يوم علم الشريك، كما أنها لا تطبق بالنسبة للأموال الموقوفة⁽⁷⁹⁾.

وأركان الشفعة أربعة هي⁽⁸⁰⁾:

- الشفع: الذي يستحق الأحد بالشفعة أي الشريك القديم

- المشعوع عليه: المشتري الذي يترع منه ما اشتراه إذا طالب الشفع خفه في الأحد بالشفعة.

- المشعوع فيه: وهو الشقص (الطائفة من الشيء وقطعة الأرض) الذي يستحق الشفع أخذه بالشفعة.

- الصيغة: صيغة الأخذ بالشفعة.

ومن نماذج عقود الشفعة مايلي:

- أ.ح يستشفع في أحبيه. قامت الأختان ببيع نصيبهما المقدر بالربع في دار كانتا تشركان فيها مع أخيهما السيد أحمد، لما سمعه يقوم صد المشتري السيد أحمد المقصولي، مطالبا باسترجاع النصيب امتاع له بالشفعة، ترفع الطرفان أمام القاضي المالكي بمدينة الجزائر، والذي حكم بالشفعة في النصيب المتاع، فأحله الأخ وأرجع ثمنه للمشتري الذي كان قد دفعه للأختين والمقدر بمشتري دينار دها سلطانة⁽⁸¹⁾

- أم تستشفع في إسها قامت شراكة بين الإبن بلقاسم وأمه ربيب في قطعة أرض تقع خارج البلدة، فكان نصيب الإبن سبعة أثمان والأُم ثل واحد غير أن الإبن باع جميع النصيب الواحد من البقعة المذكورة للمكرم عبد القادر بيبا تاما صحيحا بمن قرره ثمان عشرة دينارا وتقايضا في الثمن والخمسون.

غير أن الوالدة استشعنت في الجزء المتاع لأنها أحق بالشععة، فما كان من القاضي إلا أن حكم لها بذلك، فأخذته من المشتري بالشععة وبالنسب نفسه أي ثمانية عشرة ديناراً⁽⁸²⁾

- حصر المدعو عبد القادر لدى القاضي المالكي ليعلمه بأنه أخذ بالشععة البحرية (البحر) الموحودة بالدخلة التي اشتراها من مالكها الصغير اللقموشي. وأن كل ذلك تم على المذهب الحنفي، وبالتالي فإن حصوله إلى المحكمة المالكية كان لإعلام قاضيها فقط⁽⁸³⁾

و.الدين (القراض):

انتشر التدليس بين السكان بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية لأغراض متعددة⁽⁸⁴⁾، وحتى يصمم صاحب الدين حقوقه ولا يتمكن المستدين من التهرب وعدم الوفاء بما عليه من دين في الأحوال المتفق عليها، كان الطرفان يتوجهان إلى المحاكم ويسجلان ذلك أمام القاضي، سواء المالكي أو الحنفي، في عقد تضمن فيه حقوق الجميع وذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فكوبه وليكتب بكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليمثل الذي عليه حق وليتق الله ربه، ولا يحس من شيء﴾⁽⁸⁵⁾ وهذا يصح القاضي الصامس لحقوق الطرفين، ويتدخل في حالة الإحلال بالاتفاق، كرفض الدفع أو التأخر عن الأحوال المحددة لذلك، فهي هذه الحالات كان صاحب الدين يتوجه بشكواه إلى الداي مباشرة، باعتباره القاضي الأعلى، والذي يتخذ الإجراءات المناسبة لذلك.

وفي بعض الأحيان تكون السقة مقابل رهس يقدمه المستدين لندائن كضمان لحقوقه، ومن ذلك على سبيل المثال لجوء كثير من الملاحين إلى رهس جزء من عقاراتهم حتى يضمنوا نصيباً من المال يساعدهم على حرث أراضيهم وشراء كل ما يلزمهم من بنود وغيرها، فإذا عجز الفلاح على التسديد في الوقت عدد، تباع أملاكه لسداد المبلغ الذي اقترضه، وفي حالات أخرى قد يستولي صاحب الدين على الأرض كتعويض على المال الذي أقرضه الفلاح⁽⁸⁶⁾.

وإذا كان بعض المقرضين يحرصون على تسجيل ما أقرضوه من أموال لدى القاضي ضماناً لحقوقهم، فإن بعضهم الآخر كان يقرض غيره أعراساً مختلفة من أموال وحنى ولا يسجل ذلك في عقد لدى المحاكم وذلك بدافع الثقة المتبادلة بين الطرفين، فيذكر حمدان حوجة أنه "عندما تقع أفراح الرواح أو عندما تكون هناك أعياد عائلية، فإن هؤلاء السكان يستلقون من بعضهم حلياً وجواهرات قيمة يعقود سعرها في بعض الأحيان عشرة أو خمسة عشر ألف فريك. وكل شيء في هذه الظروف يرتكز على الثقة ولا يشترط أي دليل لإثبات الدائنية"⁽⁸⁷⁾.

كان القاضي يتحرى الدقة عند تسجيل عقد الدين، والذي يتضمن كل التفاصيل الدقيقة لهذه العملية، وهي كالتالي:

- اسمى الدائن والمدين.
 - المبلغ المحدد بينهما.
 - الأحوال المحددة للتسديد والطريقة المعتمدة في ذلك، أي تسديد المبيع دفعة واحدة أو عن طريق التقسيط.
 - الغرض من القرض.
- وبالرجوع إلى وثائق المحاكم الشرعية المتعفة بهذا الغرض متمس مجموعة من الدوايح التي جعلت الداس يقتضون من بعضهم البعض، ومنها على سبيل المثال
- و. ١. الحاجة الملحة:

كانت مساعدة الداس بعضهم بعضا على تحيى أحوالهم وقضاء حوائجهم في إطار التكافل الاجتماعي، من الأسباب التي تدفع إلى الاستدانة. ومثال ذلك أن شخصا يدعى محمد بن الحاج القرشي الخليلي اقترض من السيد الحاج حمدة بن السيد محمد بن واصح مبلغا عاليا قدره ثلاثة وخمسين ريالاً كلها من نصف الريال. وكان الغرض من الاقتراض كما ورد في العقد "سلف إحسان وتوسعة". غير أن العقد لم يحدد الأتجال التي حددت لتسديد الدين⁽⁸⁸⁾.

كما اعترف شخص آخر يدعى محمد الشاربي بن أحمد: "أن عليه وماله ودعمته للمكرم على الحجاز بن داصف الرينوي ما قدره عشرون ريالاً كلها بأعيانها صحاحا بوجه، ترتب جميع العدد المذكور له عليه من سلف إحسان وتوسعة"⁽⁸⁹⁾ وكان الحاج بو عبد الله قد اقترض من أحد البانين ويدعى الحاج بوعلام بن الحاج إسماعيل مبلغا قدره "خمسة عشرة ديناراً صرف الديار مما ذكر تسعة ريالات دراهم صفار" وذلك لنفس الغرض السابق الذكر⁽⁹⁰⁾.

2. المعاملات التجارية.

كانت التجارة عاملا آحرا يؤدي إلى شوء القروض، فكان بعض التجار يشترون بضاعة ويوحدون دفع قيمتها إلى آحال محددة، ويكون ذلك لقص السيولة النقدية لدى المشتري، أو قد يجله البائع وقتا محددا إلى غاية بيع السلعة ثم يسدد ما عليه من ديون، فلقد حضر شخص من مدينة تيطوان المغربية يدعى عبد الكريم بن اخاح عبد السلام الراققي التيطواني. إلى المحكمة المالكية بمدينة الجزائر واعترف أمام قاضيها أن عليه وماله ودعته للمكرم اخاح محمد بن السيد محمد بوشمام⁽⁹¹⁾ مبلغا قدره ألف ريال واحد وخمسة وخمسون ريالا كآنها فصة مئة دراهم صغار، ونتج هذا الدين كما ورد في العقد عن ثمن بضاعة ابتاعها من السيد بوشمام، كما تعهد بأن يدفع الثمن المذكور بعد عامين من تاريخ تسجيل هذا العقد⁽⁹²⁾.

وحضر أحد الدمين (يهودي) يدعى موشي بن شلوم إلى المحكمة الحنفية وصرح أمام قاضيها أن عليه دينا للمكرم السيد اخاح محمد بوشمام قدره "ألف ريال واحد ومائة ريال واحد وخمسة وستون ريالا ونصف الريال كآنها دراهم صغار"، وقد نتج هذا المبلغ عن بضاعة اشتراها منه، واتفق معه على أن يسدد له كل الثمن بعد ستة أشهر من تاريخ حصوله على السلعة⁽⁹³⁾.

وإذا كان بعض أصحاب الأموال يقرضون ذوي الحاجة دون تحديد شروط لذلك، ما عدا التسديد في الآجال المتفق عليها، فإن بعضهم الآخر كان يلجأ إلى الإقراض مقابل شروط يعرضها على المدين وتسجل في العقد، ومن ذلك مثلا اقتسام نسبة العائدة بينهما، فلقد أقرضت امرأة تدعى عويشة ست قدر البربري ابن عمها المدعو حسن بن محمد البربري التاجر، مبلغا ماليا قدره أربعة عشر ألف ريال، واشترطت عليه استماره في مجال التجارة "وما أفاء الله به من الربح بعد هوض رأس المال يكون أنصافا بينهما واعتدالا"⁽⁹⁴⁾، وهي نفس الغاية التي دعت الولية بيسة بنت السيد عبد الرحمن الشوي إلى إقراض السيد مصطفى القرار مبلغا من المال قدره "مائتا ريال ثنتان (كدا) كآنها دورو فصة صرف كل ريال سعة ريال (كدا) ونصف الريال دراهم صغار، ليعدل بجميع العدد بدكاهه على وجه القراض وما أفاء الله به من الربح بعد هوض رأس المال يكون أنصافا بينهما سوية واعتدالا"⁽⁹⁵⁾.

وكما كان صاحب الدين يصر على توثيق ما أقرضه من أموال حتى يضمن حقوقه كاملة، فإن المدين بدوره كان حريصا بأن يوثق السداد يشهد القاضي الذي يحرر عقدا يعترف فيه المقرض بأنه قبض عليه كاملا، وبالتالي يخفي المسؤولية عن المدين ويحرره من رتبة الدين، ومثال ذلك أن شخصا يدعى أحمد بن اخاح المبارك كان أقرض السيد العربي الشماع مبلغا ماليا قدره "ألف ريال واحد دراهم صغار"، وحين حان وقت السداد توجه الطرفان إلى القاضي، فسلم المدين للدائن المبلغ كاملا، وأشهد السيد القاضي

على ذلك⁽⁹⁶⁾، وهو نص ما قام به التاجر السيد محمد بوشايم حينما أراد إرجاع الدين الذي كان عليه للسيد محمد المتور، وكان قدره "ألف ريال واحد وخمسمائة ريال كلها فضية مئمة دراهم صفار"⁽⁹⁷⁾.

غير أنه في حالات أخرى قد يأتي الأجل على المستدين، فيتوفاه الله قبل أن يتمكن من تسديد ما عليه من دين، وفي هذه الحالة فإن من يتوب عنه يقوم بالتسديد، فلقد الترض شخص يدعى سعيد بن بوزيد من السيد حمدان بن الحاج بوريد بتونس مبلغا ماليا قدره "إثني عشرة ريالا ونصف الريال من العملة التونسية غير أن سعيد توفي قبل أن يقضى ما عليه من دين، فقام أخوه قاسم بن مسعود بتوكيل المدعو القايد سالم بن المرحوم سعيد بن الشيخ بوعزيز لیسدد قيمة الدين لصاحبه بتونس⁽⁹⁸⁾، ويظهر أن عملية التوكيل تمت لعدم تمكن أخ المتوفي من السفر بنفسه إلى تونس.

وإلى جانب ما سبق ذكره، كان بعض المستدينين يعجزون على تسديد ما عليهم من دين عند حلول آجال الدفع، فيضطرون إلى التفاهم مع صاحب الدين للوصول إلى حل يرضي الطرفين، وحتى لا تصل القضية إلى السلطات العليا، فلقد أقرضت امرأة تسمى حسنى بنت عبد الله مبلغا من المال قدره "ثلاثة آلاف دينار كلها جزائرية حسنية العدد"، للسيد محمد جلبي بن يوسف كخية، ولما عجز عن التسديد قام برهن الكوشة والفرن المخصص لطهي الخبز، وأصبحت السيدة حسنى تمتنع بحق استغلال الفرن لمدة عشرين سنة، وبعد وفاة المستدين اضطر الورثة إلى التنازل لها عن الكوشة، وبالتالي ملكتها لنفسها⁽⁹⁹⁾.

وعلى العموم، فإنه كان للقضاة دور هام في حفظ حقوق الناس، سواء أولئك الذين كانوا يقرضون أو الذين يقرضون، مما نشر الطمأنينة بينهم فبادروا إلى مساعدة وإراض أصحاب الحاجات والمعسرين، ثم منحهم آجالا للتسديد باعتبار أن القاصي وعقود المحاكم كانت تضمن حقوقهم.

ز. إثبات الملكية:

لا شك أن عملية بيع أو تقسيم الممتلكات، كانت تستدعي إثبات ملكية المثل موضوع البيع أو التقسيم، وهذا ما كان يتطلب تحرير عقد لدى القاضي يوقع عليه جماعة من الشهود العلول، يفتون فيه بشهادتهم ملكية الأشخاص المحتين للمحل المذكور والتي تسجل في عقد الملكية على الشكل التالي: "... الذي يشهد به من يوضع اسمه فيه... معرفة تامة معبرة شرعا وبأن له مالا من ماله الخاص وملكا صحيحا من جملة أملاكه... ملكه بالاتباع الصحيح والتمن المقبوض لم يخرج من يده لا بيع ولا هبة ولا فوته ولا فوت عنه بوجه من وجوه المقتات وهو في حوزته واستغلاله حتى الآن كل ذلك في علمه ومقرر في ذهنه لا يشك فيه ولا يرتاب"⁽¹⁰⁰⁾.

كان دافع البيع من الأسباب الهامة التي تدفع البائع إلى إثبات ملكيته للمحل، فكان القاضي لا يسجل عقد البيع إلا بعد إطلاعه على عقد الملكية ثم يسجلها في عقد واحد¹⁰¹، بعد ذلك والجنول رقم (22) يبين لنا نماذجاً من هذه العقود:

المالك	المحل	الحكمة	طريقة الحصول عليه	الغرض
محمد ¹⁰² بن الحاج محمد بن الأرعر مدقته الولية سوية	حانوت يقع داخل العلوي الكبير في الطبقة الثانية	الملكية		بيعه للشباب محمد احرار بن علي بتمن قدره "مائة ريال" واحدة وتسعة عشر ريالاً
محمد بن الحاج عيسى حوكي حرفة ¹⁰³	دار تقع داخل البلدة أسفل ربة سيدي مبروك		ورث بعضها من أمه وبعضها الآخر بالشراء من ورثة ولدي أخيه فاطمة	
محمد بن عمر العطار ¹⁰⁴	حانوت محصص لبيع العطرية الواقع قرب الولي الصالح سيدي علي القاضي	الحفية		
محمد والي الشراقيي بن أحمد ¹⁰⁵	جميع العلوي الواقع برقة بن حوكة	الحفية	بالإبباع الصحيح والنس المقبوض	بيعه لزوجته الولية آسية بنت محمد
محمد حمود (لم يذكر اسمه) ¹⁰⁶	غرفة تقع بدار الامكشارية الجديدة			بيعها لحمود قاطين شركة صاري مصطفى عن طريق وكيل الخرج

ويكون إثبات الملكية لأغراض أخرى غير البيع، كأن يكون بهدف تقسيم إرث بين ورثة أحد المتوفين، ويطلعا عقد قصائي أن جماعة من الشهود العدول شهدوا أمام القاضي الحفي أنهم يعرفون الولية بحمة، وأن لها ملكاً عبارة عن دار تقع في بحومة حوايت ربان في مدينة الجزائر، وقد امتلكتها عن طريق الشراء، وبقيت الدار في ملكها حتى توفيت وحلفتها لابنتها فاطمة، التي توفيت بدورها تاركة الدار لزوجها علي القهوجي بن محمد التركي وابنتها مه نعمة يقسمها "على حسب إرثها في المائكة المذكورة"¹⁰⁷

وإذا كان بعض الأشخاص يحضرون إلى المحاكم لإثبات ملكيتهم للدور والحوايت وغيرها، فإن بعضهم الآخر كان يحضر للإعتراف بأن ما في يده ليس ملكه الخاص وإنما هو ملك لغيره، فلقد حضرت

بمراة تدعى موى بت عبد الله إلى المحكمة رفقة جاراها المدعو محمد بن أحمد قائد الربل كشاهد، وأشهدت على نفسها أنه قبل رواحتها من أحمد باباشي لم تكن تملك " لا دينار ولا درهم ولا مصوغ ولا موصوع ولا مودع ولا مفروش ولا ملبوس ولا نحاس، ولا فحار ولا غير ذلك، وأن جميع ما في بيته فهو له ولا حق لها معه في شيء ولا متمون ومن ماله الخاص به ابتاع جميع ذلك وأبرأته من جميع ذلك الإبراء العام البراءة التامة لا تعقبها مطالبة وقيام ولا نراع ولا حصام طال الزمان أو قصر بوجه ولا حال" (108).

وإلى جانب ما سبق ذكره، فإن بعض الملاك كانت تصطبرهم ظروف خاصة للتنازل عن أملاكهم لأشخاص آخرين، فلفقد اصطر المدعو الخاج إبراهيم بلكباشي بن عثمان التركي عن "جميع العلوي الراكب على الكوشة الكائنة بحومة تبارن المعدة لطح حيز العسكر"، وكان السبب وراء ذلك قدم القرن، فأمر الداي محمد باشا (1766-1791) صاحب القرن بترميمها، غير أن المالك عجز عن ذلك، فطلب من الداي أن يقوم بذلك مقابل تسليمه العلوي وتخليكه للجنود، فما كان من هذا الأخير إلا أن قبل ذلك منه، وتم توثيق ذلك أمام القاضي (109).

ح. المعاوضة:

كانت المصلحة العامة تستدعي من البابليك استملاك عقارات من أراضي ودكاكين وبيوت تعود ملكيتها لخواص بهدف استغلالها في مشاريع عمومية مدنية وعسكرية. ولتفادي أي ظلم أو إجحاف في حق أصحابها أو الدخول معهم في تراعات قضائية، كان مسؤولو الإيالة يلجأون إلى السلطة القضائية لحل مثل هذه القضايا استناداً على فتاوى علماء المذهب، المالكي والحنفي، اللذين يميزون ذلك باعتباره يدرج في إطار المصلحة العامة بشرط أن يكون التعويض عادلاً (110)، غير أن القاضي لا يصدر حكمه بالتعويض إلا بعد استشارة أهل الخبرة الذين يقدرون قيمة التعويض.

وكما قد تحدثنا في السابق عن التعويضات فيما يخص الأملاك الموقوفة (111)، غير أن عملية الاستملاك شملت كذلك الأملاك الخاصة، وتخرج العقود القضائية على غاذج عديدة من التعويضات، فبما يخص شق الطرقات بطلعنا عقد وقعه قاضي البليدة الشيخ إبراهيم بحصور المفتي الحنفي عبد الرحمن بن محمد بن علي خوجة، أن علي أغا الصانحية عملياً كان قد قرر استملاك أراضي تقع بمنطقة بوحلوان بهدف شق طريق فيها، فحصر الأشخاص المعيون بعملية الانتراع أمام القاضي لإيجاد صلح وترضية بين الطرفين، وهو ما تم فعلاً، كما يخبرنا نفس العقد على المسار الذي متسلكه الطريق بشكل دقيق (112).

كما أن علي باشا كان قرر هدم حائوت بمسكنها شاب يدعى محمد بن السيد بوشعنة لتوسيع طريق يقع عند مدخل القسارية، ومقابل ذلك منحه حائوتا آخر يقع بسوق الدخان، فتم الاتفاق على ذلك بشهادة قاضي المحكمة المالكية لمدينة الجزائر (113). وفي مرة ثالثة قرر علي باشا استملاك ثلاثة

حواريت تعود ملكيتها لسعيد المصامي الذي كان يمارس حرفة السقاجة. وتقع في سوق الدخان مقابل دكان يقع بسوق السمن، فتمت المعاوضة بالمحكمة المالكية⁽¹¹⁴⁾

وكان السلطان العثماني سليم الثاني عام 981 هـ، 1573م، قد أصدر أمرا هيايوبا إلى بيلرباي الخرائر أعراب أحمد (1571-1574)، وقاصيها يدعوهما إلى هدم كل المباني والبساتين المحيطة بمدينة حرائر، والتي كان العدو يتخذ منها متاريسا يتحصن بها عند مهاجمة المدينة، كما شكلت عائقا أمام المدفعية الخرائرية، ولهذا جاء هذا الأمر بتهديدها وانزعاجها مهما كان أصحابها⁽¹¹⁵⁾

كما أن أهل الدمة الذين سكوا الخرائر كانوا كثيرا ما يلجأون إلى عملية التعويض من أجل مصدحة طائفتهم، فلقد احتاج اليهود في إحدى المرات إلى توسيع مقبرتهم مما جعلهم يحتاجون إلى قطعة أرض تعود إلى أوقاف الجامع الأعظم، فقدموا طلبا إلى الداي شعبان باشا لذلك الغرض مدعين ذلك بفرمان من السلطان العثماني يبيح لهم عوحيه إقامة مقبرة لهم في الخرائر، كما اقترحوا أن يتارلوا على حارة يملكونها مقابل هذه القطعة، وبعد عرض القضية على أعضاء المجلس العلمي تمت الموافقة على المعاوضة طالما أن ذلك لا يضر بالجامع الأعظم⁽¹¹⁶⁾

وإذا كانت عمليات المعاوضة تتم في معظم الأحيان برضى الطرفين، فإن بعض السكان كانوا يدعون امتناعهم ورفضهم لذلك باعتبار أن ممتلكاتهم كانت تلبس مهم دون الحصول على تعويض ملائم، وهذا ما حدث لأحد الأشخاص الذي صودر جزء من يته في عهد الداي علي خووجه وضم إلى قصة المدينة، أما الجزء المتبقى فبقي مهجورا غير مستغل، وبعد وفاة علي خووجه عام 1817 رفع مالك البيت دعوى وشكوى إلى حليفته الداي حسين مطالبا إياه بحقه في الشطر الثاني من البيت، فوجهه حسين باشا إلى المجلس العلمي الذي حكم بتعويضه عن تلك المصادرة بمبلغ مالي قدره ثلاثمائة دينار ليشتري به بيتا في مقابل البيت المصادر، فوافق المالك، واشترى بذلك المبلغ حايوتا⁽¹¹⁷⁾

ط. إثبات نسب عائلي:

نظرا لانهدام وثائق ثبوتية تثبت هوية الأشخاص، فإن مهمة ذلك أبطت بالحاكم التي كان الناس يؤمونها لهذا الغرض. فكان القصة يعتمدون لإثبات النسب أو القرابة على شهادة العدول المعروفين بصدقهم وأمانتهم، وعلى سوء تلك الشهادة يحرم الموثقون عقدا لهذا الغرض يستطه المعنى بالأمر لأغراض مختلفة ومنها:

1- فصل دين أو أهوان: إذ نوي أحد الأشخاص وحلف مواتا، فإن أقاربه الذين يكون من حقهم إرثه لا يمكنهم الحصول على نصيبهم من الإرث إلا بعد إثبات قرابتهم للشخص، وعلى سوء ذلك يحرم نعاصي عقدا يمكنهم من الحصول على حقهم من المخلقات، فحسب أحد العقود حضر ثمانية شهود

عدول أمام مفتي مليانة وقاصيها الحاج أحمد بن عرية، وشهدوا بأنهم يعرفون المدعوان عبد القادر وزيان وأنهم أبناء عمّ المرحوم السيد محمد بن يحيى الملباني، وبموجب ذلك قبضا نصيهما من الإرث المقدر بتسعين ريالاً عن طريق وكيلهما "التقي الكامل الطيب بن سوسي" (118).

وليس الغرض شهد جماعة من العدول أمام قاضي بلد تارورت أنهم يعرفون المرحوم السيد الحاج محمد بن الصديق الشريف التارورت، وأنّ له أبناء عمّ هم الصديق وعبد الرحمن وأحمد وحمدان (119).

2 قضايا البيع والشراء والديون وقد يكون إثبات المعرفة للأسباب المذكورة أو غيرها من المعاملات، فيقوم البائع أو المقرض بإحضار جماعة من الشهود العدول لإثبات معرفتهم بالأشخاص الذي يتعامل معهم، وبوع البصاعة المتاعة وقيمتها المالية، ومثال ذلك أنّ جماعة من الشهود شهدوا أمام القاضي المالكي لمدينة الجزائر أنهم يعرفون المكرمين الحاج العربي بن محمد بن حمودة والحاج عبد السلام بن الحاج العربي الدين يتطاول بمدينة تيطوان المغربية وأنّ عليهما دين لأحد تجار المدينة، يعيب منه نتج عن شراء بصاعة والآحر عن دين اقترعاه من نفس التاجر (120).

ي. ضياح عقد (رسم) قضائي:

كثيراً ما كان بعض الأشخاص يصنعون عقوداً قضائية، كانوا قد تحصلوا عليها من الجهات القضائية، والتي تتضمن إثباتاً للملكية عقار، أو عقود رواح أو معاملات وغيرها وهكذا كان الشخص المعني يلجأ إلى القاضي أو المجلس العلمي، فيطرح قصته عليهم طالباً منهم صياغة عقد جديد، فما يكون مهم إلا أن يطالبوه بإثبات دعواه، لأنه لم توجد سجلات حكومية محصية لهذا الغرض، ويكون هذا الإثبات في معظم الأحيان من خلال جماعة من الشهود العدول الذين يأكدون دعواه، وهكذا يعاد صياغة العقد من جديد بناء على شهادة العدول، والذي يتضمن النقاط التالية

- اسم المعني.

- إثبات حالة الصياح من خلال العبارة التالية " وفحص عليه المحض الشديد فلم يقف له على أثر ورام تجديدده للوثوق به....".

- الجهة القضائية التي رفعت إليها القضية، القاضي أو المجلس العلمي.

- أسماء الشهود ومضمون شهادتهم.

يخبرنا أحد العقود أنّ امرأة تدعى موسىة بنت الحاج أحمد بن الحاج عمر، أصاعت عقد ملكية خابوت يقع بالعروي الكبير قرب حمام الماخ بمدينة الجزائر، ورغم أنّها جدت في البحث عنه إلا أنّها لم تعثر

له على أثر، فقررت تجديده ووكلت لهذا الغرض المكرم إبراهيم الانحشاري، الذي طرح القضية أمام أعضاء المجلس العلمي المتعدد بمدينة الجزائر في جامعها الأعظم "وطلب منهم حكما شرعيا يتوصل به لما رآه موكلته"، فما كان من أعضاء المجلس إلا أن طالبوه بإثبات ما يدعيه، فكان ذلك عن طريق شهادة شاهدي عدل، اللذين أكدا أن اخاموت ملك للسيدة موصلة حصلت عليه عن طريق "الاتباع الصحيح والتمس المقبوض مد أعوام عديدة وسين مديدة وهي في حوزتها واستغلالها ولم تخرج عن ملكها لا بيع ولا هبة ولا بيع ذلك ولا هبتها ولا قوتها عنها بوجه من وجوه القوت إلى الآن وحتى الآن الثبوت التام" ⁽¹²¹⁾، وبناء على هذه الشهادة أعيد صياغة عقد جديد يثبت ملكيتها للمخاموت

وفي حالة أخرى حضر أمام المجلس العلمي لمدينة الجزائر "المكرم الأحمل الخير الأكمل السيد عبد الرحمن بن المكرم الحاج محمد بن ركور"، وصرح لأعضائه أنه أصاح رسم ملكية مخاموت محبس على اية أخته حبيبة بنت السيد علي، حيث بحث عليه في كل مكان دون جدوى، فطلب منهم تجديد كتابة العقد، فطالبوه بإثبات ما يدعيه، فاستجاب لهم وأثبت ذلك من خلال شهادة العدلين "العالم العلامة السيد أحمد بن السيد الحاج محمد والمكرم الأحمل الثاني كتاب الله عز وجل السيد الحاج أحمد بن التاجر بن السيد حسين" ⁽¹²²⁾، واللذين شهدا شهادة حق مصمومها إثبات دعوى السيد عبد الرحمن.

يلاحظ في الحالتين السابقتين أن الشهود كانوا عدولا ذوي ثقة وصدق كما ورد في العقود، فأحدثت شهادتهم كأساس لإعادة كتابتهما وفي حالات أخرى قد يكون عدول وموقوفو المحكمة أنفسهم شهودا على صياغ العقد اعتمادا على طول تجربتهم وخبرتهم في هذا المجال، فهي إحدى العقود حضر شخص يدعى محمد بن ميرم أمام السيد القاضي، وطلب منه تجديد وثيقة تتعلق بنفقة بتيمة تسمى فاطمة بنت الحاج أحمد بن ميرم، والتي ضاعت منه، كما صرح له بأنه معروف فيها دينار واحد في كل شهر على البتيمة المذكورة، وهو القول الذي أكدته موقوفو المحكمة اعتمادا على خبرتهم في هذا المجال، وبذلك أعيد تحرير عقد جديد، غير أن محمد أعاد صياغة مرة أخرى، فتوجه إلى القاضي لنفس الغرض والذي استجاب لطلبه هذه المرة كذلك ⁽¹²³⁾.

ك. كراء الدواب:

كان القضاة يتدخلون في شق الأمور حتى تلك التي قد تبدو تافهة، كما أن السكان كانوا يتوافدون على المحاكم لتوثيق كل المعاملات حتى تحفظ الحقوق، ومن بين القضايا التي كانت توثق عقد القاصي، كراء الدواب لأغراض الحمل والتقل من منطقة لأخرى وممارسة أعمال التجارة والفلاحة وغيرها، فكان صاحب الدواب لا يقدم على كراء دوابه إلا من خلال عقد قضائي يصدره في المحكمة مع المكثري حتى يضمن سلامة دوابه باعتبارها وسيلة نقل أساسية ومصدر دخل مهم يمكنه من إعالة أسرته، وتجربا عقد حرر بالمحكمة المالكية بمدينة الجزائر عن عملية كراء دواب، فبعضها عددها والمسافة التي سيقطعها ومبلغ الكراء وتفاصيل أخرى مهمة عن هذه العملية، فلقد حصر السيد الحاج العربي أحمد بن عمر الملباني أمام القاضي المالكي وأشهده على نفسه أنه أجر للسيد محمد بن بوريد خمس دواب بغرض نقل كمية من البضائع من مدينة الجزائر إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى وحدد مبلغ الكراء حسب كمية البضاعة التي تحملها كل دابة، فكان ذلك كالآتي

- ثلاثة وأربعون ريالاً كلّها دورو مبلغ كراء الدواب الخمس

- منها سبعة وعشرون ريالاً كلّها دورو تخص كراء ثلاث دواب، وذلك لزيادة أحاطها عن الدواب الأخرى، أي تسعة ريالات لكلّ دابة، بريادة ريال واحد عن كل واحدة منها.

- مبلغ كراء الدابتين المتبقيتين ستة عشرة ريالاً، أي ثمانية ريالات لكلّ دابة¹²⁴.

وإذا كانت عملية كراء الدواب في العقد السابق قد تمت في ظروف عادية، دون أن تعترضها مشاكل أو خلافات بين الطرفين فإنه في حالات أخرى قد يحدث براع بينهما يسببه طارئ يقع للدابة موضوع الإيجار كموثها مثلاً، وفي مثل هذه الحالات يصبح القضاء الملجأ للمتخاصمين، ففي إحدى المرات اكثري شخص يدعى الربيع بن عبد القادر القاطن بالبلدة بهلا، غير أنه مات قبل أن يرجعه إلى صاحبه، مما جعل مالكة بهم المكثري بأنه حمل عليه حملاً ثقيلاً يعوق طاقته وساقه بالعف والصرب المبرح، اتا مكثري فأكثر هذه الدعوى وصرح بأنه حمل عليه ما هو معتاد من الأحمال والسوق والصرب، فترافعا أمام القاضي السيد العربي بن الحاج سليم، وأمامه أدلى كل واحد بدعواه، فما كان من الشيخ القاضي إلا أن أمر صاحب الدابة بإثبات دعواه ولكنه عجز عن ذلك

وأمام تعقد القضية أمر القاضي مكثري الدابة أداء اليمين لإثبات دعواه وهي دعوى خصمه مصداقاً لقوله (ﷺ) "اليمين على من إدعى واليمين على من أنكر" فما كان منه إلا أن "حلف يميناً مطلقة بالشيخ عبد الله بن أبي حمزة.. أنه لا يحمل عليها إلا حملاً مثله ولم يعصها بشيء إلا أن وقتت باغل الذي

ماتت به" وهكذا وباء على ما سبق حكم القاضي براءة ذمة المكثري، الذي حلف اليمين، وبالتالي فلا يدفع للمالك إلاّ عن كراء الذابة لا غير⁽¹²⁵⁾.

وبأن جانب التوثيق فيما يخص كراء الدواب لأغراض شتى، وجدت هناك عقود أخرى تتضمن شراء دواب هيرّة اسم البائع والمشتري وموع الذابة، ففي إحدى الوثائق يذكر جماعة من الشهود أنّ شخصا يدعى موسى بن سي عبد الله اشترى ثورا من السيد أحمد بن عبد الرحمن وذلك لغرض ممارسة الزراعة من حرث وبلر وغيرها⁽¹²⁶⁾.

أهمّ ما يستخلصه من هذا الفصل، أنّ عمل القضاة لم يقتصر على جواب معينة بل شمل كلّ القضايا الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية من طلاق وميراث ورواح وغيرها وتلك المتصلة بالمعاملات كالبيع والشراء والخصومات، فكانوا يظرون فيها ثم يصدرون حكمهم وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية، ولم يخرج من تخصصهم إلاّ القضايا الجنائية التي اختص بها الباشا نفسه وكبار موظفيه وهذا شكى السكان من حل مشاكلهم وقضاياهم ببساطة وبسرعة، وصموا حقوقهم وممتلكاتهم.

هوامش الفصل الرابع

1. سورة النساء، الآية 59.
2. م ش، ع 141، و 54.
3. نفسه.
4. مجموعة 2316، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 3.
5. م ش، ع 34، و 23.
6. مجموعة 2316، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 35.
7. مجموعة 2316، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 45.
8. نفس المجموعة، وثيقة 46.
9. م ش، ع 34، و 85.
- 10.
11. م ش، ع 34، و 20.
12. م ش، ع 34، و 5.
13. م ش، ع 2/26، و 11.
14. م ش، ع 28، و 6.
15. نفسه.
16. م ش، ع 104-105، و 59.
17. م ش، ع 58، و 52.
18. م ش، ع 51، و 44.
19. الخواء هو ما يعلو الملكية، وحسب القاعدة الفقهية فإن من ملك أرضا (دارا - حائوتا...) ملك ما فوقها من هواء وما تحتها. أنظر: ابن حموش، مصطفى، فقه العمران...، ص 99-100.
20. م ش، ع 2/13، و 5.
21. م ش، ع 95، و 20.

22. م. ش. ع 109-110، و116.
23. م. ش. ع 1/26، و6.
24. م. ش. ع 141، و97.
25. سورة البقرة، الآية 102.
26. حو. بيع وشروعه وحكمه عند مالكية، راجع مائث، بن نسي، الموطأ. ص ص 308-349.
27. م. ش. ع 3، و6.
28. م. ش. ع 1/26، و5.
29. م. ش. ع 51، و1.
30. م. ش. ع 3، و7.
31. م. ش. ع 104-105، و219.
32. م. ش. ع 104-105، و87.
33. م. ش. ع 2/14، و21.
34. م. ش. ع 104-105، و101.
35. م. ش. ع 99-100، و17.
36. م. ش. ع 3، و6.
37. سورة البقرة، الآية 282.
38. م. ش. ع 3، و6.
39. م. ش. ع 141، و60.
40. م. ش. ع 104-105، و235.
41. م. ش. ع 104-105، و104.
42. مجموعة 3203. فقه المخطوطات، مكتبة الوصية الخرائفية، من الوثيقة 15 حتى 20.
43. نفس المجموعة، من الوثيقة 47 حتى 53.
44. نفسها، من الوثيقة 6 حتى 14.

45. مجموعة 3205، الملف الثاني، وثيقة 21.

46. م.ش.، ع 1/26، و47.

47. م.ش.، ع 2/26، و40.

48. م.ش.، ع 2/14، و21.

49. م.ش.، ع 100-99، و16.

50. م.ش.، ع 105-104، و3.

51. م.ش.، ع 1/26، و45.

52. م.ش.، ع 2/26، و3.

53. م.ش.، ع 141، و101.

54. م.ش.، ع 141، و104.

55. م.ش.، ع 100-99، و19.

56. م.ش.، ع 109-108، و90.

57. م.ش.، ع 100-99، و46.

58. م.ش.، ع 105-104، و231.

59. م.ش.، ع 105-104، و236.

60. م.ش.، ع 109-108، و52.

61. م.ش.، ع 1/14، و161.

62. م.ش.، ع 1/14، و167.

63. م.ش.، ع 15، و3.

64. م.ش.، ع 1/14، و169.

65. ابن حموش، مصطفى أحمد، فقه العمران...، ص 48.

66. حيون العمران وعلاقته بملذهب الفقهية راجع سرور، مبدود، منزلة العرف في المنع المالكى والحنفى، رسالة ماجستير تخصص فقه وأصول، المعهد الوطنى العالمى لأصول الدين، الخروبة، الجزائر.

67. م ش، ع 104-105، و215.
68. م ش، ع 104-105، و221.
69. م ش، ع 109-110، و5.
70. نفسه.
71. م ش، ع 104-105، و12.
72. م ش، ع 104-105، و11.
73. م ش، ع 104-105، و230.
74. م ش، ع 28، و10.
75. م ش، ع 23، و59.
76. مجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 27.
77. نفسها، وثيقة 46.
78. نفسها، وثيقة 51.
79. راجع في ذلك: مالك بن أس، الموطأ...، ص ص 368-371.
- ابن حموش، مصطفى أحمد، فقه العمران...، ص ص 368-371.
- مجهول، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من النوازل والأحكام، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 3227، الفصل الرابع.
80. فركوس، صالح، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم للشر والتوزيع، عناية، 2001، ص ص 142-143.
81. م ش، ع 1/26، و20.
82. م ش، ع 104-105، و221.
83. سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء...، ص 288.
84. يعرف للملكية القراض الجائر بأنه "أن يأخذ المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا ضمان عليه، وبيعة العامل في المال في سعره من طعامه وكسوته وما يصلحه بالمعروف بقدر المال، إذا شَخصَ في المال،

- إذا كان المال يحمل دلت، فإن كان مقيما في أهله، فلا نفقة له من المال ولا كسوة "راجع: مالك، بن
أسر، المصدر السابق، ص 350. أما أركامه فأربعة هي:
- المقرض: يجب أن يكون حرا مكلفا رشيدا.
 - المقرض: يجب أن يكون كذلك حرا مكلفا رشيدا.
 - المقرض: كل ما يجوز به سلما.
 - الإنجاب والقبول: ما يدل على الرضا من قول أو فعل، كأن يقول المقرض للمقرض: أقرضتك أو
سلفتك هذا الشيء، على أن ترد علي بذلك.
- أنظر: فركوس، صالح، تاريخ النظم...، ص 139-140.
85. سورة البقرة، الآية 282.
86. حلبي، عبد القادر علي، "المقروض والتقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي"، مجلة الأصالة، العدد
7، الجزائر، مارس-أفريل 1972، ص 75.
87. بحوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 102.
88. م ش، ع 1/14، و 90.
89. م ش، ع 1/14، و 51.
90. م ش، ع 104-105، و 223.
91. عائلة بوشمام من العائلات الثرية التي مارست التجارة خلال العهد العثماني، حيث يرد ذكر اسمها في
كثير من العقود القضائية ذات الصلة بالمعاملات التجارية.
92. م ش، ع 1/14، و 138.
93. م ش، ع 1/14، و 137.
94. غطلس، عائشة، الحرف...، ص 319.
95. نفس المرجع والصفحة.
96. م ش، ع 108-109، و 86.
97. م ش، ع 1/14، و 139.

98. م ش، ع 108-109، و66.
99. غطاس، عائشة، الحرف....، ص ص 319 320.
100. م ش، ع 2/14، و21.
101. عبد اطلاقنا على عقود البيع والشراء، نجد عقد الملكية المراد بيعها ملامفا لعقد البيع الذي يحرره القاضي، مع استعمال عبارة "...الذي ينصن آخره بأوله..".
102. م ش، ع 99-100، و47.
103. م ش، ع 1/14، و49.
104. م ش، ع 1/26، و42.
105. م ش، ع 2/14، و21.
106. مجموعة 3204، الملف الثاني، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 1.
107. م ش، ع 141، و18.
108. م ش، ع 58، و42.
109. م ش، ع 109-110، و3.
110. ابن حوش، مصطفى أحمد، المدينة والسلطة...، ص 44.
111. راجع الفصل نفسه، عنصر الأوقاف.
112. م ش، ع 2/18، و40.
113. م ش، ع 56، و25.
- وكذلك مجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 49.
114. م ش، ع 1/13، و20.
115. دفتر مهم رقم 22، صحيفة 186 187، حكم رقم 360، المركز الوطني للأرشيف بالجزائر.
116. مجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، وثيقة 53.
117. نفسها، وثيقة 6.
118. م ش، ع 1/14، و102.

119. م ش، ع 1، و 11.

ولمزيد من التوضيح راجع. ع 1/26، و 27- ع 1/14، و 67.

120. م ش، ع 1/14، و 42.

121. م ش، ع 99-100، و 46.

122. م ش، ع 99-100، و 26.

123. م ش، ع 104-105، و 234.

124. م ش، ع 58، و 213.

125. م ش، ع 58، و 97.

126. م ش، ع 104-105، و 230.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الهام الذي مارسه القضاء في الجزائر أثناء العهد العثماني، كما بينا محيرات وخصائص السلطة القضائية، مما دفعنا إلى دراسة النظم القضائي في الدولة العثمانية مبررين أهم الإصلاحات التي طبقت عليه باعتبار أن هذه الدولة كانت تحمل راية الخلافة الإسلامية، فكان من الضروري معرفة نظامها القضائي لتحديد معالم القضاء الجزائري آنذاك باعتبار أن الجزائر كانت جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة، وقد توصلنا إلى نتيجة هامة مفادها أن القضاء العثماني بدأ قضاءً شرعياً يركز على تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد، غير أنه عرف بعض التغيرات بعد ذلك بظهور القضاء الوضعي الذي أخذ كثيراً من بنوده من القضاء الأوروبي، وقد تزامن ذلك مع فترة الإصلاحات التي عرفتها هذه الدولة، إلا أن الجزائر كانت قد خضعت للإحتلال الفرنسي وبالتالي لم تشهد هذه الإصلاحات والتحولات.

كما عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية ظهور ملهين في الممارسة القضائية، المذهب المالكي الذي كان مذهب أغلبية السكان، والمذهب الحنفي الذي استقله العثمانيون معهم وجعلوه ملههم في الأحكام القضائية، وقد استلهم ذلك توظيف قاضين، الأول حنفي والثاني مالكي، إلى جانب مفتي لكل مذهب من الملتهين. وللإشارة فإن منصب المفتي أصبح منصباً رسمياً يخضع صاحبه للتعين ويمارس مهامه مقابل أجر يتقاضاه من حكومة الإيالة، وكان الإفتاء قبل مجيء العثمانيين عملاً تطوعياً يمارسه أهل العلم والفقهاء دون أي مقابل مالي.

وما نجد الإشارة إليه، أن العثمانيين مارسوا نوعاً من الحرية القضائية، فكان السكان أحراراً في طرح قضاياهم على أي قاض شاؤوا، مالكي أو حنفي، وقد يلجأون إلى طرح قضاياهم مرات عديدة إذا لم يحصلوا على حكم يرضيهم. أما إذا صدر الحكم عليه بالظلم فإنه يلجأ إلى طرح قضيته أمام الباشا في العاصمة أو الباي في الأقاليم الثلاثة، ومن ثم تطرح القضية على المجلس العلمي المكون من مفتي وقاضيا المذهبين، لتدرس القضية من كل جوانبها ويتم التوصل إلى حكم نهائي، غير أن وظيفة هذا المجلس لم تكن إلا استشارية فقط، والقاضي الحنفي هو الذي كانت له صلاحية إصدار الحكم المطلق عليه داخل المجلس. كما تظهر هذه الحرية في منح القبائل البعيدة عن المدن حرية في ممارسة قضائهم العربي المستمد من عاداتها وتقاليدها.

ولم تقتصر هذه الحرية على المسلمين فحسب، بل شملت غير المسلمين من أهل الذمة الذي عاشوا في الجزائر، فكانت لهم محاكمهم الخاصة وقضاة، وقد يلجأون إلى طرح قضاياهم على الباشا أو الحاكم

الإسلامية التي وحدوا فيها في قصاصاً عدلاً وإصافاً أكثر مما وجدوه لدى قصاصهم، ويظهر ذلك جلياً في كثرة العقود التي حررها موقوفو الخواص الإسلامية والتي يكون أطرافها أشخاص من أهل الذمة.

وإذا صح مسؤولية الإبالة السكان بمختلف انتماءاتهم حرية ممارسة القصاص، فإنهم أظهروا مقابل ذلك صرامة وشدة فيما يخص القضايا ذات العلاقة بالجواب الأمية وحقوق الناس، كقضايا الخمر والجرائم، فطبقوا نظام عقاب صارماً كانت له نتائج جد إيجابية على حياة السكان، مما أدى إلى انتشار الأمن وبذرة الجرائم بكل أشكالها، هم الاستمرار والظمانية في الأرواح والممتلكات والأعراض، وقد أشاد بهذا الوصف كثير ممن زاروا الجزائر آنذاك.

وما توصلنا إليه فيما يخص عمل القصاص، أن تعين هؤلاء حصص لمقاييس وشروط، رغم أنها كانت لا تعترم في كل الأحيان، كما أن البقاء في مصابهم كان محدداً بفترة زمنية اختلفت من قاص لآخر إذ وجد من القصاص من مارسوا الوظيفة لأكثر من عشرين سنة، ومنهم من كان يتولى الوظيفة ثم يعزل ثم يعاد تعيينه أمّا إذا أحل أحدهم بواحه أو أحدث أمراً ما فإن مصيره كان القتل وفي أهول الأحوال العزل، لكن رغم كل المحاطر فإن العلماء كانوا يتأفسون على تولي المصّب لما يدره عليهم من أموال واعتبارات أهمها الأحرار التي يظهر أنها لم تكن تلبّي متطلبات المعيشية، مما أدى إلى انتشار ظاهرة خطيرة بين رجال القصاص، إنها ظاهرة الرشوة التي أشارت إليها كثير من المصادر، فكان بعض القصاص يأخذونها من المتخاصمين ثم يصدرون أحكامهم لصالح من يدفع أكثر، غير أن هذه الظاهرة لم تكن عامة بل وجد من القصاص من كان يتقي الله ويتحكم بالعدل مهما كانت الظروف.

وما يجب إبرازه أن كثيراً من القصاص تمسوا بحظوة لدى الياشوات، فقرّبوهم إليهم وجعلوهم من مستشاريهم، فأصبحوا يكلموهم بكثير من المهام الدبلوماسية حيث يرسلوهم في مهام خطيرة ومضوية، وغالباً ما كانوا يحضرون فيما كلموا به من مهام. كما كان لهم دور كبير في تحييد البلاد الكثير من الأهوال والحروب بعد تدخلهم لعقد معاهدات الصلح بين الحكومة والثوار من القبائل لأن كلمتهم كانت مسموعة ومكانتهم محترمة من طرف الجميع.

أمّا فيما يخص المستوى العلمي لرجال القصاص فحددنا صعيين، الصف الأول كان ذا مستوى علمي عال، فمارس وظيفته بكل كفاءة وحذرة وبرز في شتى مجالات العلوم، فترك لنا مؤلفات كثيرة أمّا الصف الثاني من القصاص فيشمل أولئك الذين لم يكن لهم أي مستوى علمي يذكر، وتمسكوا من تولي الوظيفة نتيجة ظروف خاصة ساعدتهم على ذلك، فكانت أحكامهم لا تخضع لأي احتياط، وإنما هي تكرار لأحكام أصدرها قصاص آخرون في قضايا مشابهة.

ظاهرة أخرى توصلت إليها الدراسة، إنها تلك الصلاحيات القضائية التي تمتع بها عدد كبير من موظفي الإيالة من غير القضاة، فإذا كان القاضي ينظر في القضايا الشرعية فإن قضايا الجنيح والجرائم كانت من اختصاص عدد من الموظفين على رأسهم الباشا، فأصبح كل موظف ينظر في القضايا المطروحة عليه في مجال تخصصه من حصومات وجنيح وجرائم، والغرض من كل ذلك تقادي طول الانتظار والعراقل التي قد يواجهها السكان لطرح قضاياهم.

وكان السكان يلجأون إلى طرح قضاياهم على القاضي الذي يرون أن حكمه يتماشى مع أغراضهم، ومثال ذلك أنهم إذا أرادوا وقف بعض ممتلكاتهم ولقوا أهليا يلجأون إلى القاضي الحنفي باعتبار أن المذهب الحنفي يميز هذا النوع من الوقف عكس المذهب المالكي الذي كان يشدد على توجيه الوقف إلى الجهة التي أوقف عليها.

وعموما فإن القضاء الجزائري في العهد العثماني انفراد بمقتضى منها أن الأطراف كانت تعرض قضاياها بأنفسها دون اللجوء إلى المحامي الذي لم يكن معروفا آنذاك، وكانت المحاكمات تتم دون مقابل مالي سق يسهل على كل الناس طرح قضاياهم، أما أحكام القضاة فكانت سريعة ونافذة إلا في القضايا المعقدة التي تحتاج إلى الرجوع والبحث في كتب الفقه.

ومما يجب ذكره كذلك، أن دراسة القضاء مكتنا من إعطاء نظرة شاملة على الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري آنذاك من خلال أشكال القضايا التي كانت تطرح أمام القضاة، كما تبين لنا مستوى الثروة الذي ساد بين أفراد المجتمع بإلقاء نظرة على حجم المعاملات التجارية من بيع وشراء وإقراض ووقف للممتلكات، سواء ولقوا أهليا أو غيرهم، كما مكتنا من إلقاء نظرة على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات عن طريق الزواج والطلاق والحصومات والعتق وغيرها. وهكذا توصلنا إلى إعطاء نظرة على المجتمع الجزائري في شتى المجالات.

الملاحق

الملاحق

1/ غاذج لكيفية تحرير عقود النكاح والطلاق:

1. عقد نكاح بكر يزوجها والدها:

الحمد لله تزوج على بركة الله وحسن عفوهِ وتوفيقهِ الجميل وعنه فلان بن فلان الفلاني فلانة بنت فلان الفلاني البكر في حجر والدها المذكور وقت ولايته... على صداق مبلغ لقمه كذا ومبلغ كاليه مقسط لها بالسواء والاعتدال على أعقاب كذا من تاريخه لا براءة له من ذلك إلا بالتواجب تزوجها على الكتاب والسنة وعلى ما جاء في محكم القرآن من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان أنكحه إياها والدها المذكور بما ملكه الله تعالى من أمرها وجعل يده من العقد عليها والظر لها وقبل الزوج المذكور والتزم عارفا قدره شهد على إشهاد الزوج الناكح والولي النكح المذكورين عنهما فيه وهما بحال صحة وطوع وجوار وعرفه هما تعريفاً كافياً وفي كذا.

2. عقد البكر البتمة المهيمة:

تزوج على بركة الله وتوفيقهِ الجميل وعنه فلان بن فلان الفلاني فلانة بنت فلان الفلاني البكر البتمة المهيمة البالغ في سنّها الحل للنكاح على صداق مبارك مبلغ لقمه كذا ومبلغ كاليه كذا مقسطاً عليه بالسواء والاعتدال على كذا من تاريخه لا براءة له من ذلك إلا بالتواجب والدليل الواضح والبرهان اللابح... أنكحه إياها أمورها بعد أن استعنت في ذلك كما يجب وأعلنت بالنكاح المذكور.... وأن إذناً في ذلك صحتها فصحت عند ذلك حتى فهم منه قبولها ورضاها وقبل الناكح المذكور والتزم عارفا قدره شهد على إشهاد الزوج الناكح والولي النكح المذكورين بما فيه عنهما فيه وهما بحال الصحة والجواز والطوع حضر الإشهاد المذكور.

3. عقد نكاح ثيب:

وأما إن كانت ثيباً أو متوفى عنها قتلت مطلقة بواحدة (كذا) من فلان أو متوفى عنها فلان حلاً للنكاح وتأتي على ما تقدم إلى قوله أنكحه إياها فلان يانها ورضاهما وتفويضها ذلك إليه وقبله النكاح المذكور والتزم على ما قدره شهد على الزوج النكاح والولي النكاح والزوجة الثلاثة المذكورين بالمذكور عنهم فيه وهم بحال صحة وطوع وجواز وعرفهم أو عرف بهم في كذا.

المصدر: مجهول، مجموعة عقود نكاح، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1362.

1. عقد نكاح بكر في حجر والدتها:

أنكح فلان بن فلان الفلاني ابنه فلان الصغير في حجره وولاية نظره فلانة بنت فلان الفلاني الصغيرة في حجر أبيها المذكور وولاية نظره بصداق ومقطع (كذا) وأجل مبلغ جميعه كذا العاجل منه كذا تحمله فلان عن ابنه المذكور ودفعه عنه إلى فلان وقبضه منه فلان لابنته المذكورة ليجهرها به إلى زوجها المزعوم والأحل كذا إلزامي فلان ابنه فلان إلى أجل كذا والزعمه أيضا على.... له لزوجته المذكورة شروطا كذا وكذا إلى آخره ثم تقول أنكحها إياه... المذكور بكرا عزرا صغيرة في حجره...

2. عقد نكاح كتابية:

تكب الحضر على ما تقدم فإن كان لها ولي قلت أنكحه إياها أخوها، شقيقها النصراني أو اليهودي وإن لم يكن لها ولي قلت أنكحه إياها فلان بن فلان الأسقف بعد أن فوجئت ذلك إليه إذا لم يكن لها ولي ورضيت بالزوج المذكور وعلمت أنه مسلم يلزمها الاغتسال له من الحيض والنفاس ويجهرها على ذلك فرضيت به على ذلك.... وأطاعت حرمت أكل ما يحرم عليه وأن لا تقرب ما يحرمه قربه للمسلم وهي خلوة من الزوج والعدة صحيحة الجسم والعقل فإذا أرصت فلا يكون الشهود إلا مسلمين.

3. عقد طلاق:

طلق فلان بن فلان الفلاني زوجه فلانة ابنة فلان الفلاني قبل البناء عليها طلقة واحدة ملكت بها أمرها وقطعت عصبة النكاح بينهما.

4. عقد مراجعة في طلاق بالن:

راجع فلان بن فلان الفلاني زوجه فلانة ابنة فلان الفلاني بعد (?) بطلقة واحدة ملكت بها أمرها (؟) منها في العدة بكلمة الله تعالى وعلى سنة محمد رسوله صلى الله عليه وسلم ولتكون عنده بأمانه الله تبارك وتعالى وبما أخذه الله عز وجل للزوجات على أزواجهن المسلمين من إمساك بحروف أو تسريح بإحسان على أن يذل لها في هذه المراجعة كذا إلى أجل كذا وعلى شروطها المتقدمة عليه في كتاب

صداقتها وهي كذا رجعتها إليه ولها قلان يادها ورصاها وتقرصها إليه أن ما شهد على إشهد المراجع
قلان والمراجع قلان والمرجوعة قلانة المذكورين على القسم.

المصدر: مجهول. عماد لعقود. مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1363.

ب/ عماد لعقود قصاية حررها موقوف المحكمين. المالكية والخصة.

1. فريضة (مراث):

بعد أن توفيت وصارت إلى عفو الله وعفوانه الولية بموتة بت الكاتب عيسى عن بعها المعظم
السيد الحاج علي بن قاسم وغصها ابن ابنها عيشوشة بت محمد وهو الولد مصطفى بن خليل عمه
المكرم عمر يولدش بن محمد بالتقدم الشرعي أعزّه الله ممن يجب حسبما التقديم برسم بيده بشهادة
شاهدي مهما وذلك على المذهب الحنفي والطريق العماني رضي الله عنه وصحت الفريضة بيهما من
اثني لكل واحد مهما نصفها وتلك حملتها ومما حلفته المالككة موروثا عنها جميع أسباب لباسها وأثاث
بيتها بيع الجميع بسوق الدلالة داخل محروسة الجزائر بعد الداء على كل حاجة عينا عيا ووقوفها على
آخر مراد فيها بما تجمل من أثاتها ما قدره ثمانية وثلاثون ريالاً وبيع بالخوش الغيس على يد الوكيل
والروح المذكورين ما فيه من بقر وغنم ما قدره مائتا ريالاً ثمان وأربع ريالات وبيع القمح بما قدره ثمانية
وستون ريالاً وبيع الشعير بمائة ريال واحدة وأربعة وعشرون ريالاً وقومت الدار المحلقة عنها الكابة
عقربة من الخانوت الغربية أعلا كوشة الدلان سد الجبل بما قدره ثلاثمائة ريالاً تجمل من جميع ما ذكر
بالإضافة ما قدره سبعمائة ريالاً موحدة وأربعة وثلاثون ريالاً خرج من ذلك في دين عليها لغاصبها
مصطفى المذكور بذكر بعها الحاج علي المذكور ما قدره أربعة وسبعون ريالاً موحدة وفي سداد قاضي
وأجرة كب وضروريات احتج إليها سبعة وعشرون ريالاً وفي تجهيرها وصدة عليها ما قدره أربعة
وأربعون ريالاً وفي عرامة لكاتب الررع ما قدره ريالان إثنا تجمل من جميع الخارج بالإضافة ما قدره مائة
ريال واحدة وسبعة وأربعون ريالاً اسقط الخارج المذكور من المحمل المسطور بقي لقسم بين من ذكر بعد
مراعاة الخارج قدره خمسمائة ريالاً سبعة وثمانون ريالاً قسمت بينهم على حسب فريضتهم الموقومة باب
كل واحد مهما ما قدره مائتا ريالاً ثمان وثلاثة وتسعون ريالاً بتقديم العوقاية ونصف ريال قضى الحاج
عيسى المذكور جميع ما به في جميع ما ذكر وفي شطر الدار المذكورة المقومة على الولد مصطفى باعتباره
القض النام أصيب سباب الإبن إلى ذيه المذكور ما قدره أربع مائة ريالاً وثمان ريالات بعد أن خلصت له
جميع الدار المذكورة الخلوص النام إلى أن يبلغ مبلغ القيص لنفسه وذلك كله بذكر المقدم المذكور وتعاصل
الروح والمقدم في جميع متروك المالككة المذكورة معاصلة تامة آتية على القليل والكثير والتائه والخطر
بحيث لم يبق لكل واحد منهم قبل الآخر في جميع ما ذكر بقية حق ولا دعوى ولا مطلب أصلاً بوجه ولا

حال بما وعلى ما ذكر من ذكر بقية حق ولا دعوى ولا مطلب أصلا بوجه ولا حال بما وعلى ما ذكر
من ذكر على نحو ما بين وسطر قيد شهادته هنا بتاريخ أواخر رجب عام خمسين ومائة وألف.

[توقيع الشهود]

س.م.ش، ع 51، و20

2. مصطفى باشا يوقف حانوتا وقفهما أهليا:

الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم المصطفى فخر ملوك المعظام مولانا السيد مصطفى باشا
بمحروسة الجزائر في التاريخ ابن المرحوم السيد إبراهيم المذكور في الرسم المحقق هنا به تلك جميع جلسة
الخانوت الكائنة بسوق الخاشية الثانية على يسار الخابط من سوق السمن المذكورة... كذلك أشهد الآن
السيد مصطفى باشا المالك المذكور شهيداً على نفسه الكريمة على لسان ترجمانه السيد الحاج العربي بن
الحاج محمد والسيد محمد... أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الجلسة المذكورة لخيران العمل بذلك ابتداء
على نفسه بفلتها مدة حياته مقلداً في ذلك بعض أئمة مله مله الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي
الله عنه وأرضاه وبعد وفاته يرجع الحبس المذكور حسبا ووقفها على أولاده الموجودين الآن وهم السيد
إبراهيم والسيد محمد والسيدة عائشة وعلى زوجته السيدة عائشة بنت عبد الله كروية عن أولاده سواء
تأيمت أو تزوجت دون ذريتها من غيره فإن ماتت ف يرجع منها للأولاد الحبس المذكور وعلى ما تزايد له
من الذكور والإناث بقية عمره إن قدر الله بذلك الذكر والأنثى في ذلك سواء في كل طبقة من الطبقات
وعلى ذرية ذريتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام على النحو المذكور ولا يدخل في ذلك إلا
رفع وجود الأب ولا الطبقة السفلى مع وجود العليا ومن مات منهم عن ذرية فلذريته ومن لم يخلف ذرية
رجع نصيبه لإخوته إن كان له إخوة فإن لم يكن له إخوة فللمن في درجته من الحبس عليهم ومن مات قبل
وصول الحبس إليه عن ذريته فلذريته يقومون على النحو المذكور فإن انقرضوا عن آخرهم وأثر الحما
على جميعهم رفيعهم ووصيهم يرجع الحبس المذكور حسبا ووقفها على فقراء الحرمين الشريفين مكة
المشرقة والمدينة المنورة زادهما الله شرفاً وتكرماً ومهابة وتعظيماً يتضاف ذلك لسائر الأوقاف الموقوفة
عليهما بعد التبعية بإصلاح ما تستدام به منفعة الحبس المذكور من مستضع ومرفق وحق داخلاً وخارجاً ما
عد منه ونسب إليه قديماً وحديثاً إليه تحبسا تاماً مؤبداً ووقفها دائماً مسرماً لا يبدل عن حاله ولا يغير عن
سبله ومثاله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره فإثم
حسبه وسأله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع الحبس المذكور عن
الحبس المسطور يد الملك ورضع يد الخيرة له ولمن عناه وللمرجع المعين المذكور وشهد على من ذكر بما
ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجارية شرعاً وعرفه بتاريخ أوائل شوال عام أربعة عشر ومائتين

وَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّاهِرِ وَفَّقَهُ اللَّهُ بِمَنْهُ وَعَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَفَّقَهُ اللَّهُ بِمَنْهُ وَبَصَّ حُطَّابُ الْقَاضِي صَحَّ مَا فِيهِ مِنْ
وَقُوعِ الْوُقُوفِ وَأَنَا حَكَمْتُ بِصَحِّهِ كَبِهَ السَّيِّدُ ... إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَاضِي الْجَزَائِرِ عَلَى عَهْدِهِ.

س.م.ش، ع 28، و9

3. محمد باشا يوقف فندقاً (إصطبل) وقفنا غيرياً:

الحمد لله أشهد الأمير المحام فخر الدولة ومعدن الخير والخيرات السيد محمد باشا أسعده الله تعالى
ونصره وبلغه في الدارين من الخيرات ما شاء شهيداً على نفسه الكريمة آله حمس ووقف الله تعالى جميع
الفندق المعة لربط الدواب الكاين خارج باب عزون أحد أبواب محرومة الجزائر المحمية بالله تعالى الذي
أحدث بناءه الأمير المذكور المقابل لباب الكنيسة بجميع ما اشتمل عليه الفندق من بيوت ومنافع كائنة
ومعدنة داخله وخارجه وما عد منه وما نسب إليه تحبباً تلمها صابراً دائماً مسعرداً على العيون بنضاف
ذلك لسائر الأوقاف الموقوفة عليها أي ساقية العيون وجعل النظر في ذلك لو كمل ساقية العيون بصرف
خلة الفندق المذكور في ذلك قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسم إن الله يجزي المتصدقين ولا
يضيع أجر من أحسن عملاً فمن بدل أو غير فيما ذكر فإله حمس وسابله ومتولي الانتظام منه وسيعلم
الذين ظلموا أي منقلب يتقلبون ورفع الحمس المذكور على الحمس يد الملك ووضع يد الحياة كما ذكر
وشهد عليه أسعده الله تعالى وهو على أكمل حال وأولى مقال بتاريخ أواسط مجادى الأولى من عام أحد
وثمانين ومائة وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام.

س.م.ش، ع 1، و20

4. زواج:

الحمد لله باشكامة الحقة تزوج على بركة الله تعالى وتوفيقه وعلى منهاج الشرع القويم وطريقه المكرم مهدي.... مملوك السيد نعمان خوجة محطوته وكريمته الولية سعادة مملوكة الولية فاطمة زوجة نعمان خوجة المذكور الصداق خمسة وأربعون ريالاً كلّها دراهم صفاراً لا غير يقدها قبل البناء بها شطر العدد المذكور وباسم الكالي وحكمه الشطر الباقي من العدد المذكور ويؤديه لها لمضي أربعة أعوام آتية من التاريخ لا براءة له إلا بالواجب شرعاً أنكحها إياه بما سمى المكرم الحاج محمد التركي وكيل الخرج ابن خليل بتوكيل سيدتها المذكورة على ذلك وقبل له سيده الحاطب له نعمان خوجة المذكور النكاح المسطور وارتضاه له فم النكاح فيه وسطر والكلّ بحال الكمال الإشهاد عليه وعرفه بتاريخ أوائل شوال عام تسعة وثلاثين ومائتين وألف.

[توليح الشهود]

م.م.ش. ع 108-109، و60

5. طلاق:

الحمد لله بعد أن طلق المكرم عبد القادر المازوي زوجته الولية حنيفة بنت القنداقجي حرة.. ولم يذكر دين المطلقة المرقومة في المشار إليه (عقد الطلاق) وقد كان ترتب عليه كالي صداق المطلقة المرقومة بلزمة مطلقها المرقوم وقدره سبعة دنانير عدا ربع الدينار صرف كل دينار ثمانية عشر ريالاً دراهم صفار... قبض وكيلها أب المطلقة المرقومة من المطلق المذكور دينارين اثنين من النعت المزبور كما ترتب عليه أيضاً ثمن قفطان المطلقة وقدره اثني عشرة ديناراً من النعت أيضاً فكانت جميع ما للزوجة خمسة عشرة ديناراً من نعت ما رقم... طلب وكيل المطلقة سي عمار الزيتوني من المطلق أن يؤديه جميع ما بلزمته فامتنع منه امتناعاً كلياً لعقره وقلة ما بيده فحينئذ طلباً كلياً من الوكيل والمطلق من الشيخ القاضي أعزّه الله... أن يفرض لهما نفقة... فأجابهما لذلك وفرض لهما دينارين اثنين من النعت في راتب ابتناؤهم من الراتب الآتي بعد التاريخ دينار واحد مما ذكر في مقابلة الدين المرقوم ودينار في مقابلة النفقة فرص عدل وسداد بحسب السعر والوقت وأواخر محرم الحرام عام ثلاثة وثلاثين ومائتين وألف.

[م.م.ش. ع 104-105، و232]

6. عنق أمة:

الحمد لله أشهد المكرم.. السيد الحاج محمد وكيل باي لطري كان بن الحسين الزبيدي نسبا شهيديه على نفسه أنه عنق جميع الأمة المسماة رقية الصغيرة المربعة... عنقا حايراً ناجزاً أطلقها به من

حبل الرّق والعبودية وألحقها بحرائر المسلمات فيما نحن وعليهنّ قذهب حيث شاءت لا سبيل لأحد من خلق الله عليها... رجاء أن يعق الله بكلّ عضو فيها عضوا من معقها من النار كما جاء في صحيح الأخبار عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم أثناء الليل وأطراف النهار قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم إنّ الله يميز المصلقين ولا يضيع أجر المحسنين شهد عليه بذلك وهو بالحالة الجائزة شرعا وعرفه وطولع في ذلك الشيخ الإمام العالم العلامة وهو السيد [طابع] ومصدده فوافق على ذلك بتاريخ أواخر جمادى الثانية عام أربعة وأربعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى الصحة.

[توقيع الشهيد]

س.م.ش، ع 3، و64

7. وصية:

الحمد لله حضر بمحضر شهيديه وبما حكمته المالكية أمام قاضيهما الشيخ الممام العالم العلامة وهو [توقيع] ومصدده المكرم يوسف صانع باش جراح... وأشهدهما على نفسه أنه إن أتاه أجله المصوم وتوفيها الحى القيوم فالوصي على ابنه إبراهيم والدته الولية الزهراء بنت السيد الصادق المقاسي تنظر له في جميع أموره وكافة أسبابه وشؤون عسى العموم والشمول والاستفراق والإطلاق من غير معارض لها في ذلك ولا منازع ولا مراجع أصلا طال الزمان أو قصر وشهد عليه بذلك وهو بالحالة الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ غرة ليلة الحرام الزهر من عام سبعة ومائتين وألف عبيد ربه [توقيع الشهود - مصطفى وموسى].

س.م.ش، ع 1، و26

8. عناء:

الحمد لله... بعد أن تعين حسبا ووقفا من أوقاف مسجد سيدي محمد بن علي... جميع النوبة الكائنة قرب المسجد المذكور سند الجبل بمحروسة الجزائر وقدمت النوبة المذكورة وسقطت كلها وتعطلت منفعتها وصار لا ينتفع بها بالكلية وعجز إمام المسجد المذكور عن إقامتها لضعف أوقاف المسجد المذكور وهو العالم الأجل الفاضل الأكمل السيد محمد قاضي بيت المال في التاريخ ابن المرحوم العالم العلامة السيد الحاج إبراهيم بن موسى به شهد ورام دفعها بالعناء لمن يقوم بينها ويؤدي له عددا في كلّ عام ورفع أمره في شأن ما ذكر إلى المجلس العلمي المتعقد بالجامع الأعظم عمره الله تعالى بذكره حضره الشيخان العقيهان العالمان العاملان الخطيبان البليغان المحققان المدققان السيدان وهما الفقير إليه سبحانه محمد بن عبد الرحمن عفا عنهما والفقير إليه تعالى علي بن الأمين لعنف هم أبقي الله جودهما ورجودهما

ورحم السلف الصالح آباءهما وجدودهما والشيخ الفقيه العالم العلامة النبيه الخير الزيه الصدر الأورحد
الوجه فخر القصات (كلاً) ومعدن الفضل والخيرات وهو أبو الحسن السيد إبراهيم أفاندي قاضي الحنفية
في التاريخ الواضح طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه والشيخ الإمام العالم العلامة القدوة الفهامة المدرس
المحقق المدقق قاضي المالكية في التاريخ وهو محمد بن أحمد وفقه الله بحته ولطف به أدام الله لهم الإسعاد
وبفقههم في الدارين غاية المراد وأعلمهم بما ذكر وبأن المكرم أحمد شاوش دار الإمارة العليا في التاريخ ابن
محمد أنزل له في عائلها تسعة ربالات دراهم صفاراً في كل عام آت من تاريخه على أن يحدث ما شاء من
البناء ويكون ملكاً من أملاكه وطلب منهم أسعدهم الله تعالى مسلماً شرعياً يتوصل به لما راعه من تثبيت
ذلك على الوجه المسطور فأجابوه إلى ذلك وأمره.....بإثبات السناد والقبطة في الثمن
المذكور فامتلأ أمرهم السعيد ورأيهم الرشيد وثبت ذلك لديهم بشهادة الكرام وهم الحاج محمد أمين
البنائين في التاريخ ابن محمد.... وأحمد البناء ابن محمد ومحمد البناء ابن الحاج وأحمد البناء ابن محمد نص
شهادتهم وأن القيمة المبذولة في عناء ساحة النورية المذكورة قيمة عدل وسناد لاغبين فيها.... بعد ثبوت
ما ذكر كما سطر أذن له في دفع ما ذكر لمن ذكر بما ذكر لمزجر (كلاً) ما ذكر إذا تاماً تلقاه منه شهيداً
وكان ذلك كذلك أشهد الآن السيد محمد الإمام المذكور في حق المسجد المذكور شهيداً على نفسه أنه
دفع ساحة النورية المذكورة للسيد أحمد شاوش المدلل المذكور بالعدد الذي قدره تسعة ربالات دراهم
صفاراً المزبور في كل عام من تاريخه كما سطر على أن يحدث بها ما شاء من البناء ويكون جميع ما يحدثه
بها ملكاً من أملاكه يتصرف به بأمواع التصرفات من غير معارض له في ذلك كما التزم السيد أحمد
المذكور بتبيان ما ذكر وبأداء العدد المزبور في كل عام من تاريخه على الدوام والاستمرار من ماله الخاص
به هو أو من يقوم مقامه التزاماً تاماً تلقاه منه شهيداً ثم سأل كل واحد منهما منهم صالة الله تعالى بالحكم
له بصحة العناء المذكور فأجابوهما إلى ذلك وأشاروا على السيد القاضي أبده الله تعالى بالحكم فأخذ ذلك
من قوهم وأشهد شهيداً على نفسه الكريمة أنه حكم لهما بذلك حكماً تاماً أنفذه وأمضاه وسوغه
وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنده موجه وتم لديه سبه ومحضر ياش يبابشي الموجه من قبل
العسكر المنصور لحضور المجلس الموقر شهد عليه حفظه الله تعالى بما نسب إليه فيه وعلى من ذكر بما ذكر
على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجائزة شرعاً وعرفه بتاريخ أوائل شعبان عام ثمانية عشر ومائتين
وآلف محمد بن عبد الرحمن وفقه الله بحته ومحمد بن الحاج علي وفقه الله بحته ونص خطاب القاضي الأمر
فيه كما ذكر بما ذكر... الله سبحانه وتعالى إبراهيم بن محمد القاضي في الجرائر عفا عنهما والكل شهد به
انتهت قابلها بأصلها المنقولة عنه فألفاهما نصاً سواء بسواء من حقق المقابلة بينهما والتصحيح كما يجب
وعلى صحة المقابلة فقط قيد بذلك شهادته هنا بتاريخ أواخر شعبان المبارك عام ثمانية عشر ومائتين وآلف

[توقيع الشهيد]

شهوده الموضوعه أسماءهم فيه إثر تاريخه يشهدون بمحضته ومعايتهم للبحيرة الكائنة بفحص العناصر الشهيرة ببلد شخوشة خارج بلد مليانة التي اكترها سالف السيد أحمد بن مرزوقة المحبة على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمنية... من ناظر ذلك السيد محمد الخولي وقتل فلما ولي الماسك وهو السيد مصطفى نظره في جميع الأوقاف فوجد البحيرة المذكورة أهملت إهمالا كليا أداها إلى الفقر عند ذلك أوقف عليها من تذكر أسماءهم فجزموا بما ذكر لدى متولي الواضع طابعه أعلاه فلما تحقق عنده رضى الله عنه الإهمال أشهد شهيديه أنه حكم برفع البحيرة المستورة من يد مكترها المذكور حكما تاما سوغه وارضاء وجوزه وأمضاه وأرجب العمل بمقتضاه صح بتاريخ تسعة وعشرين والـف.

[أسماء الشهود]

م.م.ش. ع 34، و78

10. خصام بين زوجين:

الحمد لله بعد أن إدعت الولية الزهراء بنت إبراهيم البليدي نسا على زوجها المكرم الحاج عمر مزول آغ... وأنه كان في السالف عن التاريخ بنحو خمسة وعشرين سنة يقبض كراء الأماكن المحبة عليها من أسلافها ويتصرف في ذلك المدة المستورة وتختلف جميع لم ننج من غلة الأماكن المزورة بلمته . وبقي جميع عمارة الحوش المحس عليها ممن ذكر المشتمل ذلك على بقر وغنم ودواب وخيل وزرع وناس وغير ذلك... زوجة حرافة هي له ومن ماله الخاص به واستهلاك الجميع بلمته كما ذكر وأنكرها في ذلك الحاج عمر الزوج المذكور إنكارا كليا محتجا عليها أنه كان حين إرادته السر إلى بيت الله الحرام .. دفع لها مائة دينار كتبها ثوبا عينا سلطانية على أن تنفق منها على نفسها وعلى ابنه منها ولم تذكر شيئا مما ذكر وأبرأته من ذلك بمحض أناس كثيرة والبقر المذكور وقع به (?) ولم يبق منه واحد والموجود الآن فهو له ومن ماله الخاص به مع جميع عمارة الحوش المزبور على زوجة لولية (كليا) وليس لها إلا كراء الأرض وله ينة تشهد له بذلك والمدعية المذكورة تذكر ذلك وتدعي ما ادعته أولا وكثر بين من ذكر النزاع والخصام لما كان إلا أن ترافعا معا في شأن ما ذكر أمام المجلس العلمي المتقد بالجامع الأعظم داخل محرومة الجزائر المحمية بالله تعالى عمره الله تعالى بذكره حضره الشيطان الفقيهان العالمان العالمان الخطيان البليغان المحققان المدققان السيدان وهما الفقير إليه سبحانه محمد بن محمود بن محمد بن حسين العنابي عفا عنهم بمه والفقير إلى الله سبحانه علي بن الأمين نطف بمه أبقي الله جودهما ووجودهما ورحم السلف الصالح آباءهما وجنودهما والشيخ الفقيه العالم العلامة النيه الخير الزيه الصدر الأوحد

الوجه فخر القصات (كلنا) ومعدن العسل والخيرات وهو أبو عبد الله السيد الحاج مفتاح الدين القاضي الخفية في التاريخ الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه والشيخ الإمام العالم العلامة القدوة الفهامة المدرس المحقق المدقق القاضي المالكية في التاريخ المسمى نفسه فيه معناه به (٢) أحسن الله إليه وهو السيد [توقيع] أدام الله لهم الإسعاد وبلغهم في الدارين غاية المراد وأدلى كل واحد منهما بدعونه المرقومة لديهم... فحيث نأمل السادات العلماء في القضية المذكورة تأملا كافيا وأمعنوا نظرهم فيها إمعانا شافيا فظهر لهم أيّلهم الله بدليل الشرع القويم والصراط الواضح المستقيم أن الأهل والأصلح بين من ذكر الصلح الذي سماه الله خير ووعد النبي صلى الله عليه وسلم أجرا لعدم ثبوت ما ذكر من الجانبين. . واصطلحا صلحا صفة أن الماية دينار الواحدة المسطورة الموضوعة تحت يد الزهرا المذكورة... الباقية إلى الآن هي لها ومن مالها الخاص بما مع جميع شطر العمارة الكاتبة الآن بالحوش المشار إليه المشتملة على ما ذكر قبل ذلك كل منهما ورضى به وجعله صلحا قاطعا لجميع الدعاوى كلها وحاسما لما ذكره ولا مزيد على ذلك ثم سأل كل واحد منهما من السادات العلماء أعزهم الله تعالى الحكم لما بصحة الصلح المذكور على الوجه المسطور فأجابوها إلى ذلك وأشاروا على السيد القاضي بالحكم فيها ذكر فأخذ ذلك من قولهم وأشهد شهيديه على نعمة الكريمة أنه حكم لما بذلك حكما تاما أنفذه وأمضاه وسوغه وارنضاه وأوجبه للعمل بمقتضاه صح عنه موجه وتمّ لديه سببه وبمحضر باش بياهاشي الموجه من قبل العسكر المنصور لحضور المجلس الموقر وشهد على السيد القاضي حفظه الله تعالى بما نسب إليه فيه وعلى من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجارية شرعا وعرف الزهرا بتعريف ابنها الشاب إبراهيم ابن محمد خوجة التعريف التام بتاريخ اليوم الثالث عشر من شوال الزهر من عام أربعة وثلاثين ومائتين وألف.

[توقيع الشهيد]

س.م.ش.، ع28، و6

11. إعراف بلين:

الحمد لله هذه نسخة رسم اعتراف ينقل هنا للحاجة إليه وللغفر به لص أوله الحمد لله بالهكمة المالكية أشهد المكرم الحاج عبد الكريم بن الحاج عبد السلام الراجحي به عرف التيطاوي نسا شهيديه على نفسه أن عليه وبماله وضمته للمكرم الحاج محمد بن السيد محمد بوشنايم ما قدره ألف ريال واحد وخمسة وخمسون ريالاً كلها فضية مئمة دراهم صفاراً ترتب جميع العدد المذكور له عليه من ثمن ابتاعه منه وأعلق ثمنه بدمته بذكره وإقراره لذلك الترتب التام يؤدي له جميع العدد المذكور لمضي عامين التين من التاريخ... وطولع في ذلك الشيخ الإمام وهو السيد محمد بن أحمد بن الحفاف به شهد وسنده موافق على جميع ذلك بتاريخ أوائل شهر رجب الفرد الأحد الزهر من عام تسعة عشر ومائتين وألف.

س.م.هـ، ع1/14، و138

12. لفقة يتيم:

الحمد لله فرض الشيخ القاضي أعزّه الله الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزّه وعلاه في لفقة يتيم إبراهيم بن المرحوم محمد الشريف بن عبد الصمد الخراز صناعة ستة ريالات ذراهم صفار في كلّ شهر محض ويأتي من تاريخه لما يستقبل فرض عدل ومداد بحسب الوقت والسعر والحال لا يقضي ولا يزداد إلا عند موجب النقص والإزدياد يقبض العدد حاضنه المكرم محمد بن عبد الصمد الخراز صناعة وشهد على الشيخ القاضي أيده الله بما نسب إليه بتاريخ أواسط رمضان المبارك من عام أربعة وثلاثين ومائتين وألف عبيد الله.

[توقيع الشهود]

س.م.ش.، ع 1/14، و 60

13. شراكة في حراثة أرض:

الحمد لله الذي يشهد به ويوضح أممازهم في تاريخه شاهدين بمضمونه ومعرفتهم الشاب موسى بن سي بو عبد الله معرفة تامة معجزة شرعا يشهدون لهما ويشهدون مع ذلك وآله هو الذي اشترى ثورا من أحمد عبد الرحمن وأتى به إلى بلاده في سوح التوب (كذا) واشترك المسعود بن الطيب في حراثة وزرع كلّ واحد ما يلزمه من الربيعة ولا يعلمون لأخته شركة معه في ذلك هكذا في علمهم ومقرر في ذهنهم لا يشكون فيه ولا يرتابون وعلى ذلك قيدت بشهادتهم مسؤولة منهم لسايلها بتاريخ أوائل حجة الحرام عام إحدى وعشرين ومائتين وألف.

[أسماء الشهود]

م.س.ش.، ع 104-105، و 230

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أ- الوثائق الأرشيفية والمخطوطة:

1. المركز الوطني للأرشيف الجزائري: (مراجع)

1.1. سجلات المحاكم الشرعية:

تحتوي رصيدا هاما من العقود القضائية مقسمة إلى مائة وثلاثة وخمسين علة، تغطي معظم العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي - أي من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر-، إلا أن معظم العقود تخص مدينة الجزائر وبعض المدن الأخرى كالبليدة ومليانة والمدينة.

أما طبيعة هذه العقود فتشمل تلك المتعلقة بالأوقاف، وتحمل النسبة الأكبر، إلى جانب عقود البيع والشراء، الزواج والطلاق، المعاوضة، الهبات، تقسيم التركات، مرافعات المجلس العلمي، وهي محررة سواء في المحكمة الحنفية أو المالكية. ولهذا كان اعتمادنا كبيرا عليها وأرقام العلب التي رجعنا إليها هي كالتالي: 1، 3، 2/13، 1/14، 2/14، 15، 2/18، 20، 1/122، 23، 1/26، 2/26، 28، 32، 34، 2/47، 51، 56، 58، 80-81، 95، 99-100، 104-105، 108-109، 109-110، 124، 141، 142، 143.

2.1. سجلات البايليك:

اعتمدنا على بعض العلب التي تحتوي معلومات قيمة حول أجور القضاة، وأصايا تتعلق بطائفة أهل اللمة.

- علة رقم 1- 2، سجل رقم 38: محاسبة رئيس الطائفة اليهودية والتجار اليهود بأسمائهم وبعض الأفراد الأجانب.

- علة رقم 329-347، سجل رقم 429: سجل يتضمن بيان رواتب رجال الدين والقضاء حسب الشهور.

3.1. وثائق خط هاجيون:

تشكل من عرائض ومراسلات بين الباب العالي وإيالة الجزائر، حاولنا أن نستبطن منها بعض الحقائق ذات الصلة بالجوانب القضائية.

- 1204/56096 هـ الأمر بشق امرأة في كبس

- 1205/11042 هـ الجزائريون يطلبون العفو عن شقي مجرم بشع لأنه يريد الخروج معهم للحرب والجهاد، السلطان يقبل.

- 1230/22518 هـ تولى الداي عمر باشا الحكم في الجزائر.

- 1231/22556 هـ تولى الداي حسين باشا الحكم في الجزائر.

4.1. وثائق دفتر مهم (مهمة دفتری):

عبارة عن مراسلات وأوامر (فرمانات) من السلطان العثماني إلى حكام وقضاة إيالة الجزائر، وقد اعتمدنا على النماذج التالية:

- دفتر رقم 21، حكم رقم 624: حكم إلى أمير أمراء الجزائر بالسعي للقبض وتأديب كل من ثبت خيانتة، وإصراره على إيقاظ الفتنة بين صفوف المسلمين.

- دفتر رقم 22، حكم رقم 360-252: حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب، يتضمن أمرا بالعمل على تأمين الطمأنينة والاستراحة لوعيا الولاية المذكورة، وعدم السماح لأصحاب الظلم على الأهالي خصوصا بعد وصول أخبار إلى المقام الهمايوني عن تعدي بعض قواعد الولاية على مكانها.

- دفتر رقم 22، أحكام رقم 360: حكم إلى الأمراء والقواد وأغوات الانكشارية بدم المباشي والبسائين اغيطة بسور مدينة الجزائر.

- دفتر رقم 23، حكم رقم 244: حكم إلى أمير أمراء الجزائر بتوزع المنعصات في حالة توفرها على المستحقين من فقراء المسلمين... كما يجب التنبه على القضاة والحكام بعدم التعالي إزاء توزيع المنعصات.

- دفتر رقم 23، حكم رقم 284: حكم إلى أمير أمراء الجزائر بالتحري في قضية اغتصاب أموال وأمتعة وكذا أجور فقراء الأندلس... ويعوجب ذلك يجب على المذكور العمل على رد الأموال المسلوقة إلى أصحابها في حالة إثبات الاغتصاب، ومن جهة أخرى إعفاء الفقراء من كافة التكاليف لمدة ثلاث سنوات وحمايتهم طيلة المدة المذكورة.

- دفتر رقم 24، حكم رقم 168: حكم إلى رمضان باشا أمير أمراء الجزائر، يتضمن أمرا بعدم التعدي على الرعايا والسمي لقرض الأمن في الولاية وذلك بناء على الشكوى التي بعث بها الأهالي إلى الباب العالي.

- دفتر رقم 24، حكم رقم 233: حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب، يتضمن ضرورة امتثال البدع في أوساط الولاية ومنع الظلم على الرعايا وعلم السماح للقواد بالاستيلاء على أموال الأهالي والعمل على إرجاعها إلى أصحابها.
- دفتر رقم 30، حكم رقم 469: حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب، بإرسال الوالي السابق رمضان إلى الباب العالي، ولي حالة وجود شكاوى ضده، يجب إحضار أصحابها إلى الأستاذة لاستعادة حقوقهم.
- دفتر رقم 30، حكم رقم 422: حكم إلى أمير أمراء وقاصي جزائر الغرب بالعمل على إنقاء القبض على فئة المفسدين، وحكم إلى قاضي جزائر الغرب بالتحقيق في قضية بيع أمير الأمراء السابق رمضان باشا لبعض الأراضي الميرة.
- دفتر رقم 30، حكم رقم 531: حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب النظر في مسألة هجرة بعض الرعايا لمساكنهم قاصدين مدنا أخرى والتحرري عن أوضاع تلك المجموعة، ومدى أداتهم للمستحققات المترتبة عليهم:
- دفتر رقم 48، حكم رقم 44: حكم إلى أمير أمراء الجزائر الغرب بالعمل على قمع الفساد ومعالجة المفسدين المخالفين للقوانين.
- دفتر رقم 48، حكم رقم 140: حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب بالعمل على توزيع الغنائم بالتساوي على المجاهدين من أجل إزالة الخلاف القائم بين طائفة الكراغلة وبعض المسؤولين في الإيالة المذكورة.
- دفتر رقم 48، حكم رقم 243: حكم إلى أمير أمراء الجزائر للنظر في مسألة الشكاوى المقدمة من أهالي الإيالة حول الظلم الواقع على طائفة الكراغلة فيما يخص المستحققات.
- دفتر رقم 58، حكم رقم 288: حكم شريف إلى قاضي الجزائر بالعمل على وضع سجل خاص بأسماء بحارة بعض الجرد والصريف بسفنتهم وذلك بموجب الشكاوى الخاصة بصياع بعض السفن وعدم معرفة أصحابها.

2. المكتبة الوطنية الجزائرية (م.و.ج.):

1.2. مجموعة وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية (قسم المخطوطات).

تتضمن مجموعة من الملفات، تحوي في طياتها عددا من العقود القصائية حررها القضاة المالكيون والأحناف في شق القضايا، مع الإشارة أن بعض العقود هي تكرار لعقود موجودة في سجلات المحاكم الشرعية، وقد اعتمدنا على المجموعات التالية:

- مجموعة 1641. عقود قضائية تتضمن قضايا متنوعة كالزواج والطلاق والأوقاف وغيرها

- مجموعة 2316: نفسه

- مجموعة 3203: نفسه.

- مجموعة 3204: نفسه.

- مجموعة 3205: نفسه.

- مجموعة 3190، الملف الأول: نفسه.

ب. المخطوطات:

1. باللغة العربية:

- ابن سهل عيسى أبو الأصبع بن عبد الله الأسدي، الإعلام بنوازل الأحكام، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1332.

- مجهول، مجموعة عقود نكاح، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1362.

- مجهول، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1364

- مجهول، شاذج لعقود، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1363.

- مجهول، قانون الأسواق، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1378.

- مجموعة رسائل أحمد باي، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1642.

- محمد، الحنفي، فتوى في إحراق اليهود والنصارى، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 2198.

2. باللغة الأجنبية:

Description abrégée de la ville et état d'Alger, présenté à mon seigneur philippeaux secrétaire d'état l'an 1695 Manuscrit n° 3303/35 à la bibliothèque nationale d'Alger.

جـ. المصادر المطبوعة:

1. باللغة العربية:

- ابن الميارك، أحمد العطار، تاريخ قسنطينة (تحقيق بونار رابح)، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، بدون تاريخ.
- ابن مريم، الملقب المديوني التلمساني أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، البتان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان (تقديم طالب عبد الرحمن)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد، الحسبة ومسؤولية الحكومات الإسلامية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الجليل، بيروت، بدون تاريخ.
- الجزائري، محمد أبو راس العسكري، فتح الإله ومثته في التحدث بفضل ربي ونعمته (تحقيق وضبط وتعليق محمد بن عبد الكريم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- الجزائري، عبد الرزاق بن حمادوش، الرحلة - المسماة: لسان المقال في النبا عن النسب والحسب والحال (تقديم وتحقيق وتعليق سعد الله أبو القاسم)، إصدارات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1983.
- الورتلاني، الحسين بن محمد، نزهة الأقطار في فضل علم التاريخ والأخبار - أو الرحلة الورتلانية - (تصحيح ابن أبي شنب محمد)، مطبعة بير فونتانا، الجزائر، 1908.
- الزهار، أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشرف الجزائر (تحقيق المصطفى أحمد توفيق)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- الزباني، أبو القاسم، الترجمة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا (تحقيق الفيلالي عبد الكريم)، الطبعة الثانية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1991.
- الزباني، محمد بن يوسف، دليل الحيران وأيس السهران في أخبار مدينة وهران (تحقيق وتقديم البوعبدلي المهدي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، أدب القاضي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1974.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994.

- الطامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية (تحقيق حقي إحسان)، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، 1986.

- مالك، بن أنس، الموطأ، دار الحديث، القاهرة، 1992.

- العنابي، محمد بن محمود بن، السعي محمود في نظام الجنود (تقديم وتحقيق الجزائري محمد بن عبد الكريم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

- الصكون، عبد الكريم، مشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية (تقديم وتحقيق وتعليق سعد الله أبو القاسم)، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

- الرازي، أبو عبد الله عمر بن الحسين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (تحقيق النجار علي سامي)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.

- الراشدي، بن سحنون أحمد بن محمد بن علي، الفهر الجماني في إتمام الفهر الوهراني (تحقيق وتقديم البرعبدلي المهدي)، منشورات وزارة التعليم الأصلي، سلسلة التراث، قسنطينة، 1973.

- الشويهد، عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117 هـ/1695-1705م (تحقيق وتقديم وتعليق سعيدوني ناصر الدين)، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

- التنيقي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الدياج، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- حوجة، حمدان بن عثمان، المرآة (تقديم وتعرريب وتحقيق الزبير العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

2. المصادر المخرجة-

- بفايفر، سيمون، مذكرات أولمقة تاريخية عن الجزائر (تقديم وتعرريب حودو أبو العبيد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- كانكارت، لياندر، مذكرات أسير الداوي كانكارت قنصل أمريكا في المغرب (ترجمة وتعليق وتقديم العربي اسماعيل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- شالر، ولیم، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 (تعرريب وتعليق وتقديم العربي اسماعيل)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

3. باللغة الأجنبية:

- Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique. Rédigé au dépôt général de la guerre, 2^{ème} édition, Paris, 1830.
- Boutin, Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, publié par Esque Gabriel, Librairie de la société de l'histoire de France, Paris, 1927.
- Clausolles (R.S.). L'Algérie pittoresque ou histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, imprimerie D.J.B., PAYA, Editeur, Toulouse, 1843.
- Genty de Bussy (M.P.). De l'établissement des français dans la régence d'Alger, 2T, 2^{ème} édition, Paris, 1839.
- Gramaye, Jean-Baptiste. Alger aux XVIe - XVIIe siècle (annoté par Ben Mansour Abd-El-Hadi), les éditions du CERF, Paris, 1998.
- Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, Piltan librairie, Paris, 1830.
- Laugier, de Tassy. Histoire du royaume d'Alger (1724), édition Loysol, Paris, 1992.
- Peyssonnel (J.A.). Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, édition la découverte, Paris, 1987.
- Renaudot (M.). Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, 2^{ème} édition. Librairie universelle de P. Monge Aîné, Paris, 1830.
- De Rocqueville (le Sieur). Relation des mœurs et du gouvernement des turcs d'Alger, chez oliviers Verennes, au palais dans la salle royale, Paris, M.D.C LXXV.
- Shaw (D'). Voyage dans la régence d'Alger (Traduit de l'Anglais par J.Mac Carthy), 2^{ème} édition, édition Bouslama, Tunis, 1980.
- Tachrifat. Recueil de notice historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger (Publié par Devouix Albert), Imprimerie du gouvernement, Alger, 1852.
- Venture de Paradis (Jean-Michel). Tunis et Alger au XVIIIe siècle (mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuq), édition Sindbad, Paris, 1982.

د. المراجع:

1. باللغة العربية:

■ ابن حموش مصطفى أحمد:

- "المدينة والسلطة في الإسلام" نموذج الجزائر في العهد العثماني، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ودار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.
- فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956 هـ/1579م-1246 هـ/1830م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000.

- أكمل الدين إحسان أوغلي، محمد عاكف آيدين، كمال يكند يللي، فريدون آجج، محمد إيشري، مباحات كوتوك أوغلي، إيلر أورتاوي، عبد القادر أورخان، بهاء الدين يدي يلدير، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (ترجمة صالح سعداوي)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999.
- آلتر، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية (ترجمة عامر محمود علي)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
- بوغريز، يحيى، المراسلات الحزنية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، الطبعة السابعة مققحة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- دودو، أبو العبد، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)، المؤسسة الوطنية للشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- هلال، عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية خلال القرنين التاسع والعشرين الميلاديين (3-14 هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- وولف، جون، ب. الجزائر وأوروبا 1500-1830 (ترجمة وتعليق سعد الله أبو القاسم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- الرجبى، محمد، تاريخ القضاء في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر بدمشق، 1995.
- ريدان، عبد الكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة لطباعة والشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- حلیم، إبراهيم بن، التحفة الخليمية في تاريخ الدولة العلية (تدقيق وإعناء بحوى عباس)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- حمراوي، أبو القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي بن سيدي إبراهيم الفول، تعريف الخلف برحال السلف، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، والمكتبة العتيقة بتونس، 1985.
- الطمار، محمد، تاريخ الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- الكتاني، محمد الحسني الإدريسي الفاسي، فهرس القهارس ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (اعتناء إحسان عباس)، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.
- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين (ترجم مصطفى الكتب العربية)، مطبعة الترقى، دمشق، 1960.
- ليس، الصباغ، من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول: محمد الأمين الخي المورخ وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الطبعة الأولى، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1986.
- ماريو، بريجيت وتوموكي، أوكارارا، دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية المحفوظة بمركز الوثائق التاريخية بدمشق (إشراف دعد الحكيم)، منشورات المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ومركز الوثائق التاريخية بدمشق، دمشق، 1999.
- المدي، أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (سيرة، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- موسى، قبال، كتاب التسيير في أحكام التسعير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- محمود، السيد، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- مير، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، دار التونسية للنشر بتونس، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1986.
- مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.
- النبراوي، فتحية، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1981.
- نويهض، عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، الطبعة الثانية، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980.
- سنسر، ولیم، الجزائر في عهد رياس البحر (تهريب وتعليق زيادية عبد القادر)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- سعد الله، أبو القاسم:
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، أربعة أجزاء، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

- تاريخ الجزائر الثقافي (10-14 هـ / 16-20م)، الجزء الأول والثاني، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
- تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري: حياته وآثاره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- شيخ الإسلام عبد الكريم العكون داعية السلفية، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
- سعيدوني، ناصر الدين:
- ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002.
- النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- سعيدوني، ناصر الدين والمهدي، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- العبادي، أحمد مختار، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- عبد القادر، نورالدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من ألدن عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البحث، قسنطينة، 1965.
- عمرواي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني: مذكرات تيدنا أنخودجا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.
- فارس، محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث (من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي)، مطابع ألف باء، الأديب، دمشق، 1969.
- فركوس، صالح:
- الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2001.

- الصلاحي، علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، المنصورة، جمهورية مصر، بلون تاريخ
- قناك، جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، منشورات المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987.
- رروق، محمد، الأتدلسيون وهجرانهم إلى المغرب خلال القرنين 16 م و 17 م
- الرفاعي، أنور، النظم الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1973.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 1980.
- ظاهر، القاسمي، نظام الحكم في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي: السلطة القضائية، دار النفائس، بيروت، 1978.

2. باللغة الأجنبية:

- (De) Baudicourt, Louis. La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Sagner et Bray, Librairie-éditeurs, Paris, 1853.
- Belhamissi, Moulay. Marine et Marins d'Alger (1518-1830), Trois tome, bibliothèque national d'Algérie, Alger, 1996.
- Bontems, Claude. Les institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance. Tome I Les institutions Algériennes sous la domination turque, Dactylographie.
- Boyer, pierre. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française, librairie Hachette Paris, 1963.
- Brahimi, Denise. Opinions et regards des européens sur le Maghreb aux XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècle, SNED, Alger, 1987.
- Cohen (A). Les juifs dans l'Afrique septentrionale, librairie Arnolet, Constantine, 1867.
- Devoulx (A). El Djazaïr, histoire d'une cuée d'icostum à Alger, édition critique présenté par Bedredine BELKADI et Mustapha BENHAMOUCHE. Édition ENAG, Alger, 2003.
- Eugène, Daumas. Mœurs et coutumes de l'Algérie (introduction de Djeghioul A.E.K.), édition ANEP, Alger, 2006.
- Grammont (H.D de). Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux éditeur, Paris, 1887.
- Joachin de Gonzalez. Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger, imprimerie Victor Pèzé, Alger, 1886.
- Kaddache, Mahfoud. L'Algérie durant la période ottomane, OPU, Alger, 1998.

- Louis, Rinn Le royaume d'Alger sous le dernier dey (Presentation de Abderrahman Rebihi), édition grand Alger livre, Alger, 2005
- Raymond, André Grandes villes arabes à l'époque ottomane, La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris, 1985
- Saïdoum, Nacerredine L'Algerois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830) Dar El Gharb Al Islami, Beyrouth, 2001
- Seghur, Mohamed Feredj Histoire de Tizi Ouzou des origines à 1954, En A P, édition, Alger, 1990.
- Valenci, Lucette Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830, édition Flammarion, collection question d'histoire, Paris, 1969
- Weissam, Nahoum. Les janissaires, étude sur l'organisation militaire des ottomans, librairie orient, Paris, 1964.

هـ. المقالات:

1. اللغة العربية:

- إيلوا، ميكال دي والوسلاني، الهادي، "ملاحظات أب إسباني برور وهران في عهد مصطفى بوشلاعم"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 12، تونس، 1978، ص ص 191-201
- أمين، محمد، "ملاحظات حول مياسة التهميش ووضع المهملين بولاية الجزائر العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 25، رغوان (تونس)، أوت 2002، ص ص 31-39.
- بوعزيز، يحيى، "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، مجلة الثقافة، عدد 63، الجزائر، ماي-جوان 1981، ص ص 11-30
- بوشناق، محمد:

* "الداي علي خوجة وإصلاحاته 1816-1817"، مجلة عصور، العدد الثالث،

جامعة وهران، جوان 2003، ص ص 151-156

* "قراءة في رحلة محمد بن مساهب إلى الحجاز في القرن الثامن عشر"، كتاب

صدر عن الدورة الدولية للرحالة العرب والمسلمين بالجزائر، دار السويدي،

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 21-24 فبراير 2005، ص ص 226-

232

- بكر، عبد الوهاب، "نظام جهاز الأمن والإدارة في مصر خلال العصر العثماني الثاني 1805-1914"،

في أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول الحياة الإدارية وبرور القوميات ودور الأقليات

في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان (تونس)، فبراير 1992، ص ص 53-71.

- الواليش، فتحية، "فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر على منتصف القرن التاسع عشر من خلال وثائق المحاكم الشرعية، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 25، زغوان (تونس)، أوت 2002، ص ص 181-196.

- سليمي، عبد القادر عني، "القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني"، مجلة الأصالة، العدد السابع، الجزائر، مارس-أفريل 1972، ص ص 73-79.

- موساوي، فلة القشاعي، "أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني"، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص بالندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الجزائر، 29-30 ماي 2001، ص ص 168-172.

- - نحر، عقيل، "حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر، "أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية"، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص بالندوة العلمية حول: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الجزائر، 29-30 ماي 2001، ص ص 118-137.

- سي يوسف، محمد، "القانون في بلاد القبائل خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 27-28، زغوان (تونس)، سبتمبر 1998، ص ص 273-293.

- سعد الله، أبو القاسم، "الشاعر المفتي محمد بن الشاهد واحتلال الجزائر"، مجلة النظافة، العدد 61، الجزائر، يناير-فبراير 1981، ص ص 11-18.

- سعيدوني، ناصر الدين:

■ "الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية- نموذج مقاطعة دار السلطان-"، في أعمال المؤتمر العالمي الرابع لدراسات العثمانية حول: الحياة الإدارية وبروز القوميات ودور الأقليات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان (تونس)، فبراير 1992، ص ص 255-265.

■ "الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات إجتماعية ومؤشرات اقتصادية"، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص بالندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الجزائر، 29-30 ماي 2001، ص ص 33-67.

■ "الأندلسيون (المورسكيون) بمقاطعة الجزائر دار السلطان أثناء القرنين 16-17م"، مجلة
حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، الجزائر، 1993، ص ص 107-130.

■ "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني
وأوائل الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصالة، العدد 89-90، الجزائر، جانفي- فبراير
1981، ص ص 85-107.

■ "موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، صلاحياهم الإدارية، مهامهم
الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة المؤرخ العربي، عدد 31، بغداد، 1987، ص ص 182-
199.

- قشي، فاطمة الزهراء، "دوائر المصاهرات في قسنطينة مع نهاية القرن الثامن عشر"، مجلة إنسانيات،
مركز البحث في الأنثولوجية الاجتماعية والثقافية، عدد 4، جانفي- أبريل 1998، ص ص 5-22.
- الروقي، عباس، "وظيفة الإفتاء في مكة المكرمة خلال القرن العاشر الهجري وأهميتها لدى سلاطين
الدولة العثمانية"، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، عدد 33، تونس، سبتمبر 2006، ص ص 85-
102.

- تابلت، علي، "أوقاف سيدي عبد الرحمن الصالحي"، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص بالندوة العلمية
حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الجزائر، 29-30 ماي 2001، ص
ص 173-174.

- التميمي، عبد الجليل، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519"، المجلة
التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، جويلية 1976، ص ص 116-120.

- خالد، زيادة، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 39-40،
زغوان (تونس)، ديسمبر 1985، ص ص 505-514.

- ضيف الله، عقيلة، "النظام القانوني ونظم تطبيق الشريعة في العهد العثماني في الجزائر"، مجلة بحوث، عدد
4، جامعة الجزائر، 1997، ص ص 27-54.

- غطاس، عائشة:

■ "الوافدون البرابرة على مدينة الجزائر 1787-1830 بين التهميش والإندماج"، المجلة التاريخية
العربية للدراسات العثمانية، العدد 25، زغوان (تونس)، ص ص 167-180.

■ "حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر"، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص بالندوة العلمية حول: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الجزائر، 29-30 ماي 2001، ص ص 140-151

■ "معاهدة 22 رجب 1159 هـ/10 أوت 1746: أول حلقة في العلاقات الجزائرية الدبلوماسية"، مجلة الدراسات التاريخية (معهد التاريخ)، العدد الثالث، جامعة الجزائر، 1987، ص ص 131-134.

■ "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر- العهد العثماني"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، عدد 3، 1997، ص ص 69-86.

■ "العصاقي في مجتمع مدينة الجزائر (1672-1854) من خلال سجلات المحاكم الشرعية"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، عدد 4، وهران، جانفي-أفريل 1998، ص ص 25-40.

■ "القضاء الأحناف بمدينة الجزائر 1560-1850"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 17-18، زغون (تونس)، 1998، ص ص 371-377.

2. باللغة الأجنبية:

- Ahad-Aman au règlement politique et militaire », texte traduit en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devoux. R.A., n°4, 1859, pp 211-219.

- Behnauer (W). « Mémoire sur les institutions de police chez les arabes, les persans et les turcs ». J.A., Tome 17, Août-Septembre 1860, pp 114-190.

- Ben Hamouche, Mustapha.

■ « La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane » R.H.M., n° 87-88, Zaghuan (Tunis), Mai 1997, pp 285-298.

■ « Les quartiers résidentiels et les organisations populaires à Alger à l'époque ottomane ». R.H.M., n° 83-84, Zaghuan (Tunis), Juillet 1996, pp 515-529.

■ « Hanafisme, Malikisme et gestion urbaine, cas d'Alger à l'époque ottomane ». R.H.M., n° 93-94, Zaghuan (Tunis), Mai 1999, pp 97-111.

- Boyer (P). « Contribution à l'étude de la politique religieuses des turcs dans la régence d'Alger XVI^e-XIX^e siècle ». R.O.M.M., n° 1, 1996, pp 11-49.

- Colombe, Marcel. « L'Algérie turque ». In initiation à l'Algérie. Librairie d'Amérique et d'Orient, Andrien - Maironneuve, Paris 6^e, 1957, pp 99-123.

- Delphin (G). « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745 ». J.A., série 19, 1922, pp 161-233.

- Devoux (A). « Les édifices religieux de l'ancien régence d'Alger ». R.A., 1863, pp 102-133 ; pp 164-192 et 1864. pp 51-59 ; pp 221-230, 286-296 ; 371-381 et 1868, pp 103-116, 277-289.

- Emirî, Marcel :

■ « Les aventures de Thédénat esclave et ministre d'un bey d'Afrique XVIII^e siècle ». R.A., T89, 1948, pp 143-184.

■ « Un astronome français à Alger en 1729 ». R.A., T 84, 1943, pp 249-261.

- Fau (Le R.P de la Mercy). « Description de la ville d'Alger avec l'observation d'une éclipse de lune qui y arrive le 13 Février 1729 ». R.A., T 81, 1940, pp 250-256.

- Feraud (L) :

* « Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine », R.A., n° 12, 1868, pp 179-191.

* « Mœurs et coutumes Kabyles ». R.A., n° 6, 1862, pp 269 -276.

- Haedo (Fray Diégo de). « Topographie et histoire d'Alger », Traduit de l'espagnol par Mommeau et Berbrigger. R.A. n° 15, 1870, pp 490-519.

- Klein, Henri. « Les mosquées Djamas-kebir, Grande mosquée ». in Feuilles d'El-Djazair, Tome II. Edition Tell, Blida, 2003, pp 167-174.

- Lespès, René. « Quelques documents sur la corporation des Mozabites d'Alger dans les premiers temps de la conquête 1830-1838 ». R.A. n° 66, 1925, pp 197-217.

- Patroni (F). « Délibération de l'année 1749 dans la grande Kabylie ». R.A. n° 39, 1895, pp 315-320.

- Robin (N). « Note sur l'organisation militaire et administrative turcs dans la grande Kabylie ». R.A., Tome 17, 1873, pp 132-140.

- Temimi (A) :

* « Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey ». R.H.M., n° 1, 1978, pp 1-7.

* « Un document sur les biens habous de la grande mosquée d'Alger ». R.H.M., n° 5, 1980, pp 155-216.

- Touati (H). « Note sur l'organisation des corporations de métier à Alger au XVIII^e siècle ». R.H.M., n° 4, Décembre 1987, pp 267-292.

و- الأطروحات الجامعية:

- بوشناق، محمد، الجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700-1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، جوان 2002.

- بحري، أحمد، الحياة الاجتماعية بالجزائر في عهد الدلايات 1671-1830، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، أفريل 2003.

- بن معمر، محمد، تاريخ القضاء الإسلامي وتطوره ببلاد المغرب على عهدي المرابطين والموحدين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 1992-1993.

- دادة، محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن الثامن عشر ميلادي حتى 1830، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق، 1985.
 - الواليش، فيحة، الحياة الحضرية في بايليك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993-1994.
 - حماش، خليفة إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير غير منشورة، الاسكندرية 1988.
 - حساني، نعمة، القضاء والقضاة في العهد الزياني، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999-2000.
 - كتور، رايح، أوقاف البليدة ولحصبها 1206-1290هـ/1791-1873م، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.
 - القشاعي، فلة موساوي، الريف القسنطيني الاقتصادي واجتماعيا أواخر العهد العثماني (1792-1830)، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1983.
 - فشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 1998.
 - غطاس، عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 (مقاربة اجتماعية اقتصادية)، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001.
 - سرير، ميلود، مزلة العرف في المذهب المالكي والحنفي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، الخروبة، الجزائر، 1995-1996.
- ز. القواميس والمعاجم:

- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1952.